

مُشكلات الأقلِيَّات في الوطن العربي

دكتور
محمد نصير مهنّا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة
جامعة أنشوط

دكتور
جلال شحيّ
استاذ ورئيس قسم التاريخ
ورئيس كلية الآداب
جامعة المنيا

١٩٨٠

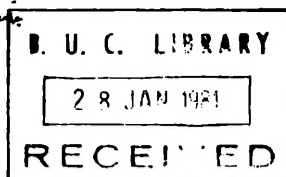


دارالمغارف

مَشْكَلَاتُ الْأَقْلِيَّاتِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ

دكتور
محمّد نصير مهنا
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة
جامعة أمسيوط

دكتور
جلال شحيّ
استاذ ورئيس قسم التاريخ
وكيل كلية الآداب
جامعة المنيا



١٩٨٠



دار المغاري

مقدمة

يُعتبر موضوع الأقليات من المواضيع الشائكة ، نظراً لإرتباطه بتكوين الدولة نفسها ، وحساسية كل دولة وخوفها من مواجهتها به ، ومن جانب عدد من سكان هذه الدولة كبر أو صغر . كما أن الدول بشكل عام تغشى من أن تجد هذه الأقليات لديها ، هونا من دول خارجية ضد مصلحة هذه الدولة ، وفي صالح الأقليات ومن يقف في صفها . ولذلك فإن الدول ، وبخاصة حديثة التكوين تقنأى أهمية وأبعاد هذه المشكلات إن وجدت لديها ، وتأمل في نفس الوقت في أن تتمكن ، مع الزمن من أن تفرض الأغلبية الوطنية لونها وطريقة حياتها على هذه الأقلية وتضمها ، وتنتهي بذلك المشكلة . ولكن الدول المدعومة الثابتة لا تجد حرجاً في الحديث عن الأقليات الموجودة فيها ، وتقوم بوضع الحراسات عنها ، وتحاول جاهدة وضع الحلول لمشكلاتها حتى يتدعم البنيان القومى أكثر وأكثر .

وحتى اليوم لم يجرؤ كاتب عربى على التعرض لمشكلة الأقليات في الوطن العربى ، خوفاً من إثارة العواطف ، والمساس بالنعرات ، واستمراراً لفسس الرؤوس في الزمال ، رغم ارتفاع الأصوات في مجالات أخرى .

ولذلك فقد رأينا ، الزميل والصدى الدكتور محمد نصر الدين على مهنا ، وشخصى أن نبدأ في توجيه النظر الى الأشكال العامة لوجود أقليات في وطننا العربى ، حتى لا نستمر في السهر مع المقصرين .

ولقد عرفت الزميل الدكتور محمد نصر الدين على مهنا ، منذ سنوات طويلة وعرفته باحثاً مدققاً ، ومحايداً ، يبحث وراء الظاهرة ، ويجمع لما للمادة العلمية ،

بكل صبر وأناة ، ثم يقوم بدراستها دراسة علمية وبمنهج علمي متجرد ، فيرتب الأصول ، مع أولوياتها ، ويرجع الى الركائز الاقتصادية والاجتماعية لكي يكملها ببنيان واضح ثابت من عرض الموضوع أو المشكلة ، وبطريقة بناءة . ولقد طاصرت في دراساته وأبحاثه ، واعتز اليوم بزمالتنا لبعضنا .

وموضوع هذه الدراسة وهو مشكلات الاقليات في الوطن العربي يعطينا ظاهرة عامة بوجود هذه الاقليات في معظم الدول في الوطن العربي ، دون أن يتحدث عنها أحد ، كما ذكرنا .

ولا شك في أن مشكلات الاقليات تتعلق قبل كل شيء بمشكلة مجموعة من السكان ، تزيد نسبتها أو تنقص داخل الكيان السياسي للدولة ، وتمثل تبعاً لذلك ظاهرة اجتماعية ، أو بشرية ، وقد يصل الامر في علاقة الاقلية بالاعلبية الى نشوب مشكلة سياسية ، أوحى قد يتطور بها الامر الى أن تصل لمستوى المشكلة الدولية ، في حالة تدخل عناصر أخرى لها صفة الدولة ومحاوله زيادة حدة العلاقة بين الطرفين توتراً أو عرض وساطة وحلول بينهما .

وكما نرى من هذه الدراسة فإن الصفة المميزة لبعض هذه الاقليات هي صفة العقيدة الدينية أو المذهبية كما هو الحال في لبنان ، رغم أن الجميع يتحدثون وبعضهم في إطار اللغة العربية . وقد تكون الصفة المميزة لهذه الاقليات مرتبطة باختلاف اللغة أساساً التي يتحدثها الاقلية عن تلك التي يتحدثها الاغلبية ، ويظهر ذلك بوضوح في الاقليات الموجودة في شمال العراق والتي تتحدث اللغة الكردية وكذلك الاقليات الموجودة في بعض المناطق الجبلية في كل من الجزائر والمغرب الانسى ، سواء كانوا من أصل قبايلي أو من أصل صنهاجي .

فعلينا أن نعترف في هذا المجال بأن رجال الاقليات في هذه المناطق يتحدثون

جميعاً اللغة العربية لكونها لغة القرآن ، قبل تحدثهم بها وبصفتها لغة الأغلبية ؛ كما أن اتصال هؤلاء الرجال من الأقليات بفهمهم في العمل يدفعهم الى التسليم بلغة الأكثرية رغم احتفاظهم بلغتهم الأصلية ، لغة الأكراد ، أو القبايلين ، أو الروافا في شمال المغرب ، أو البرابرة في الأطلس الأعلى . أما الاتصال القوي إن جاز هذا التعبير فنجدّه واضحاً بين الأغلبية وبين لغة المرأة ، وهي الأم ، عند الأقلية . ونتيجة لعدم الإهتمام بتعليم المرأة ، والإحتفاظ بها في منطقة دون احتكاك بأبناء الأغلبية ، فإن أول كلمات ينطقها الطفل في هذه المناطق تكون من لغة الأم ، وهي لغة الأقلية .

وسواء أكانت مشكلات الأقليات في الوطن العربي قد قامت على أساس مذهبي ديني ، أو على أساس لغوي ، فإن درجة تركيز هذه الأقلية بطريقة معينة ، ومكان توطن هذه الأقلية لهو موضوع جدير بالدراسة ، وبإهتمام الدارسين العرب ، خاصة وأن بعض هذه المشكلات وبخاصة في لبنان وفي منطقة الأكراد في شمال العراق ، وحتى في فلسطين مع إسرائيل ليعتبر من الخطورة بمكان كبير . ولا شك في أن لكل مشكلة من هذه المشكلات صيغتها ، الخاصة بها ، وكان هذا هو السبب في فصل كل منها عن الأخرى ، وإن كانت جميعاً موجودة داخل وطننا العربي العزيز .

ولا شك كذلك في أن لكل مشكلة من هذه المشكلات حياة تاريخية ، وإن كان تناول هذه المشكلة قد اختلف عن طريقة تناول المشكلة الأخرى إبتعاداً عن المنهج التاريخي ، ومسيرة المنهج بمحت العلوم السياسية التي تعتبرها الثمرة النهائية لدراسة التاريخ الحديث والمعاصر ، ووضع هذا السجل علمياً في خدمة الدارسين ، والمنجم بأكمله .

وعل أن أحدد هنا أن المبدأ الأكبر في كتابة هذا الكتاب وفي فصوله المختلفة هي من محمود زميل وصديقي الدكتور محمد نصر الدين علي مهنا ، إذ أنني لم أكتب في هذا الكتاب سوى المقدمة ، والفصل الثامن الخاص بالاقليات في جمهورية الجزائر ، والفصل التاسع والخاص بالاقليات في المملكة المغربية . أما بقية الفصول ، من الفصل الأول حتى نهاية الفصل السابع ، وكذلك الفصل العاشر ، كل ذلك الدكتور محمد نصر الدين علي مهنا ، وبحسب له علياً .

ونرجو أن يكون هذا الكتاب بداية طريق الدراسة النقدية في نطاق المشكلات السياسية المعاصرة ، سواء ما يتعلق منها بمشكلات الوطن العربي ، أو يتعلق بالمشكلات العالمية .

وإني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ والدارس ، أرجو أن يسد نقصاً موجوداً في المكتبة العربية .

وعل الله قصد السبيل .

الاسكندرية في ٨ أكتوبر ١٩٧٩

دكتور

جلال يحيى

الفصل الأول

لبنان

- ١ — الاطار الديموجرافي وتأثيره على مجتمع الاقليات اللبنانية .
- ٢ — لبنان في فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الاقليات في القانون الدولي في هذه الفترة .
- ٣ — تأثير الدولة .
- المراجع .

١ - الاطار الديموجرافي وتأثيره على مجتمع الاقليات اللبنانية :

يعتبر التركيب الديموجرافي لسكان لبنان من أهم العوامل التي شكلت تاريخ لبنان الحديث والمعاصر . فسكان لبنان ينتمون إلى أشكال متعددة من الحزبية أو الطائفية المتصارعة : فهناك القيسية في مواجهة اليمينية والجنبلاطية في مواجهة اليزيكية والموارنة في مواجهة الدروز والمسلمون في مواجهة المهيحيين والاحزاب الرأسمالية الحديثة والبورجوازية في مواجهة الافكار والاحزاب الاشتراكية والتقدمية .

ويكثر المسلمون السنة في طرابلس وفي السهول الساحلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب حتى صيدا وفي أجزاء في الداخل . والسكان المسلمون كانوا هم أكثر سكان لبنان تحملاً لعباء التصدي للحملات الصليبية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين . وقد تمتع المسلمون السنة بالمكانة والمنزلة في الإدارة والحكم خلال العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩١٧) وتميز المسلمون السنة كذلك بتدورهم في المجالات الثقافية والدراسات الدينية فضلاً عن النشاط الاقتصادي ، وكان لهم دورهم في مقاومة الإستعمار الأوربي على لبنان والشام .

أما المسلمون الشيعة فيتركزون في السهل المعروف بـ «البقاع» ، وكانت لهم تكتلاتهم وزعاماتهم القوية وهم على المذهب الاثني عشري . ويعتبر المستوى الثقافي بين الشيعة أقل منه لدى المسلمين السنة وربما يرجع ذلك في الجانبات الأكبر منه إلى طبيعة التركيب العشائري الذي كان سائداً بينهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وإن كان هذا لم يمنع من ظهور مفكرين إسلاميين لهم مكانتهم الاجتماعية العالية التي برزت أكثر وضوحاً نتيجة لها مشية وسطحية الحكم العثماني وهو ما جعل الزعامات الشيعية القوية تبرز أكثر وأكثر مثل آل حر فوش في بعلبك

وآل النصر في جبل طامر، غير أن الشيء البارز في تاريخ جميعه جبل طامل السياسى هو ذلك التحالف الكبير الذى دام فترة ليست بالقصيرة بين الشيوخ المتساوية والشيخ ظاهر العمر الثانى فى مواجهة الدولة العثمانية .

أما أكثر طوائف لبنان إستئثاراً بإهتمام الباحثين فهى طائفة الدرزي، ويوجد فى لبنان من هذه الطائفة نسبة صغيرة من التعداد الكلى لهذه الطائفة الموجودة فى كل من سوريا والأردن وإسرائيل .

ومن منظور تاريخى نجد أن التفوق الدرزي هو الذى ساد خلال عهد الأسرة المعنية منذ أوائل القرن السادس عشر حتى عام ١٦٩٧ وكذلك فى عهد الأسرة الشهابية ١٦٩٧ - ١٨٤٠ .

أما الموارنة فطائفة مسيحية شرقية تنتم إلى القديس مار مارون ، وكانت قليلة العدد فى مراكزها الأولى فى شمال لبنان . وأخذت هذه الطائفة فى التمدد مكونة فى أول الأمر مجتمعاً بسيط التركيب من ملاك وفلاحين ، ورجال الدين المارونيين الذين تعرضوا لتطورات عديدة انعكست بوضوح على المجتمع المارونى وعلى الكنيسة المارونية، التى أخذت صورتها تتغير منذ القرن الثامن عشر، فأصبح التنظيم الكنسى على درجة كبيرة من الدقة، وتعمق أكثر وأكثر الفسك المارونى وإرتباط الشعب بالكنيسة المارونية حتى لقد أصبحت الأسرة الكبيرة المارونية تلجأ إلى الكنيسة فى حل مشاكلها السياسية والإجتماعية .

ثم تأتى طائفة الروم الأرثوذكس وهى تلى الموارنة ، وفى حين لم يكن لدى السلطات العثمانية مفهوم واضح عن الموارنة فكانت الطائفة الأرثوذكسية هى المعترف بها من جانب السلطان العثمانى، فكان لها تسلط على الطوائف الكاثوليكية . ويكثر الروم الأرثوذكس فى إقليم « الكورة » وفى بعض النواحي الأخرى من

لبنان فكانت هذه الطائفة بالذات هدف البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية التي كانت تحاولها مؤسسات تبشيرية إنجليزية وأمريكية .

ويتحمس المؤرخون المحدثون لمبدأ الوطنية اللبنانية ويميلون إلى إبراز الجذور التاريخية للكيان اللبناني بإعتباره وحده متميزة عن بقية بلاد الشام ، ويستدلون على ذلك بوجود الامارات اللبنانية المستقلة في العصر العثماني . ويرى فريق من المؤرخين العرب المعاصرين أن هذا الموضوع مفهومه نسبي، لأن مفهوم الوطنية الحديث أساسه فكرة ارتباط شعب بأرض، في حين أن السكان اللبنانيين له سماته الخاصة التي تبلورت منذ العصر العثماني من وجود قوى إقطاعية استطاعت أن تحكم جزءاً من الجبل وتوسع سلطاتها أحياناً حتى تشمل أقاليم تابعة لولاية دمشق أو طرابلس حسب ظروف قوتها العسكرية وحسب تفوقها من خلال المنافسات فيما بينها داخل الجبل، غير أن هذه القوى الإقطاعية لم تسيطر على المدن الساحلية التي ظلت تحت الإدارة العثمانية . ويخلص هذا الفريق من المؤرخين إلى القول بأن حدود تلك القرى لم تطابق في أي وقت الحدود السياسية التي نعرفها حالياً للجمهورية اللبنانية حيث رسمت هذه الحدود بواسطة الإستعمار الأوروبي شأنها في هذا شأن معظم دول آسيا وأفريقيا الحديثة . وبالرغم من ذلك فهناك بعض أوجه الاختلاف بالنسبة لتخطيط حدود لبنان فقد وجدت تيارات داخلية متمثلة في رغبة الموارنة الذين شجعوا الفرنسيين على إقامة لبنان الكبير في حين أن قطاعات أخرى من سكان لبنان عارضت في الإنضمام إلى هذا الكيان أصلاً ، وتطلعت إلى الإنحداد مع سوريا .

هناك أيضاً البيئة الجغرافية وهي أكثر ثباتاً في تأثيرها على لبنان، فطبيعة البلاد الجبلية ووقوعها وسط منطقة لعبت فيها الأديان والمذاهب المتفرعة عنها دوراً كبيراً في حياة المجتمع، جعلت من جبل لبنان مأوى طبيعياً لكل طائفة دينية تشعر

بأنها مضطهدة بواسطة الاغلبية. وقد أتاحت التقسيمات الطبيعية للجبل لاكثر من طائفة دينية أن تركز في منطقة يمكنها أن تنمو فيها، وترتب على هذه الأوضاع تكوين خصائص خاصة للبنان والجبل جعلته مختلفا في بعض الوجوه عن الاقاليم المحيطة به . وحينما نشطت العلاقات الاقتصادية في أوروبا في وقت مبكر انعكس ذلك على الصلات السياسية والثقافية التي نشأت بين الموارد وبين فرنسا .

ومن أهم النتائج التي نجمت عن ازدهار النشاط الاقتصادي إنتقال كثير من سكان الجبل إلى المدن الساحلية، فبيروت التي كانت قرية صغيرة في أوائل القرن التاسع عشر لا يتجاوز سكانها خمسة آلاف نسمة قفزت في نصف قرن إلى نحو عشرة أضعاف هذا العدد . وهذه الهجرة الداخلية إعتبرها البعض لا تقل أهمية في تكوين لبنان المعاصر عن الهجرات الخارجية التي هي أكثر شهرة لدى المؤرخين، فهذه الهجرات التي إنجم مدظمها إلى الأمر يمكن والتي جعلت عدد المهاجرين في بعض الوقت يساوي عدد سكان الجبل قد أتاحت نموا هاما من الثروات في تطوير الجبل، ونحوحت قرى صغيرة مثل زحلة إلى بلدة تصلح لأن تكون عاصمة إقليم .

٢ - لبنان في فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الاقليات في القانون الدولي في هذه الفترة :

مر التركيب الديموجرافي للسكان في لبنان الحديث باطوار عديدة وخاصة فيما يتعلق بالهجرة من لبنان إلى الخارج، فقد قدر المهاجرون اللبنانيون في مختلف أنحاء العالم في احصاء عام ١٩٣٢ بـ ٢٥٤٣٨٦ نسمة ومن هؤلاء ٥٥٣٣٥ نسمة يحتفظون بعلاقات قوية مع الوطن الام، ودول هذا الاحصاء على توزيع المهاجرين حسب الطوائف على النحو الآتي :

٤٨ ٪. موارد — ٢٢ ٪. روم أرثوذكس — ١١ ٪. روم كاثوليك —
٦ ٪. مسلمون سنيون — ٤ ٪. شيعة (لبنان) — ٣ ٪. دروز . وقد قدر
المجموع العام للسكان حسب إحصاء سنة ١٩٣٣ بـ ٧٩٣٤٢٦ نسمة منهم ٦١٠٠٠
من الأجانب الذين استقروا بالبلاد .

والملاحظ أن لبنان في هذه الفترة كان خاضعاً للإنتداب الفرنسي الذي إنجبه
نحو تدعيم السلطة الفرنسية وهو ما جعل الموارد يترددون في مساندة الإنتداب .
وقد استمرت فترة الإنتداب الفرنسي على لبنان بإقامة أجهزة لدولة لبنانية وطنية
انتقلت إليها كثير من إختصاصات المندوب السامي . وبالرغم من تأثير الثقافة
القانونية الفرنسية في لبنان إلا أن أول دستور لبناني سنة ١٩٢٦ جاء بعيداً عن
النظم الديمقراطية وتم وضعه في غياب ممثل السنة والشيعة . وعند ممارسة
الإستقلال سنة ١٩٤٣ لم يبلغ دستور سنة ١٩٢٦ بل أدخلت عليه التعديلات التي
انتقلت بها صلاحيات المندوب السامي الواسعة الى رئيس الجمهورية . وقد
عطت السلطات الفرنسية الدستور اللبناني مرتين : الأولى سنة ١٩٣٢ بمناسبة
الآزمة العالمية وتصادم المصالح بين الرأسمالية المارونية والإحتكارات الفرنسية ،
والثانية سنة ١٩٣٩ بمناسبة قيام الحرب العالمية الثانية .

ومن الشروط التي إختص بها لبنان مادة تشير الى تعهد الحكومة اللبنانية
بالمحافظة على حقوق الأقليات ، وهذا النص يشير بحسب رأى البعض تساؤلات
عديدة عن ماهية الأقليات ، ونظرة القانون الدولي للأقليات ، وهو ما يقتضي منا
وقفه للتفسير والتعميل نظراً لما تشهده أوضاع الطوائف الإسلامية والمسيحية من
حقوق وواجبات نتيجة لتعداد السكان .

فالفكرة العامة التي ينطوي عليها القانون الدولي بالنسبة للأقليات هي أنه

لا يجوز بحال أن يكون هناك أية تفرقة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية في دولة ما وبين سكان الدولة الآخرين، كما أنه لا يجوز أن يكون هناك أي فرق في النظام القانوني بين مواطني أي دولة ولا أية تفرقة دينية أو عنصرية سواء من جهة القانون أو المصالح . وقد أقرت أحكام القضاء الدولي والاتفاقيات الدولية مبدأ عدم التفرقة العنصرية . فمحكمة العدل الدولية الدائمة أكدت على مبدأ عدم التفرقة العنصرية والدينية في فتاها المؤرخة في ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ (معاملة المواطنين المخلطين في إقليم دانزيغ) حيث قررت أنه ينبغي ألا تكون هناك تفرقة سواء من وجهة القانون أو الواقع إذا كانت هذه التفرقة مؤسسة على الجنسية أو الأصل أو اللغة .

كذلك قررت محكمة العدل الدولية الدائمة في فتاها بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ والخاصة بمدارس الأقليات في البانيا - قررت أن رعايا الأقليات يجب أن يكونوا على قدم المساواة مع باقي رعايا الدولة ، وأضافت المحكمة : أنه يجب أن تنهيا الجماعات التي تشمل عليها الدولة والتي تختلف عن باقي رعاياها من حيث الجنس أو اللغة أو الدين - تنهياً هذه الجماعات وامكانيات الحياة السلمية والتعاون الودي مع هذا الشعب . ووفقاً لهذا المبدأ العام أقرت محكمة العدل الدولية الدائمة أن لكل الأقليات الحق في رعاية حياتهم وحرياتهم الأساسية . والإقرار بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية (محكمة العدل الدولية الدائمة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٨ - قضية مدارس الأقليات في سيليزيا العليا - فتوى محكمة العدل الدولية في ١٥ مايو ١٩٣١ ، بشأن الدخول إلى مدارس الأقليات الألمانية في سيليزيا العليا - فتوى محكمة العدل الدولية في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ بشأن مدرسة الأقليات في البانيا ، فضلاً عن أن أحكام القضاء الدولي قد أقرت

منذ أمد طويل مبدأ عدم التفرقة الدينية أو العنصرية ، وهذا القرار المستمد من أحكام المحاكم يتفق في الواقع مع الإنفاقية الدولية ،

كما نجد الإشارة إلى أن الإهتمام بحقوق الاقليات قد ساد المجتمع الدول بعد الفترة اللاحقة للحرب العالمية الاولى عندما استقلت دول جديدة وانتقلت أقاليم من سيادة دول لسيادة دول أخرى، ولقد تمكن الحلفاء من النص على حماية حقوق الاقليات في معاهدات الصلح الأربع التي أبرمت مع كل من النمسا والمجر وبلغاريا وتركيا ، وفي معاهدات خاصة بالاقليات أبرمت مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا واليونان ورومانيا؛ كما التزمت دول أخرى باحترام حقوق الاقليات بموجب تصريحات خاصة أيدتها أمام مجلس عصبة الأمم، وهذه الدول هي البانيا وأستونيا ولااتفيا وایتوانيا والعراق . ولقد أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم قراراً في دورتها الثالثة المنعقدة في سنة ١٩٢٢ تعرب فيه عن أملها في أن تنفياً الدول غير المرتبطة بالتزامات قانونية دولية إزاء الاقليات، الأحكام التي تضمنها نظام الاقليات، في معاملتها للأقليات الموجودة على أقليمها باعتبار أن هذه الأحكام هي المثل الأعلى للعدل والتسامح . وكان القانون الدولي الحديث قد عرف إتفاقيات حماية الاقليات منذ نشأته الأولى حيث يرجع بها الفقهاء إلى معاهدة أوسنا بروك Osnabruck التي أبرمت في سنة ١٦٤٨ لانهااء حرب الثلاثين عاماً، وقد تضمنت نصوصها ضرورة تمتع الاقليات بحماية جرياتها الدينية . وبمراجعة هذه النصوص وغيرها في الإنفاقيات والوثائق الدولية نجد أن الحماية الدولية للاقليات والمشار إليها تنصرف إلى الأمور الآتية :

١ - كفالة الحق في الحياة والحق في الحرية لجميع الأفراد من الاقليات

وكفالة حقوقهم الدينية وذلك بدون تفرقة بسبب الاصل أو الجنسية أو اللغة أو الجنس أو الدين :

٢ — كفالة حق بعض أنواع الاقليات في إكتساب جنسية الدول التي يقيمون فيها .

٣ — كفالة حقوق الاقليات من مواطني دولة معينة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية المقررة لباقي المواطنين بما في ذلك التعيين في الوظائف العامة وممارسة المهن الحرة .

٤ — كفالة حق المواطنين من الاقليات في إستعمال لغتهم الاصالية وفي إنشاء المؤسسات الثقافية والاجتماعية .

٥ — كفالة حقوق المواطنين من الاقليات في تعليم أولادهم التعليم الاساسي باقتهم الاصالية وذلك في المناطق التي تكون فيها الاقلية نسبة مهمة من عدد السكان .

وهو ما كان الحماية المقررة لحقوق الإنسان إنما تهدف إلى حماية الإنسان من حيث هو كائن بشري ، أما الحماية الخاصة بالاقليات فتهدف الى إيجاد نوع من الانسجام بين تقاليد وآمال الاقلية في منطقة ما ، مع مجموع السكان لتحقيق التعايش السلمي الذي قد يهدده الحقد العنصري أو الديني نتيجة لعدم المساواة في المعاملة .

وفي لبنان ، أخذت تساؤلات الكثيرين تدور حول المقصود بالاقليات وعما إذا كان المقصود بها الطوائف الصغيرة أم جميع الطوائف غير المارونية بإعتبار أن الموارنة من الناحية الرسمية يشكلون أغلبية السكان . كذلك فقد رأى البعض عكس ذلك تماماً حيث يعنون بالاقليات الطوائف المسيحية بإعتبار أن الاغلبية

الحقيقية للمسلمين وان لبنان يقع فى وسط اراضى إسلامية، والدليل على ذلك ما أشيع من أن بعض المسيحيين لم يكونوا راضين عن إنهاء الإنتداب والوصول إلى مرحلة الاستقلال . ويمكن القول أن تعداد السكان — وهو ما تضمنته الاتفاقيات والوثائق الدولية المشار اليها — هو عامل جوهري بالنسبة لموضوع الاقلية خاصة فى دولة مثل لبنان والتي تقوم ديموقراطيتها على أسس طائفي ، غير أن المشكلة هي أن التعداد السكاني يستحيل ترجمته فى النظام الديموقراطى إلى سلطة Authority أو قدرة Power أو نفوذ Influence وهي كلها حصيلة تفاعل وتضارب وصراع سياسى بين القوى الاجتماعية ذاتها . كذلك فإن الاطار التاريخى والجغرافى للبنان ينعكس على مشكلة الاقليات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من أوضاع لبنان السياسية وكيفية معايشة الدثات والطوائف المختلفة للوضع الراهن حيث يتعايش فى لبنان اليوم حوالى سبعة عشر طائفة لكل منها هيئة دينية رسمية معترف بها من قبل الدولة وأهم هذه الطوائف من المنظور السياسى ست : ثلاث إسلامية وهي السنة والشيعة والدروز وثلاث مسيحية وهي الموارنة والارثوذكس والكاثوليك، وتختلف الطوائف الإسلامية عن الطوائف المسيحية باعتمادها الشريعة الإسلامية أداة تنظيمية لها . وأما مكانة الكنيسة فتختلف بين هذه الطوائف المسيحية ، والملاحظ أيضاً أن الطوائف الإسلامية تختلف هي الأخرى فيما بينها فى تفسير الشريعة الإسلامية ، أما الطوائف المسيحية فتختلف فى تفسير العقوس . غير أن هذه الاختلافات هي إختلافات شكلية فى تفسير الدين وما كانت لتؤثر فى التنظيم الإجتماعى السائد فى لبنان ولم تتفاعل مع إختلافات سياسية وإقتصادية جوهريّة وليست تنظيمات الطوائف الاجتماعية فى لبنان أمراً جامداً ومتجمداً بل بالعكس هي ترتيب ديناميكى متغير يتغير الأسس السياسية والإقتصادية التي بنى عليها . وكذلك العلاقات بين الطوائف فى الأخرى تتغير مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية . وإذا ما قارنا بين تنظيم الطوائف المارونية والارثوذكسية وبين السنة والشيعة والدروز لترامى لنا مدى تأثير التنظيم الاجتماعى بالأوضاع السياسية والإقتصادية لهذه الطوائف.

ان جوهر التنظيم الادارى هو نفسه عند الطائفتين المارونية والارثوذكسية يبدأ بكامن الحى أو القرية وينتهى بالبطريرك ، ولكل مجموعة من الاحياء أو القرى أبرشية يرأسها مطران ويرأس مجلس المطارنة بطريرك منتخب من هذا المجلس، وينتهى هرم الادارة الدينية عند الموارنة نظريا في الكرسي البابوى ولكن البطريرك اللبناني يمارس واقعياً استقلالاً شبه تام عن سلطة روما .

وتتشابه الكنيستان المارونية والارثوذكسية في التنظيم البيروقراطى الحصر وتختلف في مدى فعاليته وسيطرته على المجموعات المنتمية اليه ، فالبنية البيروقراطية جزء من كل تتبدل فحاليتها بتبدل العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الافراد والجماعات ، فالكنيسة المارونية بخلاف الكنيسة الارثوذكسية تتبع بتنظيم هرمى من كهنة ورعية، وهذا الربط بين الاكليروس والرعية جاء نتيجة لتحولات اقتصادية وسياسية اجتاحت لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ابتداءً بصناعة الحرير وانتهاءً بشورة الفلاحين ضد الاقطاع .

وقد وقفت الكنيسة موقف المعادى للاقطاع في جبل لبنان ليس دفاعاً عن حقوق الفلاحين فحسب بل لمنافسة خصمها وهو الاقطاع السياسى ، ونتج عن ذلك تقوية سلطة الكنيسة في هذه الفترة إلى درجة أنها استطاعت أن تقاوم احتوائها ضمن نظام « الملة » العثمانى الذى أعطى للأقليات المسيحية حق ممارسة شراؤها في ظل سلطة الكنيسة، ولكن الاقطاع ضعف في القرى المسيحية وخاصة المارونية منها بسبب صناعة الحرير التي تركزت في المناطق المسيحية وكانت المورد المادى الوحيد للعديد من التجار والصناع . ثم كان سبب ضعف الاقطاع أيضاً هو انتشار التنظيمات الرهبانية وتقويتها بفضل الرقابة الاقتصادية التي بدأت تنم بها نتيجة لصناعة الحرير . وقد ركز النمو الاقتصادى الناجم عن صناعة الحرير سلطة الكنيسة ضمن الطائفة المارونية بشكل لم تعهده من قبل، كما قوى من شأن التنظيمات

الربانية وهي تشكيلات دينية موازية للكنيسة واسكنها منفصلة عنها ادارياً، ولا تتعامل الربانيات مباشرة مع الرعية كما تفعل الكنيسة إذ لها نظامها الخاص ومقوماتها الاقتصادية .

ويذهب المرء إلى هذه الربانيات بعد تلقيه الدعوة وهو مازال فقيراً ويستمر في خدمة رهبانيته حتى الممات ولا يحق له أن يتزوج لاقبل انتسابه الرهبنة ولا بعد انتسابه أيضاً بخلاف الكاهن الذي يسمح له بالزواج قبل انتسابه . ويقال ان عدد الرهبان المنتسبين إلى الربانيات اللبنانية الثلاث العلوية (اللبنانية) والحلبية والانطونية يبلغون حوالي ١٠٠٠ راهب خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٦ . أما الارثوذكس فلم يكن لهم هذه السلطة المركزة في الكنيسة والربانيات وإن كان لهم نفس التنظيم البيروقراطي . وإنتشار الارثوذكس كأقليات تتعايش بين الاكثية الاسلامية في لبنان وسوريا وفلسطين والاردن جعل تنظيمها الكنسي أضعف وبالتالي جماعات أكثر تجارباً وتعاطفاً مع محيطها الديني والاجتماعي . كما أنه لم يكن للارثوذكس يوماً صناعة أو إنتاج اقتصادي يجمع بين فصائل الطائفة وقطاعاتها الانتاجية .

وما قيل في الموارنة والارثوذكس يقال أيضاً في السنة والشيعة، فالتنظيم الاجتماعي عند هاتين الطائفتين الاسلاميتين قد تأثر بتاريخ كل منهما وتعاظمهما ضمن أنظمة اقتصادية متفرعة ، وكما يشابه الموارنة والارثوذكس في البيشة البيروقراطية الخالصة ويختلفون في فعالية التنظيم الكنسي ، فكذلك الحال بالنسبة للسنة والشيعة الذين كثيراً ما يتشابهان في المعتقدات الدينية والشرع ، ولكنهما يختلفان في الامامة وفي تفسير بعض النصوص الدينية وهو ما ينعكس على الواقع الاقتصادي والسياسي .

والسنة في لبنان كانت قبل تأسيس الدولة لها مكانها التي انعكست على تواجدها

أوامام الحكم والامور وليكنها مع ذلك تقبلت خصائص الحكم العثماني . وقد فرض تمر كزهم في المدن الرئيسية ان يتبعوا نظاما اقتصادياً وسياسياً خاصاً إذ أصبحوا بأغليبيتهم الساحقة من التجار وأصحاب الحرف ومن رجال الدولة وموظفيها في قوى الامن والجيش والادارة وأصبحوا بالنال من رجال الاقطاع، وحتى انهيار الامبراطورية العثمانية في العشرينات من هذا القرن كانت السنة تكون بمحورها الجماهير التي تقطن المدن كما تكون الاقليات الدينية والطوائف الأخرى من فيهم الشيعة وجموع الفلاحين وسكان الريف أيضاً .

وكان التنظيم الاجتماعي عند السنة — حتى نشأة الدولة اللبنانية — جزء لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي والبنية البيروقراطية . أما الشيعة — وكانوا خارج الحكم — فكان لهم تنظيم آخر يقوم على أسس اقطاعية ودينية في جنوب لبنان وعلى أسس قبلية في شماله الشرقي، والتف الشيعة في الجنوب من أجل حماية ذاتيتهم الدينية حول الملاك الاقطاعيين وقد جرت العادة ان يطبق الشرع الديني في الاحوال الشخصية والعائلية كالطلاق والزواج . ويتبع النفوذ الاقطاعي لفض المشاكل الأخرى بين الناس، وهذا يعني ان القانون بما فيه الشرائع الدينية عند السنة كان يطبق بفعل سلطة الدولة في حين كان يطبق عند الشيعة بفعل نفوذ الاقطاع والتجمعات والتحالقات العشائرية .

٣ - تأثير الدولة :

ان نشأة الدولة اللبنانية بمحدودها الحماية جعلها تغير المقاييس وتبدل العلاقات والماوازين السياسية بين الطوائف . وأهم ما قامت به دولة الانتداب (فرنسا) ١٩٢٠ — ١٩٤٣ هو تعطيل الصفة الدينية عن الدولة ومؤسساتها ، واستغلال الاختلافات الطائفية إلى أقصى الحدود . فلم يكن للدولة اللبنانية يوماً دين معين وان كانت مؤلفة من مجموعة طوائف متباينة، ولكن الغاء صفة الدين عن الدولة

لم يكن الغاء سلطة الطوائف المتمثلة بالشرع الديني، فقد غذت دولة الانتدات سلطة الطوائف واستغلتها لاهداف سياسية .

اما من التحولات الاقتصادية — الاجتماعية ، فالملاحظ ان قيام دولة لبنان الكبير في العشرينات من هذا القرن على أثر المحنة الاقتصادية التي استهلكت وطحنت السكان في المدن وفي قرى جبل لبنان بصورة خاصة ثم جاءت النكسة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات لتزيد الطين بلة، وكان من أثر ذلك هجرة عدد كبير من اللبنانيين وخاصة المسيحيين والشيعة والدروز إلى الأمريكتين وغرب أفريقيا .

وفي غمرة أحداث الحرب العالمية الثانية نال لبنان استقلاله فتغيرت بذلك المعطيات السياسية من جديد، وجاء وضع الميثاق الوطني الذي كان بمثابة تقاض بين مختلف الطوائف على صيغة الدولة الجديدة ، ولكن الذي حدث وبعد مرور حوالي ٣٤ عاماً على وضع هذا الميثاق فالملاحظ ان التوازن قد اختل تماماً بين الطوائف الاجتماعية وهو ما جعل فريقاً من الباحثين يرون أن يأخذ لبنان بنظام علماني يتمشى مع روح العصر ؛ ومن ناحية أخرى — وطبقاً لهذه الإراء — فان صيغة الميثاق الوطني كانت تقرر الحكم بالمشاركة بين الطوائف في بلد الاقليات الطائفية غير ان المعادلة وهي توزيع الادوار السياسية ، والمناسيب في الحكم والدولة لم تكن تتجاوب مع المعطيات الجديدة التي برزت بعد استقلال لبنان .

فبالرغم — مثلاً — من النزوح الهائل من الريف إلى المدن وانحسار ساكني الارياف إلى ١٧ ٪ من مجموع السكان فقد بقي التوزيع السياسي وكأن شيئاً لم يكن، وبات هل الناخب حيثما كانت اقامته ان يعود إلى مسقط رأسه ، قريبته أو مدينته الأم لممارسة حقه السياسي في الانتخاب . وهنا كانت المفاضلة بين التحرك السكاني بما فيه النزوح وتوزيع الدوائر الانتخابية ونسبة المنتخبين فيها ، فلو

ان قامون الانتخاب أعطى ١٧ ٪ من المقاعد النيابية للارياقت ، ٨٣ ٪ للندن
 مجارياً بذلك اقامة اللبنانيين الدائمة بدلا من قريبهم الام لانقلاب المفاهيم الاساسية
 رأساً على عقب ، فربط الناخب بقرينة الام — مله عرضة للحزابات السياسية
 الضيقة الافق الملتزمة بسياسة المعاملة والضيعة والاقليم والارتباط بالاحزاب
 السياسية اللبنانية الذي خضع هو الآخر لمعايير متباينة وآراء مختلفة بين أقصى
 اليمين وأقصى اليسار أو الاتجاهات المؤيدة بشدة للعروبة والانجماهاات المعارضة
 لها تماماً أو أنها احزاب تنقسم بالطائفية أم عقائدية أم تقليدية . ومحموماً فقد
 اتسم النظام الحزبي اللبناني بتعدد الاحزاب وطابعها الفردي الذي يعكس تعبيراً
 عن الاوضاع العشائرية السائدة هناك بحيث يكون مصدر القيادة هو الوضع
 العائلي والانتساب إلى عائلات لها نفوذها العشائري أو الاقطاعي أو الاقليمي ،
 وهو ما يفسر لنا أسباب ظاهرة توارث القيادة في داخل الامرة (لمومى فرنجيه
 ابن سليمان فرنجيه ، وأمين الجليل ابن بيير الجليل) كذلك تنقسم الاحزاب اللبنانية
 بعدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب وعدم مشاركة الاحزاب في صنع
 السياسة وان كان من الملاحظ ان دور الاحزاب الجديدة ذات الطابع اليساري
 أو العلواني قد أخذ في التزايد منذ بداية الستينات .

والملاحظ أيضاً ان الاوضاع السائدة في لبنان اليوم كانت نتاجاً لتطورات
 وتفاعلات عديدة عبر مدة طويلة ، وترجع بدايتها إلى أوائل الخمسينات باغتيال
 رياض الصلح ومن ثم فقد مال الميزان بدرجة أكبر لصالح المسيحية السياسية ، في
 نفس الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المواليد المسلمين وزيادة عددهم ، وبالتالي
 فتح الباب أمام مشكلة تحديد أى من الطائفتين أكثر عدداً . ثم اجتذبت حركة
 المد في القومية العربية اباان الخمسينات الذخيرة المسلمة المتعددة التي رفضت القيادة
 الاسلامية السنية وطرحت مفاهيم المواطنة والعدل الاجتماعي وطالبت بنسبة أكبر
 للمسلمين في الحكم وفي الدخول القومي .

وفي الستينات جاءت أزمة النظام الرأسمالي ممثلة في أفلاس بنك ان-فرا والتطورات السياسية التي ارتبطت بالنزاع العربي الإسرائيلي وتساعد حركة المقاومة الفلسطينية والفدائيين عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية . كل هذه الاسباب جعلت التوازن بين الطوائف يحتل ويبرز بشدة خاصة بعد الصعود التاريخي للطائفة الشيعية ودخولهم الحلبة السياسية بقيادة قوية من الامام موسى الصدر . وقد مثلت هذه الطائفة مادة عام للحركات التقدمية واليسارية . ثم يأتي بروز الحركة الوطنية اللبنانية والقوى التقدمية التي ارتبطت هي الاخرى بنمو الاخطار والانحماجات اليسارية في إطار استفحال الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون نتيجة للتضخم والارتفاع المستمر في الاسعار . وبالإضافة الى ذلك كله يأتي عامل هام من إختلال التوازن القوي اللبناني وهو الوجود الفلسطيني في لبنان الذي كان بمثابة النقطة التي قصمت ظهر الجمل بين مجتمع الاقليات اللبناني *Ethnic groups* حيث يوجد حوالي ٢٥٠.٠٠٠ فلسطين يسكن منهم حوالي ٩٠.٠٠٠ في النجبات .

وفي الفترة التالية لعام ١٩٧٠ وخاصة بعد خروج حركة المقاومة من الاردن وتمركزهم في لبنان بدأ ينشأ موقف يقسم بازدياد السلطة داخل لبنان ، تتمثل في الوجود العسكري المستقل للفلسطينيين وعدم قدرة الجيش اللبناني على السيطرة عليه وكانت نتائج ذلك هو إحساس الطائفة المارونية أن وضمهم المتميز يمكن أن يتهدد في غياب قوة عسكرية مستقلة لهم وإحساس المسلمين والفلسطينيين أن الجيش اللبناني ينتمي في واقعه إلى الموازنة وهكذا كانت الظروف الموضوعية تدفع كلا من التحالف الاسلامي اللبناني الفلسطيني من ناحية ، والموازنة من ناحية أخرى ، إلى اتجاه إقامة قوة مسلحة مستقلة وأضعاف السلطة المركزية ، وهكذا نشأ بكم وتعمدت في نفس الوقت خيوط الموقف اللبناني وأختلطت الاعتبارات

الطائفية بالمصالح الطبقية والاجتماعية وبظروف القضية الفلسطينية وتطوراتها وبالأوضاع الاقتصادية من تضخم وإرتفاع الاسعار الامر الذى وسع من هذه الازمة. فهناك تناقض فى الأوضاع الطائفية كما اختلفت واحتدت أيضا التوازنات بين هذه الطوائف فضلاً عن أن ضعف المشاركة فى القطاع السياسى اللبناني لا يسمح لكل القوى الراغبة فى المشاركة بأن يجعل حركتها السياسية بالضرورة خارج إطار الشرعية الدستورية. أما العامل الإقتصادي فينعكس تأثيره بشدة على الأوضاع السائدة حيث سادت عدم العدالة فى توزيع العائد القومى بين المواطنين. وقد خيل للكثيرين قبل بدء الإصلاحات المسلحة أن من الممكن التوفيق بين منطق الثورة المسلحة ومنطق الدولة وكانت نتيجة هذا التصور إتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩ والملاحق العديدة التى تبعتها حتى سنة ١٩٧٥. غير أن هذه الفترة قد شهدت تطورات خطيرة فى الوضع السياسى فى لبنان حيث واجهت لبنان حرباً أهلية قدرت خسائرها بما يربو على الخمسة بلايين دولار وأحدثت تخريباً إقليمياً مروعاً من لبنان كله. وواجهت الحكومات اللبنانية المتعاقبة مشكلات رئيسية منها قضية السلطات التى يجب أن تتمتع بها لمواجهة الضبط الاجتماعى، ثم ما أُرْزِه الوجود الفلسطينى فى لبنان وبما لديه من أسلحة ثقيلة من ردود فعل مختلفة خاصة وأن إتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ كانت تنظم علاقة المفاوضة الفلسطينية بالسلطة اللبنانية وتسمح للفلسطينيين بالتحرك فى مناطق معينة كثورة مسلحة، وهو ما اعتبره الجانب اليميني مهدداً للسلام الحقيقى وما بقى بلبنان فلسطينى واحد مسلم، وأنه لا بد من مغادرة القوات النظامية الفلسطينية لبنان، ثم ما أثارته قضية الجنوب اللبناني من ردود فعل نتيجة لزيادة التوتر على حدود اسرائيل نظراً للوجود الفلسطينى والنشاط الفدائى ضد اسرائيل، وهو ما أبرز تصورات عديدة لتحقيق الاستقرار فى الجنوب ومنها ما تم تحقيقه

فعلا من إرسال قوات درامية على طول الحدود مع اسرائيل ثم إرسال قوات لبنانية بمؤازرة الأمم المتحدة .

وعن تأثير الحرب الاهلية في لبنان على توازن القوى بين الفئات والطوائف المختلفة فالملاحظ أن هذه الحرب قد ابرزت عديداً من المحاور والقوى منها القوى اليمينية التي اشتركت في تشكيل ما أطلق عليه « الجبهة اللبنانية » ، وقد ضمت من الناحية الفكرية المنهج السياسي لكل من حزب الكتائب وحزب الوطنيين الاحرار وتجمع الرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية وحراس الارض ثم الجبهة الوطنية . وهذه القوة اليمينية ضمت القيادات التقليدية لليمن والمسيحي ، وظهرت هذه الجبهة كقوة سياسية متناحرة لها برنامج واضح كان ابرز ملامحه هو : الاعتماد بقدرية المجتمع اللبناني بسناته وحضارته أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد تقيراً للولاء المطلق به ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية معينة جميع شئونها وبخاصة ما تعلق منها بالحريّة والشئون الثافية والثربوية والمالية والامنّية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثافية والروحية على الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة . . وركزت هذه الجبهة على مفهوم لبنان الدولة المتعددة الحضارات مثل سويسرا والاتحاد السوفيتي والمانيا الاتحادية ورجو سلافيا وبالتالي فإن جميع هذه الحضارات تتطلب بالضرورة ايجاد قاسم مشترك بينها يكون هو الواجهة السياسية المنفق عليها . بينما تقوم كل مجموعة حضارية بإدارة شئونها بنفسها . وفيما يخص القوى الفلسطينية فقد نص برنامج هذه الجبهة على العمل على توزيع الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية كل بحسب قدرتها على الاستيعاب .

وفي مواجهة اقوى اليمينية ، شكلت القوى التقدمية والفلسطينية هي الاخرى تنظيمًا خاصاً بها ، ثم برز تنظيم ثالث تمثل في القيادات الروحية التي سعت

إلى أن تؤدي دوراً رئيسياً في مستقبل النظام السياسي في لبنان وقد سبق أن رأينا كيف تكونت الجبهة اللبنانية من المسيحيين ، وفي نفس الوقت تكونت على الجبهة المقابلة التجمع الاسلامي لبعض الزعامات الاسلامية .

ظهر أن الحكومة اللبنانية واجهت مصاعب في الحفاظ على السلطة السياسية ودعم الوحدة الوطنية بسبب التطورات المتلاحقة في أزمة الجنوب اللبناني ، فالصراع حول الجنوب ارتبط بالوجود الفدائي الفلسطيني وبالتالي فقد انتقل الصراع الى جبهات أخرى داخل لبنان وشهدت معارك عنيفة بين كافة الاطراف المتصارعة ؛ ولكن بعد انهقاد مؤتمر قمة الرياض والقاهرة في أكتوبر ١٩٧٦ وإتخاذ القرار الخاص بتشكيل قوات الردع العربية التي تكونت في معظمها من القوات السورية والتي نجحت فيما بعد في الاستيلاء على معظم المواقع العسكرية الاطراف المتصارعة وبذا انتقل الصراع من جديد الى جنوب لبنان حيث انتقلت كثر من القوات الفلسطينية الى الجنوب بعد أن اخلت مواقعها من الشمال ومن ثم كان لابد للصراع أن يعود من جديد الى الجنوب خاصة وأن اسرائيل قد ركزت هجماتها ضد المواقع الفدائية الفلسطينية وضد القوى الجنوبية، وتمثل ذلك في تزويد اسرائيل للقوات الانعزالية بمساعدة عسكرية قدرت قيمتها بأكثر من مائة مليون دولار ثم اشتركت اسرائيل أيضاً في القتال بجوار الانعزالية وشن هجوماً وغاراتها المركزة بالطائرات والمدفعية على المواقع الفلسطينية .

وقد تمحلت القوى الانعزالية بزعامه الجبهة اللبنانية الحكومة اللبنانية التي كانت تطمح في اقرار الامن بشكل عام في لبنان وفي الجنوب بشكل خاص بعد أن فشلت في تحقيق الدولة المارونية التي حاربت لإقامتها في لبنان وهكذا ظلت الدولة ولفترة طويلة بعيدة تماماً من السيطرة على الاحداث في الجنوب . أما اسرائيل فقد بررت وجودها في المنطقة بإعلان رفضها دخول أية قوات عربية

فى الجنوب ولاختراطها الابقاء على الجسور المفتوحة بينها وبين جنوب لبنان فضلا عن التخوف الاسرائيلى من الوجود العسكرى السورى بالقرب من حدودها وهو ما تعده اسرائيل تهديداً مباشراً لامنھا حيث تصبح التجمعات الصناعية والسكانية والمواقع الاسرائيلية فى مرمى المدفعية السورية إذا ما اقتربت هذه الأخيرة من الحدود، لذلك فقد أصرت اسرائيل على انسحاب القوات اللبنانية التقدمية الفلسطينية المشتركة الى مسافة عشرين كيلومتراً شمال غربى نهر الليطاني، والابقاء على الجسور المفتوحة بينها وبين القرى الجنوبية ، ويعنى هذا أن جنوب لبنان بالنسبة لاسرائيل له أهمية استراتيجية بالغة وانه إذا كانت لاسرائيل فى الجنوب مصالح أمنية وإقتصادية فإن لها أيضاً مصالح سياسية لا تقل فى أهميتها عن المصالح الأمنية أو الاقتصادية وهذا ما يفسر بقاء جنوب لبنان رهن المساومات والمفاوضات، ومعنى هذا أيضاً أن مهمة تحقيق الأمن فى جنوب لبنان قد خرجت تماماً من يد السلطة اللبنانية وأصبحت رهن التطورات بأزمة الشرق الأوسط، وتفسير ذلك أنه من العسير أن يتصور المرء إمكانية إقامة سلام دائم فى لبنان يشمل جميع الطوائف قبل أو دون إقامة السلام فى الشرق الأوسط - فإحدى المشكلات الرئيسية هى تسوية قضية الشعب الفلسطينى بصورة ترضى الطموح الفلسطينى - المحدد حالياً - بإقامة دولة مستقلة فى غزة والضفة الغربية . وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن القول أن الفلسطينيين فى لبنان يشعرون بالضيق وهو ما يدفعهم إلى العنف وبالتالي فإنه من العسير تصور قيام سلام دائم فى لبنان بتناقضاته .

لكن المتناقضات التى حواما مجتمع الاقليات اللبنانية هى أعق كشيئاً مما يبدو على السطح ، وعندما تتبلور المتناقضات على الوضع السابق شرحة فإن أى حادثه تصبح مؤامرة يحيكها فريق ضد آخر ، وقد سببت حوادث من هذا القبيل

الشرارة التي أدت إلى حرب مسلحة دامت سنتين وأكثر ، وهذه الحرب بدأت شيئاً وأنتهت شيئاً آخر تماماً ، وفقاً للبنية الاجتماعية وخصائص متناقضاتها الواقعية . وتممقت الاحقاد وساد الخوف المتبادل الذي ولدته الأحداث . وما زالت سلسلة الانتقام والانتقام المضاد تسود لبنان ، وذهب أدراج الرياح جميع مظاهر الاختلاط الطائفي في العمل والمساكن الذي اتسم به المجتمع اللبناني قبل الحرب ، وانحسر رويدا رويدا . والكثير من المهيجين صنعوا وجودهم في مناطق عملهم السابقة بما استنبهه ذلك من نوعية طائفية جديدة في المنطقة الواحدة ، وبالتالي تغذية البنية المميزة لكل من الطوائف وما يليه من أضعاف البنية القومية والتناكسك الوطني وتقوية المتناقضات الاجتماعية في مجتمع الاقلية اللبنانية الذي خدم — وبالرغم من كل سلبياته السابقة — الكيان اللبناني زمنا ليس بقصير .

المراجع

انتوني ناتنج : العرب إنتصار انهم وأجساد الإسلام . ترجمة دكتور راشد البراوي
مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٤ .

ابلياً حريق : السياسة والتغير فى مجتمع تقليدى .

جلال يحيى (دكتور) : العالم العربى الحديث ، المدخل ، دار المعارف بمصر ،
القاهرة ١٩٧٤ .

فؤاد النورى : البعد الإجتماعى للأزمة فى لبنان : فى : الأزمة اللبنانية . القاهرة ،
معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩ ص ١٤٠ — ٢٤٠ .

عادل الصلح : حزب الإستقلال الجمهورى بين المقاومة الوطنية أمام الإنتداب
الفرنسى . بيروت ١٩٧٠ .

فيليب حتى : لبنان فى التاريخ . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

صلاح العقاد (دكتور) : تكوين لبنان الحديث : فى : الأزمة اللبنانية . مرجع
سابق .

هدد العزيز نوار (دكتور) : تطور لبنان السياسى والإجتماعى منذ أواخر القرن
الثامن عشر حتى ١٨٤٠ : فى : الأزمة اللبنانية . مرجع سابق .

— Salem Elie, Modernization without Revolution. Blomington,
1968.

— Khuri, Faud, From Village to Subarb, order and 'change
in greater Beirut, Chicago, 1975.

— Hourani, A. Syria and Lebanon. London, 1946.

الفصل الثاني

فلسطين

- ١ - الاطار التاريخى السوسيو لوجى وتأثير الديانات .
- ٢ - أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الأوضاع السكانية .
- ٣ - أوضاع الأقلية العربية فى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ (نظام الأشخاص - نظام الأموال - الحق فى التعليم - الحق فى العمل ونظام العمل - الحقوق والحريات العامة الأساسية) .
- المراجع .

١ - الاطار التاريخى السوسولوجى وتأثير الديانات :

يرى بعض الباحثين الغربيين أن اليهود فى بلاد الشرق الاوسط يعتبرون اسبق من المسلمين ، ويرى فريق آخر ان اليهود استمروا كأغلبية فى فلسطين طوال المدة التى خضعت فيها للحكم الاجنبى حيث كان اليهود يكونون الجزء الاكبر من السكان — على حد قول هذا الفريق من الباحثين - ؛ لكن المؤرخين قد اجمعوا على ان فلسطين كانت وطناً للكنعانيين ، فالورخ رابوروت يذكر بهذا الصدد ان وجود السكان فى فلسطين يرجع إلى عهد قديم جداً يقدره بعضهم بعشرة آلاف سنة قبل الميلاد وقبل ان يضع اليهود أول قدم لهم فى هذه البلاد ، فقد كان يستوطنها اقوام ذو حضارة ومجد ومن هؤلاء : الكنعانيون الذين استوطنوا فلسطين قبل ان تعرف باسم فلسطين .

وقد عرفت فلسطين بهذا الاسم فى الزمن الذى دخل العدنانيون فيه اليها ، حيث يقال ان هذه الكلمة معناها السامى القديم ، الغرباء ، أو ، المختلون ، . وكانت قبل دخول العدنانيين تعرف بارض الكنعانيين الذين يرجع تاريخهم إلى ما يقرب من خمسة آلاف سنة ، وقد توطنوا الشام فسميت تلك البلاد باسمهم — بلاد كنعان — ولعل كنعان هو جد قديم من اجداد العرب : « كنعان » و « قحطان » و « غطفان » من جدود العرب ، فهذه الاسماء على وزن « فلان » وفى هذا التشابه ما ينمى به روية هذا اللفظ .

ومن الارجح القول ان القبائل الكنعانية التى استوطنت فلسطين خرجت من جزيرة العرب فى الموجات التاريخية الكبرى التى كانت تقذف بها شبه الجزيرة العربية كل ألفى عام تقريباً . فالكنعانيون إذن هم عرب وقد اعترف بذلك مؤرخو العرب والافرنج على السواء قبل ظهور الحركة الصهيونية وفى وقت لم تكن فيه فلسطين موضع خلاف أو نزاع .

أما الباحثون الإسرائيليون فسيتبدون إلى تعبير الحق التاريخي على فلسطين وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي ، وتعبر الحق التاريخي معنى مستقر عليه وليس عمل خلاف في القانون الدولي ، والسؤال الذي يثور بهذا الخصوص هو هل مدى ممارسة اليهود العبادة على فلسطين ومن منظور تاريخي يمكن القول ان دولة اليهود قد فقدت كيائها السياسي منذ القرن الاول الميلادي عندما احتل الرومان سوريا وفلسطين ولم تقم بعد ذلك دولة يهودية في فلسطين؟ كما ان اليهود لم يعودوا منذ ذلك التاريخ سوى أقلية بالنسبة لسكان فلسطين، وفي ذلك يذكر فريق من المؤرخين — وتزيد في ذلك الحفريات والآثار — ان انتشار اليهود كان في جميع جهات حوض البحر المتوسط منذ القرن الاول للميلاد، وأنهم تفرقوا في كل مكان لا ينشدون شيئاً غير استيطان المدن التجارية المزدهرة طبقاً للربح الوفير، ومنذ ذلك الحين لم يبق لليهود صلة بفلسطين ولم يفكروا في العودة إليها، بينما كان ساحل فلسطين مسكوناً قبل ذلك بألاف السنين بشعب يدعى بالفلسطينيين أتى من جزر البحر المتوسط واستقر على الساحل ، ثم اندمج الكنعانيون والفلسطينيون على توالي العصور في وطن واحد وهو فلسطين .

وفلسطين كوحدة سياسية لم تقم على مدى التاريخ كإقليم منفصل له إدارته وله شئونه الخاصة — منذ خمسة آلاف سنة — وهو المدى الذي يحبه الباحثون الرجوع فيه إلى تاريخ هذه البلاد . وعلى هذا المدى من التاريخ كانت فلسطين جزءاً من سوريا — أي جزءاً من بلاد الشام — وكان العرب في القاهرة يستقل القطار إلى دمشق شرقاً بعد ان يصل إلى حيفا، ثم إلى بيروت شمالاً، ومن دمشق يستطيع ان يصل إلى العراق وبهذا كانت فلسطين همزة الاتصال بين عرب افريقيا واخوانهم عرب آسيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار التجارة ورواجها

في فلسطين لأن العربي كان ينقل تجارته اليها ويميش في طمانينة وهدوء، لكن هذه الحياة بترت بعد قيام الدولة اليهودية في فلسطين .

ومن الثابت تاريخياً أيضاً أن الرومان فتحوا فلسطين سنة ٦٣ ق م واستولوا على اورشليم وقاموا بطرد اليهود من فلسطين في القرن الأول الميلادي واستمرت الامبراطورية الرومانية ومن بعدها الامبراطورية البيزنطية تحكم فلسطين حتى ظهور الاسلام والعرب لم يتسلطوا فلسطين من اليهود وإنما تسلبوها من الرومان الذين كانوا يحكمونها حينئذ وذلك بعد ان تبدل وجه فلسطين — بعد المسيح — بسبب تضاول اليهود شيئاً فشيئاً اما لارتحالهم عن فلسطين أو لاعتماد النصرانية حتى أصبح جميع سكان فلسطين — قبل الفتح الاسلامي — مسيحيين، وشيدت الكنائس في جميع الاماكن التي قدسها المسيح ، وأمت فلسطين أخصب بقعة أينعت فيها المسيحية، وبلغت شأواً بعيدا كان ولا يزال من أروع أجماد الكنيسة في أجيالها الأولى .

وتثبت الوقائع التاريخية كذلك ان فتح العرب لفلسطين اقترن بتنازل أهل البلاد عنها وإثبات هذا التنازل في العمود المختلفة التي وثقها أمهر المؤرخين عمر بن الخطاب مع وفود البلاد الفلسطينية التي جاءت إليه تعرض للصالح . وفي هذه اليهود أمن عمر سكان القدس في أنفسهم ودينهم وكنائسهم وصلبانهم . وهكذا يمكن القول أن عروبة فلسطين هي أقدم محرراً من أية قومية أخرى عرفها التاريخ، أي منذ فتحها العرب في أوائل القرن السابع الميلادي . ورغم ما تعاقب عليها من احتلال الصليبيين في القرن الثالث عشر أو خضوعها لحكم الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر حيث كان مقطورة بأغلبية عربية تشترك في حكم البلاد وتؤلف حوالي ٩٠ ٪ من السكان عاؤهم الشعور القومي حتى حلت بالعرب كارثة الاستعمار الاوربي في أواخر القرن التاسع عشر .

أما ما يشهده الباحثون الغربيون عن عمق الخلافات الدينية بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين ثم حركة القومية اليهودية وإنجازاتها فإن هذا يستحق وقفة لنفسه والتحليل :

يرى Raphael Patai أن اختلاف التقاليد مختلطة بذكريات الحروب والاضطهادات والمذابح . . كل هذا كان من العوامل التي فرقت بين المسيحيين والمسلمين . أما موقف اليهود والمسلمين فقد كان واحداً بالنسبة إلى الدين إذ لعب الدين نفس الدور الشامل واحتل نفس المكانة المميزة ، والاختلاف ينحصر في مضمون المذهب الديني والتقاليد الدينية والطقوس الدينية ، بيد أن هذا الاختلاف كان حاسماً إلى درجة جعلت المجموعتين متباعدتين تماماً فكان الزواج بينهم مستحيلاً ولم تكن هناك ثقة متبادلة بين الطائفتين، ودفع الأغلبية المسلمة إلى اضطهاد الأقلية اليهودية . ويضيف Patai قائلاً : « وكان اليهود في نظر المسلمين عبارة عن ملحدون رفضوا قبول الإيمان الصادق ، ومن آمنوا ، — أى أسلموا — تحت تهديد القتل أو النفس فقد رحب بهم المسلمون وبانتماء الحاجز الديني انضموا سريعاً إلى الأغلبية المسلمة .

لكن هذه الآراء لم تكن بالضرورة آراءً صحيحة بدليل أن الباحث يتناقض نفسه بنفسه حين يذكر أن المسيحيين كثيراً ما كانوا يصبحون المتحدثين بلسان العرب في مواجهة حركة القومية اليهودية في فلسطين . وقد بلغ عرب فلسطين المسيحيين مستوى عال من التعليم حيث ٨٠٪ منهم عاشوا في المدن ومعظمهم في القدس وحيفا وبيافا وآخرون في بيت لحم ورام الله والرملة وغزة ، وإن الجمعيات الارثوذكسية كانت نشيطة جداً اجتماعياً وسياسياً وكان لها دور بارز في حركة القومية العربية في فلسطين لدرجة أن كثيراً من الارثوذكس العرب كانوا من بين المتحدثين السياسيين عن العرب في مواجهة لليهود .

أما الباحثون الفلسطينيون فيردون على ذلك بأن عدد المسلمين بالفعل كان أكبر من المسيحيين ومساكنهم أكثر ومدارسهم أيضاً ولكن مقدساتهم لا تقل أبداً عن قدسية مقدسات غيرهم، ثم إن المسيحيين لا يعتقدون برسالة محمد ولا بمقدساته بعكس المسلمين الذين يعتقدون برسالة المسيح ومقدساته. وكذلك موقف المسلمين من العبادة الموسوية ومقدساتها وإن العداوة بين العرب واليهود لا ترجع إلى أن هؤلاء عرباً وأولئك يهود بل سببها مشكلة فلسطين بالذات. ويضيف أحد الباحثين الفلسطينيين أن المسلمين كانوا دوماً الحماة القانونيين والطبيعيين للبلاد المقدسة، والدليل على ذلك أن المسيحيين أنفسهم وضعوا أغلى مقدساتهم ككنيسة القيامة في بيت المقدس ومهد المسيح في جبل الزيتون الذي صعد منه المسيح، تحت رعاية المسلمين حتى حرب ١٩٦٧. وإن حامل مفتاح كنيسة القيامة مسلم وحارسها مسلم رغاً عن وجود الطوائف المسيحية. وكان هذا باقفاً لهم واختيارهم مما جعل المسلمين أجدر برعاية الأماكن المقدسة جميعها على السواء ما خص منها المسلمين أو المسيحيين أو اليهود كمنجية تاريخية ومذهبية وواقعية فضلاً عن أن ملاحظة تقسيم السكان في فلسطين آتت إلى طوائف دينية لم يكن معروفاً.

ونصل إلى أن معظم سكان فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى كانوا عرباً مسيحيين ومسلمين تسكن بينهم قلة من اليهود يتمتعون بالطمأنينة والأمان، غير أن الأقلية اليهودية كانت منهزلة عن باقي السكان فيقع معينة ومستوطنات خاصة بهم مع أن العرب كانوا يرحبون بهم. وحتى بعد الموجة الثانية للهجرة إلى فلسطين التي وقعت في الأعوام الأولى من القرن العشرين — حين ارتفع عدد اليهود من خمسين ألفاً في سنة ١٩٠٠ إلى حوالي خمسة وعشرين ألفاً في سنة ١٩١٤ وإلى ١٢٢.٠٠ تقريباً في سنة ١٩٢٥ — وكان العرب يقابلون هذه

الاعداد بكثير من الترحاب، ولم تنغير الحال إلا عندما قرر اليهود ان يستقنوا عن العمال العرب ويقاطعونهم . ومنذ ذلك الحين — وبخاصة بعد إعلان تصريح بلفور — بدأ العرب يوجسون خيفة من تسكائر المستوطنين اليهود، وزاد من مخاوفهم تصريحات أخرى من هذا القبيل ومنها تصريح الدكتور وايزمان سنة ١٩١٨ الذى قال فيه : « ان غرض الصهيونية هو ان تصبح فلسطين يهودية كما انجلترا انجليزية » .

ومنذ دخالت بريطانيا فلسطين فى إعقاب الحرب العالمية الأولى وهى تصدر أثر كل ثورة عربية قراراً بتأليف لجنة تحقيق ثم بياناً وكتاباً أبيض يؤكد حرصها على حقوق العرب وسعيها لمنح فلسطين الاستقلال، وما أن تمر الأزيمة حتى تراجع بريطانيا عن موقفها .

وتاريخ فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٨ هو قصة جهاد شعب حاول أن يظل حياً وأن يحتفظ بكرامته بكرامته بكماح سلبى حينئذ وبالكفاح المسلح أحيان كثيرة والذى اتسم بالعنف خاصة فى الفترة التى تلت سنة ١٩٢٥ والتى يمكن تقسيمها إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى : انتهت فى سنة ١٩٢٢ وكان جهاد العرب خلالها موجهاً ضد اليهود على أساساً انهم المعنصر الدخيل الذى يراد احلاله محلهم .

المرحلة الثانية واتجه العرب خلالها إلى الانجليز حيث بدأ عرب فلسطين يعقدون اجتماعات شعبية بخطوط جديدة فى الكفاح والسياسات المناسبة الوطنية كذكرى حطين واحتلال القدس وذكرى الشهداء ويوم تصريح بلفور ، ثم اشتداد الدعوة إلى عدم التعاون مع السلطات الانجليزية الحاكمة ومقاطعة لجانها وتحدى قوانينها . إلا أن الحاح العرب للحصول على استقلالهم كان يرفض رفضاً باتاً فى حين أصبح اليهود بالتدريج يزداد عددهم ، ومع أن عرب

فلسطين لم يكونوا أقل صلاحاً لحكم أنفسهم من جيرانهم إلا ان تصرفات دولة الانتداب إزاءهم هي التي عاقبتهم ، ليس هذا فحسب بل ان بريطانيا قد ساهمت أيضاً في تمكين اليهود من فلسطين بتماؤها في إقامة سلطة وطنية، وسياسة الهجرة واستغلال الاراضى وابتداعها فكرة تقسيم فلسطين وطريقة اماتها للانتداب ، وهكذا قضى على العرب ان يواصلوا كفاحهم عبثاً في سبيل الحصول على الحرية. ان الهجرة المنظمة إلى فلسطين في ظل الإنتداب البريطانى وسياسة استغلال الاراضى كان من أثرهما ان انتقل إلى يد اليهود أكثر من ٦٦٧ ألف دونم في الفترة ما بين أواخر أغسطس سنة ١٩٢٠ وبداية سنة ١٩٢٦ ، وما أعقبها من الاضراب العربى العظيم خلال ثورة سنة ١٩٢٦ الفلسطينية وحيث اضطرت بريطانيا إلى تشكيل لجنة تحقيق ملكية بريطانية برئاسة اللورد بيل للتحقيق فى أسباب القلق الاساسية وشكاوى العرب واليهود. واعتبرت اللجنة وان الحكومة البريطانية هي المسئولة عن الحالة المؤسفة التي وقع المزارعون العرب ... صحيح ان الفلاح العربى ليس غنياً ولا متديلاً ولكن كونه كذلك لا يبرر قط أخراجه من أرضه لاجل اتساع المجال لليهود الاغنياء المتعلمين كي يحلوا مكانه فيها ... ، وقبل ذلك بسنوات كان تقرير لجنة شو يحث بريطانيا أن توقف لإجلاء المزارعين العرب عن الاراضى التي يزرعونها، وكذا تقرير الخبير الانجليزى جون سمبسون الذى ذكر فيه : « أنه قد ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر أية أراضى إضافية يمكن اسهام المهاجرين الجدد فيها » .

أما عن الحكم والادارة خلال الانتداب ، فن الثابت ان بريطانيا حكمت فلسطين بإسم عصبة الأمم مدة ٣١ سنة (١٩١٧ — ١٩٤٨) وهى فترة يطلق عليها الباحثون فترة الحكم الاسود ، فلم يكن للعرب أدنى شأن فى سياسة البلاد ، ولم تكن لهم حتى وكالة عربية تقابل الوكالة اليهودية ولم يكن عندهم مجلس

على يقابل المجلس اليهودى ولم يكن بينهم رئيساً أو حاكماً وكان أقصى ما يبلغه
 للفلسطينى العربى قائمقام (حاكم قرية) . وكان البريطانىون يعنون فى اختيار
 حكام القرى من طبقة خاصة، ولا شك أن نزعة هؤلاء حكام القرى كانت وطنية
 ولكنهم لم يستطيعوا ان يغيروا السياسة البريطانية . ويبدو بما ذكره وايزمان
 فى مذكراته ان اليهود كانوا يتوقعون من الانجليز أن يسلموهم فلسطين سنة
 ١٩٣٤ خالية من السكان أى أن يتم بناء الدولة اليهودية فى ١٥ سنة ، وكان
 هذا الامل مقبولا حسب تصور الانجليز واليهود بسبب ما يبدو لهم أن العرب
 قبائل بدوية متناثرة يمكن ان تنتقل من فلسطين إلى داخل البلاد العربية . وقد
 تماقب على فلسطين خلال فترة الانتداب سبعة مندوبين ساميين هم هيرت
 صموئيل الذى اتم ما بدأ هرتزل ووايزمان حيث كان محل هرتزل أن يأخذ
 وعدا رسمياً من الحكومة البريطانية بتأسيس وطن قومى ثم بانتزاع حكم
 الانتداب ، أما صموئيل فقد أنجز هذا العمل بإقامة نظام الإدارة والتنظيم مهد
 لإقامة الدولة اليهودية . وجاء بعد صموئيل ستة حكام أو مندوبين ساميين هم
 الفيلدمارشال لورد بلومر والسير جون تشنسلر واللغانت جنرال آرثر واكروب
 والسير هارولد مكايكل والفيلدمارشال فيكونت جورت والجنرال سير آلان
 ككنجهام . والملاحظ إن خمسة من هؤلاء المندوبين الساميين ذوى رتب
 عسكرية مما يدل على طبيعة المهمة التى انتدبوا من أجلها وهى — كما يرى أحد
 الباحثين الفلسطينيين — « القضاء على المقاومة الثورية التى أظهرها شعب
 فلسطين » .

وفى عهد هارولد مكايكل عقد مؤتمر فى لندن فى ٧ فبراير ١٩٣٩ اشترك
 فيه زعماء البلاد العربية من ناحية وكذا اليهود منفصلين بعضهم عن بعض ،
 وكانت نتيجة هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

وهو على جانب كبير من الأهمية لأنه بالرغم مما يحتويه من حسنات وسيئات فقد كان أسخى عرض قدم للعرب لأنه — أى الكتاب الأبيض — قرر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع الموافقة على أن تصبح فلسطين يهودية ولا عربية، كما عدل الكتاب الأبيض من سياسة وعد بلفور والإنتداب بأن تكون فلسطين مشتركة بين العرب واليهود وحدد من الهجرة اليهودية. ووعدت بريطانيا عرب فلسطين بمنحهم مريداً من الحكم الذاتي خلال ٢٠ سنة هي فترة الانتقال . ويرى أحد الباحثين الفلسطينيين أن ضعف القضية العربية نتج عن رفض العرب الكتاب الأبيض وأنه لو كان العرب قد قبلوا الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ لغير الحال مما هو عليه الآن . وحقيقة الأمر أن العرب لم يرفضوا كلهم الكتاب الأبيض، فقد قبلته أقلية فلسطينية مثله في حزب العقاق الذى كان يرأسه راغب النشاشيبي، وكانت سياسته دخذ وطالب . . . وما تجدر الإشارة إليه أيضاً بهذا الخصوص انه حتى لو كان العرب كلهم قد قبلوا الكتاب الأبيض لما نفذته بريطانيا في صالحهم والحاصل ان تولى نصوصه في مصلحة اليهود بدليل ما وقع بعد ذلك مباشرة في أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد سمحت بريطانيا كافة ما أوردته في هذا الكتاب الأبيض . وأعطت الحرب العالمية الثانية فرصة لحصول اليهود على الأسلحة والتدريب العسكرى، واشتد النشاط الارهابى بصفة خاصة في سنة ١٩٤٤ من جانب الجماعات العسكرية اليهودية (الهاجاناه — الأرجون زفاى ليومي - واشترن) .

وفي الفترة التالية ١٩٤٥ وهى فترة حكم الجنرال آل سن جوردون كمنجهم جرت أحداث هائلة أثرت على مسيرة القضية الفلسطينية . ففى زمنه جاءت لجنة انجلو — امريكىة وأوصت في تقريرها على استمرار الإدارة في فلسطين على ما هى عليه، حتى يتم اتفاقية لوضع الاقليم تحت وصاية الأمم المتحدة، وبينت اللجنة

في تقريرها ان المصالح المسيحية اهدرت في فلسطين وان المطلوب هو دولة تحافظ على حقوق المسلمين والمسيحيين واليهود، وعلى الإدارة أن تعمل على رفع مستوى العرب حتى يكون مساوياً لمستوى اليهود، واصلاح تعليم العرب كاليهود حتى يحل الوفاق بين الطرفين ، وان فلسطين لا تستطيع استيعاب يهود أوروبا ويجب البحث عن جهات أخرى .

ثم جاءت فكرة تقسيم فلسطين إلى حيز التنفيذ عام ١٩٤٧ ويجب التنويه ان العرب كانوا حتى وقت عرض الامر على الجمعية العامة هم أغلبية سكان فلسطين ويملكون من أراضيها ٤٨ ٪ مقابل حوالي ٦ ٪ يملكها اليهود . وجاء قرار تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة ليمنح اليهود مساحة قدرها ١٤٢٠٠٠ كيلو متر مربع في حين يمنح العرب — وهم الغالبية وأصحاب الحق أصلاً — ١٢٠٠٠ كيلو متر مربع أى بنقص قدره ٢٠٢٠٠ كيلو متر مربع مما خص به اليهود ، وفي ذات الوقت يقيم الدولة لليهودية في منطقة يسكنها ٦٠٠٠٠٠ عربى يملكون ثلثى ما بالمنطقة من أراضى وعقارات مقابل ٥٣٠٠٠٠ يهودى يملكون فقط ثلث الارض والعقارات، وبمعنى آخر يقيم المشروع الدولة اليهودية في منطقة نصف سكانها تقريباً من العرب وجعل امكانياتها في يدهم .

ومن منظور قواعد القانون الدولى فالملاحظ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تملك سلطة التصرف بدون ضابط في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الإنتداب، فيشاق الأمم المتحدة قد أنشأ نظام الوصاية لكي يحل محل نظام الإنتداب بموجب اتفاقات للوصاية تبرمها الأمم المتحدة مع الدول أصحاب الشأن، وقرر الميثاق انه إلى حين وضع اتفاقات الوصاية يجب استمرار العمل بالاتفاقيات الدولية القائمة . ومعنى هذا ان الجمعية العامة عند نظرها لقضية فلسطين كان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية أو ان تقرر لإنهاء الإنتداب البريطانى

على فلسطين إذا كان قد حقق أغراضه في تهينة الاقليم للاستقلال، وهى في جميع الاحوال ملتزمة باحترام الاتزامات الواردة في صك الإنتداب والى تقرير وجوب المحافظة على حقوق وأوضاع غير اليهود. وبمعنى أبسط فإن الأمم المتحدة بهذا الموقف قد أهدرت تماماً حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا المبدأ ~~سكان~~ يتطلب إستثناء سكان فلسطين في مستقبل بلادهم والاخذ بما تقرره الاغلبية .

٣ - أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الاوضاع السكانية :

استمر تدفق اليهود على فلسطين بدون إنقطاع وبصفة خاصة في الثلاثينيات والاربعينيات في خلال فترة الحكم النازى في المانيا، ولم يكن الاثر الوحيد لهذه الهجرة اليهودية هو تهديد المستقبل السياسى لعرب فلسطين فحسب بل أنها أدت أيضاً إلى الإضرار بأوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية نتيجة لمواجهتهم لمنافسة غير عادية من جانب رجال الاحمال والعمال والمزارعين اليهود. فن ناحية فانه تناقص عدد سكان فلسطين للعرب من ٧٤٠.٠٠٠ نسمة إلى ١٦٠.٠٠٠ نسمة وذلك في الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩ تحت ضغط الإرهاب الصهيونى، ومن ناحية أخرى قام المستندروت (الإتحاد العام لعمال إسرائيل) بدور بالغ الأهمية في نشر المبادئ الصهيونية وذلك منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ بغرض الدفاع عن مصالح العمال اليهود وتوفير العمل لهم . وكان المستندروت دوره الجوهرى في الهجرة على نطاق واسع حتى إن الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية قد ذكرت أن ما يقرب من ٧٤.٠٠٠ مهاجر يهودى قد دخلوا فلسطين في أقل من خمس سنوات، وعلى وجه التحديد في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى أول يناير ١٩٥٣ ، وذلك فضلاً عن

مساهمة المستدروت في مساعدة اليهود في الإستيطان الزراعى حينئذ كآتيين من الإحصاءات الآتية لباحثين غربيين .

تقسيم سكان فلسطين
في مجالات النشاط الحيوى

نوع النشاط	سكان يهود	سكان غير يهود
	%	%
الزراعة	١٨	٦٤٠٩
الصناعة والمبانى	٣٣٠٥	١٢
النقل — المناجم ، والمهاجر	٦٠٤	٥٠٤
الإدارة العامة	٢٠٢	٢٠٨
مهن حرة	١١٠٦	٢٠٤
مهن الخدم	٣٠٥	١٠٦
للاك العقاريون	٥٠٧	٢٠٠

ويتضح من الاحصائية السابقة أن اليهود الذين همـلوا في الزراعة كانت نسبتهم ضئيلة حيث لم تكن لهم علاقة بالأعمال الزراعية في البلاد التي أتوا منها إلى فلسطين، وحتى الذين كانوا في فلسطين قبلها، نادرا ما كانوا يعملون في الزراعة . وهو أمر يوضحه أيضا الاحصائية الآتية :

إحصائية عن السكان كما تدل عليه الأرقام طبقاً للبيانات

الرسمية الموضحة في الفترة من ١٩٢٢ — ١٩٣١

١٩٢٢	النسبة المئوية	١٩٣١	النسبة المئوية
٣٨٧٩٤	٪ ١٠٠	١٧٤٦١٠	٪ ١٠٠
٦٨٥٩٤	٪ ٨١٫٩٩	١٢٨٤٦٧	٪ ٧٣٫٣٦
١٥٢٠٠	٪ ١٨٫٠١	٤٦١٤٣	٪ ٢٦٫٠٤

المجموع الكلي للسكان
العرب
الفلاحون

وكانت النسبة المئوية لمجموع السكان المسجلين في سنة ١٩٣١ كالآتي :

السكان العرب ٪ ٤٠

السكان الفلاحون ٪ ٦٠

بينما من بين المسلمين أنفسهم فإن النسب المتبادلة كانت ٪ ٢٧، و ٪ ٧٣ .

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان حسب التضاريس الطبيعية ، فمن الملاحظ أنه في هذه الفترة كان السكان اليهود يقطنون السهل الساحلي كما يتضح من الإحصائية الآتية :

تقسيم السكان بحسب الأقاليم الطبيعية سنة ١٩٤٣

النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
للمساحة الكلية	لمجموع السكان	للسكان لليهود	للسكان غيراليهود
٪	٪	٪	٪
١٢	٤٧٫١	٧٤٫٦	٢٤٫٥
٥	٣٫٧	٥٫٧	٢٫٨
٣٦٫٦	٤٥٫١	١٩٫٧	٥٦٫٧
٤٦٫٤	٤٫١	—	٦

السهل الساحلي
الوديان الأخرى
المناطق الجبلية
التقب

لقد كانت فلسطين يقطنها سكان عرب وهم أغلبية، وعند دخول الجيوش البريطانية فلسطين كان اليهود أقلية تتراوح ما بين ٪ ٥، ٪ ١٠ على أكثر تقدير كما يتضح من الإحصائية الرسمية الآتية المستقاة من تقارير حكومة فلسطين .

السكان			السنة
المجموع	اليهود	العرب	
٧٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٤٤,٠٠٠	١٩١٨
٧٠٢,٠٤٨	٨٢,٧٩٠	٦١٩,٢٥٨	١٩٢٢
٧٤٧,٢٣٨	١٢١,٧٢٥	٦٢٥,٥١٣	١٩٢٥
٨٩٨,٩٠٢	١٤٩,٥٠٠	٧٤٩,٤٠٢	١٩٢٦
٩٦٠,٠٤٤	١٥٦,٤٨١	٨٠٣,٥٦٢	١٩٢٩
١,٠٢٢,٢١٤	١٧٤,٦٦٦	٨٥٨,٥٤٨	١٩٣١
١,٠٨٣,٨٢٧	١٩٢,١٢٧	٨٩١,٦٩٠	١٩٣٢
١,١٤٠,٩٤١	٢٢٤,٩٦٧	٩١٥,٩٧٤	١٩٣٣
١,٢١٠,٥٥٤	٢٨٢,٩٧٥	٩٢٧,٥٧٩	١٩٣٤
١,٢٢٠,٨١١	٣٥٥,١٥٧	٨٦٥,٦٥٤	١٩٣٥
١,٢٦٦,٦٩٢	٣٨٤,٠٧٨	٨٨٢,٦١٤	١٩٣٦
١,٣٠١,٧٩٤	٤٩٥,٨٢٦	٨٠٥,٩٦٨	١٩٣٧
١,٣٤٣,٢٨٥	٤١١,٢٢٢	٩٣٢,٠٦٣	١٩٣٨
١,٣٥٠,٦٩٨	٤٤٥,٤٤٧	٩٠٥,٢٥١	١٩٣٩
١,٣٥٤,٥٥٣	٤٦٢,٥٣٥	٩٠٢,٠١٨	١٩٤٠
١,٣٨٥,٥٥٠	٤٧٤,١٠٢	٩١١,٤٤٨	١٩٤١
١,٣٦٢,٠٠٥	٤٨٤,٤٠٨	٩٠٧,٥٩٧	١٩٤٢
١,٣٦٦,٥٧١	٥٠٢,٩١٢	٨٦٣,٦٥٩	١٩٤٣
١,٣٧٣,٦٢٤	٥٢٨,٧٠٢	٨٤٤,٩٢٢	١٩٤٤
١,٣٩٢,٦٠٠	٦٠٨,٠٠٠	٧٨٤,٦٠٠	١٩٤٦
٢,٠٦٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	١,٤١٥,٠٠٠	مايو ١٩٤٨

ومن الاحصائية السابقة نرى ان عدد سكان فلسطين من العرب المسلمين والمسيحيين كانوا حوالى ٦٤٥٠٠٠ فى سنة ١٩١٨ وكان عدد اليهود حوالى ٥٠٠٠٠ والذين يرمى عددهم هذا إلى وصول عدد كبير منهم إلى فلسطين فى هذه الفترة . وقد طالب العرب بوقف الهجرة اليهودية ومن تشريع لذلك صرح تأليف حكومة مششولة أ.م مجلس نيابى . وقد أجملت بريطانيا فى المذكرة التى قدمت إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، — أجملت بريطانيا فى هذه المذكرة — تاريخ فلسطين السياسى تحت الادارة البريطانية — ارقاما رسمية عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين حسب ما توضحه الاحصائية الآتية : —

السنة	العدد
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٣٣	٣٠٣٢٦
١٩٣٤	٤٣٣٥٩
١٩٣٥	٦١٨٥٤
١٩٣٦	٣٩٧٢٧

ورغم ارقام الهجرة اليهودية السنوية السابقة والتى هى آخذة فى الارتفاع فان الارقام السابقة لا توضح ألوف المهاجرين الذين دخلوا فلسطين خلسة واستقروا بها ثم أذنت لهم السلطات بالبقاء . ولم يكن الهجرة اليهودية المتدفقة على فلسطين فى الثلاثينيات والأربعينيات اثرها على تحويل العرب فى فلسطين إلى

أقلية فحسب وإنما كان لها أثرها أيضاً في هجرة غير اليهود إلى فلسطين خلال هذه الفترة كما يتضح من الإحصائية الآتية التي وردت في تقرير اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧ للهجرة اليهودية وغير اليهودية إلى فلسطين في الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ — ١٩٤٥ .

السنة	يهود	غير يهود	المجموع
١٩٢٠	٥٥١٤	٢٠٢	٥٧١٦
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٠	٩٣٣٩
١٩٢٢	٧٨٤٤	٢٨٤	٨١٢٨
١٩٢٣	٧٤٣١	٥٧٠	٧٩٩١
١٩٢٤	١٢٨٥٦	٦٩٧	١٣٥٥٣
١٩٢٥	٢٢٨٠١	٨٤٠	٢٤٦٤١
١٩٢٦	١٣٨٠١	٨٢٩	١٤٠١٠
١٩٢٧	٢٧١٣	٨٨٢	٣٥٩٥
١٩٢٨	٢١٧٨	٩٠٨	٣٠٨٦
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٣١٧	٦٥٦٦
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٤٨٩	٦٤٣٣
١٩٣١	٤٠٧٥	١٤٥٨	٥٥٣٣
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٧٢٦	١١٢٠٩
١٩٣٣	٣٠٢٢٧	١٦٥٠	٣١٩٧٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٧٨٤	٤٤١٤٣
١٩٣٥	٦١٨٥٤	٢٢٩٣	٦٤١٤٧
١٩٣٦	٣٩٧٢٧	١٩٤٤	٣١٦٧١
١٩٤٥—١٩٣٧	١٠٠.٠٠٠ تقريباً	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

وقد قسم أحد الباحثين مرحلة الهجرة اليهودية الى فلسطين الى مرحلتين :

١ - مرحلة الزيادة (١٨٨٠-١٩١٩) وتنقسم هذه المرحلة بهجرة يهود أوروبا والشرق الاوسط الى فلسطين بسبب نشأة الصهيونية السياسية أو ما تسمى بحركة البعث اليهودي والتي يعزى اليها الهجرة القومية الحقيقية .

٢ - مرحلة الهجرة الجماعية: وفي هذه المرحلة نرى أن عدد اليهود الوافدين الى فلسطين أخذ في التزايد بصورة واضحة فوصل الى فلسطين ما بين سنة ١٩١٩ - ١٩٤٣ رقماً يبلغ ٣٨١,٨٧٤ وذلك طبقاً للإحصاءات اليهودية الرسمية الموضحة بعد :

السنة	العدد	النسبة المئوية %
١٩١٩-١٩٢٣	٣٥,١٨٣	٩,٢
١٩٢٤-١٩٣١	٨١,٦١٣	٢١,٤
١٩٣٢-١٩٤٣	٢٦٥,٠٧٨	٦٩,٤
	٣٨١,٨٧٤	١٠٠

وقبل إنشاء الدولة احتشدت الصهيونية تطبق الاشتراكية الحيا لية في فلسطين والتي كانت عاملاً هاماً في اجتذاب يهود أوروبا وأن هؤلاء المهاجرين كما يذكر Alex Weingrod : وقد دفعوا ، على الهجرة ولم يهذبوا ، إليها ، ومع أن المسيحية كانت عنصراً هاماً في هجرتهم إلا أن المهاجرين في معظم الحالات قد هربوا من أوطانهم لأنهم لم يشعروا بالأمان نتيجة الاضطرابات السياسية والإقتصادية ، ولم تكن المثلى العليا (Ideals) التي أقامها المستوطنون

الروس للاشتراكية أو التعاون أو المساواة تعنى شيئاً بالنسبة لهؤلاء المهاجرين،
حقاً لقد كانت في الغالب غير مفهومة لهم ، وعلى ذلك أدت الهجرة بالجملة إلى
خلق « أغلبية » جديدة من السكان لم تفهم أو لم تتماطف مع المثل العليا للثقافة
الاستعمارية .

أما عن البلدان التي هاجر منها اليهود إلى فلسطين والنسبة المئوية للمهاجرين
من كل بلد فيمكن أن نوضحها في الاحصائية الآتية :

اسم البلد	العدد	النسبة المئوية . /
الفضا	٩٢٩٠٨	٢٢٨
المانيا	٤٥٢٠٥١	١٢٠٩
المجر	٤٢١١٥	١٢٢
اليونان	٧٢٢١٨	٢٢١
لتونيا	٤٢٩٨٢	١٢٤
لتوانيا	٩٢٩٠٨	٢٢٨
الاتحاد السوفيتي	٣١٢٢٢٣	٨٢٩
بولونيا	١٤٢٢٣٢٢	٤٠٠٧
تشيكوسلوفاكيا	١٠٢٩٠٤	٣٢١
رومانيا	٢٢٢٦٠٩	٦٢٥
العراق	٦٢١٠١	١٢٧
تركيا	٧٢٠٨١	٢٢٠
اليمن	١٤٢٠٢٠	٤٢٠
الولايات المتحدة	٨٢٠٨٤	٢٢٣
بلدان أخرى	٢٦٢٧١٦	٧٢٦
مجموع	٣١٢٦٣٢	٨٢٨
	٣٨١٢٨٧٤	١٠٠

وتوضح الإحصائية السابقة أن نسبة لا يستهان بها كانت من اليهود الألمان الذين دخلوا فلسطين هرباً من الإضطهاد النازي كما أن يهود بولونيا وهم يشكلون أعلى نسبة من الإحصائية قد تدفقوا في عشرات الآلاف إلى فلسطين خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات الأمر الذي جعل تعداد اليهود في فلسطين يرتفع من ١٢٢ر٠٠٠ إلى ٤٧٠ر٠٠٠ في الفترة ما بين عامي ١٩٢٥ ، ١٩٤٠ فضلاً عن إحتراء هذه الزيادة على عناصر اجتماعية جديدة .

وفي منتصف الثلاثينيات برزت المشكلة الفلسطينية على الصعيد الدولي وازدادت قوة الطوائف والأقليات اليهودية التي أرادت الإسراع من معدلات الهجرة ، ساعداً على ذلك العداء الألماني للسامية . ورغم معارضة عرب فلسطين لهذه الهجرة لأنهم شعروا بخطورها وأثرها على تحويلهم إلى أقلية — وهو ما حدث بالفعل فيما بعد — فقد نادى العرب بالاستقلال الذاتي العربي إلا أن تيار الهجرة الجماعية قد ازداد خلال الحرب الثانية وفقاً للإحصاءات الاسرائيلية الآتية :

الفترة من سبتمبر ١٩٣٩ — ١٩٤٤

البلدان التي جاء لليهود منها :

١٦٨٣٧	أوروبا الشرقية
٧٧١٤	أوروبا الوسطى
١٥٦١	أوروبا الغربية
٣٣٤٤	أوروبا الجنوبية
٢٥٥٦	بلدان أوروبية أخرى
٦٦٢	العراق
٤٤٠٤	تركيا
٤٦١٦	اليمن
٣٠٠٦	بلدان آسيوية أخرى
١٦	الولايات المتحدة
١٥١	مصر
٣١٦	بلدان أخرى في أمريكا وأفريقيا
٤٣٧	مجهولون

٤٥٨٥٠

المجموع

وقد سبق ايضاح أن المهكلة الفلسطينية قد عرضت أمام الأمم المتحدة وماتل ذلك من إصدارها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ . وعموماً فالملاحظ أنه في خلال عدة أشهر أصبحت الاغلبية العربية أقلية ، ففي عام ١٩٤٧ كان هناك ٧٤٠ ألف عربي في البلاد التي أصبحت فيما بعد تسمى بإسرائيل والتي وافقت الأمم المتحدة على إنشائها في جزء من فلسطين وهو ما يعتبر حدثاً من أحداث تاريخ العالم المعاصر . وفي عام ١٩٤٩ لم يبق في إسرائيل سوى ١٦٠ ألف عربي على حد ما يراه أحد الباحثين الغربيين بينما ارتفع عدد الاسرائيليين من ٦٤٩٦٠٠ نسمة في نهاية سنة ١٩٤٨ إلى ١٢٠٣٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٠ .

أما عن ملكية الأراضي بفلسطين فالملاحظ أن اليهود في عام ١٩١٨ كانوا يملكون ٢٠٪ فقط من مجموع الأراضي البالغ ٧٥٥٠٠٠٠ فدان وفي السنوات الثلاثين التالية اشترى اليهود أراضي إضافية فأصبح مجموع ممتلكاتهم عند انتهاء الإنتداب في مايو ١٩٤٨ حوالي ٣٧٢٩٧٩ فدان أي ٥٦٧٪ من مجموع أراضي فلسطين ومع ذلك فإن حكومة فلسطين قدرت من عام ١٩٤٨ أن اليهود كانوا يملكون أكثر من ١٥٪ من الأراضي الزراعية في فلسطين .

وعموماً فقد أصبح ٨٠٪ من السكان العرب الذين تحولوا إلى أقلية — أصبحوا يسكنون في القرى ، ٢٠٪ يسكنون المدن بعكس الإسرائيليين الذي يسكن أكثر من ٨٠٪ منهم المدن وفي تل أبيب وحيفا والقدس وحدها ٥٥٪ من مجموع الاسرائيليين والباقيون في المستوطنات ، ولاشك أن هذا الفارق قد عكس تفوقاً كبيراً من جانب اليهود في جميع المجالات وهو ما جعل الاقلية العربية ضعيفة الرأي - أقلية الشأن . وفي سبيل تحويل حرب فلسطين إلى أقلية صدر قانون العودة ، وهو القانون الذي وافقت عليه الهيئة التشريعية في إسرائيل

بالإجماع في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ وهو يعنى حق الإلتجاء أو الهجرة لكل يهودى فى أية بقعة من بقاع العالم إلى اسرائيل كهاجر . وما تهمدر ملاحظته إن ظاهرة الهجرة هنا - أى فى هذا القانون - يقصد بها أن تظل ذات صبغة مستديمة حيث يذكر أحد الباحثين الإسرائيليين إن حوالى $\frac{1}{3}$ سكان اسرائيل هم يهود وأن الأغلبية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى سنة ١٩٥٥ كان تعداد السكان فى إسرائيل يزيد على مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة منهم ١٢٥٢٦٠٠٠ نسمة من اليهود .

وقد ازدادت بالتالى الهجرة اليهودية لاسرائيل فى السنوات التى تلت قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٥، وفى عام ١٩٤٩ كان نصيب الهجرة بالنسبة للسكان ٩٢٪ حيث بلغ عدد المهاجرين ٢٣٤٩٠٠ مهاجرا بينما لم تشكل الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) إلا ٢٠٧٪ فقط وبعد عام ١٩٥٢ حدث هبوط شديد فى معدل الهجرة إذ لم يصل عدد المهاجرين فى هذا العام إلا أكثر قليلا من عشرة آلاف ، بل أن عام ١٩٥٣ قد سجل هجرة من اسرائيل إلى الخارج أكثر من المهاجرين الذين وصلوا إليها وهذا الهبوط يرجع بلا شك إلى عدة أسباب أهمها استيعاب جميع اليهود الذين كانوا فى معسكرات اللاجئين (قبرص - أوروبا) بعد الحرب وعدم وجود مصادر أخرى متوفرة للهجرة وإلى الحالة الاقتصادية السيئة التى كانت تعاني منها اسرائيل فى ذلك الوقت وهو الأمر الذى أثنى عددا كبيرا من اليهود على الهجرة إلى اسرائيل . ومع بداية التعويضات الألمانية لاسرائيل (رسمية وشخصية) فى عام ١٩٥٣ بدأت الهجرة فى الصعود مرة أخرى لتصل إلى ألف فى عام ١٩٥٤ و ٣١ ألف فى عام ١٩٥٥ و ٤٣ ألف فى عام ١٩٥٦ . ويمكن أن نقول أن تطور السكان فى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ يعتبر حالة فريدة فى العالم لم تمر بها دولة أخرى فى العصر الحديث . ولا شك أن هناك شذوذ فى النمو

السكان في إسرائيل والأمر الذي يريد من قلق المسؤولين الاسرائيليين هو الهجرة إلى خارج إسرائيل وخاصة هجرة المثقفين والفنيين اليهود، كما يلاحظون أيضا من ازدياد نسبة يهود آسيا وأفريقيا وحذفهم للحصول على مناصب قيادية في الدولة خشية تحويلها إلى مجتمع شرقي .

والاحصائية الآتية توضح تعداد اليهود في العالم وفي فلسطين (بالآلاف) حسب احصاءات المصادر اليهودية في الفترة من ١٨٥٠ - ١٩٦٤ أي في فلسطين ثم في إسرائيل :

تعداد اليهود في العالم وفي فلسطين (بالآلاف) (١)

(حسب احصاءات المصادر اليهودية)

١٨٥٠ - ١٩٦٤

في فلسطين ثم في إسرائيل

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٨٥٠	٤٨٠٠	—	—
١٨٨٢	٤٧٠٠	٢٤٠٠	٠.٥٣
١٨٩٠	—	٤٧٠	—
١٩٠٠	١٠٧٠٠	٥٠٠	٠.٥٥
١٩١٤	١٣٥٠٠	٨٥٠	٠.٦٦
١٨/١٩١٦	—	٥٦٠٧	—
٢٣/١٩٢٢	—	٨٢٠٨	—
١٩٠٥	١٤٨٠٠	١٢٢٠	٠.٨٨
١٩٣١	—	١٧٤٠٦	—
١٩٣٥	—	٣٥٥٠٢	—
١٩٤٠	١٦٧٠٠	٤٦٧٠٥	٢.٧٨

(١) احمد حجاج - سكان إسرائيل - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ١٩٦٨

ص ١٤ وما بعدها .

السنة	المجموع	العدد	النسبة المئوية
١٩٤٥	١١٠٠٠	٥٦٣٢٨	٥١
١٩٤٧	١١٢٧٠	٦٣٠٠٠	٥٦
١٩٤٨	١١٣٠٠	٦٤٩٢٦	٥٧
١٩٥١	١١٥٣٣	١٤٠٤٢٤	١٢٢٢
١٩٥٤	١١٨٦٧	١٥٢٦٢	١٢٢٩
١٩٥٧	١٢٠٣٥	١٧٦٢٢٧	١٤٢٦
١٩٦١	١٢٨٦٦	١٩٣٢٢٤	١٥٢-
١٩٦٢	١٣٠١٨	٢٠٦٨٢٩	١٥٢٩
١٩٦٣	١٣١٢١	٢١٥٥٢٦	١٦٢٤
١٩٦٤	١٣٢٢٥	٢٢٣٩٢٢	١٦٢٩

وطبقاً للإحصائيات اليهودية ذاتها التي أجريت بعد منتصف عام ١٩٦٦
 لنضج أن عدد السكان في إسرائيل بلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ٢٠٦٣٩٢٢ نسمة

منهم ٢٠٠٠٠٠٠ ٢٠٣٣١٢٠ يهودي

٢٠٠٠٠٠٠ ٣٠٨٢٠٠٠ عربي

وذلك بعد أن كان عدد اليهود حوالي ٦٥٠٠٠٠٠ يهودي وعدد العرب
 ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٤١٥٠٠٠ عربي في مايو ١٩٤٨ . وذلك طبقاً لتقارير حكومة فلسطين
 حينئذ .

وهكذا يتضح لنا من تحليلنا هذا مدى ما تبذله السلطات الاسرائيلية دوماً
 من جهود مستميتة للاقلال من العرب .
 وقد قام أحد الباحثين الاسرائيليين (١) بدراسة حول التطور السكاني في

(١) ن هاليني - أعضاء على السكان والدخل للفترة من ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ .
 Projections of population and income for 1956 and 1975 .
 طبعة إسرائيل سنة ١٩٦٤ .

إسرائيل حتى عام ١٩٧٥ نتيجة لتغيرات منها الهجرة الصافية سنوية في المدة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٥ مقدارها ٣٠.٠٠٠ أو ٤٠.٠٠٠ أو ٥٠.٠٠٠ مهاجر ، وفي المدة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥ مقدارها ١٠.٠٠٠ أو ٢٠.٠٠٠ أو ٣٠.٠٠٠ مهاجر ، كما كانت تقديراته للزيادة الطبيعية للسكان اليهود هي ١.٠٨٪ (١٩٦١ - ١٩٦٥) ، و ٢.٠٪ (١٩٦٦ - ١٩٧٥) ولفير اليهود ٤.٠٪ و ٣.٥٪ على التوالي .

وعلى هذا الأساس فإن التعداد الكلي للسكان في إسرائيل طبقاً لهذه التنبؤات من عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ كالآتي :

سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٥
٢٠٥٧٤٠٠٠ نسمة	٣٣٩٥٠٠٠ نسمة

ويتركز عدد كبير من السكان العرب في الشمال وحول حيفا وفي الجنوب البدو . . . ويلاحظ أن هناك مناطق يقل فيها عدد السكان غير اليهود بشكل ملحوظ كتل أبيب مثلاً إذ تبلغ نسبة غير اليهود ١٪ فقط طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١ (١٠٢٪ في سنة ١٩٥٣) بينما ترتفع النسبة في مناطق أخرى بحيث تقارب نسبة السكان اليهود كمنطقة الشمال إذ تبلغ النسبة ٤٢.٤٪ (٤٥.١٪ في سنة ١٩٥٣) بينما تبلغ نسبة اليهود ٥٧.٨٪ (٥٤.٩٪ في سنة ١٩٥٣) ، وتختلف هذه النسب طبقاً لسياسة الحكومة الإسرائيلية في محاولة تهويد المناطق التي يزيد فيها العرب أو في نقلهم من منطقة لأخرى كما تفعل هذه السلطات الآن مع بدو النقب إذ تعجزهم نقطة ضعف عسكرية في حدودها الجنوبية مع الجمهورية العربية المتحدة .

ومن ناحية أخرى تباع كثافة السكان في إسرائيل ١١٥ نسمة في الكيلومتر المربع وهو ما قد يعطى لأول وهلة الانطباع بأنه لا توجد كثافة تزيد عن الحد المعقول في إسرائيل إذا ما قورنت بالدولة الأوروبية مثلاً ، هل أنه يجب أن

ناخذ في الحسبان أن أكثر من نصف مساحة إسرائيل غهد مسكونة - أى صحراء النقب - وذلك بالرغم من كل حتميات بن جوريون وغهده لحث الشبّاب الاسرائيل على التوطن فى النقب وترك الحياة المرفهة فى المدن . والواقع أن جزءا كبيرا من سكان إسرائيل يتركز فى الشريط الساحلى الضيق بين نهاريا وعسقلان وخاصة فى تل أبيب بحيث تصبح كثافة السكان فى هذه المنطقة من أعلى الكثافات فى العالم .

٣ - أوضاع الاقلية العربية فى اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ :

من الثابت أن الاقلية العربية فى إسرائيل تعاني من أوضاع سيئة فى النواحي الآتية :

- ١ - نظام الأشخاص .
- ٢ - نظام الأموال .
- ٣ - الحق فى التعليم .
- ٤ - الحق فى العمل ونظام العمل .
- ٥ - الحقوق والحريات العامة الأساسية .

أولا : نظام الأشخاص والتميز المجهف :

أقرت المادة ١٣ من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الحق فى التنقل والإقامة . وفى إسرائيل يعطى القانون الإدارى لوزير الدفاع الإسرائيلي الحق فى إصدار قرارات تقيد بمقتضاها حرية التنقل للأقلية العربية وتنقص من حرياتهم الشخصية الأخرى وهذه القرارات تنص على إنشاء مناطق دفاعية يحوز الوزير أن ينشئ فى داخلها مناطق أمن يعيش فيها من ٨٠ - ٩٠ ٪ من العرب هناك - وللوزير أن يفرض سلطانه داخل تلك المناطق إلى ضباط من الجيش من

رتب معينة والقانون الإداري هو استمرار لأحكام قرارات الطوارئ. والدفاع التي صدرت في ظل الإحتلال البريطاني في سنة ١٩٤٥ والتي كان القصد منها أصلاً مواجهة أعمال العنف الصهيونية. وتنقسم الجهات التي تسكنها الأقلية العربية إلى ثلاث مناطق :

- ١ - منطقة الشمال في الجليل .
- ٢ - منطقة الوسط المسماة بالمثلاث .
- ٣ - منطقة الجنوب في بير سبع .

وليس لأي شخص عدا رجال الجيش الإسرائيلي أو رجال الشرطة الحق في دخول هذه المناطق ، وليس لأي شخص يقيم فيها أن يغادرها إلا بعد أربعة عشر يوماً ، وبعد أن يكون قد حصل على ترخيص من السلطات ، ويجوز أن يقضى على المخالفين بالطرد أو الحبس أو الغرامة . كما نص قانون النظام الإداري على تشكيل محاكم عسكرية ، ويقدم المخالف إلى المحاكمة خلال ٨ ساعة من وقت القبض عليه ، ويصدر الحكم دون إجراءات في جملة علنية أو سرية حسبما تراه المحكمة ويكون الحكم نهائياً وغير قابل للاستئناف ولا تخضع هذه المحاكم إلى أية إجراءات . وتخول هذه المجموعة من القوانين واللوائح ضباط المناطق السلطات الآتية :

- ١ - السلطة التقديرية في نقل وطرد سكان المناطق .
- ٢ - سلطة حجز أي مال أو سلفة أو أي شيء والاحتفاظ به وإجراء التنفيذ .
- ٣ - سلطة تحديد إنتقال الأشخاص ووضع أي شخص تحت مراقبة البوليس وتحديد الإقامة الجبرية .

٤ - سلطة الاحتلال التي تخول القائد العسكري إستلال أية منطقة والاقامة فيها على نفقة الأهالى من ناحية اعاشة الحكام العسكريين .

٥ - سلطة مصادرة الاراضى لصالح الامن العام وكذا سلطة الاستيلاء على هذه الاراضى .

٦ - سلطة حظر التجول وإيقاف خدمات البريد وغيرها من الخدمات العامة .

ولعل أقص ما كان يعانيه العرب — فى مناطق الامن هذه — هو أنهم يخضعون دون اليهود — لنظام حظر التجول أو منع الانتقال مما يحد بقسوة من حرية العرب فى الحركة أو التنقل فضلا عن تطبيق الاحكام العرفية عليهم . وقد أوجز دودن بيرتز أثر هذه التشريعات على السكان العرب بقوله : « كان العرب يعيشون فى هذه المناطق وسط مجموعة من القيود القانونية وقد نظمت السلطات العسكرية دخول وخروج وتحركات أو مجرد الانتقالات البسيطة للعرب فى مناطق الامن ، ومن الممكن أن ينفع المقيمون بوجهه قانونى وأن تصدر أملاكهم ، ومن الجائز نقل جميع سكان القرية من منطقة إلى أخرى ، والسلطة الوحيدة التى تضع جزاءا على مخالفة إجراءات الطوارئ هى المحكمة العسكرية وقراراتها لم تكن من اختصاص محاكم الاستئناف المدنية » .

وقد عقد إجتماع لرجال القانون اليهود فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فى تل أبيب وبعضهم شغل مراكز ذات مسئولية فى إسرائيل ونورد فيما يلى القرارات التى إتخذها رجال القانون اليهود أنفسهم :

١ — تحرم قوانين الطوارئ المواطنين من حرياتهم الاساسية .

٢ — تشكل قوانين الطوارئ هذه تهديدا لمبادئ المساواه والحرية الشخص وحياته فضلا عن أنها تعرض حكما دكتاتوريا وحكومة دكتاتورية .

٣ - طالب المؤتمر بإلغاء هذه القوانين .

وبالطبع لم يحصل ذلك دون إحفاظ الحكومة الإسرائيلية بهذه القوانين وتوجيهها ضد العرب وحدهم ، والفرض الحقيقي الذى تتوخاه إسرائيل من مجموعة القوانين هذه هو أنه لما كانت إسرائيل مصرة على إنشاء دولة يهودية يستبعد منها كل عنصر غير يهودى فإنها ترمى إلى التخلص من العرب وإجبارهم على ترك البلاد من تلقاء أنفسهم ليتركوا أماكنهم لمهاجرين آخرين من اليهود .

ثانيا - نظام الاموال :

ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن تقسيم فلسطين على أنه ولا يصرح بنزع ملكية أى أرض مملوكة للعرب فى الأرض اليهودية إلا للمنفعة العامة ، وأنه فى حالة نزع الملكية يدفع مقدما تعويض كامل ، . وقد حققت الوقائع كل المخاوف الكائنة فى هذا القرار ، فقد استعملت مجموعة القوانين واللوائح كوسيلة لاغتصاب أراضى العرب ، وأن اللوائح الخاصة بالطوارىء العسكرية التى تقضى بتحديد مناطق أمن ومناطق مغلقة تمنع الملاك العرب من الوصول إلى أملاكهم الكائنة فى داخل هذه المناطق إلا بموجب تصريح عسكري ، وكشها ما كان يرفض هذا التصريح واللوائح المدنية الخاصة بالطوارىء وعلى الأخص القانون الصادر سنة ١٩٤٨ الخاص بالمناطق المتروكة واللوائح الصادرة فى سنة ١٩٤٨ الخاصة بأماكن الغائبين ، ويجوز اعتبار أى مدينة أو قرية عربية منطقتة متروكة بموجب هذه النصوص وذلك بصورة تحكيمية ، ويجوز اعتبار العرب الذين لم يتركوا إسرائيل غائبين بموجب هذه النصوص .

ويوجد Don Pertz هذا الوضع قائلاً : و أن كل عربى من فلسطين كان قد غادر مدينته أو قريته بعد ٢٩/١١/١٩٤٧ يمكن إعتباره وفقاً للوائح غائباً

وجميع العرب الذين كان لهم ممتلكات في مدينة عكا الجديدة كانوا يعتبرون غائبين حتى ولو لم يغادروا أبدا المدينة القديمة ، وكذلك فإن الـ ٣٠ ألف عربي الذين كانوا يفرون من مكان إلى آخر في إسرائيل ولكنهم لم يغادروا البلاد أبدا فإنه كان عليهم أن يتوقعوا اعتبار أملاكهم متروكة نهائياً من جانبهم .

وقد حل قانون ملكية الأراضي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٥٣ محل جميع لوائح وقوانين الطوارئ ، ووفقاً لهذا القانون فإن كل أرض إختص بها أو حجز عليها أو وزعت أو استعمرت ابتداء من مايو سنة ١٩٤٨ بهدف تشجيع التنمية والإقامة أو الأمن أو التي وجدت مهمة من ممتلكاتها الأصلية تعتبر ممتلكات لسلطة التنمية . وبمطابق هذا القانون والقوانين سالف الذكر تم مصادرة ١٦٠٠٠ هكتار تقريباً من الأراضي المملوكة للأقلية العربية ولم يحدد نوع الملكية أو مصادرة أي أرض مملوكة لفرد أو جماعة يهودية . وتعتبر التعويضات المنصوص عليها في قانون سنة ١٩٥٣ نافذة حيث أن قيمتها كانت تقدر على أساس قيمة الأرض في أول يناير سنة ١٩٥٠ بينما أن اللجنة الإسرائيلية قد هبطت قيمته في سنة ١٩٥٣ إلى خمس قيمته في سنة ١٩٥٠ .

وقد زيدت بموجب قانون التقادم الصادر في سنة ١٩٥٨ المدة المطلوبة لإمكان تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها إلى عشرين سنة بعد أن كانت عشر سنوات ، وبذلك أصبح متعذراً على الملاك العرب الذين لم يكونوا قد قاموا بإجراءات التسجيل في ظل القانون القديم أن يحصلوا على المستند الإداري الذي يثبت ملكيتهم ، الأمر الذي جعل السلطات الإسرائيلية تقدر بذلك للاستيلاء على ما تبقى في يد الأقلية العربية من أراضي مهد كل إجراءات الاغتصاب السابقة .

ثالثا : الحق في التعليم :

(مادة ٢٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان)

تعتبر النواحي الثقافية للعرب في اسرائيل عديدة جدا ، فكلما ارتفعت المرحلة التعليمية ازداد التمييز وضائق المجالات حتى تكاد تنعدم ، ولا تعطى المنح الدراسية للطلبة العرب ، وتبلغ نسبة الطلاب العرب في المدارس الابتدائية الحكومية إلى نسبة العرب الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ - ١٤ سنة ٥٧٪ بينما نسبة الطلاب اليهود من نفس السن ٨٢٪ .

ولا يوجد باسرائيل سوى ست مدارس ثانوية عربية — إحدها فقط كاتنة بالناصره ، وتبلغ نسبة الطلاب العرب في المدارس الثانوية ١٧٢٪ من شباب العرب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ — ١٩ سنة أما نسبة الطلاب اليهود فتبلغ ٤٢٥٦٪ من مجموع الشباب اليهودي من نفس السن . وتعاني المدارس الثانوية العربية في اسرائيل من نقص واضح في الكتب وأجهزة المعامل والمكتبات ، وهذه المدارس التي تضم أقل من ألفي طالب ، يوجع الفضل في انشائها إلى الجهود الذاتية ويراعى في اختيار المدرس أن يكون سهل القيادة ، وعدد الامكنة بالمدارس محدود جدا كما ان أماكن تلقى الدروس بها غير صالحة صحيا .

وكان من نتيجة ذلك ان اصبح مستوى التعليم منخفضا بين العرب ، فنسبة النجاح في امتحان نهاية المراسه الثانوية لا تتجاوز ٤٥٪ وتبرر انخفاض هذه النسبة وجود اختبارات اجبارية في اللغة العبرية والادب العبري ، وتفرض هذه الاختبارات على المدارس العربية الأمر الذي أدى إلى تدهور وجود الطلاب العرب في الجامعات الاسرائيلية .

رابعاً : الحق في العمل ونظام العمل :

(المادة ٢٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان)

تفجع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة التمييز العنصرى ضد العرب في مجال العمل بفرض تحويل الاقلية العربية هناك إلى عمال يدويين ، وليس تحويل الاقلية العربية إلى عمال يدويين نتيجة لتطویر الزراعة واستعمال آلات فيهماء ، وإنما هو نتيجة لتناقص مساحة الاراضى التى يمكنهم زراعتها ، فضلاً عما يمانية العرب هناك من ضيق مجالات العمل أمامهم الأمر الذى يؤدي إلى بطالة واسعة النطاق .

وتعتبر الهوة بين الزراعة اليهودية والزراعة العربية تتزايد اتساعاً ، وتحويل الاقلية العربية إلى عمال يدويين لم يصحبه نمو مقابل في الصناعة في المناطق العربية ، ولا تقوم الحكومة الاسرائيلية بأى مجهود في هذا السبيل ، كما لم يصطحب الانتقال من الريف إلى المدن بزيادة الطلب على الايدي العاملة ولم يزداد عدد السكان في المدن إلا بنسبة ضئيلة ٢ / ٠ .

كما أن هناك تفرقة بين العمال اليهود والعمال العرب في الاشتغال بالهن ، فتقتصر الاعمال والخدمات الحقيمة على العرب دورى اليهود ، فالعامل العربى يشتغل في المناجم والاعمال الزراعية كالخصاد وجمع المحصول وفي اشغال المقاولات العامة والمهاجر ، أما في الصناعة فلا يتولى العامل إلا أقل الاعمال اليدوية شأناً ، فضلاً عن حرمانهم من حق المساواة في الأجر مع غيرهم من العمال اليهود الذين يؤدون نفس العمل .

وكان من نتيجة ذلك عدم استقرار العمال العرب في مهنة معينة أو عمل محدد ،

فأكثر من ٥٠ ٪ من المال العرب تنتقل على غير هدى من مكان لآخر وتعيش في ظروف غير مستقرة ، وهذا القلق المزروع لا يسمح لهم بتشكيل جماعات مهنية ولا بالوصول الى وضع اجتماعى مقبول. وبرغم المساواة النظرية في تولي الوظائف العامة فلا تزيد نسبة الموظفين العرب عن ١٥ ٪ من مجموع الموظفين، في الوقت الذى يشكل فيه العرب ما يزيد على ١٥ ٪ من سكان اسرائيل — وذلك قبيل حرب ١٩٦٧ ، أما بعد الحرب فإن العرب في الاراضى المحتلة أصبحوا يقيمون ٤٠ ٪ من السكان هناك .

عماسا : الحقوق والحريات العامة الاساسية : -

(المادة ١ - ٢ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان)

١ - الجنسية :

وفقا لقانون العودة الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٥٠ لا يستطيع المهاجر اكتساب الجنسية الامرائيلية إلا إذا كان يهوديا ، لكل يهودى الحق في دخول الدولة بصفته مهاجرا ، وقد استكملت احكام قانون العودة بقانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٥٢ والذي ينص في مادته الثانية على ان : لكل مهاجر بالمعنى المقصود بقانون العودة يصبح اسرائيليا ، . كما ان هناك تفرقة دينية بالنسبة للحصول على الجنسية تمارس سواء بالنسبة للعرب المسلمين أو المسيحيين (قضية الاب دانيال) . ويعتبر قانون العودة بمثابة قانون تهنسى وهو بذلك مخالف لمبادئ القانون الدولى الخاص المتفق عليها بين الدول فيما يتعلق باكتساب الجنسية ، فاذا كان اكتساب الجنسية يعتبر من اطلاقات كل دولة إلا انه توجد مبرر ذلك شروط موضوعية معينة في مجموع اغلب الدول ، وهذه الشروط الموضوعية تتضمن

اجتياز فحص طبي وحسن السهر والسلوك، والحد الأدنى السن هو ١٨ سنة، ومدة اختبار يختلف مداها بين خمس وعشر سنوات، ولا دخل في هذه الشروط الموضوعية التي تتعلقها أغلب الدول فيما يختص بالتجنس لعامل الدين، ومع ذلك فإن قانون العودة مؤسس على شرط ديني وهو اعتناق الدين اليهودي . ونخلص من ذلك ان قانون العودة يخالف للشروط التي تتطلبها أغلب الدول في مسألة التجنس، وخالف كذلك لقواعد القانون الدولي الخاص بشأن التجنس .

ب - الحريات العامة :

امل أوضح دليل على حرمان غرب اسرائيل من حقوقهم وحرياتهم العامة ان نذكر ان قوانين الدفاع لا تطبق عملياً إلا على المناطق الخاضعة لسلطة القادة (الحكام) العسكريين فقط، وهذه القوانين تطبق بكل صرامتها عملياً على العرب فقط، سواء كانوا يسكنون مناطق الحكم العسكري أم لا، مع فارق واحد وهو ان العرب الذين لا يسكنون مناطق الحكم العسكري تسرى عليهم القيود التي تقيد تنقلهم — منعهم من الدخول للمناطق المغلقة بدون تصريح طبقاً للمادة ١٢٥ — بينما يسرى على العرب الذين يسكنون المناطق المغلقة جميع القوانين الصارمة الأخرى مثل وضعهم تحت مراقبة الشرطة — الذنبي — الاعتقال الإداري — أما اليهود، سواء كانوا في داخل مناطق الحكم العسكري أو خارجها، فإن القوانين العسكرية لا تطبق ضدهم، والدليل على ذلك ما جاء في تقرير مراقب الدولة :
 . . . ان شيئاً غير لائق يمكن في هذا القانون الذي وضع بصورته العامة بحيث ينطبق على جميع السكان في البلاد لكنه عملياً يطبق ضد قسم منهم .

وعليه يخضع العرب لحكم عسكري يقوم على قوانين الدفاع وحالة الطوارئ . سنة ١٩٤٥ وقوانين الطوارئ — مناطق الأمن سنة ١٩٤٩ — وهذه القوانين

لا تترك حرية تذكر للعرب . صحيح ان جهاز الاسرائيلي المشرف على تطبيق الحكم العسكري قد استبدل بجهاز للشرطة، لكن الانظمة العسكرية ظلت كما هي . ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه قد أعلن الحكم العسكري في المناطق العربية في فلسطين في ١ / ١٢ / ١٩٦٦ ونقلت صلاحيات تنفيذ أنظمة الدفاع لأحوال الطوارئ . إلى ايدي الشرطة ووزارة الداخلية وسلطات حكومية أخرى .

ج - الحقوق السياسية :

لا يشارك العرب في الادارة على أى مستوى من مستويات اللسراوية، وبمعنى آخر ليس للعرب المقيمين في اسرائيل الحق في المساهمة السياسية ولا يمكن أن ينضموا إلا الى احزاب يهودية وذلك على الرغم من صفتهم كمواطنين اسرائيليين طبقاً للمادة ٣ من قانون الجنسية سنة ١٩٥٢ كما أنه ليس لهم تمثيل في البرلمان (السكنيست) والحكومة إلا بنسبة أهميتهم — ٦ مقاعد من ١٢٠ في البرلمان — ولا يجوز ان يعين عربي وزيراً أو وكيلاً للوزارة أو مديراً فيها، بالرغم من أنهم يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان .

أما فيما يختص بحرية التعبير وحرية الصحافة، فإن هذه الحقوق لا وجود لها بالنسبة للعرب؛ فحين حاربت مجموعة عربية إصدار جريدة اسمها الأرض ، رفض وزير الداخلية الاسرائيلي اعطائهم الموافقة، الأمر الذي جعلهم يرفعون دعوى عليه وصلت إلى المحكمة العليا الاسرائيلية التي أبدت دعوى الوزير ورفضت دعوى العرب .

ومن الجدير بالذكر فيما يختص بتمثيل العرب في السكنيست (البرلمان) أنه يفترض ان للعرب بالتالي حق الترشيح لعضوية السكنيست وكذا حق الانتخاب، ولكن الذي يحدث فعلاً هو أن الاحزاب تستغل حق التصويت الذي يتمتع به

العرب لكسب مزيد من الأصوات للأحزاب اليهودية، ويستدل على ذلك من اشتراك ثلاث قوائم عربية مرتبطة بحزب الماباي في انتخابات الكنيست الثانية والثالثة والرابعة، ونجح في الانتخابات الثلاثة خمسة من مرشحي القوائم الثلاثة، أما في الانتخابات الخامسة فقد انتخب أربعة نواب فقط، وتضم كل قائمة مرشحين من طوائف وأوساط مختلفة، وذلك بغرض إيجاد تمزق طاقتي بين العرب أنفسهم .

المراجع

- احمد حجاج : سكان اسرائيل . منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ،
١٩٦٨ .
- احمد فراج طابع : صفحات مطوية عن فلسطين . القاهرة ، بدون
تاريخ إصدار .
- حسن صبرى الحولى : سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى
النصف الأول من القرن العشرين رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة
الأزهر ، القاهرة ، مايو ١٩٦٧ .
- صبرى جريس : العرب فى إسرائيل . بيروت ، ١٩٦٨ .
- هبد الحميد متولى (دكتور) : نظام الحكم فى إسرائيل . القاهرة ،
١٩٦٢ .
- عبد الملك هودة (دكتور) : إسرائيل وأفريقيا (دراسة فى العلاقات
الدولية) . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- محمد حافظ غانم (دكتور) : المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام
القانون الدولى . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- مراد كامل (دكتور) : إسرائيل فى التوراه والانجيل . القاهرة ،
١٩٦٦ .
- يوسف صايغ (دكتور) : الإقتصاد الإسرائيلى . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦ . بيروت ، ١٩٦٨ .

- A. Chouraqui : L'Etat D'Israel, Paris 1955.
- Wingrod, Alex.; Israel-Group Relations in a New Society. London 1955.
- Ben Gurion, David : Israel, Years of Challenge. N Y. 1963;
- Ben Halpern : The Idea of the Jewish State. Massachussetts 1961.
- Kraines, Oscar : Government & Politics in Israel. New York 1961.
- Hadawi, Sami : Israel and the arab Minority.
- Israel Government Year Book (1966 - 67).
- Mounier, A. : Les Institutions Politiques de l'Etat d'Israel. Paris 1952.
- Colloque de Jurists Arabes sur la Palestine : La Question Palestinienne. Alger. 22 - 27 Juillet 1967.

الفصل الثالث

العراق

وقضية الاكراد

- ١ — الإطار التاريخي لقضية الاكراد وأوضاعهم .
- ٢ — الحركة الوطنية الكردية .
- ٣ — حكومة مهاباد المستقلة وجمعية التحرير الكردية .
- ٤ — الحزب الديمقراطي الكردستاني (النشأة — التطور) .
- ٥ — خاتمة .
- المراجع .

٩ - الاطار التاريخى لقضية الاكراد وأوضاعهم :

ظل الشعب الكردى محتجاً خلف سحابة من الغموض وسوء الفهم من جانب الرأى العام العربى حتى وقت قريب، وأدى عدم التوصل إلى حل نهائى للمشكلة الكردية فى العراق خلال ما يزيد من الثلاثين عاماً الماضية إلى مشكلات خطيرة أثرت فى تطور العراق ، ولعل ما عقد المشكلة الكردية فى العراق وقوع البلاد تحت النفوذ البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقضية الكرد وكردستان هى أيضاً إحدى قضايا الشرق الأوسط الرئيسية ، وتفجرها القريب أو البعيد قادم لآعالة ، وربما يؤدى الى تغييرات جذرية فى المنطقة .

ولم يمن الباحثون كثيراً بهذه المشكلة على الرغم من انعكاس آثارها القائمة والمحتملة على الاوضاع السياسية العربية برمته . والغريب فى قضية الكرد — السكان — وكردستان — الارض — (قومية ووطنيا) ، وهما يشكلان معاً حقيقة واقعة — الغرب أنهما لم تبرزاً متكاملتين عبر التاريخ . فلم تؤسس دولة تجمع شمل هذه الامة على أرضها . ولم يتفق بعد على وجودها الموحد ، ولا على عدد سكانها ، ولا على حدودها القومية . ومن ثم فالأتراك لا يعترفون بوجود شعب كردى فى بلادهم ، ويسمونهم أتراك الجبال ، وإيران ترى فيهم أنهم فصيلة آرية من فصائل شعوبهم ، بالرغم من الحلول التى عرضتها عليهم الثورة الايرانية مؤخراً . أما دائرة المعارف الإسلامية فتشير الى دعوى بعض المؤرخين العرب ، كالمسعودى من أن الاكراد هم من أصل عربى . ومشكلة الاكراد تعتبر مؤثرة للنظام السياسى ، حيث تعتبر أكثر الأبار البترولية الموجودة فى العراق واقعة فى المناطق المأهولة بالسكان الاكراد .

والسؤال الذى يثور هنا الآن هو : من هم الاكراد وما أصلهم ؟ يرى بعض

المستشرقين أن الاكراد هم سلافة الكاردوكيين ، الذين حاربوا ضد كسينوفون xionophon ولبعض الاخرين سبغونهم الى الخالدين والكهريتيين Kyrtiens بينما نجد فريقاً آخر من المستشرقين يعتبرهم من أصل ميدوسيتي Medio-saythi . وعموماً فان الاكراد قد انحدروا من عدة أدماء ثم انحدروا واندمجوا على مر العصور وأصبحوا أمة واحدة . ويبدأ تاريخ الشعب الكردي بشكل مجزأ نوعاً وهم في الاصل مجموعات قبلية عاشت فترات طويلة مستقلة عن بعضها ومن ماللك صغيرة تكونت هنا وهناك في القرن السابع الى القرن الخامس عشر من الألفية السدادية وبني أنس والمروانية والايوبية ، وهذه الأخيرة قد أقامت في دولة إسلامية وليس دولة خاصة بالاكراد . وقد بقي اسم صلاح الدين الايوبي من بين كل الشخصيات اللاحقة في التاريخ - بقي عند الاكراد رمزاً لأشجع شخصية كردية على الرغم من أن الاعمال التي قام بها صلاح الدين الايوبي لا تنف بشيء عن روحه الكردية سوى أنه كان يتسم بالروح الانسانية والشجاعة الفائقة حتى أن بعض المؤرخين يضعون صلاح الدين الايوبي كأبرز شخصية إسلامية بعد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) .

أما الكاتب اللبناني جورجى زهدان فقد تعرض لتاريخ الاكراد في الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر ، والتي كانت فترة الحكم الاقطاعي في كل من الدولة العثمانية وإيران . ومن الشخصيات اللاحقة في تاريخ الاكراد أحمد من أسرة زند اسمه كريم خان وهو الذي حكم الفرس منذ سنة ١٧٥٠ - ١٧٧٩ ورفض حمل لقب شاه . ولم يقم كريم خان شأنه شأن صلاح الدين الايوبي بعمل وطني خاص بالشعب الكردي وهذا ما جعل بعض الاكراد يتساءلون فيما إذا كان عظمتهم دائماً هو أن يخدم عظماءهم للشعوب الأخرى . وعلى كل حال فما دامت الحقيقة الواقعة هي عدم وجود دولة كردية موحدة ، فقد

استمر الأكراد يقدمون الخدمات إلى حكومات البلدان التي يسكنونها . وامل السبب في ذلك هو تعرض مركز كردستان الجغرافي إلى تغيرات عديدة من جراء الصراع التاريخي فيه ، ومن التقلبات التي قلدا شهدت بلاد أخرى نظيرها ، ولم يعد التمييز العنصري للكلمة (الوطن الكردي) منطبقاً على الحدود الجغرافية . لهذا الاصطلاح ، ما لم يتفق دائماً والناحية العنصرية .

جغرافياً - إذن - يسكن الأكراد منطقة متسعة تمتد بين خطي عرض ٢٣ درجة ، ودرجة شمالاً وبين خطي طول ٣٧ و ٤٨ شرقاً . وتقدر مساحة كردستان — بمعنى بلاد الأكراد — بـ ٤٠٩٦٥٠٠ كيلو متراً مربعاً وتمتد في داخل ثلاث دول هي تركيا وإيران والعراق ، أي أن الإكراد - بهذا المفهوم - يمكن تصنيفهم من العنصر الآري ، فبلادهم تتميز بطابعها الجبلي وهي منطقة لا حدود سياسية لها ولا حدود قومية تجمع بين سكانها وتشغل الرقعة الواقعة في جنوبي جبال ارارات في أرمينيا السوفيتية بين جنوبي بحر قزوين وشمال شرق البحر المتوسط وتمتد بداخل أذربيجان الإيرانية وجمهورية أرمينية السوفيتية وقسماً كبيراً من شرق الأناضول التركي، وتمتد جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية العليا في سورية ، فشمال العراق وشمال شرقه فالقسم الغربي من إيران وينتهي في الجنوب عند كرمنشاه .

ويختلف تقدير أعداد الأكراد اختلافاً كبيراً خاصة وأنهم لم يخضعوا حتى الآن للاحصاء الدقيق - فقد قدر المؤرخ الكردي محمد أمين زكي أعدادهم في الثلاثينات من هذا القرن بحوالي أربعة ملايين ونصف منهم حوالي ٦٠٠.٠٠٠ في العراق؛ وفي خلال الستينات قدر محمد رشيد الفيل أعدادهم بما يتراوح بين ٨٥٠.٠٠٠ و ٣.٠٢٩.٠٠٠ . أما محمود الدرة فقد قدرهم بستة ملايين

منهم مليون في العراق ، ثم عاد وقال أن تعدادهم اليوم حوالي عشرة ملايين نسمة . في حين قدرهم ايجلتون بما يتراوح بين ٥ و ٦ ملايين منهم ١٢٠٠.٠٠٠ في العراق . أما الكاتب الكردي هادي رشيد الجاوشي فإنه يؤكد أن عددهم في العراق حوالي المليونين ، بمعنى أن مجموع الاكراد لا يقل عن ربع السكان . وطبقاً لما ذكره محمّد البدر من أن عدد الاكراد الحالي عشرة ملايين نسمة فإن توزيعهم كالآتي : ٤٦ ٪ في تركيا ، و ٣١ ٪ في ايران ، و ١٨ ٪ في العراق ، وما تبقى منهم وهو ٥ ٪ يقطن سوريا والاتحاد السوفيتي .

وقد سبق إيضاح أن الاكراد قد اندمجوا في المجتمع الاسلامي اندماجاً كاملاً منذ أن دخلوا الحضرة الاسلامية في الثلث الاول من القرن السابع للميلاد ، ولعبوا دوراً كبيراً في سياسة الدولة الاسلامية وشاركوها في مصيرها ، فقاوموا الغزاة المغول عندما اكتسحت جغافل هؤلاء الدولة العباسية ، وقاد صلاح الدين الايوبي الجيوش الاسلامية التي انقذت فلسطين ولبنان من الغزاة الاوروبيين . وكان الكرد دوماً بجانب الفريق الذي ينتصر للاسلام ويحارب من أجله وفي سبيله وبإسمه . غير أنه اعتباراً من القرن السادس عشر توزع الجزء الأكبر من الاكراد ما بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية . وكانت كردستان طيلة القرن التاسع عشر مسرحاً لصراع حاد بين الدولتين ، ثم تعقد الموقف حين تدخلت الدول الاوربية في شئون كردستان لتقوى نفوذها فيها ، فحاولت انجلترا وروسيا القيصريّة أن تستغلا توتر العلاقات بين فارس والدولة العثمانية ، لتفرضا وساطتهما بين الدولتين ، وإشتركتا في تخطيط الحدود الفارسية- العثمانية خلال كردستان دون حاجة لمراعاة حاجات ومطالب سكانها ، ولقد مهدت السبيل للتدخل الأجنبي في كردستان الاعمال التجسسية الدبلوماسية التي قامت بها أعداد كبيرة من البعثات المسيحية وبخاصة المبشرون الأمريكيون . وشهد القرن التاسع عشر سلسلة من القلاقل في كردستان عند الفرس والأتراك

على حد سواء ثم تطورت الحركة القومية الكردية نتيجة لانتشار الافكار القومية وتغلغل شعاراتها في اوساط الاكراد الذين تعلموا في الآستانة وأوربا، كما تأثرت بالحركات القومية للشعوب الارمنية والبلغارية والعربية تأثرها بالمصلحين الترك والروس والاييرانيين الذين كانوا يناضلون من أجل الدستور . وقد إنجحه الوطنيون الاكراد الداعون إلى التعاون مع المصالحين الترك والدستوريين الايرانيين ضد الاستبداد بأمل الحصول على حقوقهم السياسية وعلى نوع من اللامركزية لكردستان . وفي عام ١٩٠٨ تكونت جمعية (التماعلى والترقى) الكردية التي ضمت رؤساء العشائر الكردية والفئات المثقفة الكردية . وفي عام ١٩١٠ أسس الطلبة الاكراد جمعية هيو (الامل) التي أصدرت مجلة روزى كورد (يوم الكرد) وكان يحررها المثقفون الاكراد وتأسست جمعية العزم القوي ، وجمعية نشر المعارف الكردية وجمعية استقلال الكرد ، وجمعية الشعب الكردي ، كما ظهرت خلال هذه الفترة صحيفة الشمس الكردية ، وافتتحت من استانبول مدرسة لتعليم اللغة الكردية، وانتزعت النواب الاكراد بمجلس المبعوثان في استانبول الانجازات الجديدة في تركيا الداعية إلى الحرية والاخاء والمساواة وطالبوا بحقوق الاكراد .

كما إنسمت الحركة الوطنية الكردية في هذه الفترة أيضاً بظهور الجمعيات النقابية الكردية، ونشكات في استانبول جمعية سياسية بإسم جمعية إستقلال الكرد ثم جمعية موحدة من جميع الهيئات الكردية عرفت بإسم (خوييون) أى الإستقلال . وكانت أول ثورة كردية مسلحة قامت في وجه الأتراك قد أعلنها في عام ١٩٠٨ ابراهيم باشا التيجارى، رئيس قبيلة الملية التي تقطن بين ماردين وديار بكر . ولقد قبض على زعيمها وأعدم .

وقد واجه الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى مشكلة تحقيق مطالب الأكراد من

التي كانت تستهدف إنشاء دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين إلى ساحل البحر الأسود وتتمدد غرباً إلى شاطئ البحر المتوسط فتشمل ولايات الأناضول ، ولما كان الأكراد يؤلفون الاكثرية في هذه الولايات (وهي سيواس — أرضروم — ضربوط — ديار بكر — تبليس — وآن) فقد خشوا أن تلقى هذه المطالب عطف الحلفاء وتأيدهم. فيصبحون هم تحت رحمة الأرمين ؛ ولهذا ظهرت مساعي وطنية من جانب بعض زعماء الأكراد لتحقيق رغباتهم القومية، فقام الحزب الوطني الكردي يطالب الهيئات الدولية — التي احتلت الآستانة — بتوحيد المناطق الكردية ومنحها حكماً ذاتياً. وحين انعقد مؤتمر الصلح في باريس لإجتمع رؤساء الجمعيات الكردية وانتخبوا شريف باشا — وكان يقيم في باريس — ممثلاً عاماً يسعى لإنجاح القضية الكردية لدى دول الحلفاء. وقد إعتقدوا أنهم بمقتضى البند الثاني عشر من مبادئ ولسن الأربعة عشر مبادئ للحصول على الإستقلال، ولهذا قدم شريف باشا مذكرة في ٢٢ مارس ١٩١٩ إلى المجلس الأعلى للحلفاء. طالب فيها بإستقلال كردستان وبجعل الشعب الكردي أمة واحدة. وحين فرضت على تركيا معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ جاء في موادها ما يحقق مطالب الأكراد وأن دول الحلفاء الكبرى ان تعترض على أى إندماج اختياري يحصل بين الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان الذي كان يدخل حينئذ في ولاية الموصل. وفي تلك الأثناء كان الإنجليز قد إحتلوا العراق وكان الأتراك قد فوضوا الشيوخ محمود الزعيم الكردي، الذي كان يتمتع في مدينة السليمانية بنفوذ كبير، بإدارة منطقة السليمانية مع الحماية التركية فيها، ليحكم باسم الدولة العثمانية، وأمدوه بالمال والسلاح بهدف إثارة القلاقل ضد الإنجليز ، وكان يبدو أن السلطات العسكرية البريطانية كانت على إستعداد لإقامة منطقة يديرها الأكراد، وكانت التعليلات الرسمية التي بعثتها

الحكومة البريطانية في ١٠ مايو ١٩١٩ إلى القائم بأعمال المندوب السامي في العراق
تحويله لإنشاء لواء عربي في الموصل تحيط به دولة كردية تتمتع بالاستقلال
الذاتي ، ويباشر فيها السلطة شيوخ الأكراد . وحين تقرر وضع العراق تحت
الإنتداب البريطاني طبقاً لمقررات مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) نصت المادة (١٦)
من صك الإنتداب على أن بإمكان الدولة المنتدبة أن تقيم حكومة مستقلة إدارياً
في المقاطعات الكردية . وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة في العراق في ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٢٠ وبدأت بالاتفاق مع السلطات البريطانية تمهد للاستفتاء لتتصيب
فيصل ملكاً على العراق ، حاول الإنجليز ضمان وضع خاص للأكراد تحت الإشراف
البريطاني لترجح كفتهم في مساومتهم مع فرنسا التي وعدت في إتفاق سايكس -
بيكو بمنطقة الموصل ، ثم تنازلت عنها في سان ريمو مقابل حصّة في بترولها . وفي
تلك الأثناء عاد الإنجليز فعدلوا عن فكرة تشجيع استقلال الأكراد أو حصولهم
على الإستقلال الذاتي ، وذلك بعد أن مزقت تركيا — بزعماء كال أتاتورك —
معاهدة سيفر ، وطالب ثوارها في الميثاق الوطني الذي وضعوه في عام ١٩٢٠
بالسيادة على لواء الموصل ، فقد كان الإنجليز يخشون أن يؤدي قيام دولة كردية
إلى إغراء الأكراد بالإضمار من جديد إلى الأتراك ، مما يؤدي إلى زعزعة مركز
الدولة العراقية الناشئة . وما لبثوا أن شنوا الهجوم المسلح على حكومة الشيخ محمود ،
التي كانت الحكومتان العراقية والانجليزية قد سبق أن إعتفتا بحق الشعب الكردي
في تشكيلهما . واستمر القتال حتى عام ١٩٢٤ حين احتلت القوات البريطانية مدينة
السليمانية وألحقت منطقة كردستان الجنوبية بالعراق ، وتم الاتفاق على أن يكون
للمناطق الكردية في ولاية الموصل وضع خاص : فتدرس فيها اللغة الكردية إلى
جانب العربية ويسمح بإستعمالها في المحاكم ، ويعين موظفو الحكومة فيها من
الأكراد بقدر المستطاع .

وفي سنة ١٩٢٥ قامت ثورة كردية كبرى في الاناضول الشرقي برعاية الشيخ سعيد، زعيم القشبيندية. ويشير المؤرخون إلى أن هذه الثورة قامت بتحريض من الانجليز لإضعاف مركز الاتراك في قضية الموصل المتنازع عليها بين الاتراك والعراقيين حينذاك.

٣ - الحركة الوطنية الكردية :

في الاعوام التي تلت عام ١٩٣٠ قامت عدة ثورات كردية في منطقة ديار بكر التركية، وكانت ثورة (درسيم) المعروفة لدى الرأي العام العالمي أوسعها انتشاراً. ولقد أخذها الجيش التركي بقسوة بالغة ودمر القرى الكردية ونفى أبناءها من ديارم وأسكنهم غرب الاناضول بعيداً عن وطنهم. وأثناء ذلك أيضاً انتقل مركز نقل الحركة الكردية وقياداتها من الريف الى المدينة حيث أصبحت قواعدها من كادحي المدن والطلبة والتجار والمثقفين الذين برزوا في مقدمة صفوف الحركة الوطنية الكردية، في الوقت الذي واصل فيه حزب خويييون (الاستقلال) نشاطه في تركيا وسوريا. وكانت للطلبة الاكراد في معاهد بغداد رابطة ثقافية اجتماعية وسياسية نواها ما تجمعهم تحت اسم (جمعية الشباب) فنمت بينهم روح التعاون وخدمة الثقافة الكردية. ويسجل عام ١٩٣٥ بداية انتشار الافكار الديمقراطية واليسارية بين شباب الاكراد في العراق، فقد كون المثقفون الاكراد علاقات وثيقة مع جماعة والاهالي، الديمقراطية في العراق. في هذه الفترة أيضاً برز البارزانيون واكتسبوا أهمية لأسباب عشائرية ودينية. وكان جدهم الشيخ محمد من أعلام الطريقة القشبيندية وهي من الطرق الصوفية التي نشأت في كردستان، ومنها أيضاً القادرية واليزيدية وأهل الحق الذين يؤمنون بالامام علي، كما سادت المجتمع الكردي أفكار مؤداهما الايمان المطلق بالحنووع الى الزعيم والسمر خلفه بلا إرادة تكاد تكون مطلقة — وقد تمثل

ذلك في الشيخ محمد البرزاني ، نسبة الى موطنه بارزان — وهي قرية نائية تقع في كنف الجبال الشامخة التي تفصل قضاء عقرة عن نهر الزاب الكبير — والتف حول الشيخ محمد المريدون وما لبث أن أصبح صاحب السلطة الدينية والرمزية على البرزانيين، وانتقلت السلطة من بعده الى اولاده وأحفاده حتى آتت الى الشيخ أحمد شقيق الملا مصطفى المشهور — والذي توفي مؤخراً — واحتضنت الادارة البريطانية البارزانيين الاقادة من نفوذهم فتوسعوا في السيطرة على العشائر الضعيفة المجاورة مما أدى الى نشوب القلاقل وتدخل الحكومة العراقية لوقف ترسعهم وانشائها سلطة من المخافر التي هاجمها البارزانيون هي والقرى الكردية المجاورة ، حينئذ قررت الحكومة العراقية شن حملة عسكرية ضد البارزانيين واحتل الجيش العراقي المنطقة كلها في يولية ١٩٣٢ ، فهرب الشيخ أحمد الى تركيا وانتقلت الزعامة الى أخيه الملا مصطفى الذي لم يخلد الى السكينة. فاحتلت القوات العراقية المنطقة من جديد في عام ١٩٣٦ وفر الملا مصطفى الى الجبال ثم انتقل الى السليمانية. وحين نشبت الحرب العالمية الثانية هرب الملا مصطفى من جديد الى بارزان حيث أخذ يجمع حوله الاتباع والانصار ويتصل بالقبائل المجاورة ويصالح خصومه السابقين معلناً أنه لا يسعى الى توسيع نفوذه الشخصي، أو نفوذ البارزانيين بقدر ما يسعى الى تحرير الامة الكردية بأمرها بما في ذلك الاكراد الذين يعلنون تركيا وإيران، مستغلاً في ذلك ظروف الحرب وسخط الانجليز على حرب العراق الذين حاولوا طردهم والإنضمام الى الالمان ، ونصح السفير البريطاني نوري الضعيف بالنظر الى مطالب الاكراد بروح ودية كما طلب من الملا مصطفى ألا يقوم بأى هجوم على السلطات العراقية بحكم أن العراق في ذلك الحين كان متحالفاً مع بريطانيا . وأوقف الملا مصطفى هجومه على مراكز البوليس، وأرسل نوري السعيد الى المنطقة الكردية وزير الدولة الكردي

زعامته الى أن يحقق الإستقلال أو الإستقلال الذاتي وحينئذ يصبح استبعاده في حيز الإمكان.

٣ - حكومة مهبا باد المستقلة وجبهة التحرير الكردية :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تقدمت لجنة الأكراد إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بمذكرة تطالب بـ « كردستان حرة ومستقلة » ، ومحدرة بأن السلم لن يعم الشرق الأوسط بدون حل للمشكلة الكردية . فلم تجد تلك اللجنة آذاناً صاغية من أعضاء تلك الهيئة . واتجه فريق من قادة الأكراد إلى الاتحاد السوفيتي الذي استقطب نحو ١٥ ألف من الأكراد في منطقة ماوراء القوقاز ، يعيشون في قرى كردية تحت نظام جماعي ، فوجدوا منه إستجابة وتشجيعاً لمطالبهم القومية . وفي نوفمبر ١٩٤٥ عقد في باكو الروسية مؤتمر كردى وضع أسس إعلان جمهورية كردية في أذربايجان الإيرانية ، تتعاون مع جمهورية أذربايجان السوفيتية ، كما درس المؤتمر إمكانات قيام الثورة في كردستان التركية بهدف الضغط على تركيا في فترة كان السوفيت يطالبون فيها تركيا بإميازات معينة في المضائق .

ولما كانت القوات السوفيتية تحتل شمالى إيران كلها — في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها — فإن الزعماء الأكراد لم يجدوا صعوبة في الاعلان عن قيام حكومة مستقلة في أذربايجان برئاسة جعفر بيشوارى الذى سبق له أن حارب قوات الحكومة الإيرانية واستعان بالقبائل الكردية التي وعد زعماءها ، وكان في طليعتهم مصطفى البرزاني ، بحكومة مستقلة في نطاق دولة أذربايجان الجديدة . فلما تحقق لبيشوارى ما كان يصبو إليه ، طالبه الأكراد بتحقيق وعده مهم . وقامت جمهورية كردية شعبية في ١٣ يناير ١٩٤٦ واتخذت « مهبا باد » عاصمة لها ،

وكان على رأسها القاضي محمد وأحد وزرائها الملا مصطفى البارزاني. وبعد نحو عشرة أشهر من قيام الجمهورية الكردية اضطرت جيوش الاتحاد السوفيتي المرابطة في شمال إيران، بضغط شديد من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى أن تنسحب منها ، وعندئذ زحف الجيش الإيراني لاستعادة أذربايجان، فاحتل مهاباد وقضى على حكومة القاضي محمد ، وأمر الشاه محمد رضا بإعدام قادة الحركة بما فيهم القاضي محمد .

وبإنهيار حكومة مهاباد لإنهات آمال الزعماء المتطرفين الأكراد من إحتمال قيام نواة دولة كردية في الشرق الأوسط، خاصة في تركيا أو إيران في الظروف الدولية السائدة، فظل فريق كبير من الشباب الكردي المنقف على أمه في إمكانية مساعدة السوفيت لهم في نضالهم، ولم تصدر عن الأكراد طوال الاثنى عشر عاماً التي أعقبت إنهيار حكومة مهاباد العسكرية في إيران بادرة تشير إلى عمل فعال في تركيا وإيران ، إلا أنهم لانجهموا بكل تقاليم وثقل الدعم الشيوعي إلى العراق .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تأسس في خريف عام ١٩٤٥ الحزب الشيوعي الكردي (شورش) الذي كان من وراء تشكيل جبهة تحرير الأكراد. وأصبحت الاحزاب والجماعات الكردية كلها يداً واحدة في الجبهة، وتحللت من تشكيلائها باستثناء حزب شورش الذي احتفظ بتنظيماته الداخلية . وأخذ نفوذ جبهة تحرير الأكراد يزداد بالتدريج وسرعان ما شرعت في العمل والتنظيم وتحولت إلى جبهة وطنية كردية قوية أعلنت البرنامج الآتي :—

أولاً : توحيد وتحرير كردستان الكبرى ، وبما أن مركز الجبهة في كردستان العراقية فإنها تكافح لإنقاذ العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التي لم

تول من أكبر العوائق في طريق تقدم أكراد العراق للوصول إلى الغاية الكبرى وهي الحرية وحق تقرير المصير .

ثانياً : السعى لنيل الاستقلال الإداري لكرديستان العراقية الذي هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الأكراد .

ثالثاً : السعى لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومي الذي يتناول الأكراد والأقليات الأخرى .

رابعاً : السعى لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والمراكز الكردية خارج العراق لتوحيد المساعي للوصول إلى الهدف الأعلى وهو حق تقرير المصير والتحرر .

خامساً : السعى لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية ورفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء الفنون والآداب الكردي .

سادساً : تعميم استعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية .

سابعاً : العمل على إيضاح القضية الكردية لجميع الأمم وخاصة أمم الشرق الأوسط .

ثامناً : العمل على إيجاد العلاقات والتعاون مع الأحزاب والمنظمات الديمقراطية .

تاسعاً : العمل على إقامة العلاقات السياسية مع الدول الديمقراطية لمكافحة خطط الإستعمار لإحياء ميثاق سعد آباد ومكافحة التكتلات الإستعمارية التي تعرقل الحريات عامة وحرية الأكراد خاصة .

و حين إجتمع مؤتمر وزراء الخارجية في موسكو أرسلت اليه جبهة روز
كارى مذكرة شرحت فيها أهدافها وأرسلت مذكرة أخرى مسببة هذا المعنى الى
هيئة الأمم المتحدة، التي إنعقدت في لندن . كما أرسلت مذكرة عن طريق المفوضية
المصرية في بغداد الى الحكومة المصرية أكدت فيها : الحركة الوطنية للتحررية
الكبرى في مصر ، في عام ١٩٤٦ ، وضمت صوتها الى صوت مصر في المطالبة
بالجلاء التام عن وادي النيل، واشترك الاكراد في المظاهرات التي نظمت في بغداد
تأييداً لنضال الشعب المصري .

وتحت تأثير حزب شعورش وجبهة روز كارى تشربت الحركة التحررية
للشعب الكردي بالافكار التقدمية الجديدة والماركسية اللينينية، وساعد على ذلك
وجود السوفيت في جزء من كردستان إيران ، وحين أعلنت جمهورية ما باده
في أذربيجان الإيرانية ، قام الحزب الديمقراطي الكردستاني مفتتحاً بتأسيسه
صفحة جديدة من كفاح الشعب الكردي المنظم، وهو عهد تنظيم الأحزاب الطليعية
الديمقراطية الكردستانية . وقد أيقظ قيام الحزب الديمقراطي الكردستاني في
ما باده، وإنجازاته ونضالاته وقيامه بتأسيس جمهورية كردستان، الشعور القومي
لدى الشعب الكردي على نطاق كردستان كلها ، فوسع وعزز الحركة التحررية
الكردية، وأسهم في جعلها حركة جماهيرية، وأحيا في نفوس الاكراد جميعاً آمال
التحرر والحرية الوطنية والديمقراطية .

٤ - الحزب الديمقراطي الكردستاني (النشأة - التطور) :

وفي الاتحاد السوفيتي أصدرت الهيئة التي أسسها اللام مصطفى البارزاني ، بياناً دعت فيه الوطنيين والجمعيات الكردية في العراق للنضال والاتحاد، لتأسيس حزب ديمقراطي وطني جديد . وتكون مؤتمر الحرب من أعضاء مؤتمر روز كاري وشورش، الذين قرروا تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروف باسم البارتي . وكان منهاج الحزب وميثاقه الوطني تأكيداً على أهداف الشعب الكردي في نيل حقوقه القومية والديموقراطية ضمن الوحدة الوطنية للعراق، كما أكد الأخوة العربية الكردية ودعاه إلى الكفاح المشترك بين الشعبين العربي والكردي ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل تحرير العراق وإنشاء نظام ديمقراطي برلماني سليم في العراق . ودعا المهاج إلى إحراء إصلاحات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونص على تأميم الصناعات الثقيلة والمصادر الصناعية والمعدنية والبنوك ومكافحة الأمية ونشر التعليم العالي وتأسيس جامعة كردستان وتنمية اللغة الكردية وآدابها ونشر الثقافة في كردستان وجعل اللغة الكردية رسمية في المدارس والعيون . وفي المؤتمر الثالث للحزب (١٧ ديسمبر ١٩٥٢) أدخل بندا خاصا بالإصلاح الزراعي والقضاء على الإقطاع . غير أن النزاع دب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين الحزب الشيوعي العراقي الذي انكر كون الأكراد أمة متميزة، وبالتالي حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، وذلك باعتبار الحزب الشيوعي العراقي هو قائد نضال الشعب العراقي عرباً وأكراداً . وأعتبر الشيوعيون الحزب الكردستاني حزباً البورجوازية القومية، بينما أصر الحزب على اعتبار نفسه حزباً وطنياً ديمقراطياً يمثل مصالح الفلاحين والكادحين والطلبة والمثقفين الثوريين ، غير أن الحزب الشيوعي مالبت أن عدل موقفه، فأقر مؤتمره المنعقد في عام ١٩٥٦

كون الاكراد امة وحق تقرير المصير للشعب الكردي وحق وجود حزب ديموقراطي، وثبت وجود كفاح الشعبين العربي والكردي المشترك ضد الاستعمار من أجل الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، ومشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية. واعترف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد بان الحركة التحررية القومية للشعب الكردي ذات مضمون ديموقراطي عام ولائها منبثقة من طموح الامة الكردية إلى التحرر والوحدة القومية.

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قضت على النظام الملكي، وأصدرت الحكومة العراقية دستوراً المؤقت الذي نص على اعتبار العرب والاكرد شركاء في الوطن متساوين في الحقوق والواجبات، مع كون الاكراد اقلية لا تزيد على ١٥٪ من مجموع السكان. وطراً على الحركة السياسية الكردية في العراق حامل جديد كان له أبعاد الاثر في وجهتها التي اتجهت بها مع الاحداث المثيرة للتلاصق، والتي أدت في النهاية إلى ثورة كردية عامة، شملت معظم منطقة كردستان العراقية؛ ووفق مخطط موقوف لم يشهد العراق مثيلاً له من قبل حيث لم تكن هناك في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٨ قلاقل قبلية أو انتفاضات قومية، حيث كان نوري السعيد يعمد إلى الكبت، وهو ما جعل العراق يعاني عشية الثورة من استغلال الانجليز لمشاعر قادة الكرد القومية ليحققوا عن طريق ثوراتهم كل ما كانوا يطمحون فيه من الدولة العراقية بعدد معاهدات تثبت نفوذهم، أو اتفاقات بتولية محففة. وقد رحب الاكراد بالثورة العراقية منذ يومها الاول بعد أن أعلنت أنها على استعداد لانتهاج سياسة متحررة ازاءهم. وعاد الملا مصطفى ورفاقه من الاتحاد السوفيتي، وأعلن برنامج الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي أصدر صحيفته (النضال) التي ساندت الثورة وعبد الكريم قاسم. وشكل البارزاني وانصاره والشيوعيون العراقيون حقة الاتصال بين عبد الكريم قاسم والاتحاد

السوفييتي، وقدمت له الحكومة الاسلحة . ويرى السياسي العراقي محمود المدرة ان من الامور المحيرة التي لم يجد لها تعليلاً قاطعاً ان يتولى عبد الكريم قاسم زعيم ثورة ١٤ تموز بنفسه أمر عودة الملا مصطفى البارزاني وأعوانه وفريق من الاقطاب الشيوعيين العراقيين الهاربين إلى البلاد فوراً، وعلى نفقة الحكومة، وان البارزاني حينما حضر إلى العراق كان ذلك على سفينة سوفيتية وكان معه حوالي ٩٠٠ جندي كردي من الشباب مسلحين تسليحاً كاملاً ومدربين على حرب العصابات ، فاستقبلوه في البصرة استقبال الفاتحين ، وخصص لهم عبد الكريم قاسم روانب شهرية ضخمة، وأعلن البارزاني عن تأليف حزبه إلى جانب الحزب الشيوعي، في الوقت الذي حرم فيه المواطنون العرب، وهم الاكثرية المطلقة في وطنهم، من تأليف الاحزاب . ثم طلعت على الشعب العراقي الحركة الكردية الانفصالية ينفذها الحزب الشيوعي العراقي وتعمل اما جديدة اتحاد الشعب ، الناطقة بلسانه . وعندما تأزم الوضع بين القوميين وبين عبد الكريم قاسم، أوعز إلى مصطفى البارزاني بالذهاب إلى منطقته، وجعله بألف مدفع رشاش مع الذخيرة . وسام أنصار البارزاني في المذابح الجماعية التي قام بها الشيوعيون بعد فشل ثورة الموصل في كل من الموصل وكركوك (١٩٥٩) . وفي ٩ سبتمبر ١٩٦١ أعلن البارزاني ثورته بعد ان هباً لها في جميع منطقة كردستان العراقية . وسيطر عليها حتى سقوط عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ .

وقد استطاعت الوزارة القومية التي خلفت حكومة عبد الكريم قاسم أن تكسر من حدة زخم الثورة الكردية ، وتقهر ظهر الشيوعيين أيضاً ، فقد أبدى عبد السلام عارف استعداده للتفاوض مع الاكراد، ومنحهم الاستقلال الذاتي بشروط معقولة، وحين تقدم الاكراد بمطالبهم ، انزعجت الحكومة العراقية من

تشددهم، وذكرت انها ان ثبت في المسألة إلا بعد ان تتضح نتائج المفاوضات الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق . وسمحت الحكومة العراقية لجلال طالباني — أحد أقطاب الثورة الكردية — بالحنور إلى القاهرة، حيث اجتمع بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي لم يرتبط معه بشيء محدد، مع استمرار ما يبدى من عطف على القضية الكردية . ثم قدم الوفد الكردي إلى الوفود المصرية والسورية والعراقية مذكرة بتاريخ ٨ أبريل ١٩٦٣ جاء فيها ما يلي : —

أولاً : فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية .

ثانياً : إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه .

ثالثاً : إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يحقق القساية من صيانه وجودة . وينفى في الوقت نفسه الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل .

وبعد أسبوع واحد من تصديق الحكومات الثلاث على ميثاق الدولة الاتحادية، الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في يوم ١٧ أبريل ١٩٦٣ تقدم الوفد الكردي المفارض إلى الحكومة العراقية بمشروع معدل لمقرحانه السابقة، واشترط ان يتضمن الدستور العراقي نصاً صريحاً لجهة از تشريع أعلى للجمهورية ورئيس الجمهورية والحكومة، وتنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الأمور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان. التي يجب ان تكون

لها ما ليتها المكثرة من الموارد المحلية وحصّة كردستان بنسبة عدد سكانها إلى عدد سكان العراق من الموارد العامة - كما طالب الوفد الكردي بأن يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً، وينتخبه شعب كردستان بالطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية العراقية، وأن يمثل شعب كردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتناسب مع نسبة عدد سكانه إلى سكان العراق، على أن تطبق النسبة العددية فيما يتعلق بعدد الوزراء والموظفين وفي الجامعات والكليات العسكرية وكليات الشرطة . وقد أبدت الحكومة العراقية استعدادها لقبول بعض مطالب الاكراد ، مثل أن تصبح لغتهم رسمية في كردستان إلى جانب العربية، وأن يفتح المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية والعليا بل وجامعة كردية في كردستان ، وأن يفضل الموظفون الاكراد على غيرهم في المناطق الكردية . إلا أنها لم تقبل المطالب العسكرية والمالية التي تقدم بها الاكراد على اعتبار ان قيام تشكيلات عسكرية كردية، وحصول الاكراد على الاستقلال المالي بما يفرهم بالتفكه في الانفصال . وفي تلك الاثناء أخذ الاكراد يتسلحون ، واستؤنف القتال في يونيه ١٩٦٣ . وأنشأت الحكومة قوة دفرسان صلاح الدين الايوبي ، وهي قوات غير نظامية اشترك فيها الاكراد المناوئون للبارزانيين ، كما انشأت قوة دفرسان خالد بن الوليد ، وهي أيضاً قوات غير نظامية اشترك فيها بعض رجال القبائل العربية في لواء الموصل . وأرسلت سوريا قوات للاشتراك في الحرب ضد الاكراد ، إلا أن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر تدخل سياسياً ، وأوقف القتال في فبراير ١٩٦٤ ، وتم تبادل الاسرى ووعدت الحكومة العراقية بحل المنظمات العسكرية الكردية التابعة لها ، وفك الاكراد الحصار المضروب على بعض القوات العراقية ، وطادت الادارة العراقية إلى المنطقة الكردية وأعلنت خطة لاصلاحها . وما لبثت حكومة عبدالسلام عارف - بعد تنحية البعثيين عن مراكز الحكم في اكتوبر ١٩٦٤ -

أن أصدرت دستوراً مؤقتاً جاء فيه أن الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية للشاملة . . وقد اعتبر الاكراد ذلك تراجعاً عما نص عليه الدستور المؤقت لثورة ١٤ تموز من حيث ان العرب والاكراد شركاء ، في الوطن العراقي ، ومالبث البرزاني ان قدم مذكرة إلى عبد السلام حارف في ١١ أكتوبر ١٩٦٤ ، طالب فيها بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية وديموقراطية ، وطالب بحل الفرسان وتجهيزهم من السلاح واعادتهم إلى اماكنهم . وطالب — في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين الجمهورية العراقية وأي قطر عربي آخر بأن تصبح ولاية — أو محافظة — كردستان اقلياً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المسكونة الموحدة أو الاتحاد ، وتلتزم بنفس واجباتها . وردت الحكومة العراقية على هذه المطالب بطلب حل قوات الانصار الكردية والبشمركة ، ولم تصل المباحثات بين الطرفين إلى نتيجة ، واستؤنف القتال في أوائل عام ١٩٦٦ .

وفي الفترة التالية وسع البارزاني سيطرته على كردستان وأصبح زعيماً لتحالف قبل والحزب الديموقراطي الكردستاني في نفس الوقت . وسارت حكومة عبد الرحمن حارف على نمط الحكومة السابقة ونفس الخطة القديمة ، أي حزب البارزانيين بالزيبار بين وغيرهم من القبائل التي لا تقبل البارزانيين ، مع اغداق الاموال عليهم وصيانة سلطاتهم وامتيازاتهم العشائرية وقصف مواقع الثوار بالطائرات وارسال الطوابق العسكرية لاختصاصهم ولكنها لم تنسب في ذلك نجاحاً كبيراً نظراً لوعورة المناطق الجبلية التي كان البارزانيون على علم وثيق بتفاصيلها وانقائهم أساليب حرب العصابات . وبدأ الملا مصطفى البارزاني وكأنه الرئيس غفر المتوج لكردستان ، حيث أخذ يجبي الرسوم والضرائب والأتاوات ويهرب خصومه ويمتدب الشباب الاكراد الذين انخرطوا في الحزب الديموقراطي

الكرديستاني ، بل لقد حاول الملا مصطفى ان يظهر بمظهر المحرر لـكل العراق ، فطالب بالديموقراطية الكاملة وبالحياة البرلمانية في كل انحاء العراق ، وتبنى قضية الاقليات القومية والدينية الأخرى في العراق .

وبعد ان استتب الحكم لحزب البعث العراقي بعد عام ١٩٦٨ حاربت الحكومة العراقية انتهاء العصيان الكردي بشق الوسائل والطرق والاغراءات فلم ، توفق ، ليس ذلك فحسب بل لقد اشتدت الازمة تعقيدا بعد الخلاف العراقي على الحدود الجنوبية المشتركة (شط العرب) فقامت ادارة حكومة الشاه بمساندة مصطفى البارزاني ودعمه بالسلاح والمال . وهكذا تبودلت أوراق اللعبة لعدة سنوات ، فتحول الثوار الاكراد عن الاتحاد السوفيتي وأعوانه الشيوعيين ، ومالوا الى إيران وحلفائها الامريكان — قبل الثورة الايرانية — الذين ابدوا تعاطفهم مع الثورة الكردية بعد انحياز الحكم العراقي إلى الممسكر الاشتراكي . وعندما استفجعت الثورة الكردية بعد الدعم الايراني لها ، لم يجد حكم البعث العراقي من سبيل لانهاء الثورة إلا بالتسليم بمطالب ايران في شط العرب وحل مشاكله معها حلا جذريا . غير ان الشاه سرعان ما تخلى عن الثوار الاكراد ، فاضطر زعيمهم مصطفى البارزاني إلى الانسحاب من الميدان والتخلي عن المقاومة ، فخمدت الثورة الكردية في العراق .

وتجدر الإشارة إلى ان هذه الفترة قد شهدت تقديم الاكراد مذكره للأمم المتحدة في اكتوبر ١٩٦٩ شكى فيها الاكراد من الحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق ضد الشعب الكردي ، واتهمت المذكره الحكام البعثيين بمحاولات ابادة الشعب الكردي ومحاولا ناهما كشعب يسمى إلى الاحتفاظ باغته وثقافته وقوامه القومي . والحق بالمذكرة ملاحق بالنصوص التي تضمنت حقوق الاكراد

منذ معاهدة سيفر (١٩٢٠) واحتوى الملحق السادس على تنفيذ بالوضع الصحي والتعليمي في كردستان . كما تضمن الملحق السابع وقائع عن الحالة المؤسفة التي يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين ، . ويبدو أن حكومة البعث الحاكم في العراق قد أحست بآثار حملة الرأي العام العالمي منذ عمليات الشنق الجماعي العائلي التي أجرتها فحاولت تعديل سياستها الداخلية وفق الانجازات التي يشير اليها ضغط اليسار العراقي . وفي ١١ مارس ١٩٧٠ صدر بيان يعترف بالوجود الشرعي للقومية الكردية ، على أن يتكسر هذا الاعتراف نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم . وأقر البيان جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكافة الشرطة ، كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامع الوطنية والقومية للشعب الكردي ، وتأسيس مديرية عامة للثقافة الكردية ، ونص على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي يشكل الاكراد غالبية سكانها ، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية كما تدرس في بقية انحاء العراق كافة ثانياً في الحدود التي رسمها القانون ، كما نقرر ان يشارك الاكراد في الحكم وان لا يتعرضوا للتمييز في تقلد الوظائف العامة ، على ان تراعى النسبة العادلة ومبدأ الكفاءة ونسبة السكان وان يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية من الاكراد أو ممن يجيدون اللغة الكردية .

ويمكن القول ان هذا البيان وما تلاه من اجراءات دستورية ، قد اعترفوا جميعاً ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية

والقومية الكردية ، كذلك فقد أقرت الاجراءات الدستورية التالية بحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية وان يسكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديا ويسهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانية إلى سكان العراق وتم الاتفاق على توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها اكثرية كردية وفقا للاحصاءات الرسمية وان تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدات الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لامتعه بالحكم الذاتي، وقد اقترح حزب البعث العربي الاشتراكي على الحزب الديموقراطي الكردستاني ان تكون اجراءات التقسيم الاداري كالآتي :

- ١ - استحداث وحدات ادارية قومية في المناطق التي يقطنها الاكراد .
- ب - ربط الوحدات الادارية التي يسكنها الاكراد فقط (محافظات — أنصية — نواحي —) ببعضها وجمعها منطقة ادارية واحدة وتعتبر هذه المنطقة هي المشمولة بالحكم الذاتي .
- ج - وبالنسبة للوطنين الاكراد الذي يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي فتضمن حقوقهم الثقافية والادارية ضمن الوحدات الادارية التي يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات .
- اما المقولات من أمثال : ان الحكم الذاتي هدف مركزي ولكنه ليس هدفا عن حق تقرير المصير ، — والتي طالب بها الحزب الديموقراطي الكردستاني ، هذه المقولات اعتبرها حزب البعث لا تمثل المقاييس والضوابط العامة لطبيعة النظام القائم في العراق .

وقد شهدت السنوات الأخيرة هجوما شديدا للهجرة من جانب حزب البعث العربي الاشتراكي على الحزب الديموقراطي الكردستاني، وذلك رداعلي ما أثاره

هذا الأخير من انتكاسات بعدد المنجزات التي حصل عليها الاكراد ، وجاء رد حزب البعث العربي الاشتراكي معذرا د من دس الدسائس وتشويه الحقائق والميد في الماء العكر ، .

فبخصوص الانتكاسة التي شهدتها القومية الكردية في مسألة مشاركتها في السلطة رد حزب البعث العربي الاشتراكي بأنه يؤمن ايمانا مطلقا بحق الاكراد في المشاركة الكاملة والمعادلة في السلطة وفق الأسس الآتية : —

١ — المشاركة في السلطة التشريعية وفقا لنسبة السكان الاكراد إلى سكان العراق .

٢ — المشاركة في السلطة التنفيذية بنفس النسبة .

٣ — المساهمة في المنظمات الديمقراطية والاجتماعية ذات الصلة الوطنية والتمثيلية بنفس النسبة مع الحفاظ على وحدة الطبقات الكادحة ووحدة منطلقات التوجيه الثقافي .

لكن رد حزب البعث جاء متحفظاً على مشاركة الاكراد في أجهزة الدولة ومؤسساتها الاخرى وأنه ليس من الضروري ولا من الطبيعي أن تكون هناك نسب محددة في كل جهاز وفي كل مؤسسة . فليس من الضروري أن يكون خمس موظفي كل وزارة كباراً أو صغاراً من الاكراد ، فقد يكون عددهم أقل من ذلك أو أكثر وفقاً لاشتراطات وظروف لا علاقة لها بمسألة مشاركة القومية الكردية في الحكم . فقد يكون وكيلان في وزارة واحدة كرديين أو عرييين أو من الاقليات القومية أو واحد من هذه القومية وواحد من تلك ، فضلاً عن أنه لا يشترط إذا كان لرئيس الجمهورية خمسة مستشارين أن يكون أحدهم كردياً فقد يكون بينهم كردي أو أثنان أو أكثر وقد لا يكون

ولا يشترط أن يكون مكتب نائب رئيس الجمهورية الكردي مكوناً كله من موظفين اكراد فقد يكون بينهم عرب وتركمان وسريان . . . الشيخ . وحق في الجيش وأجهزة الأمن التي يديرها الحزب الديمقراطي الكردستاني أداة للسلطة كما عبرت عن ذلك جريدة الحزب «التأخي» — جاء رد حزب البعث متحفظاً أيضاً حيث قال : « ليس من الضروري والطبيعي أن يكون هناك توزيع في المسؤوليات بموجب نسب القوميات إلى سكان العراق . . . فليس شرطاً أن يكون في هيئة أركان الجيش ضباطا اكراد بنفس نسبة الاكراد إلى سكان العراق . فقد يكون عددهم أقل أو أكثر من ذلك ، وأنه ليس شرطاً أن تسكن هناك نسبة محددة من الضباط الاكراد في هذه الفرقة أو ذاك الصف . . وأن الجيش مؤسسة وطنية ذات طبيعة ومهام خاصة ، وأنه قد يكون أحد الضباط الاكراد أو التركمان من الاهلية بحيث ترى الدولة تعيينه رئيساً لأركان الجيش دون النظر إلى انتسابه القومي . . . وأن النقطة الجوهرية في مشاركة القومية الكردية وغيرها في هذه الجوانب من أجهزة السلطة ليس إحصاء النسب في كل جهاز أو مؤسسة وملاحظة ذلك بأسلوب شكلي . وإنما هي الحرص على تأمين المشاركة العادلة والكاملة والفعالة لسكافة المواطنين في جميع شؤون البلاد ومرافقها دونما تمييز وبما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية العليا ويؤمن المساواة بين جميع أبناء الوطن ويفنى الحياة الوطنية بالانتاج والعطاء . »

وهاجم حزب البعث العربي الاشتراكي الحزب الديمقراطي الكردستاني زاعماً أنه يخلط بين مسألة مشاركته هو في السلطة وحجم هذه المشاركة ومشاركة القومية الكردية فيها ، وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني حين يعتبر «حقاً له» والمعارضة للسلطة «حقاً له» ، أيضاً فإنه ينبغي — على حد تعبيره — نص بيان حزب البعث — أن يكون هناك التزام تجاه السلطة السياسية

والنظام السياسى وإلا فإن مشاركة الحزب الديموقراطى الكردستانى تخرج
من طورها الطبيعى وتصبح د فرضاً ، لا د مشاركة ، . وأخذ حزب البعث
على الديموقراطى الكردستانى أنه يحبك ضده المؤامرات بالتعاون مع قوى
داخلية وخارجية استعمارية ورجعية ومشبوهة وأنه لا يضيع فرصة لأشدهم
به وبكل الوسائل . . وان ظاهرة ، المشاركون المعارض ، قد تفاقم خطرها على
أمن العراق ومصالحه ومسيرته وأنه مهما بلغ الحرص على ضبط النفس فإن
هذه الظاهرة لا يمكن احتلالها إلى الأبد مما كانت ميزراتها .

٥ - خاتمة :

وفي تقييم تجربة الحكم الذاتي للكراد في العراق يمكن القول أن مؤسسات الحكم الذاتي هناك غير نشيطة ولم تتطور وأنه يسودها العزل الاجتماعية والفجوات الاقتصادية التي تستلزم حلاً سريعاً ومن منطلق سياسي وإنساني سليم ، وإن ذلك مرهون بالمرحلة الأولى بتطوير الممارسات الديمقراطية وتعزيز الجبهة الوطنية والقومية والاقامها سوف تتعرض للاخفاقات والإنتكاسات ، وبكفى العراق ما تعرض له في السنوات الماضية من ظروف استثنائية ومن حزازات في المنطقة الكردية خاصة وإن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد رفع منذ تأسيسه شعار إقامة الوحدة الوطنية على أساس الإنحداد الاختياري والمساواة بين القوميتين العربية والكردية في العراق والاعتراف المتبادل بحقوقهم وواجباتهم وتوحيد نضالهم المشترك من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي بعربه وكرده وأقلياته .

وعلى الصعيد العربي فقد وقف الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جانب الأمة العربية في مختلف أقطارها من أجل تحريرها الإقتصادي والسياسي .

وعلى صعيد الحزازات والصغائن السابقة فإنه تجدر الإشارة أيضاً الى ماواجهه الديمقراطي الكردستاني من اتهامات الى البعث العراقي من أن هذا الأخير دبذل جهوداً متواصلة من أجل العثور على بعض المأجورين في كردستان والتفريهم ببعض البسطاء من المواطنين بواسطة الرشاوى والمغريات المختلفة بغية استخذامهم لدعم سياسة التعريب التي تمارسها السلطة في بعض المناطق أو تدفعهم أجمرة الاستخبارات والأمن للقيام بأعمال معادية لحزبنا ومقراته في المنطقه عن طريق تزويدهم بالقنابل والمتفجرات ووسائل التخريب الأخرى ،

والخلاصة أن قانون الحكم الذاتي كان انجازاً تحقق للاكراد في العراق
لكن الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية لا يزال يحتاج الى وقت طويل
وهو ما يستدل عليه من مطالعة كافة الوثائق المنفردة وغير المنفردة التي
يصدرها المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني .

المراجع

- ب — بيان آذار : الصادر من مجلس قيادة الثورة العراقية في ١١/٣/١٩٧٠.
- مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (القيادة القطرية في ٢٣/٩/١٩٧٢) .
- مذكرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (المكتب السياسي) إلى القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٨/١٠/١٩٧٢ .
- النص الكامل لمقالات الثورة ، والمذكرات المتبادلة بين حزبي البعث العربي الاشتراكي والديمقراطي الكردستاني حول قضايا الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية . الطبعة الأولى ، دار الثورة بغداد ، ١٩٧٣ .
- باسذيل نيكتين : الاكراد — تقديم لويس ماسبيون — بيروت ، ١٩٦٧ .
- تاريخ الكرد وكردستان — ترجمة محمد علي عوني — بغداد ، ١٩٣٦ .
- توما مايورا : لمحة عن تاريخ الاكراد ، ترجمة محمد شريف عثمان . بغداد ، مكتبة النعمان ١٩٧٣ .
- ن.أ. خالفين : الصراع على كردستان (المسألة الكردية في العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر) ترجمة دكتور احمد عثمان أبوبكر — بغداد ، ١٩٦٩ .

- جلال طالباني : كردستان والحركة القومية الكردية بغداد، ١٩٧٠.
- احمد فوزي : خناجر وجبال — قاصم والاكراد — بدون مكان
إصدار، ١٩٦١.

- محمود الدرة : القضية الكردية، بدون مكان وتاريخ إصدار .
- دكتور / احمد عبد الرحيم مصطفي : الاكراد والوحدة الوطنية في
العراق : في السياسة الدولية ، العدد ٢٣ يناير ١٩٧١ .

- Roux, A.; The Story of Ancient Iraq. in : Iraq Petroleum,
Vol, 6, No. 4. Nov. 1955.
- Minoresky, V.; Studies in Caucacien History. London, 1955.
- C. J. Edmonds; Kurds, Turks and Arabs, Oxford, 1957.
- Arafa, Hassan; The Kunds. London. 1966.

الفصل الرابع

دول الخليج

- ١ — الأوضاع الديموجرافية والجيوبوليتيك ودور البترول .
- ٢ — الهجرة والتركيب السكاني وأثر التعليم :
(الكويت — البحرين — قطر — دولة الإمارات) .
- ٣ — خاتمة .
- المراجع .

١ - الاوضاع الديموغرافية والجيوبوليتيك ودور البترول :

تذكر مصادر التاريخ الحديث والمعاصر أن مدن الخليج قد نمت نتيجة لهجرة تجمعات بشرية سواء من داخل جزيرة العرب في معظمها أو من العرب سكان الساحل الفارسي ، وكانت هذه الهجرات مكونة من تحالف قبائل زحمت من داخل الجزيرة العربية لأسباب اقتصادية أو سياسية . غير أنه من المتعذر معرفة أوقات وصول هذه القبائل التي شكلت البنية الأساسية لمجتمعات مدن الخليج ، وهناك اجتهادات ذكرت في أكثر من مصدر ، بالنسبة مثلاً للكويت والبحرين وقد ينسحب ذلك على قطر — أن مجموعة من القبائل كالجلامه قد ظهروا على الساحل العربي للخليج في سنة ١٧١٦ . إلا أن المستقرى للحقائق التاريخية الموضوعية لنمو الكويت — مع آل الصباح العائلة الحاكمة في الكويت حالياً — وقطر والبحرين — مع آل خليفة العائلة الحاكمة في البحرين حالياً — فإنه لا يمكن الجزم بأن تواجد المجاميع البشرية لتحالف (آل الصباح وآل خليفة وآل الجلامه) قد ظهرت في ذلك الوقت المبكر من القرن الثامن عشر . ومن الأرجح أن هذه المجموعات البشرية قد بدأت في النزوح من داخل الجزيرة العربية إلى طرفها الشرقي خلال الربع الثاني من القرن الثامن عشر ولم يؤثر تقلصهم السيامي والعسكري إلا بعد مرور النصف الأول من هذا القرن — أي القرن الثامن عشر — .

أما تحالفات القبائل التي سكنت في الجزء الأسفل من الخليج وهي المتواجدة حالياً في دولة الامارات فقد كانت الهجرة إلى هذه الأماكن من طرفين ، الطرف الأول وسط وجنوب شرق الجزيرة العربية والطرف الثاني من السواحل الشرقية للخليج ، وبمجموع هذه الهجرات هو ما يشكل التجمع السكاني الحالي في دولة

الامارات . فقد ناحت من وسط الجزيرة العربية وجنوب شرقها مجموعة قبائل متحالفة هي بنى ياس ومن أم قبائلها آل بو فلاح وآل بو فلاس . وكذلك مجموعات أخرى من أهمها المناصر وانجعت إلى الشاطئ . حيث وجدت مصادر حياة رزق ومن ثم أستقرت هناك ويرجع ذلك إلى حوالى منتصف القرن السابع عشر .

أما التحالف القبلى الآخر والذي شكل ثقلًا سياسيًا وحربيًا فى التاريخ الحديث والمعاصر للخليج فهم (القواسم) وهم قبائل عربية تواجدت على شاطئ الخليج الادبى الشرقى والغربى فسكنوا لنجدة وقسم على الساحل الفارسى وكذلك رأس الخيمة والشارقة على الشاطئ العربى . وقد غاض القواسم حروباً عملية عديدة فى بداية القرن الثامن عشر ومع الانحياز بعد ذلك وما أن بدأ النصف الاول من القرن الثامن عشر فى الأفول حتى كان للقواسم قوة بحرية ونفوذ سياسى قوى . وهكذا نجد أن أصول التجمعات السكانية الحديثة فى مدن الخليج قد تجمعت على الشاطئ العربى للخليج خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر ثم بدأت فى النمو بعد ذلك . فكان هناك فى الخليج الاعلى الكويت والبحرين تحالف قبائل العتوب وفى الخليج الادنى تحالف قبائل بنى ياس وتحالف قبائل القواسم . والذي يجمع بين مكونات أصول هذه التجمعات هو أنها عربية بدوية النشأة بمعنى أنها تتسم بالترحال ثم الاستقرار ، علاقاتها القبلية ومن ثم للعائلية متينة واحتفظت ببعض ظواهر نشاطاتها البدوية كترية الابل والماشية وتعددت أنماط اقتصادية جديدة هي التجارة والفوس على القوافل .

وتجدر الاشارة إلى أنه كانت هناك مجموعات بشرية موجودة أصلاً فى بعض المراكز العمرانية على شواطئ الخليج فقد كان هناك تواجد سكانى قليل

فى الكويت وكذلك فى شرق الجزيرة والبحرين وكان من بين تلك المجموعات أيضاً من لهم أصول قبلية (بنى خاله - بنى هاجر - العميجان - مطير - العوازم) أو من كانت لهم أصول قبائلية ثم أضحت نتيجة للاستقرار فأصبحت عائلات ممتدة أو صغيرة أو عائلات ممتدة غالبيةما تعتنق المذهب الشيعى، وهناك أيضاً من تمتد أصولهم إلى القارة الأفريقية حينما كانوا يجلبون للبيع، وقد زادت أعدادهم فى القرن التاسع عشر، وكانت السنوات المائة والخمسون الأولى لاستقرار هذه التجمعات القبلية سنوات صعبة فقد اختلفت خريطة التحالفات من عقد إلى عقد بل ومن سنة إلى أخرى فى بعض الأوقات وانشقت على نفسها أكثر من مرة وينطبق ذلك أيضاً على التجمعات البشرية فى جنوب الخليج حتى العصر الحديث . فقد انشقت تحالف العتوب فى الشمال فبقى آل الصباح فى الكويت ونزح آل خليفة إلى شمال قطر عام ١٧٦٦ ثم هاجروا البحرين عام ١٧٨٢ متحالفين مع مجموعة قبائل أخرى منها المسلم وآل بن على . وكذلك الحال فى تحالف الجذوب فالبث أن انشقت آل بو فلاس من تحالف بنى ياس وأسسوا لهم أماره فى دوى سنة ١٨٢٣ بقيادة آل مكنوم وكذلك تعرض تحالف العوامس إلى الانشقاق والحرب فقد انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة فى سنة ١٨٦٩ ثم عادا إلى التحالف طوال العقدين الأولين من القرن الحالى ثم انفصلا مرة أخرى سنة ١٩٢١ ، وهكذا مدينة كلبا الواقعة على خليج عمان حيث انفصلت عن الشارقة بين ١٩٣٦ حتى ١٩٥١ كذلك الفجيرة التى لم تظهر كوحدة سياسية إلا سنة ١٩٥٢ .

ومعوما فقد أثرت هذه العوامل على التجمعات البشرية فى الخليج حيث ظهرت قوى أخرى عربية وأجنبية كان لها تأثيرها . فقد ظهرت دولة (الوهابيين) الأولى فى قلب الجزيرة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وضغطت

شمالاً إلى الكويت وشرقاً إلى قطر وجنوباً إلى الساحل العماني فحاربت الكويت وقطر ثم أجبرت آل خليفة على الهجرة إلى البحرين نهائياً، وتحالف الوهابيون مع القواصم القوة البحرية النامية في الشارقة وضغطت على الحدود العمانية، وهذه الدولة قد انهارت هي الأخرى تحت حروب محمد علي وإلى مصر قبيل منتصف القرن التاسع عشر .

وفي هذه الفترة كانت طموحات الاحتكارات البريطانية وتوسعاتها الاستعمارية في الهند تحتاج إلى متنفذ اقتصادي من خلال مياه الخليج فشنت ثلاث حملات على عرب الخليج في بداية القرن التاسع عشر وزاد تدخل البريطانيين بزيادة نمو مصالحهم الاقتصادية والتجارية وكانت السلطة البريطانية تتعامل مع الخليج عن طريق شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٥٦ عندما قامت ثورة الهند وجرت بعدها تغييرات في الإدارة البريطانية. أما الكويت وقطر فلم تدخلتا تحت نفوذ الانجليز إلا في وقت متأخر نسبياً عن دخول الإمارات الأخرى . وعموماً فقد لعبت الإدارة البريطانية دوراً هاماً في تشكيل مستقبل أمارات الخليج كما أنها حصلت على موافقات مسبقة وشاملة لاحتكار ثروات المنطقة الطبيعية . وقد بدأ الصراع الانجلو أمريكي بعد الحرب العالمية الأولى على النفط في الخليج من ايران التي كان الاكتشاف النفطي فيها قد أخذ يغذي الأسواق مروراً بعد ذلك بالعراق ثم أمارات الخليج وشرقي الجزيرة العربية . وبينما كان الصراع دائرة بين المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية في الشمال لم تكن أمارات الخليج والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية بعيدة عن مغامر النفط وصيادي الامتيازات فقد طاف الميجر فرانك مولز وهو ضابط استرالي من أصل انجليزي بالمنطقة في بداية العشرينات بحثاً عن امتيازات بترولية لشركة بريطانية وتوافقت الشركات الأمريكية والبريطانية على بترول الخليج الذي ارتفع انتاجه

بشكل ملحوظ وتساعد طلب الدول الصناعية الشرقية والغربية على هذه المادة كمصدر للطاقة ومادة خام لكثير من الصناعات وتنافست الدول الصناعية وخاصة في الفترة اللاحقة على سنة ١٩٠٠ للحصول على مزيد من أشكال الامتيازات الذي يميل نسبياً لصالح هذه الامارات باعتبارها من الدول المنتجة وخاصة في البحرين وقطر وأبو ظبي وانعكس ذلك على صناعة البترول في الامارات السابقة وعلى الاوضاع الداخلية أيضاً فيها وهو ما تقتضى وقفة للتفسير والتحليل :

ففي البحرين التي كانت أفلياً مستقلاً رغم مطالب ايران بتبعيةها وخلال السنوات الست التي تلت عام ١٩٦٠ كانت صناعة البترول لا توحى بشيء وكانت أبرز ملامحها الاستمرار البسيط من انتاج البترول الخام من حقل دحوال الوحيد ، هذا إلى جانب البحث في البر والبحر لتراكيب أخرى حاملة للبترول في نطاق منطقة امتياز دبابكر ، وتشغيل معمل التكرير العام في الجزيرة (الذي يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٣٧) وذلك لمعالجة كلا من البترول الخام الناتج من البحرين والسمودية . وفي حكومة الجزيرة بذل اهتمام خاص بمخدمات ومصالح الجماهير بعد ان خلف الشيخ الابن أباه الشيخ سلمان آل خليفة عام ١٩٦١ . وكانت عائدات البترول طبقاً لميزانية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - مستوولة عن ٧٠ ٪ من عائدات الدولة السككية أى ٤٠ مليون جنيه من ٦٠٢ مليون جنيه ، ولم يتغير انتاج البترول السنوى من حقل منتصف الجزيرة بصور جوهرية عن مستوياته السابقة وقد زاد انتاجه في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٦٠ من ١٠٥ مليون طن إلى ٢٠٢٥ مليون طن . كما ثبت الانتاج خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٣ وفي سنة ١٩٦٤ بلغ الانتاج ٢٠ مليون طن ، وفي سنة ١٩٦٥ وصل الانتاج ٢٠٨ مليون طن . ويرجع السبب إلى ازدياد وتطور عمليات التنقيب والحفر بمعدل ٦ آبار كاملة في السنة كما تحسن نمط السحب والحفر بالغاز

وزيادة الضخ ، وفي أواخر عام ١٩٦٥ بلغ معدل الانتاج ٦٠.٠٠٠ برميل / يوم وأعطى انتاجاً قياسيًّا في سنة ١٩٦٦ . وكان كل بئر — سواء كان فردياً أو مزدوجاً أو ثلاثياً في منطقة الانتاج — موضع صيانة وخدمة خاصة ، وقد درس المخزون على الدوام إلى جانب دراسة التوسعات الممكنة . ارتفع عدد الآبار العاملة — بما في ذلك حوالى ٢٠ بئر هجرت تماماً — من ١٩٠ بئراً سنة ١٩٦٠ إلى ٢٢٣ سنة ١٩٦٤ إلى ٢٢٩ في سنة ١٩٦٥ (بما في ذلك ٣٥ بئراً مغلقة) . ويشمل هذا الرقم الأخير غالبية كبيرة (١٨٦) من حقول الانتاج البترولي و ٥ حقول انتاج الغاز و ١٢ حقل تحت الخدمة و ٦ حقول حقن بالغاز . وفي نهاية سنة ١٩٦٥ سحب اجمالاً ٥٠ مليون طن من تراكيب حقل د عوالى ، وحسب الاحتياطى بـ ٣٥ مليون طن كما تم خارج تراكيب هذا الحقل مسح في مناطق يحتمل أن تكون حاملة للبترول ولكن النتائج كانت سلبية في كل مكان وحفرت آبار استكشافية على نطاق واسع وثبت أنها جافة في سنة ١٩٦٠ — ٦١ في منطقة دفشت الجارم ، على بعد ٤٠ ميلاً شمال المسامة ، وفي سنة ١٩٦١ — ٦٢ أجرى البحث الجيولوجى في جزيرة د هاور ، الملاصقة لاساحل قطر . وفي سنة ١٩٦٥ حفر بئر ووجد على الجناح الغربى للجزيرة وفي سنة ١٩٦٦ لم يكن الاقتناع بعيداً من أن البحرين — خلال ما كان يعتقد من ٢٠ سنة — بدت تعطى أصرارها . . وفي نفس الوقت فقد كسبت حكومة الجزيرة شيئاً كبيراً من الانتاج المنتظر من حقل د ابو صفاء ، التابع لشركة ارامكو والذي اكتشف في سنة ١٩٥٨ في المنطقة البحرية والتي اعتبرت عام ١٩٥٨ كنطقة مصلحة مشتركة بين البحرين والسعودية . وقد كان من المتوقع أن تلتج حقول د ابو صفاء ، — ٣٠.٠٠٠ برميل / يوم أما حقل د بابكو ، فقد ثبت أن احتياطية بلغ ٣٢ مليون طن ، وتعرض مصنع التكسير الكبير في

هذه الفترة إلى توسعات بسيطة وتحسينات في كثير من النواحي الفنية ، مثال ذلك تزايد الانتاج في الاسفلت والتكرير المعمل وزيادة كميات الشحن . وفي صيف عام ١٩٦٥ دخل عصر جديد عالم البترول البحريني ، وذلك بمنح شركة أو بل كونتيننتال حق الامتياز لمدة ٤٥ سنة للتقيب في منطقة مساحتها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع وقد كانت شروط حق امتياز هذه الشركة مشابهة لتلك المتفق عليها في المنح الايرانية البحرية .

أما قطر فقد ظلت هذه المشيخة خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٦ أرضاً بترولية محظوظة مسح الاستغلال المنتظم لحقل الدخان ، واكتشاف وتطوير المصادر البحرية القيمة . والدولة في حد ذاتها تطورت من اوتوقراطية يحتمل إلى إدارة متخصصة أكثر تطوراً برئيس وزراء (مصري) ومدير بترول (فلسطيني) إلى جانب موظفي الدولة الآخرين . وقد إعتلى الشيخ أحمد العرش بعد أبيه الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الذي تنحى في اكتوبر ١٩٦٥ . وقد ساد الأمن العام وعلاقات العمل الانسانية وخصص الاتفاق لثروات البلد الهائلة والمفاجئة على وجه العموم على المنفعة المادية لشعب قطر ، ونحو هذا الهدف نجد أن الشركة العاملة ، وهي شركة بترول قطر ، كانت قادرة على أن تساعد بشكل جوهري ببرامجها الفنية والتربوية المنظمة ومساعدتها الحكومة في البناء والطرق والتنظيم الصحي وتزويد مشروعات الدولة بالغاز الطبيعي والاشتراك مع موظفي الدولة في مجال العلاقات الصناعية . وقد تراوحت عائدات قطر المباشرة من البترول في الفترة ما بين ١٩٦١ - ١٩٦٥ من ١٩ مليون جنيه إلى ٢٣ مليون جنيه في السنة وظلت الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والشيخ دون تعديل مسح ادخال تخفيض جوهري وهو أنه ديسمبر ١٩٦١ تخففت الشركة عن ١/٣ امتيازها (حوالي

١٧٣٧ ميل مربع) ثم تخطت بعد ذلك عن ١٢٣٧ ميل مربع فى منتصف عام ١٩٦٣ وبالتالى احتفظت الشركة لنفسها بما يعادل الربع فقط من الامتياز الاصلى .

ولما يتماق بعدد العاملين فى صناعة البترول فى قطر وجنسياتهم ، فقد بالغ هذه معاملين عام ١٩٦٠ — ٢٤٦٠ عاملا وأخذ فى التناقص بعد ذلك فوصل فى عام ١٩٦٤ إلى ١٤٧٠ عاملا وكان أغلب الذين طردوا من العمل ٩٦١ قطريا والباقي عرب من جنسيات مختلفة وبعض الهنود والباكستانيين وقليل من الاوربيين والامريكيين . ومع ذلك ظلت شركة بترول قطر من المشروعات القوية المتأثرة فى تلك الأرض الموحشة والتي لا تخلو المشروعات فيها من مخاطر، لان نقل النفط بالبحر كان محفورا بالمخاطر، ونذكر فى هذا المجال الحادث الذى راح ضحيته ١٩ شخصا عام ١٩٦٦ وذلك بسبب انفجار غرفة محركات احدى الناقلات كما تخطت المناقاة عن آخرها .

وفى أبو ظبي أظهر التقدم البطيء فى مناطق الامتياز بالمضيعة والبحث عن البترول عام ١٩٦٠ بعض الدلائل الملمنة سواء فى البر أو فى البحر، كما أوضحت النتائج عدم التقابه بين المشروعات البرى والبحرى ، وهما شركة بترول أبو ظبي وشركة أدما البحرية والتي قامت بأعمالها بناء على اتفاقيات مع الشيخ وشخبوط بن سلطان.، وإذا كانت الصعوبات والمخاطر التى تكثف الاستكشاف والانتاج وسط البحر فى غنى عن تكرار تأكيدها فإن تلك الاعمال والصعوبات التى تمت على الأرض لم تقل عنها، فبلدية أبو ظبي عبارة عن أرض خالية مهجورة ذات مناخ من أقصى أنواع المناخ فى العالم ينعدم فيها الماء وتقل الخضرة وذات كثبان رملية لا نهاية لها بالإضافة إلى غيضان مالحه واسعة كتيبة . كل ذلك مضافا إليه

الانعدام الكامل للصناعة الحديثة فإن ذلك يعطى صورة واضحة عن طبيعة الظروف التي تم فيها البحث عن النفط ، وبالرغم من هذه الصعوبات فقد كان أول تصدير من بترول أبو ظبي في ديسمبر ١٩٦٣ بمعدل ٦ مليون طن .

وبالرغم من أن البترول كساعة استراتيحية يعتبر أحد العوامل الطبيعية الرئيسية في قوة الدولة القومية فإن هذا المفهوم جاء متأخراً في هذه المشيخات برمتها حيث المساحة صغيرة وكانت من الناحية العسكرية بدون قوات مسلحة . وظلت البحرين وقطر وأبو ظبي التي تزداد ثراءً بدون تقدم اجتماعي أو سياسي لفترة لاحقة . ومن الناحية الاجتماعية وكنتيجة لتدخل الصناعة الحديثة بكل مظاهرها وما تلى ذلك من عوامل التخلف والفساد وكل ذلك — كما يرى أحد الباحثين الغربيين — حدد الطرق الإسلامية شبه الجمادة في الحياة — على حد قول هذا الباحث — مع انعدام وجود البديل في الأفق ، ومن منظور سياسي فإن الأوضاع كانت صعبة وهجز النظام السياسي عن تقديم أي خطة مقبولة بالنسبة لمستقبلها . وتتم هذه الفترة في الستينات أيضاً بمعارضة جميع حكام هذه المشيخات للتحديث ، وكان لهم هذرهم في ذلك حيث كانوا يطمحون أن يتعلمهم جيرانهم الأقوياء الكبار المجاورين مثل السعودية وإيران ومصر ، وبالتالي فقد رضوا أن يتحدوا معاً كما قبلوا بتردد مفهوم المشاركة في الخدمات الاجتماعية . وكانوا يبنون المحافظة على أموالهم وبدوا غير مبالين وغد مكترئين بالمهاكل الملحة التي كانت تفرض نفسها على الأمر الواقع في المنطقة وعلى القوة المسيطرة عليها ، وورثت الحكومة البريطانية العديد من الالتزامات الصريحة أو الضمنية للدفاع الخارجي عن المشيخات والتي كان يمكن التغلص منها بسهولة . أضف إلى ذلك أنه لم يكن من الممكن أن يحل محلها قوة تكرمها الدولات ، نفسها وتكون معادية للغرب . وتم الابقاء على هذه الأوضاع القلقة والتي وصفت

من قبل الوطنيين العرب وفئة المثقفين بانها د امبريالية ، . وكان حلم فئة المثقفين والوطنيين العرب بطبيعة الحال يتوق إلى نوع من الاستقلال يستبعد كل تدخل أجنبي ويمنح السكان القوة والسكانه والتقدم ، وهذه المشكلات التي كانوا يغفل عنها المشايخ — أى الأمراء — كانت أكثر بروزا فى مناطق ، أخرى وكانت تختلف من مشيخة أو سلاطنة إلى أخرى، ولم يظهر هناك حل فى هذه الفترة الحالية . ولما تمكنهم قدموا خلفية متشائمة وغير موثوق بها فى مجال التنمية وخاصة إزاء التصنيع الحديث بما يتبعه من مشكلات خاصة ، فقد دخلت الصناعة البترولية فى المنطقة دون سابق اعداد ففرضت الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار محققة بل وتجاوزت ذلك إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية ، مما أثر بشكل مباشر فى شروط العمل والاستخدام فى المنطقة ، فقد استمرت الشركات البترولية فى المنطقة فى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (أوروبية أو آسيوية) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذى يمكن أن يؤهل العمال المحليين للحصول على المناصب القيادية — سواء الادارية أو الفنية — فى هذه الصناعة . فبقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة ، أما عمالا يدويين أو كتبة أو فنيين متوسطين على الأكثر ، واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة فى المنطقة تنشر الاحصائيات تلو الاحصائيات عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين فى الشركات دون ان تدخل فى وصف لاعمالهم وعمالا إذا كانت الوظائف قيادية أم خلاف ذلك بالنسبة للعمال المحليين .

ولم يكن النقبل الاجتماعى لأنماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائيا فى مجتمعات الخليج ، فقد واجهه كثير من الصعوبات والعقبات ، فقد جلب الاقتصاد الحديث فيها جديدة — منها الاموال فى البنوك والارباح — ولم تتقبل

قطاعات كبيرة من مجتمعات الخليج هذه القيم الجديدة، كما أن العمل اليدوى لم يكن متقبلاً من قطاعات أخرى بل كان محترماً، والالتزام بالمواعيد والانظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة... كانت هذه المفاهيم جديدة على السكان، ولم يكن التغير فى القيم والسلوك فقط وإنما أيضاً فى البنية الاجتماعية سواء السكانية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية ومن ثم التركيب الداخلى للسكان، أو من حيث الحراك المهنى داخل هذه المجتمعات، وأبرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة الوسطى (البورجوازية) والطبقة العاملة - الفنية - والمهنية. وهذه الطبقات لم يكن من السهل أفرانها فى المجتمع التقايدى.

أما عن الأوضاع الجيوبولتيك فان الخليج يشمل جغرافياً التجمعات السكانية والثقافية التى تعيش حول سواحل الخليج وأنه يمكن ان يطلق عليه اصطلاح «البحيرة الثقافية»، حيث أنه جمع تاريخياً حول شواطئه مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة. والخليج العربى - رغم ان هذه التسمية تثير مشكلات لدى الايرانيين حيث يصرون على تسميته بالخليج الفارسى وقد اقتصر على تسميته من جانب العرب مؤخراً به «الخليج فقط»، فالخليج عبارة من مجموعات سكانية متواجده جغرافياً فى حدود المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئ الشرق وهى تبدأ شمالاً من الكويت والبحرين - مجموعة الجزر التى تقع فى منتصف الخليج - ثم قطر - وهى شبه جزيرة - ثم دولة الامارات.

وحيث ان الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة فى وقت سابق لظهور البترول بينما أخر ظهور دولة الامارات ككيان سياسى حتى سنة ١٩٧١ - حيث تكونت من مجموعة من الامارات الأصغر، التى هى أبو ظبى

من قبل الوطنيين العرب وفئة المثقفين بانها د امبريالية . وكان حلم فئة المثقفين والوطنيين العرب بطبيعة الحال يتروق إلى نوع من الاستقلال يستبعد كل تدخل أجنبي ويمنح السكان القوة والمكانة والتقدم ، وهذه المشكلات التي كانوا يغفل عنها المشايخ — أى الأمراء — كانت أكثر بروزا فى مناطق ، أخرى وكانت تختلف من مشيخة أو سلطنة إلى أخرى، ولم يظهر هناك حل فى هذه الفترة الحالية. ولسكنهم قدموا خلفية متشائمة رغبت موثوق بها فى مجال التنمية وخاصة إزاء التصنيع الحديث بما يتبعه من مشكلات خاصة، فقد دخلت الصناعة البترولية فى المنطقة دون سابق اعداد فقرضت الشروط السياسية والاقتصادية من خلال اتفاقات استثمار مجحفة بل وتجاوزت ذلك إلى فرض مستوى من العلاقات الصناعية، بما أثر بشكل مباشر فى شروط العمل والاستخدام فى المنطقة ، فقد استمرت الشركات البترولية فى المنطقة فى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية (أوروبية أو آسيوية) وحرمت أبناء المنطقة من التدريب الذى يمكن أن يؤهل العمال المحليين للحصول على المناصب القيادية — سواء الادارية أو الفنية — فى هذه الصناعة . فبقيت قوة العمل المحلية تعيش على هامش الصناعة، أما عمالا يدويين أو كتبه أو فنيين متوسطين على الأكثر ، واستمرت نشرات الشركات البترولية العاملة فى المنطقة تنشر الاحصائيات تلو الاحصائيات عن ارتفاع نسبة العمال المحليين العاملين فى الشركات دون ان تدخل فى وصف لعمالهم وعمالا إذا كانت الوظائف قيادية أم خلاف ذلك بالنسبة للعمال المحليين .

ولم يكن النقبيل الاجتماعى لانماط النشاطات الاقتصادية الحديثة تلقائيا فى مجتمعات الخليج ، فقد واجهه كثير من الصعوبات والعقبات، فقد جلب الاقتصاد الحديث فيها جديدة — منها الاموال فى البنوك والارباح — ولم تتقبل

قطاعات كبيرة من مجتمعات الخليج هذه القسيم الجديدة، كما أن العمل اليدوى لم يكن متقبلاً من قطاعات أخرى بل كان مهتقراً، والالتزام بالمواعيد والأنظمة وأنماط الاستهلاك الجديدة... كانت هذه المفاهيم جديدة على السكان، ولم يكن التغير فى القيم والسلوك فقط وإنما أيضاً فى البنية الاجتماعية سواء السكانية من حيث جذب مهاجرين وسكان جدد إلى أرض البترول الخليجية ومن ثم التركيب الداخلى للسكان، أو من حيث الحراك المبنى داخل هذه المجتمعات، وأبرز الاقتصاد الحديث طبقات جديدة كالطبقة الوسطى (البورجوازية) والطبقة العاملة - الفنية - والمهنية. وهذه الطبقات لم يكن من السهل أفرزها فى المجتمع التقليدى .

أما عن الأوضاع الجيوبولتيك فان الخليج يشمل جغرافيا التجمعات السكانية والثقافية التى تعيش حول سواحل الخليج وانه يمكن ان يطلق عليه اصطلاح «البحيرة الثقافية» حيث أنه جمع تاريخياً حول شواطئه مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . والخليج العربى - رغم ان هذه التسمية تثير مشكلات لدى الايرانيين حيث يصرون على تسميته بالخليج الفارصى وقد اقتصر على تسميته من جانب العرب مؤخرأ به «الخليج فقط» ، فالخليج عبارة من مجموعات سكانية متواجده جغرافياً فى حدود المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئ الغرب وهى تبدأ شمالاً من الكويت والبحرين - مجموعة الجزر التى تقع فى منتصف الخليج - ثم قطر - وهى شبه جزيرة - ثم دولة الامارات .

وحيث ان الكويت وقطر والبحرين كيانات سياسية متكونة فى وقت سابق لظهور البترول بينما آخر ظهور دولة الامارات ككيان سياسى حتى سنة ١٩٧١ - حيث تكوّنت من مجموعة من الامارات الأصغر، التى هى أبو ظبى

- دبي - الشارقة - رأس الخيمة - الفجيرة - عجمان - وأم القيوين . ومن تشابه الظروف الطبيعية في الخليج فقد تشابهت أنشطة السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويعتبر الجغرافيون الخليج كله - ٩٢ ألف ميل مربع - وطنًا واحدًا على الرغم من أقسامه العديدة .

٢ - الهجرة والتركيب السكاني وأثر التعليم :

(الكويت - البحرين - قطر - دولة البحرين)

شهدت مجتمعات الخليج أسرع وأعلى نسبة نمو سكاني في خلال فترة وجيزة من الزمن حيث قفزت أرقام عدد السكان في جميع الإمارات بشكل يكاد يتضاعف كل بضع سنوات .

فالكويت هذه المدينة الصغيرة التي كان يسكنها الصيادون والتي كانت قاصرة على ثلاث أحياء رئيسية هي الشرق والقبلة والوسط ، هذه للمدينة الصغيرة نمت لتصبح أكبر مدينة مأهولة بالسكان على ضفاف الخليج - حوالي ٧٢٨ ألف نسمة - وكذلك أكبر دولة خليجية بالسكان في مساحة هي حوالي ١٦٠-١٩١٠ ميل مربع ، أي بكثافة سكانية قدرها ١١٣ نسمة في الميل المربع الواحد . وتبلغ للمساحة المأهولة بالسكان حوالي ١٥٠ كيلو متر مربع أي ما يساوي حوالي ١ ٪ من المساحة الكلية ويتركز أكثر من نصف السكان - حوالي ٦٠ ٪ - في الكويت الكبرى التي تضم مدينة الكويت القديمة وضواحيها وأحياءها المتصلة بعضها ببعض وحوالي والساحلية وما يتبعها من أحياء . وعلى بعد حوالي مئة كيلو مترات إلى الجنوب الغربي من مدينة الكويت تقع منطقة أخرى للمركز البشري إلا أنها أقل نسبة من المنطقة الأولى ٢١-٦٥ ٪ وتضم قرى الفروانية وأبرق خيطان ، أما منطقة المركز البشري الثالثة فهي الأحمدى وتضم حوالي ٧ ٪ من سكان البلاد ، بينما يتوزع الباقي في قرى كافنطاس والجمداه . وللملاحظة

أن ٩١ ٪ من سكان الكويت يعيشون على مقربة من الساحل ويأخذ التجمع السكاني شكلاً شريطياً يمتد من الهوضة في الشمال حتى الشميبة في الجنوب .

وتضارب المصادر في ذكر عدد السكان في الكويت ، فبينما ترى بعض المصادر أن الرقم في عام ١٩٤٤ كان ٤٠.٠٠٠ نسمة ، نجد أن مصدراً آخر يحدد ما بحوالى ١٠٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٤٥ بينما مصدر ثالث يقدرها بحوالى ١٦٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٢ . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإحصاءات السكانية لم تعرفها المنطقة إلا في وقت متأخر ، بل أن المنطقة لم تشهد أى نوع من التعدادات السكانية إلا في منتصف الخمسينات ، وعلى وجه الدقة في عام ١٩٥٧ بالكويت .

وبقيت الحال كذلك بالنسبة للإمارات الأخرى حتى ما بعد منتصف الستينات حيث لم يجر أى إحصاء رسمي في قطر والإمارات المتحدة إلا في سنة ٦٨ فضلاً عن أن هذه الإحصاءات — وخاصة قطر — غير مسرحة بتداولها ونظراً لعدم توافر الإحصاءات لمدة طويلة فإن التفهر في إعداد السكان من منطقة الخليج خاصة في السنوات الأولى من القرن العشرين لا يمكن معرفته على وجه الدقة . وكان بعض الرحالة الذين زاروا المنطقة وقد حددوا أرقاماً تقديرية لعدد سكان بعض المناطق ، وقد أشار أحدهم لواء الرحالة في أوائل العشرينيات إلى أن سكان الكويت آنذا كانوا حوالى ١٢٠ ألف نسمة وأن سكان البحرين حوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، أما تقدير سنة ١٩٣٧ فلم يزد عن ٧٥ ألف نسمة ، بينما أثبت التعداد الفعلي لسكان البحرين عام ١٩٤١ أنه لم يزد عن ١١٠ ألف نسمة الأمر الذى جعل الباحثين ينظرون بتحفظ إلى كل هذه التقديرات في عدد سكان الخليج . ونظراً للصعوبات الإحصائية فإنه يسود وضع غير متجانس للنمو السكاني في منطقة الخليج بوجه عام ، ففى الكويت مثلاً تبين أن هذه الإحصائيات قد أهملت تسجيل أعداد من السكان وبخاصة البدو والإيرانيين بالإضافة إلى الذين وفدوا إلى الكويت بطريقة غير مشروعة .

وعموما يمكن القول أن تعداد سنة ١٩٥٧ الرسمي والذي هو حوالى ٢٠٦ ألف نسمة يمكن أن يكون أقل من الرقم الحقيقي للسكان فى الكويت فى ذلك الوقت لأسباب إحصائية فنية وإجتماعية مرتبطة بالشك والخوف من أغراض التعداد ، إلا أنه فى التعداد الثانى سنة ١٩٦١ نجد الرقم قد قفز إلى حوالى ٣٢١ ألف نسمة. وعندما أجرى الإحصاء الثالث فإن العدد وصل إلى حوالى ٤٦٧ ألف نسمة ، وبعد أن أجرى مجلس التخطيط التعداد الرابع وجدنا أن سكان الكويت قد ارتفع إلى حوالى ٧٣٨ ألف نسمة، ويقدر الخبراء أن تعداد السكان الحالى من الكويت يربو على المليون نسمة . ومن الجدير بالذكر أن الزيادة فى السكان لم تحدث فقط نتيجة تفوق المواليد على الوفيات (الزيادة الطبيعية) كذلك فإنها لم تحدث فقط نتيجة للهجرة إلى الكويت فحسب ، ولكنها كانت نتيجة لسياسة التجنيس .

وقد مثلت نسبة تزايد الهجرة إلى الكويت أرقاما تصاعدية حتى أصبح سكان الكويت يمثلون أغلبية مهاجرة وأقلية مواطنة، وتساعدت هذه النسبة بتزايد فرص العمل وانفتاح أبواب الرزق فزادت نسبة غير الكويتيين فى الكويت. وحتى قبل النفط فإن طبيعة المجتمع الكويتى كانت تنسم بعدم التجانس، ومن منظور تاريخى نجد أنه فى أوائل القرن العشرين بينما كانت أكثرية الكويتيين ينحدرون من ثماني قبائل فى شرق الجزيرة العربية فقد كان هناك حوالى مائة عائلة من نجد وأكثر من ألف إيراني وحوالى من ١٠٠ — ٢٠٠ من اليهود. وما لا يقل عن أربعة آلاف وعبد، كلهم ساكنون فى المشيخة. وأن حوالى ١٦ ٪ من الكويتيين فى هذه الفترة لم يكونوا يعيشون فى الكويت ، وهذا يدل على حراك المجتمع وإتصاله بالمجتمعات الأخرى لأسباب إكولوجية وإقتصادية حيث كان التجارى يؤمون الكويت من البحر

والبر للناجرة كما نضمه ونصرفه عائلات من البصرة أو نجد، أى أنه لم يكن يوجد أى نوع من القيود على الترحال من الكويت (١٩٠٧-١٩٠٨).

ومن خلال البترول بدأ التدفق الأولى الهجرة إلى الكويت. حيث بدأت شركات البترول تجلب عمالها في الكويت ، ففي عام ١٩٣٩ كان مجموع عمال شركة بترول الكويت لا يزيد عن ٢٥٧ عاملاً ، وحينما جاءت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ هاجرت جماعات كبيرة من الفلسطينيين إلى الكويت وشاركو في البناء ولم يكن في الكويت حتى سنة ١٩٤٨ أى قانون للمواطنة ، وقد ظهرت بين عامى ١٩٤٨ ، و ١٩٦٥ مجموعة من القوانين والمراسيم التى أخذت تنرق بين المواطن والمهاجر. وإذا كانت هذه الفروق غده واضحة قبل عصر النفط فقد أصبحت الفروق واضحة بعد ظهور النفط ، والقانون الأكثر تشدداً في التفرقة بين الكويتي وغير الكويتي هو الرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ الذى حدد التجنيس بمحتمين شخصاً في العام على أن يكون هذا الشخص قد أمضى ١٥ عاماً في الكويت بشكل متواصل لغير العربي و ١٠ سنوات للعربي، وحتى هذا القانون لا يجرى تطبيقه في الوقت الحالى بشكل محدد.

وهجرة ما بعد النفط اختلفت بالطبع عن هجرة ما قبل النفط سواء من حيث الحجم أو مصدر هذه الهجرة فضلاً عن تصاعد هجرة ما بعد النفط خلال السفينات، وأصبح المهاجرين هم العامل الاساسى في نمو مجتمع الكويت ؛ وكانت الهجرة التقليدية إلى الكويت قبل النفط تأتي من البلدان القريبة منها مثل إيران والعراق والسعودية وعمان، وفي إحصاء سنة ١٩٥٧ أصبحت أكبر ثلاث مجموعات غير كويتية هي على التوالي من العراق وإيران فالاردن (بما فيهم الفلسطينيون) وكان اللبنانيون والعمانيون والهنود والباكستانيون يشكلون معظم الباقي ويمكن ملاحظة أن الفلسطينيين قد قفزت نسبتهم من ٧٪ إلى ١٦٪ وفي عام ١٩٦١ كانت نسبة ٢٢٪ من غير الكويتيين من الفلسطينيين، وهذه النسبة ارتفعت في

سنة ١٩٦٥ إلى ٠.٣١ / ولكننا عادت لتتخفّف إلى ٠.٢٠ / في سنة ١٩٧٠ بسبب تصاعد العمل القدائي وإتجاه كثير من الشباب الفلسطينيين إلى الالتحاق به .

ونتيجة لإنتشار صدى الفرص المتاحة للعمل فقد ازدادت أيضا نسبة هرب سوريا ومصر ، وهؤلاء كانوا من المديرين الذين يحتاج إليهم الاقتصاد الكويتي .

ويمكن النظر إلى الهرم السكاني غير الكويتي على أنه مجتمع مهاجرين تقليدي ، والرجال أكثر تنقلا من النساء ، وكل مجموعة مهاجرة إلى الكويت يميزها الخاصة ، ومجتمع المهاجرين في الكويت يتجه إلى الاستقرار النسبي ، وكلما توطدت دعائم مجتمع الكويت كلما استقر الرجال وكونوا عائلات لهم . ويجذب قطاع الخدمات أكبر قدر من السكان الفلسطينيين إقتصاديا ، وفي حين تضم الأعمال الحكومية ٠.٤٢ من مجموع القوى العاملة الكويتية في عام ١٩٦٥ فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٠.٤٤ في سنة ١٩٧٠ ؛ هذا مع مراعاة أن نسبة العمالة من غير الكويتيين في فئات السن المنتجة (١٥ — ٥٩) سنة أكثر منها في الكويتيين ، ويمكن تعليل ذلك بأن مجموعة كبرى من الكويتيين أما على مقاعد التعليم أو أنهم ليسوا في حاجة إلى عمل ، كما أن الفئات الأخرى تحضر إلى الكويت خصيصاً للعمل فإن لم يتيسر ذلك فإنهم يغادرونها . كذلك يمكن ملاحظة أن البطول لم يقتصر على تغيير شكل قوة العمل فحسب وإنما أصبحت هناك طبقات جديدة لم يكن يعرفها مجتمع الكويت التقليدي ، وهي العمال من الفنيين والمهنيين بالخدمات وبخاصة الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والصناعات التحويلية .

أما من التعليم في الكويت فشأنه في ذلك شأن مجتمعات الخليج الأخرى الذين وجهوا جزءاً لا بأس به من ميزانياتهم للاتفاق على التعليم بعد إستخراج البطول وتسويقه . وكان الإنسان الذي يعرف القراءة والكتابة في مجتمعات الخليج إنساناً عزيزاً على هذه المجتمعات ، وينظر إليه باحترام وربما جاء ذلك

نتيجة لعدة عوامل - كما يرى البعض - ومن أهمها أن من يقرأ ويكتب مرتبط في معظم الأحوال بالمرافق الدينية في المجتمع التقليدي بالخليج والمطوع ، معلم الصبيان والقاضي الشرعي - وإمام المسجد - كل هؤلاء ترتبط أعمالهم ومكانتهم الاجتماعية بالقيام بالشعائر الدينية ، وحتى المطوع ، كان يعلم الصبية حفظ القرآن حتى أن قراء الأدعية وصناعات الاحجية ينظر إليهم بهذا المنظار ، كما أن العامل الإقتصادي كانت له أهمية حيث كانت للقراءة والكتابة ضرورة للتاجر الناجح .

وكان المطوع ، والمطوعة ، - أي معلم أو معلمة الصبيان أو البنات - هما الشكلان التقليديان للتعليم ، وفي بعض مناطق الخليج كان يطلق على القائم بهذا النشاط د الملا ، وقد ساد هذا الشكل من التعليم مجتمعات الخليج لقرون عديدة ، وكان للصبية أو البنات يجتمعون في بيت أو في طرف مسجد في كل حي أو قرية وينلقون على يد المطوع ، والذي قد يكون هو أمام المسجد أو المؤذن أو القاضي الشرعي للقرية أو الحى - ينلقون دروساً في قراءة القرآن عن طريق الحفظ والتلقين ، حتى يتملأوا قراءته أو يشبوا من الطوق ، فيلتحق الصبي بعمل أبيه في الفوس أو في الزراعة والبنات تبقى في بيت أهلها تزاوِل العمل المنزلى حتى تزوج . ومن مظاهر الاهتمام بهذا النوع من التعليم أنه يقوم على مستوى الحى أو القرية الصغيرة وبالتالي فإن المنتظمين تحت لواء المطوع ، هم غالباً من أبناء الجيران الذين يعرفون بعضهم بعضاً معرفة جيدة . فلا يختلف مجتمع الجيران عن مجتمع المطوع ، أو الكتاب ، كما أنه في العادة لا يترك المطوع ، تعليم هؤلاء الصبية قراءة القرآن وبعضاً من الكتابة أو الحساب فقط ، وإنما يترك له حرية تأديبهم أيضاً بالوسيلة التي يراها المطوع ، ناجحة ، ولذلك فإن المجتمع الصغير كان ينظر إلى سلطة المطوع ، على أنها موازية ومعاينة لسلطة الأب في الأسرة ،

سنة ١٩٦٥ إلى ٠.٣١ / ولكنها عادت لتتخفص إلى ٠.٢٠ / في سنة ١٩٧٠ بسبب تصاعد العمل الفدائي وإتجاه ~~كثير~~ من الشباب الفلسطينيين إلى الالتحاق به .

ونتيجة لإنتشار صدى الفرص المتاحة للعمل فقد ازدادت أيضا نسبة هرب سوريا ومصر ، وهؤلاء كانوا من المدرسين الذين يحتاج إليهم الاقتصاد الكويتي .

ويمكن النظر إلى الهرم السكاني غير الكويتي على أنه مجتمع مهاجرين تقليدي ، والرجال أكثر تنقلا من النساء ، ولكل مجموعة مهاجرة إلى الكويت يميز أنها الخاصة ، ومجتمع المهاجرين في الكويت يتجه إلى الاستقرار النسبي ، وكلما توطدت دوائهم مجتمع الكويت كلما استقر الرجال وكونوا عائلات لهم . ويجذب قطاع الخدمات أكبر قدر من السكان الفلسطينيين اقتصاديا ، وفي حين تضم الأعمال الحكومية ٠.٤٢ من مجموع القوى العاملة الكويتية في عام ١٩٦٥ فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٠.٤٤ في سنة ١٩٧٠ ؛ هذا مع مراعاة أن نسبة العمالة من غير الكويتيين في فئات السن المنتجة (١٥ — ٥٩) سنة أكثر منها في الكويتيين ، ويمكن تعليل ذلك بأن مجموعة كبرى من الكويتيين أما على مقاعد التعليم أو أنهم ليسوا في حاجة إلى عمل ، كما أن الفئات الأخرى تحضر إلى الكويت خصيصاً للعمل فإن لم يتيسر ذلك فإنهم يغادرونها . كذلك يمكن ملاحظة أن البطول لم يقتصر على تغيير شكل قوة العمل فحسب وإنما أصبحت هناك طبقات جديدة لم يكن يعرفها مجتمع الكويت التقليدي ، وهي العمال من الفنيين والمهنيين بالخدمات وبخاصة الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والصناعات التحويلية .

أما من التعليم في الكويت فشأنه في ذلك شأن مجتمعات الخليج الأخرى الذين وجهوا جزءاً لا بأس به من ميزانياتهم للاتفاق على التعليم بعد إستخراج البطول وتسويقه . وكان الإنسان الذي يعرف القراءة والكتابة في مجتمعات الخليج إنساناً عزيزاً على هذه المجتمعات ، وينظر إليه باحترام وربما جاء ذلك

نتيجة لعدة عوامل - كما يرى البعض - ومن أهمها أن من يقرأ ويكتب مرتبط في معظم الأحوال بالمراكز الدينية في المجتمع التقليدي بالخليج ، فالمطوع ، معلم الصبيان والقاضي الشرعي — وإمام المسجد — كل هؤلاء ترتبط أعمالهم ومكانتهم الاجتماعية بالقيام بالخدمات الدينية ، وحتى « المطوع » ، كان يعلم الصبية حفظ القرآن حتى أن قراء الأدعية وصناعات الاحجية ينظر إليهم بهـذا المنظار، كما أن العامل الإقتصادي كانت له أهمية حيث كانت للقراءة والكتابة ضرورة للتاجر الناجح .

وكان « المطوع » ، و« المطوعة » — أي معلم أو معلمة الصبيان أو البنات — هما الشكلان التقليديان للتعليم، وفي بعض مناطق الخليج كان يطلق على القائم بهـذا النشاط « الملا » ، وقد ساد هذا الشكل من التعليم مجتمعات الخليج لقرون عديدة، وكان للصبية أو البنات يجتمعون في بيت أو في طرف مسجد في كل حي أو قرية وينلقون على يد « المطوع » — والذي قد يكون هو أمام المسجد أو المؤذن أو القاضي الشرعي للقرية أو الحى — ينلقون دروساً في قراءة القرآن من طريق الحفظ والتلقين ، حتى يتعلموا قراءته أو يشبوا عن الطوق ، فيلتحق الصبي بعمل أبيه في الفوس أو في الزراعة والبنات تبقى في بيت أهلها تزاوِل العمل المنزلى حتى تزوج . ومن مظاهر الاهتمام بهذا النوع من التعليم أنه يقوم على مستوى الحى أو القرية الصغيرة وبالتالي فإن المنتظمين تحت لواء « المطوع » ، هم غالباً من أبناء الجيران الذين يعرفون بعضهم بعضاً معرفة جيدة . فلا يختلف مجتمع الجيران عن مجتمع « المطوع » ، أو الكتاب ، كما أنه في العادة لا يترك « للمطوع » ، تعليم هؤلاء الصبية قراءة القرآن وبعضاً من الكتابة أو الحساب فقط ، وإنما يترك له حرية تأديبهم أيضاً بالرسيلة التي يراها « المطوع » ، ناجحة ، ولذلك فإن المجتمع الصغير كان ينظر إلى سلطة « للمطوع » ، على أنها موازية ومعاينة لسلطة الآب في الأسرة ،

فهو بالتالى « والده الجميع » ، ومعلم الاولاد ، ، وايضاً هو الرجل الذى يابجأ إليه أبناء الحمى فى مشكلاتهم .

وفى الكويت ، غالباً ما يشار إلى أن التعليم الحديث قد بدأ سنة ١٩١٢ ، غير أن هذه البداية كانت بداية تاريخية لا أكثر حيث افتتحت فعلاً فى ذلك العام ما يمكن أن يسمى « تجاوزاً » مدرسة بعد مبادرات فردية من التجار ، وسميت هذه المدرسة - المدرسة المباركة - نسبة لمهد الشيخ مبارك الصباح الذى لفتت هذه المدرسة فى عهده ، وقد تعثرت هذه المدرسة لعدم إهتمام المسؤولين آنذاك بالتعليم والضيق ذات اليد ، ويقال أن الشيخ مبارك الصباح حاول فرض ضريبة على موارد المدرسة التى تأتىها من الخارج ، ومحموماً فقد كانت نتيجة هذه التجربة الفعل واستمر التعليم يمارس بمعناه البسيط عن طريق « المطوع » أو « الملا » . وكانت التجربة الثانية هى مدرسة الاحمدية سنة ١٩٢١ وهى تجربة أفضل من السابقة حيث كان الوقت غير الوقت ، فقد خرجت الكويت من عدة أزمات سياسية داخلية وحروب صغيرة كما خرجت من ظلال مشكلات الحرب العالمية الاولى التى أثرت على المنطقة ككل تأثراً سياسياً وبعد أن انتشر النفوذ البريطانى من جنوب الخليج حتى شمال العراق وحدثت تغييرات فى سوريا وماجاورها .

ومع بداية إنتاج النفط بعد الحرب العالمية الثانية شهد قطاع التعليم فى الكويت نمواً متزايداً فاستقدمت أول بعثة مصرية سنة ١٩١٧ للمشاركة فى العمل التعليمى ، ثم زادت نسب المصريين من العاملين فى قطاع التعليم حتى أصبحوا يشكلون الغالبية العظمى من العاملين فى هذا القطاع . فارتفع عدد المدارس فى عشر سنوات بين سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٥ من ١٧ مدرسة إلى ٥٢ مدرسة ، وشملت مراحل التعليم المختلفة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين والبنات . ومن حيث ميزانية النعم والمبالغ التى صرفت على هذا القطاع فإننا نجد أنها تتزايد بمرور السنوات .

أما المدارس الخاصة فقد بدأت مع بدايات الهجرة إلى الكويت ، ويتزايد

اعداد العرب المقيمين والأجانب وضيقت المدارس الحكومية عن قبول الاعداد المتزايدة من الطلاب ، وكذلك تفصيل بعض المقيمين تعليم أبنائهم في مدارس خاصة ذات مستوى معين من التدريس وبمجموعة خاصة من المواد التعليمية، ورغم أن مدارس الكويت الحكومية في سنة ١٩٧٣ كانت تضم حوالي ٣٤ ٪ من مجموع طلابها من غير الكويتيين إلا أن هناك ٨١ مدرسة ومعهداً عربياً واجنبياً في الكويت تضم ما يربو على ٢٧ ألف طالب وطالبة حتى عام ١٩٧٣، وقد خضع هذا النوع من التعليم لاشراف وزارة التربية ووضع نظام خاص للاشراف يتيح للدولة مراقبة مناهج ومستوى التعليم في هذه المدارس .

ومع توسع التعليم وبناء الدولة ظهرت الحاجة إلى إقامة جامعة في الكويت وابتدأ المشروع منذ سنة ١٩٦٠ إلا أن الفكرة لم تتبلور إلا في وقت لاحق . وبالفعل افتتحت جامعة الكويت في أواخر سنة ١٩٦٦ ولم يقتصر على التعليم في الكويت على التعليم الداخلي إنما سارت بجانب ذلك في نظام للبعثات خارج الكويت للدراسة ضمن التخصصات التي لا تقدم في الجامعة أو دراسات عليا للماجستير والدكتوراة .

وفي البحرين أثر البترول بشكل ايجابي على النمو السكاني فقد ارتفع عدد السكان من حوالي ٩٠ ألف نسمة في سنة ١٩٤١ إلى أكثر من ٢١٦ ألف نسمة في سنة ١٩٧١ وهو عدد كبير نسبياً إذا أخذ في الاعتبار مساحة البحرين التي تبلغ ٢٠٥٥٥ ميل مربع، أي أن الكثافة السكانية هي ٨٤٧ نسمة لكل ميل مربع، وهي أعلى بكثير من الكثافة السكانية في الكويت أو أي بلد خليجية أخرى . ومنذ تدفق البترول اتجه السكان إلى مراكز العمل الجديدة في العاصمة أو في مدينة البترول تاركين المناطق الزراعية التي لم تعد تدر دخلاً كافياً والتي لا تتوفر فيها الخدمات التي يحتاجها السكان . وهناك أكثر من خمسة وستين

مركزاً همرانيا في أرجاء متفرقة من جزر البحرين، غير أن كل هذه المراكز يعيش فيها أقل من عشرة آلاف نسمة ، ومدينة المحرق هي المدينة الثانية في البحرين ويربطها بالمنامة جسر على البحر طوله ميل وقد اتجه للسكن في مدينة المحرق الكثير من السكان ثم إلى مدينة المحرق مدن المنامة والحد التي تبلغ نسبة عدد سكانها ٢٤.٠٪ من جملة السكان في سنة ١٩٧١ ثم مدينة جد حفص التي تضم ٥١.٠٪ من جملة سكان البحرين . وبمعنى آخر يمكن القول أنه في سنة ١٩٧١ كان ٧٥.٠٪ من سكان البحرين يعيشون في سبع مدن ثلاثة منها هي : المنامة - المحرق - وجد حفص - ويمكن اعتبارها سكانيا امتدادا - وتضم ٦٥.٠٪ من مجموع السكان ويمكن القول أيضا أن ٢٥.٠٪ من سكان البحرين الباقين يعيشون متفرقين في ٥٨ مركزاً همرانيا ، ويمكن ملاحظة أن سكان البحرين يتجهون إلى التركيز العمراني في المدن، وزحف القرويين مستمر على أطراف العاصمة والسكن في أحيائها القديمة التي تركها سكانها الأصليون وأصبحوا يمثلون الطبقة الجديدة في البحرين ، وهي طبقة كبار موظفي الحكومة وكبار متوسطي التجار ، وهاتان الطبقتان نزحنا حول المدينة في الأحياء الراقية ، كالتحذية والسلطانية كما أن الهجرة الداخلية اتخذت طابعاً محدوداً حيث تجمع أبناء القرية الواحدة أو القرى المتقاربة في حى من أحياء المدينة ، كان وسط المدينة (المنامة) قد أصبح تقريباً بشكل خاص سكناً للمهاجرين الأجانب خاصة الهندود والباكستانيين .

ويشكل المهاجرون الهامانيون أكبر نسبة بين المهاجرين العرب حيث بلغت نسبتهم ٦.٠٪ في تعداد سنة ١٩٧١، وكان الهامانيون العرب — سواء عمانيو الساحل أو الداخل — هم البنية الأساسية التي قام على عملها كثير من منشآت البنية التحتية

فى الاربعينات والخمسينات، وبعد اكتشاف البترول فى عمان الساحل والداخل
عادت نسبة كبرى منهم إلى هناك .

وفرس العمل فى البحرين — كانت ولا تزال — ضيقة، وبالتالي فإن
الأيدي العاملة المحلية وجدت — رغم صغر حجم المهاجرين — منافسة منهم
سرطان ما انعكست على العلاقات الإجتماعية . وظهر ذلك فى شكل إستياء عام،
ومن خلال أجهزة الاعلام فى البحرين يمكن ملاحظة الإستياء تجاه المهاجرين
غير العرب ، أما فيما يتعلق بالمهاجرين العرب فإن الإعتبارات القومية فضلاً عن
حاجة المجتمع للأعمال التى يقومون بها، وبالإضافة إلى قلة عددهم، كل هذه العوامل
قللت من النظرة التشاؤمية تجاههم، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن نمو السكان
فى البحرين يرجع الزيادة الطبيعية لسكان البحرين أكثر من عودته لأسباب
الهجرة، وبخاصة بعد أن استفاد أبناء البحرين ولمدة طويلة نسبياً من الخدمات
التي وفرها دخل البترول من حيث الخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية .

والمهاجرون الى البحرين يتأثرون من حيث التركيب الديموغرافى، فالعمانيون
يكونون مجتمعاً من الرجال حيث يوجد من مجموع ١٠٧٨٥ عماني (عمان الداخل)
٩٤٩١ منهم رجال (٢١٪ منهم نساء) فى حين أن الهنود (الهنود والباكستانيين)
تبلغ نسبة النساء إلى الرجال بينهم ٣١.٣٧٪ أما الفلسطينيون فتبلغ نسبة النساء
إلى الرجال فى مجتمعهم فى البحرين ٤٤٪، وبالتالي فإنه يتقارب المجتمع المهاجر
إلى البحرين فى معظمه بين فئاته من حيث الجنس .

وبخصوص أنواع النشاطات الإقتصادية للبحرانيين والمقارنة بينها وبين
نشاطات غير البحرانيين ، فالملاحظ أن قوة العمل البحرانية تشارك فى العمل
الحكومى بنسبة ٩٠٪ وهى أعلى نسبة ، وتشارك قوة العمل غير البحرانية

في هذا القطاع بأقل نسبة وهي ١٠٪. أما نسبة المشاركة في قطاع الخدمات الأهلية فتتساوى هذه النسبة بين البحرينيين وغيرهم حيث تبلغ في كليهما ٥٠٪. وتشارك قوة العمل غير البحرانية في قطاعات الإنشاءات والصناعة والزراعة بنسب ٤٦ و ٣٤ و ٢٥٪ على التوالي حيث تشغل قوة العمل البحرانية بقية النسب ، وعموماً يمكن القول أن قوة العمل البحرانية تتجه إلى العمل الحكومي فتشارك فيه بأكثر نسبة ثم الزراعة فالصناعة فالإنشاءات ومن بعد ذلك الخدمات .

أما عن التعليم في البحرين فكان مشابهاً لما كان عليه في الكويت، حيث احتكر المطوع، أو الملا، تعليم الصبية الصغار في القرى والأحياء ذلك التعليم المش الذي اعتمد في معظمه على حفظ القرآن ، وكما بدأ التعليم في الكويت بإدارات فردية حدث شيء مشابه في البحرين، فقد جمعت تبرعات من المومنين بهدف إنشاء مدرسة حديثة وأسس لهذا الغرض مجلس للمعارف ، واستطاعت البحرين — من حيث النسبة في ذلك الوقت — أن تستمر أيضاً في الحكم، فقام مجلس معارفها بافتتاح مدرستين أخريين في سنة ١٩٢٧ في مدينتي الحد والرفاع . وكانت هذه المدارس كلها للسنة ولم يخص الشيعة في البحرين بأية مدرسة لهم، ولذلك قام كبار رجال الشيعة بإنشاء مجلس للمعارف خاص بهم في سنة ١٩٢٧ ، وكان من بين أعضائه مستشار حاكم البحرين البريطاني الجنسية شارلز بلجريف الذي التحق بخدمة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين منذ سنة ١٩٢٦ واستمر في الخدمة حتى سنة ١٩٥٧ بعد أن كان الحاكم من خلف الستار في البحرين طيلة هذه المدة الطويلة. وقد قام هذا المجلس في عام ١٩٢٧ بإنشاء مدرسة من أربعة فصول دراسية سماها المدرسة الجعفرية ، ثم بعد ذلك بعام أنشأ مدرسة أخرى هي « العلوية » في قرية الخيس، وفي ذلك العام سنة ١٩٢٨ حدث تطور آخر في

سهر التعليم فى البحرين فقد أنشأ مجلس المعارف السنى مدرسة للبنات فى المنامة كما قام بإيفاد أول بعثة من ثمانية طلاب إلى بيروت للدراسة فيها . وقد بدأت حكومة البحرين تساعد مالياً مجلس المعارف وبالتالى المدارس منذ سنة ١٩٢٥ ثم بعد ذلك حاولت عن طريق المستشار البريطانى بأن تضع التعليم تحت إشرافها وما أن جاءت نهاية العشرينات حتى أصبح للتعليم فى البحرين تحت إشراف الحكومة والمستشار البريطانى فى نفس الوقت .

وعموماً فإنه بنهاية عام ١٩٣٠ كانت هناك ثمانى مدارس فى البحرين يستفيد منها ١٠٠ طالب ، و١٠٠ طالبة وخلال الثلاثينيات شهد التعليم فى البحرين ركوداً ظاهراً من حيث عدد المدارس . وقد أحس البحرانيون بهذا الوضع السيئ ثم إزداد الوضع سوءاً حيث كانت الحكومة قد عينت أحد اللبنانيين للإشراف على مدارسها ثم تولى الإشراف من بعده أحد الإنجليز وزوجته الذى كان يعمل مع معارف العراق غير أن العقدين الرابع والخامس شهدا بعضاً من التوسع الكمى والنوعى فشهدت أوائل الأربعينيات إفتتاح فصول ثانوية الحقة بالمدرسة الابتدائية فى المنامة وسميت الكلية ، فى بادىء الأمر ، ثم ما لبث أن تغير اسمها إلى ثانوية ، بعد سنة واحدة من إفتتاحها أى فى سنة ١٩٤٢ .

وخلال الخمسينيات كانت مسئولية الإشراف على التعليم قد إنتقلت إلى أحد البحرانيين والذى سخدم فى هذا السلك أكثر من خمسة وعشرين عاماً وقد شهدت هذه الفترة تحسناً فى برامج الدراسة والمقررات وأصبح التعليم كله مجانياً ، كما إفتتحت فى سنة ١٩٤٧ فصول مسائية سميت (القسم الخاص) فى المستوى الثانوى والتحق بها متعلمو المرحلة الابتدائية الذين لا يحملون مؤهلاً تربوياً متوسطاً لى يحملوا عليه من خلال الدراسة المسائية . أما تعليم البنات فلم يتطور بالشكل

المرجو في خلال هذه الفترة وكانت برامج التعليم في مدارس البنات تختلف عن البرامج في مدارس الأولاد . وكان تعليم البنات منفصلاً عن تعليم البنين ، وبالرغم من ذلك فقد شهدت الفترة تحسناً طرأ على التعليم في الجانبين وأصبحت المدرسة الثانوية تقوم بتخريج أربعة أنواع من التخصصات وتجهز للحاجة إلى معلمين فقد نقرر أن تعطى إغاثة للطلاب الذين يلتحقون بفرع المعلمين . أما التعليم الصناعي كان محدوداً في توسعه وكان تابعاً إلى مستشار حكومة البحرين الإنجليزى والذي كانت له الكلمة الأولى والأخيرة .

وهكذا إبتلى التعليم في البحرين خلال الاربعينيات والخسينيات بإشراف البريطانيين أو بمعنى عدد بشخص واحد وزوجته وكان هذا الشخص وهو المستشار، يشرف مباشرة على التعليم المنى وتعليم البنين وبالرغم من ذلك فقد إزداد عدد الطلاب وعدد المدرسين أيضاً وإزداد إقبال البنات البحرانيات على التعليم بشكل ملحوظ . وشهدت البحرين في السنوات التالية تطوراً متزايد في قطاع التعليم فقد بدأت هذه للفترة بتبديل هام على نظام التعليم الذى كان مغفلاً حيث لم يكن يقود إلى التوجيهية التى هى باب الدخول إلى الجامعة في العالم العربى ففي سنة ١٩٦١ بدىء بإفتتاح الفصل التوجيهى للطلاب والذي سهل على البحرانيين من خلاله دخول الجامعات العربية .

وتجدر الإشارة إلى أن التعليم قد أنفق عليه بسخاء في البحرين ووصلت نسبة ما أنفق عليه حوالى ٢٦ ٪ من مجموع الميزانية العامة للدولة حتى عام ١٩٥٦ ، وبعد الاستقلال قلت النسبة لوجود أغراض أخرى بجانب التعليم وفى عام ١٩٧٤ بلغ مجموع المدارس ١١٨ مدرسة ما بين إبتدائية وإعدادية وثانوية ودينية وتجارية وصناعية . ورغم أن البحرين لا يوجد بها معهد عال فإن عدد الحاصلين

على درجات عليية آخذ في التزايد وقد وصل عدد الطلاب الآن حوالى ٩٥ ألف طالب في جميع مراحل التعليم وهم يشكلون بالنال ٣٢٪ من مجموع سكان البحرين.

وفي قطر ، لا يعرف حتى الآن عدد القطريين من غير القطريين الذين يقيمون هناك فضلا عن أنه حتى عام ١٩٧٠ - وهو الموقف الذى أجرى فيه أول تعداد سكاني - لم يكن هناك أى رقم محدد لعدد سكان قطر وقد أظهر هذا التعداد أنه ١١١٣٣ نسمة ، وحتى ذلك التعداد لا يطابق الواقع حيث السلطات لم تعلن التعداد الكلى . وفى منتصف سنة ١٩٧٢ ذكر مصدر رسمى أن عدد السكان قد بلغ ١٨٠.٠٠ نسمة يعيش ٨٠٪ منهم فى العاصمة .

ومنذ سنة ١٩٦٤ فإن أى راغب فى البقاء بقطر عليه استخراج وثيقة إقامة أما العمل الاجانب فإنه مشروط باستخراج إذن عمل من وزارة العمل والشئون الاجتماعية والذى ينص قانونها أن الوظائف الشاغرة لا بد أن تشغل أولا بقطريين ثم بالعرب ومن بعد ذلك بالاجانب .

وتبلغ الكثافة السكانية ٢٨٠٦٨ نسمة لكل ميل مربع والسكان يعيشون على مساحة تبلغ أربعة آلاف ميل مربع ، ويسكن ٧٢٪ من السكان مدينة الدوحة (العاصمة) . ويقدر تقرير حكومة قطر الرسمى أن النمو السكانى فى قطر يبلغ حوالى ٨٪ سنويا وهى نسبة مرتفعة ويمكن أن تدل على أن هذا الارتفاع قد يعود لأسباب الهجرة وليس للزيادة الطبيعية للسكان ، والقطاع المنتج من السكان تبلغ نسبتهم ٦٠٪ وهم من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٥٩ عاماً . أما من حيث توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن الخدمات تختص بنصيب أوفر حيث تبلغ نسبة العاملين بها ٤٨٪ من قوة العمل (١٣٪ منها خدمات حكومية) وتأتى بعد ذلك تجارة الجملة والتجزئة ثم التشييد والبناء

(١٦ ٪. من قوة العمل لكل منها) ثم الصناعة والتعدين (١١ ٪.) وبعد ذلك النقل والمواصلات والباقي موزع بين البترول والزراعة والصيد ، ويلاحظ أن الزراعة والبترول تضمان نسبة ضئيلة من الأيدي العاملة وكذلك الحال في الصناعة .

وقد بدأ التعليم الحديث في قطر منذ مدة تجاوزت العقدين فقد فتحت أول مدرسة ابتدائية نظامية سنة ١٩٥٢ . وبعد أربع سنوات أي في سنة ١٩٥٦ افتتحت مدرسة ابتدائية أخرى وبلغ عدد الطلاب والطالبات سنة ١٩٧٣ ٢٣٣٩٢ طالبا وطالبة وبلغ عدد المدارس ٩٣ مدرسة منها ٤٤ مدرسة للبنات .

ثم تتابع إفتتاح المدارس في قطر وتنوع التعليم فيها بشكل سريع حتى وصل إلى المرحلة الجامعية والتي انعكست في إفتتاح كليتي المعلمين والمعلمات سنة ١٩٧٣ وقد حددت مهمتها في إعداد وتخريج معلمين ومعلمات جامعيين مؤهلين للتدريس في المدارس الإعدادية والثانوية .

ورغم أن التعليم حديث نسبياً في قطر إلا أن البعثات التعليمية قد بدأت منذ أوائل الستينيات ، وقد أنفقت قطر على التعليم الكثير وما زاد من هذه النفقات أن القائمين على شئون التعليم بها فضلوا أن يطوروا برامج التعليم كلها ما عدا اللغة الإنجليزية حسب ما يعتقدون أنه الأفضل بالنسبة لقطر وبالتالي زادت التكاليف الفعلية للعملية التعليمية في الإمارة ، وهناك أسباب أخرى لزيادة تكاليف العملية التعليمية في قطر فالإمارة بدأت تقريباً من الصفر في منتصف الخمسينيات وتوسعت في هذا القطاع توسعاً طويلاً وعرضياً دون مشاركة من القطاع الخاص كما أخذت الإمارة على عاتقها تزويد الكتب والملابس والمواصلات ودفع المكافآت أحياناً إلى الطلاب ، وفي الوقت الحالي يدفع لجميع الطلاب

مكافآت نقدية كما أن الإمارة تأخذ على عاتقها مهمة إرسال البعثات إلى الخارج وبالرغم من أن الفرق العلمية والإعداد الكبيرة نسبياً لمشاركه الفتاة القطرية في التعليم فإننا نجد أن مشاركتها في الإنتاج عن طريق العمل قليلة، ففي مهنة التدريس والتي هي مهنة مقبولة اجتماعياً في مجتمعات الخليج نجد أن هناك في سنة ١٩٧٢ مامجموعه ١٠٠ سيدة وفتاة يعملن مدرسات في المدارس القطرية — بلغ عدد الفطريات منهن ٥٠ مدرسة فقط .

أما التعليم الفني فقد بدأ في سنة ١٩٥٦ غير أن هذا النوع من التعليم لم يلق الإقبال الكافي، وكانت الحكومة في حاجة إلى حوالي ١٠٠٠ وظيفة فنية جديدة من القطر بين، لذلك فقد طالبت حكومة قطر من الأمم المتحدة مساعدتها في إعداد خطة متوسطة وطويلة المدى حول المهارة وتطور التعليم الفني ثم تأسس المركز الإقليمي للتدريب والتطوير المهني ويهدف إلى تأهيل جيل من ذوي الخبرة والمهارة الفنية في المجالات المختلفة لإلحاقهم بالإدارات الحكومية كإقامة ١٤ قسماً فنياً لتغطية مختلف المهارات التقنية والفنية كما أنشئ مركز للتدريب الصحي وتم تخريج الدفعة الأولى من الزائرين الصحيين والمرضين والممرضات في ١٩٧٣.

أما عن دولة الامارات - والمكونة من أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين - فقد بلغ عدد السكان وفق إحصاء سنة ١٩٦٨ - ١٨٤.١٨٠ نسمة ، وفي سنة ١٩٧٢ قدر عدد السكان بـ ٣٢٠.٠٠٠ نسمة وتوجع هذه الزيادة إلى الهجرة الواسعة وبخاصة إلى أبو ظبي والتي بلغت نسبة المهاجرين إليها حوالي ٥٦ / من مجموع السكان . وطبقاً لإحصاء سنة ١٩٦٨ نجد أن ٥٨ / من سكان الامارات يعيشون في أبو ظبي ودبي كمر كزى انتاج للبرترول والتجارة أما الشارقة ورأس الخيمة فإن نسبة تعداد السكان إلى مجموع سكان الامارات هي ١٨ ، ١٣ . / على التوالي في حين أن الثلاث

امارات الأخرى : الفجيرة ، عجمان ، وأم القيوين لا يزيد تعداد أحدهما على عشرة آلاف نسمة . ومن ذلك الإحصاء يتبين أيضاً أن ٣٧ ٪ من مجموع السكان هم من المهاجرين والذين أدخلوا تغييراً جذرياً على الهرم السكاني ، ويمكن ملاحظة أن المهاجرين تركزوا في أبو ظبي ودبي في المقام الأول في حين أن الامارات الأخرى يمكن أن يطلق على مجتمعاتها من هذه الزاوية مجتمعات طبيعية . ويتجه سكان الساحل إلى التركز في المدين حيث يتركز النشاط الإقتصادي الحديث . أما المهاجرون والذين تبلغ نسبة الرجال فيهم ٧٨ ٪ فهم يمثلون المجتمع المهاجر التقليدي المتأثر مع بقية مجتمعات الهجرة في الخليج ، ولا توجد تفاصيل إحصائية عن أصل الموطن للمهاجرين في الساحل إلا في أبو ظبي حيث تبلغ نسبة الإيرانيين ٤٢ ٪ . من مجموع المهاجرين ، ٣٤ ٪ من الهند والباكستانيين ، أي أن أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين إلى أبو ظبي هم آسيويون غير عرب بعكس ما هو كائن في الكويت ، ولو عممت هذه النسبة في أبو ظبي على جميع الامارات السبعة فإن المتوقع أن يكون ٧٧ ٪ من المهاجرين آسيويين منهم ٤٥ ٪ من الإيرانيين .

وفيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية فإن ٤٥ ٪ من مجموع سكان الإمارات فقط هم الذين يعملون في هذه الأنشطة ويعمل معظمهم في البناء والانشاءات ثم الخدمات الحكومية والخدمات الخاصة فالنجارة والبنوك والمواصلات .

وعامل السكان في دول الخليج النفطية عموماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة ويمكن للمرء أن يتبين أن هناك تغيير جذري قد طرأ على التركيبة السكانية التقليدية في مجتمع ما قبل البترول ، وقد أخلت العوامل الجديدة بالارضاع الجامدة في التركيبة السكانية فسارعت مجتمعات الخليج لتلائم ذلك بمجموعة من

التشريعات وابندعت ظاهرة الجنسية الثانية - أو المواطنة من الدرجة الثانية - حتى تميز العائلات التقليدية نفسها عن القادمين الجدد وتضددت في اضماء صفة المواطنة على القادمين مع التضدد في التصريح لهم بالدخول أصلاً إلا عن طريق ما يعرف بنظام (الكفالة) حيث يتحتم على الأجنبي أن يجد له من يضمنه أو يكفل دخوله إلى البلد أو ممارسة أى نشاط تجارى أو مهنى، غير أن الحاجة إلى الأيدى العاملة المدربة والفنية في الإدارة والمختصين في جميع المجالات والرغبة في بناء الدولة الحديثة، وما يترتب عليها من إقامة مؤسسات تعليمية وصحية ومدنية وعسكرية وما تحتاجه هذه البنية القومية من بنى تحتية في انشاء طرق ومساكن وشبكات مياه وكهرباء - وقد تسبب ذلك كله في جعل هذه المجتمعات تتوجه إلى الأيدى العاملة الفنية وغير الفنية الأجنبية فذهأت حالة من الازدواجية الاجتماعية بين الحاجة إلى القادمين الجدد والرغبة في التخلص منهم مما أثر في بلورة شعور عام لدى الجانبين وصفه أحد الباحثين بأنه شعور غير ضمني؛ فلم تستطع مجتمعات الخليج أن تمتص أو تقبل المهاجرين الجدد حتى عرب المشرق منهم، فانهم يعيشون في أحياء خاصة بهم ولا تقوم بينهم علاقات اجتماعية إلا في أضيق الحدود. كما أن هناك طبقات جديدة نشأت من حيث التحول الاقتصادى حيث كان المجتمع التقليدى ينقسم إلى طبقتين مجازيتين عريضتين هما التجار من جهة والفراصون والزراع من جهة أخرى وتمثل بينهما العائلة الحاكمة ورجال الدين، كما نجد أن النظام الإقتصادى الجديد قد أفرز طبقات أخرى جديدة، فمن جهة تكونت طبقة الموظفين والفنيين والإداريين والمدرسين فى القطاع...الحكوى أو الخاص والذين لم يتواجدوا فى المجتمع التقليدى (الشريحة الدنيا من البورجوازية) وطبقة البورجوازية الحديثة - التى هى فى معظمها - التجار وملوك الأرض العقارية ووكلاء المؤسسات التجارية. كما أن طبقة العمال قد

طراً عليها تغيير في الكم والنوع فن حيث الكم انسمت هذه الطبقة على حساب صغار الحرفيين وصغار التجار في المجتمع التقليدي كما أن هذه الطبقة أحست بوجودها فابتدأت بتنظيم نفسها في نقابات وجمعيات المطالبة بحقوقها والدفاع عن مصالحها، والظاهرة الأخرى التي يمكن ملاحظتها من خلال التحول الاقتصادي أن هناك أعداداً غير قليلة تلحق بالعمل الحكومي حتى أصبحت أجهزة الدولة في دول الخليج النفطية هي أكبر مستخدم للأيدي العاملة مما سبب تكاسلاً في العمل الإداري الحكومي واسترخاءً واعتماداً مطلقاً على دخل الوظيفة المضمون دون مساهمة فعالة نشيطة في الإقتصاد ، ويعتقد البعض أن الأمور إذا سارت كما هي عليه الآن من حيث نسبة النمو في عدد السكان فن المتوقع أن تصل هذه المجموعات في سنوات قليلة إلى درجة تعجز عندها عن الإيفاء بمستوى المعيشة الحالي الذي يتمتع به السكان حالياً كما أنها سوف تظل في حاجة كبيرة إلى استخدام أيدي عاملة خبيرة من الخارج حيث أن أجهزة التعليم والقيم الثقافية السائدة لا تساعد على خلق طبقة فنية وتكنوقراطية قادرة على إدارة الدولة وسد حاجاتها المتزايدة في نواحي الأعمال المختلفة .

ونتيجة للظروف الموضوعية فقد تأخرت دولة الامارات - أو ما كان يعرف بالامارات السبع - في الدخول إلى مجال التعليم كما تنوعت البدايات من أمارات إلى أخرى فحيث بدأ التعليم في امارات الشارقة بمبادرة من الكويت استمر حرمان امارات أخرى من سبل التعليم إلى وقت متأخر كما حدث في عجمان أو الفجيرة وقد حاول الشيخ زايد بن سلطان أن يستخدم مدرسين ويفتح مدرسة في المنطقة الشرقية من أبوظبي ، لكن الثقافة تحتاج إلى مدرسين ومعلمين والمدارس والمعلمين في حاجة إلى المال ، ويذكر لنا أحد الكتاب أن زايد قد أمسك ورقة قلماً وكتب رسالة طويلة إلى أحد المسؤولين في وزارة التربية

والتعليم في إحدى الدول العربية وبعد أن انتظر اسابيع جاءه الرد : أرجو أن
تحدد موقع أبو ظبي وكذلك المنطقة الشرقية .

ومع ما فقد بدأ التعليم الحديث في أبو ظبي في أكتوبر ١٩٥٨ بالمدرسة
الفلاحية الابتدائية ولكن المدرسة أغلقت بعد عام ثم ما لبثت أن فتحت مرة
أخرى في أكتوبر ١٩٦٠ ، وهكذا كانت البداية متعثرة ونظراً لظروف نشأة
التعليم في الامارات واختلاف الأنظمة التي سارت عليها فقد كان هناك حتى نهاية
عام ١٩٧٢ أربعة أنواع من أنظمة التعليم في الامارات ؛ تلك الخاصة بأبي ظبي
أو التابعة لأنظمة الكويت والسعودية وقطر حيث كانت الثلاث دول الأخيرة
تزود بعض الامارات بمعونات فنية ومالية في التعليم . وفي الفترة اللاحقة أصبح
التعليم في دولة الامارات مشابهاً لنظيره في بقية أمارات الخليج فهو ابتدائي
ومتوسط وثانوي وبديء في توحيد المناهج على جميع مدارس الدولة .
وتركز اكثر المدارس في أبو ظبي عاصمة الاتحاد حيث تشهد نمواً كبيراً في
التعليم . وحتى عام ١٩٧٤ كان عدد المدارس بها ٥٤ مدرسة منها ٢١ مدرسة
للبنات أما دبي والشارقة ورأس الخيمة فكان في كل منهما ما مجموعه ٢٨ مدرسة
منها ١٢ مدرسة للبنات ، وفي عجمان وأم القيوين والفجيرة ففي كل منهما ٨ ،
٥ ، ٤ مدارس على التوالي ، بينهما ٤ ، ٣ ، ١ من المدارس للبنات
ولتشجيع التعليم فقد صدر قرار من المجلس الاتحادي في ٢٩ يونيو ١٩٧٢
جعل التعليم الابتدائي اجبارياً في جميع الامارات لكل الاطفال الذين يصل
عمرهم إلى ست سنوات .

أما للتعليم الفني فقد بدأ في الامارات بثلاث مدارس صناعية في الشارقة
سنة ١٩٥٨ ودبي سنة ١٩٦٤ ورأس الخيمة ١٩٦٩ وتشترك أبو ظبي والبحرين

فى كلية الخليج الصناعية ومقرها البحرين والى بدأت فى سنة ١٩٦٩ باستقبال وتدريب الطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية فى موضوعات فنية عالية كالادارة والمهن الاخرى وقد اُنشئت أيضاً جامعة للامارات ؛ والدولة تنصرف بسخاء على التعليم منذ أن تميزته بشكل نهائى فى نهاية عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . وقد ساعد التعليم فى امارات الخليج البرولية كلها على نمو طبقة جديدة لم تكن معروفة فى مجتمع الخليج التقليدى وهى الطبقة التكنوقراطية كما أن المتعلمين فى المجتمع أصبحوا يثيرون بعض المشكلات الاجتماعية التى لولا تعليمهم لما حدثت؛ مثل الزواج من أجنبيات والتعالى على المجتمع والبيئة وتقليد الأجانب لكن انتشار التعليم الحديث من جهة أخرى قد كسر التجمد الاجتماعى فى مجتمع الخليج التقليدى المبني على القبلية والعائلية فى العلاقات الاجتماعيه وأستطاع أبناء الطبقة الوسطى من المتعلمين الرغوب فى السلم الاجتماعى واحتلال مراكز هامة فى الادارة الحكوميه أو الخدمات الأخرى وبالتالي تحسن وضعهم المالى والاجتماعى وتمت المصاهرة بين الفئات الاجتماعية المتباينه بل أن معيار العلم و الشهادة ، أصبح مهما فى تقييم الانسان . كما ساعد التعليم على تحرر المرأة الخليجيه فدخلت وظائف حكوميه لكن اسهامها فى النشاط الاقتصادى لم يكن بارزا حتى الآن مما عطل حصولها على حقوقها السياسيه ومع ذلك فقد انقزعت حقوقها الاجتماعيه وجمعت الرجل الخليجى يذعن لكثير من مظاهر المشاركة النسائيه فعملات وأست الجمعيات وأصدرت الصحف .

٣ - مخاتمة :

طارض جميع الحكام — حتى وقت قريب — تحديث الخليج لأمم كانوا يخشون من أن يتعلمهم جيرانهم الكبار المجاورين مثل السعودية وإيران ومصر . ومن ناحية أخرى فقد ساهم البترول في خلق مجموعة من المتناقضات السياسية والاجتماعية وساعد على بروز طبقات جديدة في منطقة الخليج مثل الطبقة المالكة . غير أن البترول أيضاً ساعد في نفس الوقت على أن تحافظ الطبقات القديمة على نفوذها فانتقلت هذه الطبقة من ملكية الأرض إلى ملكية ما تحت الأرض ، ووصلت الطبقات القديمة بذلك إلى قمة السلطة . ولم يساعد البترول على تكوين الكوادر الفنية اللازمة لإدارة صناعة البترول ، والمتناقضات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية هي السائدة . فالجتمع العربي الخليجي بمثابة البديل الحضارى للجمل ، وانطلق البدوى بالسيارات يسابقون الريح كما كان يفعل في الصحراء في زمن مضى لكن هذه السيارات تحتاج إلى إصلاح فاستقدم البدوى أناساً من خارج مجتمعاتهم للقيام بهذه المهام في حين أنه كان في الماضي يعالج جملة بنفسه . ومن هذا المثال الذي يسوقه لنا أحد الباحثين يمكن الانتقال إلى القفزة العليا في المجتمع ، ففي بعض دول الخليج نجد نظاماً حزبياً برلمانياً بالانتخاب وفي بعضها الآخر نجد نظام « مجلس شورى » ، لكن النظام الحزبي قد افتقر لضرورات التجربة وأصبح نظاماً أعرجاً معوجاً إلا من مجموعات ضاغطة تشكل المعارضة الدائمة والمعارضة الرسمية ونفى المصلحة الشخصية .

كما أن رياح التغيير قد أدخلت عناصر ومصالح مختلفة إلى المجتمع فلا يزال الهجوم يمارس تجاه المرأة لمنعها من العمل أو حرمانها من بعض حقوقها حتى وصل الأمر في بعض المجتمعات إلى فرض نظام تعليمي منفصل على المستوى

الجامع للبين والبنات . والأقليات في الخليج هي مجموعات مهاجرة يهزى سببها في معظمه إلى البترول لكن البنية الاجتماعية هناك قد أفرزت طبقات جديدة ما كان يمكن أن تنشأ في المجتمع التقليدي ، فالنقط قاب نمط الحياة رأساً على عقب وخاصة في مشيخات مثل قطر وأبوظبي حيث كان غالبية السكان يعيشون عيشة بدوية وينفصلون فيما بينهم حسب أنسابهم واتجاهاتهم إلى هذه القبيلة أو تلك فإذا بالبترول يترك هذه العلاقات القديمة ويحل محلها قيمة جديدة تقوم على أساس طبقي .

وبالنسبة للسكان الأجانب فقد قفزت أعدادهم قفزة كبيرة في الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٧٠ (كما يتضح من الجدول) . وهم أقلية لكنهم في مجموعهم أقلية متحركة في البحرين وقطر والإمارات التي يشكل الإيرانيون في هذه الأخيرة أداة ضغط أما بالنسبة للكويت فإن الأجانب فيها يزيدون على عدد السكان الأصليين وغالبيتهم من العراقيين والإيرانيين والفلسطينيين اللبنانيين والعمانيين والهنود والباكستانيين .

تطور عدد السكان في إمارات الخليج العربي (١٩٤١-١٩٧١)

السنة	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١
الكويت	المواطن أجنبي المجموع	٧٤٠٠٤٠ ١٥٠٩٣٠ ٨٩٠٩٧٠	١١٣٠٦٣٢ ٩٣٠٦٥١ ٢٠٦٠٤٧٣		١٦١٠٩٠٩ ١٥٩٠٧١٣ ٣٢١٠٦٣١	٢٢٠٠٥٥٩ ٢٤٧٠٢٨٠ ٤٦٧٠٣٢٩	٢٤٧٠٣٩٩ ٢٩١٠٣٦٦ ٧٣٨٠٦٦٥	
البحرين	المواطن أجنبي المجموع	٩١٠١٧٩ ١٨٠٤٧١ ١٠٩٠٦٥٠		١١٨٠٧٣٤ ٢٤٠١٠١ ١٤٣٠١٣٥		١٤٣٠٨١٤ ٣٨٥٢٨٩ ١٨٣٠٢٠٣		١٧٨٠١٩٣ ٢٧٠٨٨٥ ٢١٦٠٥٧٨
قطر	مواطن أجنبي المجموع							١٨٠٠٥٥٥
الإمارات	مواطن أجنبي المجموع							٣٢٠٥٥٥٥

ملحوظة : ١ - يتضح من الجدول السابق أن هناك أوضاعاً غير متجانسة للنمو السكاني في إمارات الخليج

٢ - أن الاتجاه العام للأرقام السابقة يمكن معه القول أن أرقام عدد السكان يمكن أن يقفز إلى الضعف كل بضعة سنوات

٣ - أن السكان الأجانب قد قفزت زيادتهم بدرجة كبيرة في الفترة من ١٩٤١ - ١٩٧٠.

المراجع

- ١ — الكويت - وزارة التجارة والصناعة . الإقتصاد الكويتي ، تطور ونمو قطاعاته ١٩٧١ / ١٩٧٢ .
- ٢ — إدارة أبو ظبي . قانون العمل لسنة ١٩٦٦ .
- ٣ — بدر الدين عباس . دراسات في تاريخ الكويت الحديث الإجتماعي والاقتصادي ١٩١٢ - ١٩٦١ . الكويت شركة المطبوعات ١٩٧٢ .
- ٤ — بيربي ، جان جاك . الخليج العربي / ترجمة نجية هاجر وسعيد الفز . بيروت (المكتب التجاري للطباعة والنشر ١٩٥٩)
- ٥ — حكومة أبو ظبي . البترول والصناعة في أبو ظبي . (وزارة البترول والصناعة) ١٩٧٣ .
- ٦ — حكومة أبو ظبي . نشر إحصائيات التعليم ٧١ - ١٩٧٢ — وزارة التربية ، ١٩٧٢ .
- ٧ — سليم التكريتي . الصراع على الخليج العربي . بغداد (وزارة الثقافة والإرشاد) ، ١٩٦٦ .
- ٨ — سيد نوفل (دكتور) . الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة . القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦١ .

٩ — صلاح المناد (دكتور) . القيادات السياسية في الخليج العربي القاهرة
(الانجلو المصرية) ، ١٩٦٥ .

١٠ — محمد شريف الضيبي . إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر ، بيروت
(دار الثقافة) ، ١٩٦٢ .

١١ — محمد طاهر الرميحي (دكتور) . البترول والتغير الاجتماعي في الخليج
للغربي القاهرة . معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٥ .

١٢ — مركز الوثائق والدراسات . دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة
تاريخية جغرافية حضارية . أبو ظبي ١٩٧١ .

١٣ — مصطفى الدباغ . قطر ماضيها وحاضرها . بيروت (دار الطليعة) ١٩٦١

١٤ — نصر السيد نصر (دكتور) . محاضرات في جغرافية البترول العربي .
القاهرة . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨ .

- 15 - Burell, R. M. The Persian Gulf. New York (The Library Press) 1974.
- 16 - Bush, Briton C. Britain and the Persian Gulf. U. S. A. University of (California, 1967).
- 17 - Dickson, H. R. P. Kuwait and her Neighbours. London (George Allen & Urwin), 1956.
- 18 - Fenelon, K. G. The United Arab Emirates, an Economic and Social Survey; England (Longman), 1973.
- 19 - Government of Abu-Dhabi.
Statistical Abstract, Vol. 2, 1973.
- 20 - Government of Qatar. Qatar into Seventies, 1973.
- 21 - Lerner, Daniel. The Passing of Traditional Modernizing of the Middle East, 4th. Printing. New York (The Free Press) 1968.
- 22 - Stephen, Hemsley L. Oil in the Middle East. Oxford. University Press. London 1968 (Third Edition),

الفصل الخامس

أريتريا

١ - تمهيد :

في التعريف بأريتريا .

الأوضاع الاجتماعية والجيو بوليتك .

٢ - الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات في أريتريا .

٣ - الإنجازات المعاصرة للثورة الاريترية وفصائلها .

٤ - خاتمة .

— المراجع .

١ - تمهيد :-

في التعريف بأريتريا :

الاضاع الاجتماعية والجيوبولتيك

شهدت الاراضى الاريترية تنوعاً بشرياً اجتماعياً تكوّنت منه القبائل والممالك والى بقيت آثارها ، وحدثت للعديد من الهجرات والتحرّكات البشرية المختلفة من أعلى النيل وشرق أفريقيا وجنوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها فى الاراضى الاريترية ومن هذا التركيب المتعدد الاجناس والمتنوع البشر تكوّنت ملكة عظيمة وقفت فى وجه الامبراطوريات الرومانية واليونانية والعثمانية ولها حضاره وتاريخ . وكانت تلك الامبراطوريات فى مراحل التاريخ المختلفة تحاول أن تبسط نفوذها على اريتريا ، فالموقع الاستراتيجى لإريتريا على مدخل البحر الأحمر جعل لها واقعا تاريخياً واجتماعياً متميزاً ، واثيوبيا لم تشهد هذا التنوع العريض فبقيت حبيسة المرتفعات وأسيرة الصراعات القبلية فضلا عن أن سكانها أغلبهم من مهاجرى الجزيرة العربية .

وتقع اريتريا على الساحل الغربى للبحر الأحمر من الداخل حيث الهضاب المرتفعة بين خطى عرض ١٥ ، ١٨ شمالاً وخطى طول ٣٦ ، ٤٣ شرقاً وتبلغ مساحتها ٥٠٠.٠٠٠ ميل مربع تقريباً وتطل من الشمال والغرب على السودان ومن الجنوب على اثيوبيا والصومال ومن الشرق على البحر الأحمر بواجهة بحرية تبلغ ١٠٠٠ كم وأهم موانئها مصوع فى الشمال وعصب فى الجنوب .

ولا يوجد احصاء شامل حتى الآن عن عدد السكان فى اريتريا فطبقاً لتقديرات الادارة البريطانية كان عدد الشعب الاريتري عام ١٩٥٢ يبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ نسمة ، منهم ٥١٤.٠٠٠ مسلمون ، ٥١٠.٠٠٠ مسيحيون ،

٧٠٠٠ وثلثون وذلك بالإضافة إلى ٢٢٠٠٠ من الأجانب ، أما الآن فمن الأرجح أن عدد السكان قد بلغ ٣ مليون نسمة تقريباً ، وهذه الأرقام التقديرية غير دقيقة لعدم إجراء احصاء شامل ودقيق من ناحية ولصعوبة الحصول على أرقام حقيقية عن أفراد القبائل الرحل الذين يشتغلون بالرعى لأن القبائل كانت تعتمد أن تنقص من عدد أفرادها تمهيداً من دفع الضرائب - ضرائب الرؤوس أو المواشى أو الثهرب من التجنيد في خدمة المستعمر .

وتنتشر في إريتريا أديان كثيرة مثل الوثنية وديانات إفريقيا السوداء وهي الأصل في المنطقة ثم جاءت الديانات الصليبية بترتيبها التاريخي: اليهودية والمسيحية والاسلام وكل هذا التاريخ ما زال حياً في المنطقة وخصوصاً الصراع بين المسلمين والمسيحيين حيث غالبية الشعب الإريتري مسلمون وهم سنيون على المذهب المالكي أو الشافعي أو الحنفي والديانة الرئيسية الأخرى هي المسيحية ويقوم معظم المسيحيين الإريتريين شعائرهم الدينية حسب طقوس الكنيسة القبطية المصرية والقيلولون منهم يعتقدون الكاثوليكية أو البروتستانتية .

أما اللغات السائدة في إريتريا فعددها يبلغ ثمان لغات وهي متباينة في إجراء إريتريا المتنوعة إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد إلى جانب لغة التيجرينيا بالإضافة إلى لغة التبري . واللهجة التيجرية التي يتكلم بها أكثر من نصف الشعب الإريتري لا تزال غير مكتوبة ويمكن القول أن معظم المتكلمين باللغة التيجرية هم من المسلمين ومعظم المتكلمين باللغة التبرية هم من المسيحيين .

وتنقسم إريتريا من الناحية الإدارية إلى ثمان محافظات أو مديريات هي مديرية حماسين ومركزها العاصمة أسمرة ومديرية آكلى قوازى ومركزها مدينة عدى قيم ومديرية سراى ومركزها مدينة عدى وقري ومديرية كرن ومركزها

مدينة كرن ومديرية الساحل ومركزها مدينة نقفة ومديرية اغردات ومركزها مدينة اغردات ومديرية البحر الاحمر ومركزها ميناء مصوع ومديرية دنكاليا ومركزها ميناء ماسب .

ولا تخفى الامة الاستراتيجية لموقع اريتريا بالنسبة لاثيوبيا والتي تبقى بدون اريتريا اقلها داخلها محاصرا تماما وخاصة من الناحية الاقتصادية ومع وجود التيارات الدينية التي حكمت الامبراطورية والنظم المجاورة على السواء لاطول فترة في التاريخ الحديث فقد بدت اثيوبيا من الناحية الحضارية - وجزيرة مسيحية وسط بحر اسلامي ، ومن هنا أصبح مطلبها استراتيجيا تاريخيا لاثيوبيا ان يتوفر لها منفذ إلى البحر الاحمر .

ولم تخف الجهود الاثيوبية للجان الامم المتحدة وجمعيتها العمومية بعد الحرب العالمية الثانية - خوف اثيوبيا من استقلال اريتريا مما جعلها تتحدث عن تبعية اريتريا والصومال للامبراطورية تاريخيا مطالبة بهما معا ، كما تحدثت اثيوبيا عن أمنها الذي هدد أكثر من مرة عن طريق اريتريا . وعندما أقرت الامم المتحدة صيغة الفيدرالية بين اريتريا واثيوبيا عام ١٩٥٠ اعتبر الامبراطور هيلاسلاسي قبوله لهذه الصيغة تنازلا عن حقوقه التاريخية في ضم اريتريا تماما ولذا ظل يتصرف بشكل مضاد لها حتى ألغى الشكل الفيدرالي تماما سنة ١٩٩٢ لأن أكثر ما كان يقاتل النظام الامبراطوري هو الفارق في التقدم السياسي والاجتماعي في اريتريا والتقاليد الديمقراطية الليبرالية التي اكتسبتها الحياة السياسية الاريترية - من منظور تاريخي - مقارنة بالنظام السياسي للامبراطورية ؛ وقد نجح هيلاسلاسي في محاصرة الثورة الاريترية على صعيد العالم الثالث وعدم الانحياز بل والدول الاشتراكية نفسها ، غير أن حق المقاومة الاريترية للجيش

الاثيوبي — رغم أنه من أقوى الجيوش الافريقية — قد وصل بالموقف الداخلي إلى الانفجار أكثر من مرة حتى سقط الامبراطور نفسه صريع نظامه .

وجاء النظام الجديد في اثيوبيا منذ سيطرة الجيش على الموقف في سبتمبر ١٩٧٤ — جاء ليترك تركيبة اجتماعية وسياسية مقددة وسوء أوضاع اقتصادية والافتقار إلى تنظييمات سياسية ذات جذور وذات علاقات سابقة بالقوميات السكيفة ، وانعكست أهمية اريتريا في النظام الجديد على اصدار برنامج خاص بها من تسع نقاط ، ففي مايو ١٩٧٦ اعترف النظام الجديد بحقوق تقرير المصير للقوميات من طريق توفير الحكم الذاتي الاقليمي ، كما ذكر أنه سوف ينظر بالنسبة للاقليم الاريتري في إعادة تقسيمه وفقا لحقائق التاريخ وتفاوض القوميات فيه ، ثم أبدى استعداد اللاتقاء مع الفصائل الثورية التي ستقبل ذلك البرنامج لحل القضية . وقد بدأ هذا البرنامج أقل من طموحات الاريتريين كشهداء بل واستفزازيا في كثير من جوانبه حيث مطلب الاريتريين هو الاستقلال الكامل إلا أنه بما صعب فرص الحوار التناولي الاثيوبي لواقع القضية الاريترية من خلال ترديد مقولات غير موضوعية بالنسبة للشورة الاريترية وذلك على النحو التالي — حسب الرؤيا الاثيوبية : —

١ — يوجد في اريتريا قوميات متعددة سيعاد تقسيمها داخل اثيوبيا متجاهلين حركة الواقع السياسي الاريتري .

ب — ان ما يسمى بالثوار الاريتريين ليسوا إلا جماعات و انفصالية ، تستعمل أداة في يد دول عربية ورجعية ، وهذه الافكار تنجاهل النضال الطويل لجبهة تحرير اريتريا ضد الرجعية الاثيوبية ، والمساعدات التي حصل عليها النظام الاثيوبي نفسه من الولايات المتحدة سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥ لمواجهة

و الثوار المنطرفين في اريتريا ، ونقل عن المسؤولين الامريكيين في فبراير ١٩٧٥ قولهم انهم يحشون من تأتى الثورة الاريترية بالشيوعية إلى المنطقة .

ج - رفض النظام الاثيوبي مبادرة الحوار غير المشروط التى طرحتها القيادة السودانية ، وقد قبلته مبدئياً فصائل الثورة الاريترية .

والملاحظ ان النظام الاثيوبي الجديد قد سار شوطاً بعيداً نحو اليسار وايضاً فانه أصدق في تصريحاته عن عمالة الثورة الاريترية الرجعية العالمية . ويباعد ذلك تماماً بين النظام وأصحاب قضايا القوميات كما أنه لا يتفق مع منطق الفكر الاشتراكي العلمى الذى يصر على تمسكه به وقد ادى ذلك بالثورة الاثيوبية إلى الانتقال لمرحلة تنظيم حملات شعبية مضادة و للتمرد ، في الاقليم الاريتري باسم المسيرات الحمراء وهو ما اعتبرته الثورة الاريترية موقفاً غير موضوعى في مجتمع متعدد القوميات وارتبط ذلك بالذهن الاريتري بفترة تسلط الامبراطور لبعض القوى الاريترية لضرب بعضها البعض .

وقد كانت الوثائق الأولى للثورة الاثيوبية تتحدث من امكان اقامة تجمع كوندراالى في القرن الافريقى يمكن ان يضم الصومال بل والسودان أيضاً بهدف حل المشكلات القومية ، ولكن تصميم السودان و اريتريا على تأكيد مبدأ الاستقلال لهذه القوميات جعل النظام الاثيوبي الجديد يتراجع عن طرح الفكرة في الوثائق التالية ، ثم تحول الموقف إلى قتال على كل الجبهات ضد النظام الاثيوبي منذ صيف ١٩٧٧ وأصبحت التناقضات كلها تقع في شبكة القوى الثورية . وهكذا اتهمت الدبلوماسية الاثيوبية سواء فى العهد السابق أو فى العهد الحالى فى مواقفها ضد الثورة الاريترية ويعيد هذا للاذهان موقف هيلاسى فقد حاول الامبراطور أن يتجنب الصراع المتوقع نتيجة للتناقض الصارخ بين المجتمعين

الاثيوبي والاريتري فصارح إلى حل الاحزاب السياسية فى اريتريا منذ فترة طويلة منعت وألغى اللغات الوطنية والغاء الحكومة الاريترية وأقام الامبراطور نظاما عسكريا — لحكم الاقاليم يقوم على صدق القوى وبث الضغائن بينها وبين بعضها البعض بتسليح بعض القرى دون الاخرى ولم يعترف بأية حركة انفصالية فى الاقليم وتفاعل مما يصدر من هذه الحركات من بيانات سياسية أو عسكرية واعتبرت الدبلوماسية الاثيوبية أنشد الثوار الاريتريين بمثابة متمردين خارجين عن القانون. ولقد قامت اثيوبيا بتقديم مطالب وتبرير موافقها إلى الأمم المتحدة بقصد لانضمام اريتريا اليها قبل عام ١٩٥٢ وما زالت تلك الحجج تشكل وجهة نظر اثيوبيا الخاصة بمشكلة اريتريا وتتلخص هذه الحجج وما تنهده من ردود فعل جبهة تحرير اريتريا فيما يأتى :

أولا : تقول الحكومة الاثيوبية أن اريتريا جزء من الأمة الاثيوبية بينما لا تعترف جبهة التحرير الاريترية بأثيوبيا كأمة .

ثانيا : تقول الحكومة الاثيوبية ان سكان الاجزاء الجنوبية من اريتريا يتفقهون فى لغتهم ونحاليدهم مع سكان الاجزاء الشمالية من اثيوبيا بينما ترى جبهة التحرير الاريترية ان هذا التشابه ليس له أكثر من معنى تاريخى وهو انها منحدران من أصل واحد كما تنحدر اللغات الاوروبية الحديثه من اللغة اللاتينية .

ثالثا : تقول الحكومة الاثيوبية ان الاستعمار الايطالى اقتطع اريتريا من أمها اثيوبيا وترد الجبهة قائلة أن الامارات الاريترية كانت خاضعة للحماية العثمانية حتى تنازل السلطان التركى عن مصر وعصب وزيلع للخديو المصرى وظلت هذه خاضعة للدولة المصرية حتى انتزعتها ايطاليا وان ما يعرف باسم

أثيوبيا كان خاضعا لعدد من الإمارات مستقل بعضها عن بعض حتى جمعهم أخيرا ملوك الأحمر محمد السيف ومن ثم لم تسكن إريتريا جزءا من أثيوبيا في يوم من الأيام .

١ - ما : ترى الحكومة الأثيوبية أن إريتريا لا تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها اقتصاديا وأنها المتمدن الوحيد لأثيوبيا على البحر الأحمر فيما ترى الجميع أن إريتريا في موقع اقتصادي ممتاز وتسيطر على أكبر جزء من الساحل الجنوبي للبحر الأحمر وسطح الأرض بها صالح للزراعة وملتقى بالثروات والمعادن .

٢ - الجدور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الاقليات في إريتريا :

يعود تاريخ هذه المنطقة إلى حضارة مصر القديمة حيث قامت فيها بمالك وإمارات تحولت إلى قبائل مستقلة ثم إمارات وقامت دول أخرى ، أما إمام إريتريا فلم يعرف إلا في عهد الإستعمار البريطاني حيث صدر المرسوم الامبراطوري بتأسيس مستعمرة إريتريا عام ١٨٩٠ ثم تلى هذا اتفاقيات ومعاهدات بين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا وفرنسا رسمت الحدود السياسية لمستعمرة إريتريا وأتمم هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الإستعمار الإيطالي فاستولت بريطانيا على إريتريا حتى عام ١٩٥٢

وحددت الصراعات الدولية أيضاً ظروف تكوين المجتمع الإريتري فقد احتلت إيطاليا مصوع عام ١٨٨٥ ثم سارعت بإحتلال الصومال وحبشيا تولى منليك الثاني ملك الحبشة بتأييد من إيطاليا عقد معاهدة أوتشالي سنة ١٨٨٩ والى بقتضاها اعترف بسيادة إيطاليا على إريتريا وحاولت إيطاليا تكوين إمبراطورية في أفريقيا تشمل الحبشة والسودان ولكن بعد أن هزمهم الاحباش في موقعة وعدوه ، سنة ١٨٩٦ استحوذت إيطاليا على الصومال وإريتريا وفي

عام ١٩٤٥ بدأت إيطاليا تصطنع حوادث حدود بين مستعمراتها في القرن الإفريقي وبين الحبشة وقامت سياسة إيطاليا الاستعمارية في أريتريا على أربع محاور رئيسية هي :-

١ - ضمان أستيباب الأمن في المستعمرة وتنظيمها .

٢ - تطوير المستعمرة وتنميتها لتلائم الاستيطان الإيطالي .

٣ - استغلال موارد المستعمرة الطبيعية والزراعية والحيوانية والمعدنية واتخاذ أريتريا سوقا لتصريف المصنوعات الإيطالية .

٤ - تجميع المستعمرة كمساعدة للانقضاء من لها على الإراضى الزراعية المجاورة .

وقد سبق لإيضاح أن الجهاز الإدارى الذى أعده لتنفيذ هذه السياسة كان قد أعد ببطء ثم اتخذ خطوات سريعة فى أواخر العهد الفاشستى ، وكان الحاكم الإيطالى يرأس هذا الجهاز من قصره فى مصوع حتى عام ١٩٠٠ ثم بعد ذلك فى أسمرة وكان يايه القائد العام للقوات الإيطالية فى المستعمرة ثم سكرتيرها العام . وكان الرعايا الإيطاليون يعتبرون فى أريتريا مواطنون من الدرجة الأولى فى حين كان ينظر إلى الأهالى الوطنيين باعتبارهم مواطنون من الدرجة الثانية والثالثة وكان عليهم أن يكسحوا لانتاج المواد الخام الرخيصة اللازمة للصناعة الإيطالية وأن يشتغلوا بالمشروعات الإيطالية بأجر زهيدة وأن يخدموا فى الجيش الإيطالى المرابط فى أريتريا برصهم مرتقة . وأنجحت سياسة إيطاليا فى هذه المنطقة إلى تعميق الخلافات الدينية والنحرات الطائفية والعرقية واستخدمت سياسة التمييز العنصرى والفصل بين السكان فقسمت المدن إلى أحياء أوربية وأخرى وطنية وحرم على الوطنيين ركوب الدرجة الأولى من القطارات

وخصصت لهم أوتوبيسات لا يركبها غيرهم ومتقرا من دخول النوادي. وتمادت إيطاليا في سياستها العنصرية فأصدرت عام ١٩٣٧ قانونا نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للإيطالي الذي يتزوج إحدى الوطنيات ثم أصدرت في العام التالي قانونا ثانيا نص على عدم الاعتراف بالزواج الذي يحدث بين الرعايا الإيطاليين وبين أهالي البلاد وحدد عقوبة المخالفين من الطرفين بالحبس لمدة خمس سنوات .

أما في ميدان التعليم فإن الفرص التعليمية التي أناحتها إيطاليا للاريتريين كانت ضئيلة للغاية واقتصرت جهودها على العناية والتبشير ومحاورة الثقافة العربية وحاولت أن تفرض اللغة الإيطالية لتحل محل اللغة العربية غير أن جهودها في هذا السبيل باءت بالفشل ، وحتى اللغة الإيطالية التي انتشرت في أريتريا أنتشارا محدودا. وحتى نهاية العهد الإيطالي فإنه لم يكن في أريتريا كلها سوى أربعة وعشرين مدرسة ابتدائية وكان مستوى التعليم فيها منخفضا ومناهجه محدودة وتجدد الإشارة إلى أنه عندما جاء البريطانيون إلى أريتريا لم يجدوا في البلاد كلها خريجا جامعيا واحدا ؛ والطلبة الاريتريون الذين تلقوا تعليما مدرسيا لم يتجاوزوا أثنى عشر طالبا . وعندما قامت الحرب العالمية الثانية واصلت إيطاليا الحرب على بريطانيا قامت القوات البريطانية بالزحف من السودان إلى أريتريا عبر منخفضات بركة ودخلت أسمره عام ١٩٤١ ثم سقطت بعد ذلك مصوع وبذا أصبحت أريتريا كلها خاضعة للاستعمار البريطاني مدة أحد عشر عاما من ١٩٤١ إلى عام ١٩٥٢ وهو ما يقضى وقفة لاستعراض أوضاع أريتريا تحت الإدارة البريطانية في هذه الفترة نظرا لما كان لها من انعكاسات على للفترة التالية وعلى الأوضاع السكانية هناك . فعندما احتلت بريطانيا أريتريا سنة ١٩٤١ لضرب قوة المحور في البحر الأحمر وشرق أفريقيا

اصطدمت بريطانيا بقوى اجتماعية متشابكة ومعقدة ومتطورة في نفس الوقت ومن هذه القوى: البورجوازية التجارية والحركة العمالية والفنيون والاداريون واقضى ذلك لتابع أساليب خاصة لمواجهة تلك القوى وقامت هذه الأساليب على أساس العودة إلى التقسيم العائلي والقبلي لاريتريا متعاونة في ذلك مع النظام الامبراطوري الاقطاعي المتخلف في اثيوبيا من جهة وفي مواجهة الولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى وشكلت النقطة الأخيرة حجر الزاوية في المشكلة الاريترية وتطوراتها اللاحقة . ونفسه ذلك أنه في حين أصبح على الحلفاء التعامل مع مجتمع متعدد القوى السياسية في اريتريا فانهم كانوا - على النقيض من ذلك - يواجهون مجتمعا أوتوقراطيا مركزي السلطة في اثيوبيا وهذا ما يفسر صغوبه فكرة ضم اريتريا لاثيوبيا منذ البداية . ولم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت سنة ١٩٤٣ في حين أن الحركة السياسية في أريتريا آنذاك كانت متبلورة في تكتل سياسي هدفه الإستقلال ثم انقسم هذا التكتل بسبب سياسة التفرقة البريطانية إلى الرابطة الاسلامية والحزب الوطني والحزب الاتحادي والحزب التقدمي واريتريا الجديدة وحزب المثقفين واجزاب ومنظمات سياسية أخرى سادت على المسرح السياسي المحلي في هذه الفترة وعلى النحو الآتي :-

١ - حزب الوحدة الاريترية الاثيوبية (أو الحزب الاتحادي) وقد تأسس هذا الحزب في ابريل ١٩٤١ واتخذ مقره في أسمرة ولكنه لم يتخذ شكلا منظما إلا في عام ١٩٤٦ وكانت هناك رابطة اسمها رابطة حب الوطن ويسدو أنها اندمجت في الحزب الاتحادي . وكانت هذه الرابطة قد تشكلت خلال عام ١٩٤٣ وكانت تدعو للوحدة الاريترية الاثيوبية ، وبرامج هذا الحزب كانت الدعوة للوحدة غير المشروطة لاريتريا مع اثيوبيا والمعارضة المطلقة لعودة الحكم الايطالي ورفض الرصاية الاجنبية ، وقد وجد هذا الحزب تأييدا كبيرا من

جانب الحكومة الاثيوبية ورجال الدين المسيحيين في أريتريا حيث بدأ بطويرك الكنيسة القبطية هناك منذ أواخر عام ١٩٤٣ يجمع توفيعات على ملتزم ، يطالب بالوحدة القومية مع اثيوبيا ، وقد حاولت الإدارة البريطانية - على حد قول أحد الباحثين - إقناع رجال الدين المسيحيين من أريتريا بعدم التدخل في السياسة ولكن دون جدوى .

٢ - الرابطة الاسلامية وقد تأسست في ٤ ديسمبر ١٩٤٦ واتخذت مقرها مدينة كرن وكان برنامجها يدعو لوحدة أريتريا واستقلالها ؛ وإذا لم يتحقق لاستقلال أريتريا فورا فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات وفضلا عن ذلك كانت الرابطة تطالب باستعادة بعض الأراضي السودانية والاثيوبية إلى أريتريا وتعارض الوحدة مع اثيوبيا .

٣ - الحزب التقدمي وشكل في فبراير ١٩٤٧ واتخذ مقره في عدى كايو وكان برنامجها يدعو لوحدة أريتريا ومعارض الوحدة مع اثيوبيا ويطالب باستقلال أريتريا التدريجي تحت إشراف الأمم المتحدة واستعادة بعض أراضي تيجراي والسودان إلى أريتريا .

٤ - الحزب الوطني الاسلامي لمصوع وتشكل في مارس - أبريل ١٩٤٧ واتخذ مقره مصوع وأعضاؤه تكوينوا من عناصر منشقة على الرابطة الاسلامية وكان برنامجها يدعو إلى وحدة أريتريا والوصاية البريطانية لمدة عشرة سنوات يعقبها استقلال أريتريا التام .

٥ - رابطة المحاربين القدماء الاريترية وقد تأسست في أبريل ١٩٤٧ من الجنود الاريتريين السابقين (مسلمين ومسيحيين) وليست لها أغراض سياسية وأغلبية أعضائها طالبوا بالوصاية الإيطالية .

٦ - الحزب الموالي لإيطاليا Pro-Italia Party وتشكل في سبتمبر ١٩٤٧

وانخذ مقره في اسمره وكان برنامجا يدعو إلى وحدة أريتريا ووضع البلاد كلها تحت الوصاية الإيطالية التي تؤدي إلى الاستقلال في أقصر فترة ممكنة .

٧ - الرابطة الإيطالية الأريتيرية traio-Eritrean Association وتضم الإيطاليين الذين ولدوا في أريتريا أو الذين عاشوا هناك لفترة طويلة فضلا عن المولودين وكذلك أمهات المولودين وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الإيطالية وإذا تعذر هذا الحل فالاستقلال الفوري لأريتريا تحت حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة .

٨ - اللجنة الممثلة للإيطاليين في أريتريا The Representative Committee for Italians in Eritrea ومقرها أسمره وليس من المعروف تاريخ تأسيسها وقد زعمت أنها تمثل جميع الإيطاليين في أريتريا وتسهر على ح - ايه مصالحهم المعنوية والمادية وتؤيد الوصاية الإيطالية على أريتريا غير المجزأة .

٩ - الأحزاب السياسية الإيطالية وقد اعترف بها رسميا وهي الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي والحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي المسيحي وحزب العمال الديموقراطي وحزب العمال الاشتراكي وكانت جميعها تؤيد الوصاية الإيطالية على أريتريا غير المجزأة .

وإلى جانب هذه الأحزاب التي طالب بعضها - كالحزب الاتحادي - بالوحدة مع إثيوبيا والبعض الآخر بالاستقلال أو الوصاية البريطانية أو الإيطالية كانت السلطات البريطانية سواء في أريتريا أو السودان ترى أن أفضل حل للمسألة الأريتيرية هو تقسيم البلاد بين إثيوبيا والسودان ، وفي خلال عام ١٩٤٣ قام السكرتير المدني للسودان وهو انجليزى بزيارة أريتريا وصار يدعو إلى ضم القبايل الإسلامية في غرب أريتريا إلى السودان وضم المقاطعات المسيحية ، في أريتريا والتي يتكلم سكانها لغة التجرينا Tigrinya إلى إثيوبيا .

وفي عام ١٩٤٥ كتب الحاكم البريطاني لارتيريا (١٩٤٢ - ١٩٤٤) يقول أن مناطق القبائل الارتيرية الإسلامية المجاورة للسودان المصري الإنجليزي يجب أن تدخل في نطاق هذه البلاد - أي السودان - وأن مرتفعات أرتيريا المسيحية الوسطى ومهما ميناء مصوغ و قبائل السمهر Samhar والساهو Saho يجب أن تؤلف جزءاً من دولة أو إقليم متحد تيجرفي الأنة يوضع تحت السيادة الاسمية لإمبراطور إثيوبيا وتتولى دولة أوروبية إدارته لمدة محدودة أو غير محدودة كما يجب أن تعطى بلاد الهناكل Danakils أو العفر Afar وميناء عصب للإمبراطور دون أية شروط وقد عبر آخرون من الإنجليز عن آراء مشابهة واقترح أحدهم تقسيم أرتيريا في المؤتمرات التي عقدت في لندن وباريس خلال عامي ١٩٤٥، ١٩٤٦ . وحتى أكتوبر ١٩٤٧ لم يكن مجلس وزراء الخارجية قد وصل إلى حل بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة فلم ينفذ شيء من الوعود التي قطعتها الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها لإيطاليا أو من الرغبات التي أبدتها فرنسا خصوصاً من حيث وضع المستعمرات السابقة تحت الوصاية الإيطالية . ويمكن اجمالاً الوقائع التاريخية السابقة فيما يأتي :

١ — كان الإنجاء الغالب بين الحلفاء أثناء الحرب هو أن إيطاليا فقدت إمبراطوريتها في أفريقيا وأنها إن تعود بعد الحرب إلى هذه المستعمرات وبعد انتهاء الحرب عقد الحلفاء سلسلة من المؤتمرات ثم وقعوا في باريس في ١٠ فبراير ١٩٤٧ معاهدة الصلح مع إيطاليا واقد صدر عن الدول الأربع الكبرى (الانحد السوفيتي - بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا) صدر تصريح الحق بالمعاهدة التي نصت على تنازل إيطاليا عن كل حق أو سند في الممتلكات الإيطالية الإقليمية في أفريقيا وهي ليبيا وأرتيريا والصومال الإيطالي وتقوم حكومات الدول الأربع الكبرى بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائياً خلال سنة من

المعاهدة ومعدل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالى وبما يحقق رفاهيتهم ويصون مصالحة السلام والأمن مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التى يعنىها الأمر وإذا لم تتمكن الدول الأربع من الإتفاق خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أى إقليم من هذه الأقاليم رفع الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وعندما جالت الأمم المتحدة وضع المستعمرات الإيطالية وهى ليبيا والصومال وأريتريا كان من رأى الولايات المتحدة ضم أريتريا لإثيوبيا بينما أبدت الحكومة الإنجليزية فكرة تقسيمها بين الصومال والسودان ليتمكن الإنجليز السيطرة على الجزء الشرقى من ساحل البحر الأحمر ، وأيد الإتحاد السوفيتى وعدد من دول العالم الثالث فكرة إستقلال أريتريا . وفى هذه الأثناء اشتدت الحركة السياسية فى أريتريا وكانت الشخصية الأريتريّة تتبلور فى شكل بارز ، وجعل ذلك الدول الغربية تصعد من صراعاتها نحوها ولم تكن العرجوازية الأريتريّة التى تكونت دائماً عن طريق القطاعات الوسيطة تقدر القوة الحقيقية للحركة الشعبية أو تتبنى مطالبها الجذرية ، ولذا رأت أن بلورة « الكيان الأريتري » يمكن تحقيقه بالتعاون مع أى من هذه القوى الكبرى التى تحرك من حولها . غير أن هذه المحاولات وبالرغم من فشل الحركة الوطنية فى تحقيق الإستقلال فى فترة الصراع الدولى حولها بين ١٩٤٧ - ١٩٥٢ استطاعت أن تنجز لأريتريا ما يلى :

(١) طرح قضية إستقلال أريتريا على الساحة الدولية فى فترة تصفية الإستعمار مثلها مثل بقية المستعمرات فى العالم وكما خيبت قوى الحلفاء آمال شعوب مستعمراتها فى أنحاء العالم فقد إمتد ذلك لأريتريا .

(٢) الإغتراف « بالهوية الأريتريّة » حتى من خلال ضمها لإثيوبيا وفقاً

للقرار الصادر عن الأمم المتحدة والذي ينص على أن «أرثريا وحدة تتمتع بالحكم الذاتي في اتحاد فيدرالى مع أثيوبيا مع الاحترام الكامل للمؤسسات والتقاليد والأديان واللغات» وفى هذا الإطار يمنحها حياة دستورية كاملة تستغل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وشؤونها الداخلية .

(٢) اشترك ممثل الأمم المتحدة فى وضع دستورها على الاسس الديمقراطية الليبرالية الغربية ومن خلاله دخلت ستة أحزاب سياسية الانتخابات فى مارس ١٩٥٢ حصلت فيها الكتلة الإستقلالية على أغلبية الاصوات .

وبدأت الجمعية التشريعية فى مناقشة مشروع الدستور الارثيرى وأدخلت بعض التعديلات عليه ، وتمت موافقة الجمعية على الدستور المعدل فى ١٠ يوليو ١٩٥٢ ووقعه مندوب الأمم المتحدة فى ٦ أغسطس ثم صادق الإمبراطور عليه فى ١١ أغسطس ويحتوى الدستور الارثيرى على ٩٩ مادة ، وفيما يلى أهم ما إشتمل عليه من نقاط :

١ — حدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لحكومة أرثريا بأنها المسائل التى ليست من اختصاص الحكومة الفيدرالية ومن هذه السلطات الإحتفاظ بقوات الأمن الداخلى وحماية الضرائب لسد النفقات المحلية وأن تكون للإقليم ميزانيته الخاصة به .

٢ — يتكون المجلس الفيدرالى الإمبراطورى Imperial Federal Council من عدد متساو من الاثيوبيين والارثريين ، والاخيريون يعينهم رئيس السلطة التنفيذية Chief Executive وتصادق الجمعية التشريعية الارثيرية Assembly على تعيينهم .

٣ — الإمبراطور يمثل Representative فى أريتريا يحاط علماً بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية والاخير مسئول أمام الجمعية التشريعية .

٤ — يقوم دستور أريتريا على مبادئ الحكم الديموقراطى وللجميع التمتع بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية الواردة فى الفقرة السابعة من القانون الفيدرالى وهى جزء متمم للدستور .

٥ — لأريتريا علم خاص وخاتم وشارات .

٦ — اللغتان الرسميتان هى التيجرينيا والعربية .

٧ — عندما تصدر الجمعية التشريعية قانوناً يقدم إلى ممثل الإمبراطور الذى له أن يطلب فى خلال عشرين يوماً إعادة النظر فيه إذا تعدى الاختصاصات الفيدرالية .

٨ — تتكون الجمعية التشريعية من عدد لا يقل عن خمسين عضواً ولا يزيد على سبعين عضواً وتختص بالإقتراع على القوانين والميزانية وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية .

٩ — تتكون السلطة التنفيذية من رئيس Chief Executive ومعاونيه وزراء Secretaries مسئولون أمامه وله حق إقالتهم ،

١٠ — تتولى السلطة القضائية محكمة عليا Supreme Court وعدد من المحاكم الأخرى وتختص المحكمة العليا بالنظر فى طلبات النقض والإستئناف والمنازعات بشأن دستورية أعمال الحكومة والقضايا المرفوعة ضدها أو ضد الهيئات العامة .

وبالطبع فأنه في ظل الدستور الامبراطوري الاثيوبي الذي كان يقوم على السلطة البلاد والكنيسة فإنه لم يكن متوقفا أن يتطور الاتجاه الفيدرالي لإسلبيا وإن ترك فترة الاتحاد ثرائاً هائلاً من المناقشات المتراكمة بين المجتمعين الاثيوبي والاريتري ، فالجتماع الاثيوبي آنشد كان في إطار الكيان الامبراطوري القائم على الغزو والضم بدءاً بيوصامش ومرورا بمنليك ووصولاً إلى هيلاسسي بمضمونه الاقطاعي وواقعة الاقتصادى المتخاف ، ولم يتح ذلك لآى حركة وطنية أو ثورية أن تتبلور في أثيوبيا لتشكل مركز حوار وحدوى ديموقراطى وأن يدخل مبكراً جدول الثورة لاستعدادا لسقوط الامبراطور .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الاريترية المختلفة مع قضية الاستقلال حتى وصل بعضها إلى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية الاريترية التى مثلت الشخصية الوطنية مبكراً قبلت نفوذ التطور الاريتري لبعض الوقت في ظل الاتحاد الفيدرالى بقاءها على قمة الهرم الاجتماعى في أريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت « الوطنية الاريترية » ، أن تتعامل مع الانجليز أو مع إيطاليا أو تعامل أجنحة منها مع أثيوبيا مادامت تضمن نفس المصالح ورغم الدور السياسى النشط لهذه القيادات فإنها قبلت بالتسليم فى قضية الاستقلال الكامل عندما تضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هى شروط الديموقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة لأريتريا ، لقد كانت الفئات البروقراطية المسيحية - مثلاً - ترى أن (سوق العمل) سوف يعتمد أمامها فى أريتريا ليشمل أثيوبيا لإدارة وجيشاً وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى فى أثيوبيا وأريتريا على السواء . أما البرجوازية الاسلامية فكانت ترى أن « سوق التجارة » ، يمتد عبر حدود آمنة من أثيوبيا إلى السودان تحت رعاية الإدارة الامبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب

إقطاعى عسكري لا تشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية التى دمرت الاقتصاد الأريتري حيث تدهورت أحوال العمال والفنيين والمثقفين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشروعات التى كانت تقوم بها إيطاليا للتوسع فى أريتريا الأمر الذى يفهم منه مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أريتريا عشية الإدارة الأثيوبية ثم إزداد الوضع سوءاً بعد تدخل أثيوبيا فى مصالح أريتريا .

وقد حاولت العناصر الرجوازية الشكوى من الإجراءات التعسفية لهيلاسلاسى ورفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، غير إن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ وفد برئاسة محمد قاضى سنة ١٩٥٧ بعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة اعتقلت السلطات الأثيوبية الامبراطورية أعضاء الوفد لدى عودتهم ثم أعقب ذلك قيام عدد من الشخصيات السياسية مثل إدريس محمد آدم وإبراهيم سلطان وولد آب بالمروب من أريتريا اعرض قضيتهم على الرأى العام وحصلوا على حق اللجوء السياسى بالقاهرة عام ١٩٥٩ وانعكس ذلك على الشعب الأريتري الذى لم يجد فائدة من هذا الأسلوب وتقدم وفد من أسمة يفاوض الإدارة الأثيوبية كي تصدر قوانين جديدة للأحوال وهو ما اعتبرته الطبقة العاملة لإضرارا بمستوى معيشتها فأدى هذا إلى حدوث الاضطرابات العمالية فى مارس ١٩٥٨ فى داسمة ، و « مصوع ، بالاحتجاج على هذا الطلب ، وهذه الاضطرابات المتكررة طرحت لدى الجماهير أماكن العمل الثورى وأن لم تكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات ، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول أريتريا تتيح لهذه القوى الشعبية أن تنطلق إلى الثورة من أجل تحريرها الوطنى وكانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر تصعد موقفها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان - المجاور لأريتريا -

حتى حصل على استقلاله في عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هي الأخرى ألميت
حماس شباب أريتريا ، وكانت الصومال شريكة أريتريا في الخضوع إلى الإدارة
الاستعمارية تؤهل للحكم الذاتي لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ .

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الاريتريه في الاجراءات
التعسفية من جانب اثيوبيا ووضعت شعب أريتريا وجها لوجه أمام مطالب
الثورة ليس في مواجهة الامبراطور هيلاسلاسي فحسب بل وفي مواجهة
البورجوازية التعسفية ، وقد حاربت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن
تلعب دوراً معتدلاً في هذا الشأن فقامت بعض عناصرها التي هاجرت للعمل في
السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لاريتريا في عام ١٩٥٨ وكان هذا
التنظيم المسمى يقوم على أساس الحسلايا التي تنظم العمال والموظفين الاريتريين
في السودان متأثرين بالسياسة والإنجماحات اليسارية المتطرفة التي سادت السودان
في هذه الفترة ثم انتقلت إلى داخل اريتريا وقامت بعدة انقلابات فيها ثم تأثرت
ثقافة تلك التنظيمات بالتمقيدات القاسية في الواقع الاريتري حول وضع
المسيحيين والمسلمين والخصائص الافريقية والعروبة . . الخ الامر الذي ترتب
عليه عدم الاستجابة الصحيحة لهذه الحركة من جانب الشعب الاريتري بسبب
عدم تحقيق مطالبه .

٣ - الاتجاهات المعاصرة للثورة الأريتيرية وقضاياها :

تزايدت عوامل الثورة الأريتيرية بالداخل وتطلعت جماهير أريتريا نحو أبنائها في العالم الخارجى الذين كانوا بمثابة العناصر الطليعية التى تعيش - خاصة - فى الدول المجاورة وحيث كانت أكثرهم فى مصر والسودان للبحث عن فرصة العمل والتعليم ، فى هذا المناخ تأسست جبهة تحرير أريتريا عام ١٩٦٠ ورغم سيادة الاعتبارات الإسلامية فى مصر ووجود معظم أبناء أريتريا فى الأزهر فإن الناحية الدينية لم تكن هى الدافع ، فقد حاولت المجموعات الأولى أن تنقلب على الاعتبارات الإقليمية بتمثيل المجموعات المختلفة من أبناء الأقاليم الأريتيرية ، وقد نص دستورهما ، على إمتداد الطرق السليبية والعمل السرى الثورى العنيف وتوعية الشعب الأريتيرى بذلك تحت قياده موحدة وأصبح العنف الثورى والإعتقاد على الحركة العفوية للجماهير هى السمة المميزة للجبهة ضد الوجود الاثيوبى بهدف تحقيق الوحدة الوطنية تحت مظلة الثورة ، غير أن الجبهة ساءت لها السبلات مثل عدم وجود الخبرة والبرامج الاجتماعية إزاء تكوين الكوادر الطليعية المثقفة سياسياً ، وعمماً يمكن تقسيم مراحل الثورة الأريتيرية على النحو الآتى :

١ - الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٥ حيث قامت الجبهة بتعبئة الإريتيريين فى الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الأسلحة مع حملة إعلامية تركزت فى الدول الصديقة بالمنطقة وقد استجابت لها بعض الدول الإسلامية العربية مثل السعودية ومصر والعراق والصومال .

٢ - الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حيث اجتازت الثورة الإريتيرية مرحلة للتعبئة العضوية إلى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهى المرحلة التى شهدت

لانتقال الثورة من حرب العصابات المحددة إلى الكفاح الجماهيري المسلح مع تعبئة العناصر الهائلة والمتنفة في الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة استخدام تقسيم الولايات إلى مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة وتنقسم هذه الفترة أيضا بتأكيد الثورة الاريترية لوجودها على الساحة الدولية بالانصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

٣ - الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر بين فصائل الثورة [سنة ادا المؤتمر الوطني العام وقد بدأت القوى الثورية بالتخلص من القوى المعارضة في المجلس الاعلى الثورة الذي يقودها من الخارج واختارت قيادة عامة من الميدان تأكيذا لفكرة الوحدة وكانت المنطقتان الاولى والثانية في غرب اريتريا لهما نفوذ أكبر وفي المقابل كانت هناك القيادات الثلاثية، التي احتفظت بنفسها حتى انشقت باسم قوات التحرير الشعبية ، ويمجد التنويه بان الصراع في الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جبهة والديمقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، هذا الصراع قد عطل انعقاد المؤتمر الوطني حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبلورت فيها الانقسامات وبالرغم من ذلك فقد تجسدت الثورة الاريترية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تهتم بالتنقيف السياسي والايديولوجي وأسهمت الحركة الطلابية في هذه الفترة بمجد ملحوظ أي أن هذه المرحلة هي مرحلة تجسيد الثورة .

٤ - الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ حيث دخلت الصراعات الداخلية بين فئات وفصائل الثورة مرحلة جديدة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الاريترية ممثلة في تنظيميين ، والمجلس الثوري للجبهة تمسك بقرارات

مؤتمراتها ، أما قوات التحرير الشعبية فلم تقبل هذا المفهوم أو تلزم به وشهدت هذه الفترة اقتتالا وطنياً ودموياً تحت شعار تصفية الثورة المضادة وتمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثوري ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الاريترية قد أثرت على قدرتها في مواجهة التمرد التاريخي لها بسقوط الامبراطور د هيللا سيلاسي ، دون قدرة على حسم الموقف مما اضطر جناحى الثورة إلى المغامرة في هجوم مشترك على أسمرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافا إعلامية إلا أنه لم يحقق أبعاده المرجوة على الصعيد الداخلى .

٥ - الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ فى هذه الفترة ظهرت محاولات لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، غير أن الحوار الديموقراطى قد أدى إلى مزيد من الانقسامات وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية إلى حد بذل محاولات مع المجلس الثورى فى السودان لتحقيق الوحدة ولكن قيادات التحرير بالداخل اعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، وتأسس هذه الفترة أيضاً بضغط نظام الحكم الجديد فى أثيوبيا اطرح القضية كشبكة قومية داخلية وتزايد الصراع الدولى حول أثيوبيا نفسها وتعدد الموقف — بالتالى — أمام الثورة الاريترية وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المعوقات فقد حققت الثورة الاريترية فى هذه الفترة انجازات هامة فالمجلس الثورى ضاعف من عمليات الميليشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيرى ودفع بقواته لتحقل د تسينى ، بمشروعاتها الزراعية وتكسر معسكر د على قدر ، الحصين فى غرب أريتريا ، والجبهة الشعبية تقدم إلى دنقة ، فى مديرية الساحل ثم إلى كرن وسط البلاد ، وقوات التحرير الشعبية قد تحررت هى الاخرى د كقوة ثالثة ، بما لديها من سلاح .

وفى الفترة التالية والحالية أيضا يمكن القول أن القوة الأساسية للثورة الاريترية تتمثل فى جبهة تحرير أريتريا بقيادة المجلس الثورى ثم الجبهة الشعبية

لتحرير أريتريا وهما يعترفان لبعضهما بهذا الوضع أما قوات التحرير الشعبية فلا تزال تمثل القوة الثالثة ، ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير أريتريا - المجلس الثوري : تقوم بتنشيط المنظمات الجماهيرية وتكوين الميليشيا الشعبية والاعتماد على أسلوب التحرير الشامل ولذا تستقطب قواها معظم أنحاء أريتريا وأصبح يسودها التيار الاشتراكي . أما الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والتي حملت اسم قوات التحرير الشعبية فقد كانت تضم مجموعة المسيحيين اليساريين والمجموعات العربية الإسلامية وكانت تعتمد على البعثات الخارجية وتتفق الجبهة الشعبية مع جبهة التحرير في العداء للنظام الاثيوبي وتؤكد احترام القوميات الاريترية كما تتفق مع جبهة التحرير في إقرار اللغة العربية والتجريدية كلغتين رسميتين لأريتريا . أما قوات التحرير الشعبية فانها تضم القوى المتنوعة خارج جبهة أريتريا وهذا جعل سلوكها الداخلي عسكريا فقط وبرنامجا الاجتماعي يقوم على أساس توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا إلى اللاجئين الاريتريين .

٤ - خاتمة :

من خلال العرض السابق يمكن القول أنه أثناء فترة الاتحاد التي امتدت حتى عام ١٩٦٢ ثم إلغاء إثيوبيا للاتحاد وقامت بدمج أريتريا كإقليم لإثيوبيا — ساعد ذلك على نمو الحركة الوطنية الأريتيرية التي زادت حدتها تحت وطأة أعمال الإضطهاد والاستغلال والقمع الإثيوبية من جهة وبتأثير تطور الأحداث الوطنية في إفريقيا وخاصة في الشمال د مصر — الجزائر — السودان ، والشرق د كينيا وتنجانيقا ، حتى أنه خلال عدوان ١٩٥٦ على مصر تقدم عشرات الأريتريين للتطوع إلى جانب مصر في الحرب . في ذلك الوقت من الخمسينات — ومثل غيرها من الحركات الوطنية الإفريقية — كانت الحركة السياسية الوطنية الأريتيرية تؤمن بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق إستقلال أريتريا برغم أوضاع أريتريا آنشد والقوى الاجتماعية التي أعلنت رغبتها في إقامة الاتحاد مع إثيوبيا تحقيقاً لأصلها وفي ظل مجتمع بدائي — شبه إقطاعي خاضع للاحتلال الإثيوبي ، وقد ساعد ذلك من جهة أخرى — على بروز العناصر الإقطاعية — القبلية وأبنائها المتعلمين جنباً إلى جنب بعض من الأريتريين الذين كانوا يعملون بأعداد كبيرة في الجيش السوداني . ثم تأسست جبهة تحرير أريتريا في بور سودان وأسست خلاياها السرية في الداخل وبين العمال والطلاب في الخارج . وكانت القيادة السياسية تعتمد على الريف وتركيبه المتخلف الإقطاعي وعلى الطلاب العائرين في دول الشرق الأوسط أما القيادات العسكرية فقد اعتمدت على الذين كانوا يعملون في الجيش السوداني وقدراتها العسكرية الفنية محدودة وبدائية وقد حكم هذه القيادة فكرية النشاط السياسي في الخارج كأساس ثم القيام ببعض العمليات العسكرية المحدودة في الداخل بقصد إسماع ، الخارج وخاصة المنظمة العالمية . وفي الفترة التالية ١٩٦٥—١٩٦٧ بدأت عناصر طلابية كثرة تعود إلى أريتريا

بعد إتمام دراساتها في الخارج وبدأت حركة واسعة من النضال السياسي في المدن وبدأ يتبلور تيار سياسي كامل داخل الجبهة ذو طابع ديمقراطي ونقدي .

المسألة إذن أن الاستقطاب الاجتماعي السياسي كان قد تبلور في اتجاهين أساسيين . اتجاه يؤمن بالثورة كوسيلة للضغط على الخارج لتحقيق إستقلال تنوفر فيه مصالحة الهرم الاجتماعي للمجتمع الاريتري في الأساس ، ثم اتجاه آخر يؤمن بالثورة كوسيلة ليس لمجرد الإستقلال الوطني وإنما — كوسيلة أيضاً — لتغيير الواقع الاجتماعي الراهن للأغلبية العظمى من الاريتريين .

أما إستراتيجية الاتجاه الثاني الذي تبلور ونضج خلال تطور الحركة الوطنية والعمل المسلح فانها تهدف إلى خلق تنظيم ثوري يرفع المستوى الايديولوجي للمناضلين وتنظيم الجماهير على أساس طبقي وتكوين منظماتها الديمقراطية، وعلى المستوى العسكري خوض حرب تحرير شعبية وخلق قواعد ثورية ثابتة في المناطق المحررة وتأسيس ميليشيا شعبية وتطويق المدن بالريف . وعموماً فإن القوى التقدمية والديموقراطية لم تجد مفراً وفي مواجهة أعمال التصفية — من تأسيس قوات التحرير الشعبية لتدخل ثورة اريتريا الوطنية مرحلة جديدة من مراحل تطورها .

وإذا أرادت الحكومة العسكرية الاثيوبية الراهنة أن تحافظ على وحدة البلاد وتعاون شعوبها فعليها أن تأخذ طريق اللامركزية السياسية . فالاصرار على مبدأ الانفصال اريتريا من اثيوبيا الذي ترفعه جبهة التحرير الاريترية ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة للدخول في ميدان بناء المجتمع الاريتري والخطوة المطلوبة لتحقيق ذلك هي محاولة بدء الحوار الإيجابي بين أطراف القضية على أساس مبادئ المساواة بين الشعوب والجماعات في اثيوبيا لتعيش في ظل

اللامركزية السياسية لشعب اريتريا ، وإذا ما استمر الصراع المسلح حول قضية اريتريافانه يخشى أن يؤدي الى تقسيم اريتريا الى دولتين إسلامية ومسيحية وهو خطر يهدد مجتمع الاقليات الاريتري ، أى أن المطلوب فى المرحلة القادمة هو أن يضع أطراف النزاع أساساً يصبح التحالف ليس تحالف طبقات أو اقليات أو فئات وإنما ينبغى أن يكون تحالف شعوب وقوميات متنوعة الدين واللغة والمراكز الاقتصادية والتقدم الحضارى وتغيير هيكل الإدارة الحكومية الموروثة ومجموعه القيم والرموز وزرع قيم جديدة. والنظورات القادمة كفيله بالاجابة .

المراجع

- السيد رجب حراز (دكتور) : ارتيريا الحديثة ، (١٥٥٧ — ١٩٤١) ،
معهد البحوث والدراسة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- السيد رجب حراز (دكتور) : الأمم المتحدة وقضية ارتيريا (١٩٤٥ —
١٩٥٢) ، معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٤ .
- السيد رجب حراز (دكتور) : الأصول التاريخية للمشكلة الارتيرية ،
معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٧٧ .
- عبد الملك عودة (دكتور) : السياسة والحكم في افريقيا ،
معهد البحوث والدراسة العربية ، القاهرة .
- راشد البراوى (دكتور) : الحبشة بين الانقطاع والعصر الحديث ،
القاهرة .
- United Nations, A 2188 Final Report of the United
Nations Commissioner, dated 17 October 1952.
- United Nations, General Assembly, First Committee, Third
Session, part II, Summary Record of the two hundred
and Fortieth meeting held at Lake Success, New York
1949.
- Pankhurst, E. S. & Pankhurst, R :
Ethiopia and Eritrea, The Last phase of the Reunion
Struggle 1941 — 1952.

- Green Field, R. Ethiopia, A New Political History.
London 1960.
- Sand Ford, C. : Ethiopia under Haile Selassie.
— مجلة السياسة الدولية — القاهرة — مؤسسة الأهرام ، (أعداد) .

الفصل السادس

الصومال

- ١ — الاطار التاريخى السوسولوجى .
- ٢ — التنطور السكانى .
- ٣ — تأثير الدين الاسلامى والطرق الصوفية والارسابيات .
- ٤ — القبلىة والدولة .
- ٥ — خاتمة .
- المراجع .

١ - الاطار التاريخى السوسولوجى :

كان سكان الصومال يعرفون قديما باسم « برباروى » وأول من أطلق عليهم هذا الاسم هم مؤرخو اليونان والرومان فى العصور القديمة . وقد نقل مؤرخو العرب فى العصور الوسطى هذه التسمية وحولوها إلى « البربر » و بقيت إلى اليوم فى اسم مدينة « بربره » (١) الواقعة على ساحل الصومال البريطانى . وكان مؤرخو العرب يميزون بين سكان الصومال وبين الشعوب النجمية التى تسكن ساحل إفريقيا الشرقى الممتد جنوب صوماليا فكانوا يطلقون على هذه الشعوب « الزنج » ويسمون بلادهم « بر الزنج » وقد بقيت هذه الكلمة إلى اليوم فى اسم جزيرة « زنجبار » .

وينتمى الصوماليون للجنس الحامى وبالتحديد للمنصر الكوشى والكوشيون (٢) هم إحدى الموجات الحامية وكانوا يسكنون منطقة شرق إفريقيا من حدود مصر شمالا حتى القرن الإفريقى جنوبا ومنهم أيضاً الهناكل والجالالا . ويرى علماء الاجناس والسلالات البشرية ان قبائل الجالالا قد اضطرت تحت الضغط المتواصل من جانب الصوماليين إلى الهجرة نحو الغرب والجنوب العربى . وأخذ الآخرون وهم جنس حامى ينتشرون فى المناطق الساحلية ثم توغلوا فى الداخل بالتدريج حتى أصبحوا يشغلون مساحة شاسعة تمتد من خليج تاجورة على خليج عدن حتى رأس غردقوى ثم جنوبا على طول ساحل المحيط الهندى إلى نهر تانا فى كينيا .

وقد قامت علاقات تجارية مع مصر القديمة التى وصلت سفنها إلى الساحل الصومالى وكان من الطبيعى أن تتجه أنظار العرب أيضا إلى السواحل المواجهة مباشرة لشبه الجزيرة العربية فنزلوا عند المواقع الحالية لمصوع والإماكن القريبة

منها . وعقب ظهور الإسلام أخذ التجار المسلمون من عمان واليمن وحضرموت وغهما يندون إلى الساحل الأفريقي وراحوا — إلى جانب التجارة — يعملون على نشر الدين الجديد في الموانئ والمناطق الساحلية الداخلية وأعظم التوسع الذي حققه الإسلام في شمال شرق أفريقيا حدث بين القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين وانتهى الحال بقيام عدة سلطنات وأمارات إسلامية على طول الحافة الشرقية والجنوبية للهضبة الحبشية ومنها عدن التي يشير إليها المؤرخون العرب على أنها زيلع وهرر وكانت مركزاً عظيماً للتجارة والثقافة الإسلاميةين (٢) .

وقد رحب الصوماليون بالإسلام وتناالت الموجات الإسلامية حتى أصبح الإسلام ديناً لكل أبناء الصومال . وصحب هذه الموجات العربية والإسلامية المتعددة إلى بلاد الصومال وصول حضارة جديدة وثقافة زاهرة وأصبح الصومال قلعة حصينة من فلاح الإسلام في شرق أفريقيا ، وتوغل منه النفوذ الإسلامي إلى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الإفريقية ولم يبق المسلمون بهذه الحركة كحركة جهاد مسلحة لفرض الإسلام على الشعوب المجاورة بل جاءوا بأخلاق جديدة وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة . وتزارج الشعبان العربي والصومالي وتوثقت علاقاتهم .

غده أن العالم الإسلامي قد شهد فترات تفكك وتشقت (٣) وقد انعكس ذلك على أبناء الصومال الذين شعروا بما شمرت به بقية الشعوب الإسلامية الأخرى في العصور الوسطى ومع ذلك ظل الصوماليون يحتفظون بتضامنهم مع بقية الشعوب الإسلامية المجاورة ثم تعرضت المنطقة لأخطار جسيمة . هاجمها التتار والصليبيون والبول الأوروبية . وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن جزءاً من بلاد الصومال قد خضع للدولة العثمانية وكان هذا الجزء هو الشريط الساحلي الممتد

من بوغاز باب المندب جنوباً ثم شرقاً على طول الساحل الافريقي لحايج عدن إذ أن الدولة العثمانية إحتفظت بسيادتها على هذا الاقليم توحيداً له مع بقية الاقاليم الإسلامية وكقاعدة أمامية لها أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندي شمالاً إلى البحر الأحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية . وقد خضعت هذه المحافظات الإسلامية في معظم أوقاتها لسلطة والي اليمن العثماني رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للاهالي كثيراً من الشؤون الداخلية . أما سواحل الصومال الممتدة في المحيط الهندي فإن السلطات العثمانية لم تصل إليها بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين وإذ نصل إلى القرن التاسع عشر نجد محمد علي يبذل جهوداً كبيرة في السودان من أجل ربطه بمصر وأخذت تنساب إلى الجنوب مظاهر عدة من الحضارة الحديثة . فلما جاء إسماعيل بدأ يفكر في مشروع أوسع نطاقاً وهو إنشاء دولة كبيرة تضم جميع الأراضي الواقعة بين السودان وساحل البحر الأحمر والمحيط الهندي على أن يتم تحقيق الهدف على مراحل . غير أن نجاح مثل هذا المشروع الضخم كان يعتمد منه ضعف حكومة إسماعيل وإصطدامه بالحشيش وأهم من ذلك أن هذه السياسة كانت موضع انتقاد ومعارضة إنجلترا والدول الأوروبية التي كانت تتطلع في شغف إلى المنطقة .

ثم شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الافريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية في أوروبا . وكان من الطبيعي أن تدخل بلاد الشعب الصومالي في عملية التمزيق التي اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . ولم يقف الأمر عند حد هذه الدول الثلاث بل دخلت الحبشة في الميدان فتمسكت في عام ١٨٨٥ من الاستيلاء على هرر وشجعته فرنسا كي تقطع الطريق على كل من إنجلترا وإيطاليا . ولما قامت إنجلترا بالاستيلاء على السودان تحت ستار

إسترجاعه ، وأرادت أن تضمن حياد الحبشة فسمحت لها بالإستيلاء على إقليم
أوجادين الصومالية

ومعكذا أصبحت بلاد الصوماليين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية
مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة
تعمدية إلى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي ، وأصبحت هذه المنطقة الشاسعة
- وهي بمثابة جزيرة مثلثة الشكل في شرق إفريقيا كان المستكشفون الأوروبيون
يسمونها قرن إفريقيا الشرق وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الإفريقي إلى
اليوم - ما زالت هذه المنطقة الشاسعة تضم الشعب الصومالي ولكنها موزع بين
مختلف الأقسام السياسية (*) في المنطقة وكانت تشمل الصومال الفرنسي والصومال
البريطاني وصوماليا والصومال السكيني والصومال الحبشي الذي يسميه الصوماليون
منطقة الأوجادين وهي المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة وتسكنها
جماعات من الصوماليين الرعاة يبلغ عددهم حوالي نصف مليون نسمة . ومنطقة
الأوجادين ظلت باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال (صوماليا) ،
والواقع أنها مشكلة قديمة بدأت عام ١٨٩٧ عندما ضمت للحبشة بمقتضى معاهدة
عقدت في هذه السنة بينها وبين إنجلترا ثم بمقتضى اتفاق آخر عقد بين إيطاليا
والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الحبشة والصومال
الإيطالي موازياً لساحل المحيط الهندي ويبعد عنه بمسافة ١٨٠ ميلاً . وقبل أن
يخرج الإنجليز من الصومال الإيطالي سنة ١٩٥٠ رسموا خطاً للحدود أسموه
الخط الإداري المؤقت ، وهو يهمل منطقة الأوجادين داخل حدود الحبشة
وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة الأوجادين إلى بلادهم ووجهة
نظرهم في ذلك أن جميع سكان منطقة الأوجادين من الصوماليين فضلاً عن أنه
لا يوجد بهذه المنطقة أقلية عرقية وأنها كانت جزءاً من بلادهم ولم يكن لهم يد

في فصلها عنها لأنهم لم يمثلوا في الإتفاقات التي سلختها من بلادهم ، بينما تمسكت الحبشة بمنطقة الأوجادين مستندة إلى هذه الإتفاقات وقد استفحلت هذه المشكلة ولم يوجد حل لها رغم توصيات الأمم المتحدة وجهودها بهذا الخصوص وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل ذلك (٦) ، فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الأربعة الكبرى المنتصرة وهى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا أن تحدد مصير المستعمرات الإيطالية في إفريقيا. وعقدت المؤتمرات المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة وظهرت تيارات دولية متعارضة وبرزت أطباع سافرة ومستترة فإذا ببريطانيا تطمع في وصاية على الصومال الإيطالى وإذا بإيطاليا تسعى إلى إستعادة مركزها وتزويد فرنسا بل أن أثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الإقليم إلى أراضيها . وإزاء هذه المناورات أعلن نادى الشباب الصومالى (الذى ظهر إلى الوجود لأول مرة في أبريل ١٩٤٣) رسمياً في أبريل من عام ١٩٤٧ تحوله إلى حزب سياسى بإسم ، حزب وحدة الشباب الصومالى ، يعارض عودة إيطاليا بأي حال من الأحوال . وكان ذلك الحادث نقطة تحول بالغة الأهمية في تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد يشغل مركز الأولوية في النشاط السياسى ويتزعم الحركة القومية من أجل الاستقلال والوحدة . وتعرض الحزب للكثير من الاتهامات ، غير أن قيام الحزب قد شجع إنشاء عدد من الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى وبعضها تسانده المصالح القبلية أو الإيطالية . ولم تستطع الدول الكبرى الأربعة أن تصل إلى إفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت إحالة المسألة كلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فأصدرت قراراً خاصاً بالصومال وينص على ما يأتى :

١ - أصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة وبصبح هذا الاستقلال نافذاً في نهاية عشر سنوات من مرافقة الجمعية العامة على إتفاقيات الوصاية .

٢ - خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدوائية وأن تكون إيطاليا السلطة القائمة بالإدارة .

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة وعواطف مختلطة في البلاد . فالاحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب إختيار إيطاليا لتتولى الإدارة ولكنها اضطرت إلى قبول هذا الوضع لأنه مؤقت ان يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه مرحلة إنتقالية يتم خلالها إقامة الهيئات التمهيلية في المستويات المختلفة (طبقاً للقرار) ووصولة ، الإدارة ونقل السلطة بالتدريج إلى أيدي أبناء البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هناك مبرر لها وهو أنها إنترعت الاعتراف باستقلال البلاد الذي أصبح حقيقة واقعة فإذا إنتقلنا إلى الصومال البريطاني نلاحظ أنه صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر الملك في المجلس ، ويقضى بأن يتولى الإدارة في المحمية حاكم عسكري في يده السلطات التشريعية والتنفيذية .

وقد ظل التطور الدستوري بطيئاً بعد ذلك ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة إذ قررت بريطانيا في عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات في فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبها تشكيل أول وزارة صومالية في الإقليم . وفي الوقت نفسه أبدت بريطانيا عزمها على الانسحاب كما أعلنت أنها لن تعارض في الوضع الذي يراه أهل الإقليم بالنسبة إلى الصومال (الإيطالي) وفي أبريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال .

هذا التحول من جانب بريطانيا والذي بدا مفاجئاً للكثيرين يفسره البعض كما يلي : كانت بريطانيا في الأصل تسعى إلى أن تتولى الوصاية على الصومال الإيطالي وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صومالها والاولجادين تحت إشرافهم ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث لكن هذه السياسة لم تلق أى تأييد . فأهل الصومال الإيطالي لا يريدون استعماراً جديداً ، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا السيطرة على القرن الأفريقي وعارضت أثيوبيا خوفاً على أولجادين من جهة ولأنها كانت تريد من جهة أخرى أن ينضم إليهما الصومال الإيطالي . وهذا كله يفسر السبب في أن بريطانيا وافقت على الوصاية المؤقتة (على الصومال الإيطالي) وسلمت منطقة أولجادين من جديد إلى أثيوبيا .

وكان القرار الخاص باستقلال الصومال (الإيطالي) بعد عشر سنوات حافزاً قوياً لأهل الصومال البريطاني على المطالبة بوضع مسائل حتى يتسنى لهم الانضمام إلى أشقائهم وكلما اقترب موعد إعلان استقلال الأقليم الأول أدركت بريطانيا صعوبة البقاء في منطقتها فرأت أن تكون هي البادئة في كسب ود الصوماليين ، وفي الواقع فإن أهمية الصومال (البريطاني) قد تضاعفت بعد استقلال الهند وباكستان كما رأت بريطانيا أن احتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية وفي النهاية ينبغي عدم إغفال الاتجاه العام في أفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ مما وضع في استقلال ممتلكات فرنسا في أفريقيا الغربية والإستوائية ومدغشقر وما نقرر من إعلان استقلال الكونغو والكاميرون ونيجيريا .

وعمرماً فقد حققت القومية الصومالية أول هدف كبير لها - وهو الخلاص من السيطرة الأجنبية - في ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان استقلال القسم الخاضع

لبريطانيا. وفي أول الشهر التالي أعلن انتهاء التفويض الذي سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية واتحد الاقليان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة ما لبثت أن احتلت مكانها في الأسرة الدولية بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة ثم في منظمة الوحدة الافريقية عند قيامها.

وتشكلت أول وزارة صومالية في ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال - شأنه شأن إستقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) بعد الحرب العالمية الثانية - هذا الإستقلال لم يكن قائماً على أسس اقتصادية واجتماعية راسخة بسبب إنتقار نصف الدولة إلى الصلاية التي توفرها الوحدة الاقتصادية بمعنى أن التفاوت كان صارخاً والهوة كبيرة بين نصف الصومال ، فالعهد الاستعماري خلف وراءه الكثير من معوقات التقدم وفي مقدمتها - كما سيأتى ذكر ذلك تفصيلاً - أنه لم يحاول القضاء على القبلية التي سكّنت ولا تزال آفة العديد من المجتمعات الافريقية ، كما سعى الاستعمار للحيلولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم توافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالي من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار وأهدافه وأبقى على العناصر التي كانت تؤازره أبان سيطرته لتظل تتطلع إليه بعد خروجه فيتخذ منها سنداً للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة .

كانت من التركة التي ورثها الاستقلال مشكلة بالغة الخطورة تتمثل في إجراء من التراب الصومالي لإقنطعت قسراً وضد رغبة السكان الوطنيين وأدجت في بلاد أخرى مجاورة فكان الجسم السياسي الذي ولد في عام ١٩٦٠ مشوهاً وانعكس ذلك على التطورات اللاحقة. ففي يونيو عام ١٩٦١ تم التصديق في إستفتاء شعبي على أول دستور للبلاد يضمن الامل في تحقيق د الصومال الكبير ، ولم يرض

وقت طويل حتى بدأت العلاقات مع كل من إثيوبيا وكينيا تتخذ مظهراً عنيفاً في أوائل عام ١٩٦٤ تطورت الأمور إلى نزاع مسلح على إثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الأفريقية داعية الطرفين إلى التفاوض ، لكن هذه المفاوضات قد تعطلت لأن إثيوبيا اقترحت إغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات يراد إجراؤها في المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التي عقدت بين إيطاليا وإثيوبيا وأن يتخلى الجانبان عن أية مطالب أو دواوى إقليمية . وكان طبيعياً أن يرفض الصومال مطالب إثيوبيا مما أدى إلى تجديد القتال وظلت العلاقات يشوبها التوتر حتى بعد أن بدا في الأفق سلا لها في مباحثات الخرطوم آنئذ .

والصومال الفرنسي هو الآخر كان باعثاً على الاختلاف والإحتكاك بين البلدين لأنه — من جهة — جزء من الامة الصومالية ولكنه من جهة ثانية — وهذا هو الالم — يضم ميناء جيبوتي الذي يشكل منفذاً بحرياً هاماً بالنسبة إلى إثيوبيا . وحتى عندما تمت زيارة الرئيس ديغول إلى الاقاليم في أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الإضطرابات في جيبوتي وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين ، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت إثيوبيا في سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسي جزء لا يتجزأ منها ومنما تقدمت جمهورية الصومال بدعوى مماثلة .

أما عن العلاقات مع كينيا فإنها تأزمت هي الأخرى بعد أن عمدت هذه الأخيرة في يونيو من عام ١٩٦٦ إلى قطع العلاقات التجارية والإنصالات مع الصومال — وكانت كينيا وإثيوبيا قد عقدتا ميثاق دفاع بينهما منذ سنوات —

ومكنا جاءت كل هذه التطورات فى غير صالح الصومال فضلا عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفيذها . وبالإضافة إلى هذه العائل والمقبات فقد واجه الصومال ما هو أشد خطورة على الصعيد الداخلى ومنها تحديات تذيب الفوارق الطبقية وتحقيق للوحدة الوطنية وخلق التكامل الشفافى والإجتماعى والسكانى .

٢ - التطور السكاني :

منذ القرن الرابع عشر بدأت حركة توسع الصوماليين تتزايد باطراد وخاصة بعد أن تم انتشار الإسلام ، وتحمس الصوماليين لنشر الإسلام فاندفعوا نحو الجنوب واكتسحوا الجالا أمامهم وأجلوهم من وديسان شيبيل وجوبا حتى أوصلوهم إلى حدود نهر تانا في أقصى جنوب صوماليا . ومن هذه المنطقة انتشر الجالا في اتجاه نصف دائري ووصلوا إلى جنوب شرق الحبشة واستقروا هناك في مناطق د عروس ، و د بورنا ، و د إنو ، وغدها ، واعتنق كثير منهم الإسلام . وفي أثناء هذه الهجرات اختلط الصوماليون بالجالا والبيانتو ونتج عن هذا الاختلاط بعض الجماعات التي تسكن جنوب صوماليا وخاصة منطقة جوبا العليا ويظهر أثر الاختلاط بالجالا واضحا في لهجتهم (٧) . ولم تتوقف حركة التوسع الصومالية إلا منذ القرن الماضي وكان آخرها هجرة بعض قبائل منطقة بحر نين جنوبا إلى نهر جوبا وعبورهم هذا النهر بين ١٨٤٢ ، ١٨٤٨ وطردهم الجالانها تيمأ من هذه المناطق واستقروا على ضفة جوبا اليمنى حيث ظلوا العنصر السائد في هذه المنطقة حتى اليوم . وقد توقفت حركة التوسع الصومالية نحو الجنوب عند حدود نهر تانا في شرق كينيا ولم تتعد هذا النهر إلى اليوم .

وإلى جانب عملية الإختلاط المستمرة بين الصوماليين والجالا والبيانتو كانت هناك عملية إختلاط أخرى بين الصوماليين والعناصر السامية المهاجرة من من جنوب شبه جزيرة العرب وخاصة بعد إنتشار الإسلام ، وقد أثر العرب في خصائص الصوماليين الجنسية وفي طباعهم وحضارتهم ولقبتهم بدرجات متفاوتة . ويمكن أن نلص هذا التأثر بوضوح في المناطق الساحلية وفي شمال

الصومال ويقل ذلك تدريجياً كلما مرنا من الشمال إلى الجنوب أو من الساحل إلى الداخل باستثناء بعض المراكز التجارية العربية في الداخل . ومع قوة التأثيرات السامية العربية مازالت هناك بعض الخصائص الحامية باقية بين الصوماليين إلى اليوم كالانتماء إلى الأم وسلطة الخال وهي مظاهر لم تتمكن تلك التأثيرات السامية من محوها .

ونتيجة للهجرات والتحركات في منطقة القرن الأفريقي فقد وجد عنصران جنسيان يتميزان في بعض الخصائص الجسدية والحضارية . أحدهما العنصر الحامي الذي تعرض للتأثير العربي ويسكن شمال السودان والثاني السلالة التي تنجب عن اختلاط الصوماليين الأولين مع الجالا والبانو وتعيش في المناطق الجنوبية من صوماليا . وإلى جانب الغالبية العظمى من الصوماليين الذين حافظوا على خصائصهم الحامية العامة وفيما عدا جماعات البانتو ، توجد جماعات صومالية تأثرت ببعض العناصر السامية هم : العمراني ، و د الباجوني ، والعمراني يعيش بعضهم في مقديشو وتظهر فيهم الصفات السامية واضحة إلى حد كبير ويرى أحد الباحثين أنهم من سلالة اليهود الذين فروا من شبه جزيرة العرب في بداية انتشار الإسلام (٨) ، لكن هذا الرأي لم تثبت صحته لأنه لا توجد أية علامات تدل على وجود مؤثرات يهودية بين العمراني ، . ومن الأرجح أنهم من سلالة بعض العرب الذين هاجروا منذ عدة قرون من جنوب شبه الجزيرة العربية في جماعات كثيرة العدد .

أما الباجوني ، فهم سكان ساحل قسايو والجزر المواجهة له تظهر فيهم التأثيرات الفارسية ومن الأرجح أنهم من سلالة الفرس الذين كانوا يترادون سواحل الصومال منذ القدم . فغير أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن الباجوني

هم من سلالة قبيلة «نوفل» العربية التي كانت تسكن هذه المنطقة حوالي ١٦٦٠م بينما يرى آخرون أنهم من أصل أندونيسى أتى من جزيرة مدغشقر بدليل بعض خصائصهم الجينية الاندونيسية .

كما يعيش فى الصومال عدة أقليات هم : العرب وكانوا يهاجرون حتى عقدين مضيا حوالى ٤٠ (٩) ألف عربى وهم يستوطنون المراكز التجارية وخاصة الساحلية منها وأغلبهم من اليمن وحضرموت وقد هاجروا الى الصومال خلال عدة قرون ويعرف بعضهم بالاشراف لانتمائهم الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم نجد الهنود والباكستانيين وهم يعيشون فى مقديشو وقساو وأغلبهم مسلمون وهم يعرفون بالصومالية ويبلغ عددهم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة منذ عقدين مضيا حوالى ١٥٠٠ نسمة . أما الايطاليون فقد بلغ عدد المستوطنين منهم حتى عام ١٩٥٧ حوالى ٤٥٠٠ نسمة يعيشون ويشغلون فى المدن ويشغلون فى الوظائف الحكومية والأعمال التجارية ويسكنون المراكز الزراعية الكبيرة . وهناك عنصر مراد نتج من زواج الايطاليين بالصوماليات ويطلق الصوماليون على هؤلاء «كافيلاطا» (١٠)

وإجراء تعداد للسكان فى الصومال عملية شاقة بسبب تنقل السكان وارتحالهم بين مختلف أرجاء الصومال . فالصوماليون الرعاة لا يعترفون بالحدود السياسية التى خطتها الاستثمار بين أجزاء موطنهم الكبير فهم فى حركة ارتجال دائمة مستمرة وراء المراعى بين كل من الصومال والارجادين والصومال البريطانى والصومال الكينى . ويظهر اضطراب تعداد السكان واضحا فى الأرقام المتضاربة التى وردت فى تقارير الأمم المتحدة . فبينما تقول هذه التقارير أن عدد سكان الصومال الوطنيين فى مارس عام ١٩٦٩ كانوا ١٠٢٨٠٨٩٥ نسمة نجد

أن هذه التقارير تقدرها في يوليو من نفس السنة بـ ١٢.٧٩٩٨٣ نسمة ثم زعم أنهم ينقصون في سنة ١٩٤٠ إلى ١٢.٢٧٠.٠٠ نسمة ثم يزدادون إلى ١٢.٤٢٢.١٩٩ نسمة في عام ١٩٥٠ ثم إلى ١٢.٦٣٥.٨٤ نسمة في عام ١٩٥٣ ولا ينقص التقرير الرقم الأخير في أعداده الصادرة بعد ذلك حتى عام ١٩٥٧ حيث بلغ عدد السكان ١٢.٦٣٥.٨٤ نسمة .

أما أرقام عام ١٩٦٩ فتشير إلى أن عدد السكان كان ٢٩.٠٠٠.٠٠ نسمة . بمتوسط كثافة قدره ١١ شخصا للميل المربع الواحد . ورغم أن معدل الزيادة السكانية ٣٣ في المائة في السنة . وعموما فإن الصومال يعاني من نقص واضح في القوة البشرية فضلا عن أن كثافة السكان ضئيلة حيث لا تزيد على ٢٧٤ شخص في الكيلومتر المربع وأعلى نسبة لهذه الكثافة في مديرية بنادر حيث تبلغ ٨٦١ وأقلها في مجرتين إذ لا تتعدى ١٩١ .

ويبلغ عدد سكان أجزاء الصومال الأخرى ٢٢٧.٨٩٤ نسمة منها ٤٦٣.٩١ نسمة في الصومال الفرنسي في عام ١٩٥٧ و ٦٤٠.٠٠٠ نسمة في الصومال البريطاني ، ٧٥٠.٠٣ نسمة في منطقة هرر (الصوماليون فقط) و ٤٠٠.٠٠٠ نسمة — تقديريا — في منطقة الأرجادين و ٦٦٠.٥٠٠ نسمة في الصومال الكيني وإذا أضفنا لهذه الأرقام عدد سكان الصومال بكون مجموع تعداد الصوماليين في مختلف المناطق حوالى ستة ملايين ونصف مليون نسمة وهما لإحصاء الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ .

٣ - تأثير الدين الاسلامى والطرق الصوفية والارسلانيات :

لا تقل نسبة المسلمين في الصومال اليوم عن ٩٩ في المائة وهم يتبعون المذهب السنى الشافعى (١١) ، وكان إنتشار الإسلام في الصومال عامة ذا طابع سلمى بحسب وقد إنتشر الدين الإسلامى على أيدي المهاجرين من جنوب شبه جزيرة العرب سواء أكانوا تجاراً أم دعاة أم هاربين من وجه أعدائهم السياسيين، وكان هؤلاء المهاجرون يخلطون بسكان الصومال ويتزوجون منهم وينشرون الإسلام بينهم، كما أسس كثير من المسلمين العرب المراكز التجارية مثل مقديشو وبرادو وزيلع وبربرة، وقد أنشأ العرب في هذه المراكز أيضاً مدارس لتحفيظ القرآن كان لها أثر كبير في نشر الإسلام لا بين سكان الساحل فقط بل بين سكان الداخل أيضاً، وكان بعض خريجي هذه المدارس يتممون دراستهم الدينية في القاهرة والحجاز ودمشق، وكان الدعاة والمعلمون المسلمون القادمون من بلاد العرب يلجئون إلى هذه المراكز ثم ينتشرون منها في مختلف بقاع الصومال ليبشروا بالإسلام ، غير أن إنتشار المراكز الإسلامية تعرضت لفترة من الصراع العنيف في القرن السادس عشر عند ظهور البرتغال في مياه المحيط الهندي، فقد هاجم البرتغال كاوا وممباسا وزنجبار وغيرها من مراكز ساحل كينيا وتنجانيقا، وبدموا سلسلة من أعمال القرصنة ضد مقديشو وبرادو وزيلع وبربرة . وارتكب البرتغال كثيراً من الفظائع على ساحل الصومال، ومن الغريب أن هذه الفظائع قد ساعدت على نشر الإسلام حيث ترك السكان المسلمون الساحل فراراً من وحشية البرتغال ولجئوا إلى الداخل وإختلطوا بالقبائل الصومالية ونشروا الإسلام بينها ، ويصف فريق من المؤرخين هذه الأوضاع بقولهم : وهكذا كان العدوان البرتغالى نعمة في ثوب نقمة ، (١٢) .

كذلك فقد ازدهرت زيلع كما صمد لدولة عدل الإسلامية القوية التي نارات الحبشة ودخلت معها في صراع عنيف في القرن السادس عشر وتمكن أمهرها أحمد بن إبراهيم الغازي الشهير بأحمد جران بقواته الصومالية الممثلة حماسة وبمساعدة قوات الدولة العثمانية من غزو ثلاثة أرباع الحبشة ، واضطر النجاشي لبنا دنجل Lebna Dengel للنجاة بجلده ، وإستمر غزو الحبشة ما بين عامي ١٥٢٩ — ١٥٤٣ م ، ولكن تحالف البرتغال مع الاحباش ومفاجأتهم لأحمد جران أدى إلى هزيمته وقتله والقضاء على حركته واسترد النجاشي المناطق التي غزاها الصوماليون (١٤٦) .

ويمكن القول أن حركة أحمد جران ولو أنها كانت قصيرة الامد إلا أن تأثيرها كان بعيد المدى في نشر الإسلام ، فقد دخل كثير من سكان الحبشة في الإسلام . كما أن ضغط الاحباش على الصوماليين بعد هزيمة أحمد جران دفع الصوماليين إلى الهجرة نحو مناطق الانهار في الجنوب حيث اتصلوا بالجماعات التي كانت لا تزال على وثنيتهما — وخاصة الجالا والبانتو — ونشروا بينهم الإسلام ، وما أن أشرقت شمس القرن السابع عشر حتى كان الإسلام قد عم جميع أرجاء الصومال .

وفي القرن التاسع عشر ظهر المصريون على شواطئ الصومال عندما إشتري الحديمر إسماعيل ميناء زيلع من سلطان تركيا وأصبحت مصر تسيطر على ساحل الصومال من تاجورة إلى رأس جردافوى . وفي عام ١٨٧٥ ضمت هرر لأملأها . وقد ساهمت مصر في نشر الإسلام ورفع شأنه في الصومال فأرسلت عدداً من مشايخ الأزهر لتعليم سكان الصومال للمبادئ الإسلامية الصحيحة حيث كان كثير منهم — وخاصة الجالا من سكان هرر — لا يزال يمارس طاداته

الوثنية ولا يعرف من الإسلام إلا إسمه وقد ساهمت هذه الجهود أيضاً في اعتناق كثير من القبائل للإسلام انشد .

وتجدر الإشارة إلى تأثير الطرق الصوفية في هذا المضمار حيث أنشأت عدداً من المراكز الدينية التي ما زالت تتمتع حتى الآن بمكانة كبيرة ونفوذ عظيم بين الصوماليين، وأكثر الطرق الصوفية إنتشاراً في الصومال، الطريقة القادرية وتليها الصالحية ثم الاحمدية والرفاعية، وهذه الأخيرة أنباعها قليلون في الصومال وأغلبهم من العرب المستوطنين، وهذه الطرق لها تأثير ما باطبع على السكان وتشتتهم السياسية وخاصة الطرق الصوفية لأنها أنشأت مراكز إستيطان لها في بعض المناطق الزراعية الخصبة الواقعة على ضفاف الأنهار وكان يسود فيها نوع من التبعية، والاصل في نشأة هذه المراكز أن يلجأ أحد مشايخ الطرق الصوفية (١٤) مع عدد من مريديه إلى أحد القبائل التي تمنحه قطعة من أرضها تقيم عليها الجماعة الصوفية وتزرعها طبقاً لنظام معين ويتلخص نظام استغلال الجماعات الصوفية للأرض في أن شيخ الجماعة يقسمها — أي الأرض — ويوزع الأقسام على الأعضاء الذين يقومون بتطهيرها وزراعتها ولكن لا يحق لأي فرد منهم إمتلاك الجزء الخاص به أو الاستيلاء على محصوله، بل لابد من تسليم هذا المحصول لشيخ الجماعة الذي يتولى بنفسه توزيع الأنصبة على أفراد الجماعة . وإذا شيد العضو مباني من أي نوع على أرضه فإنها تعتبر ملكاً له طالما هو عضو في الجماعة، فإذا تركها تتول إلى الجماعة دون مقابل، وأحياناً يكاف شيخ الطريقة التلاميذ الذين يقصدون إليه من مختلف الجهات لطلب العلم بالمساهمة في الأعمال الزراعية لكي يوفروا لأنفسهم الغذاء اللازم لهم طول مدة إقامتهم .

وعند الجماعات الصوفية في جوبا العليا ينظم العمل في الحقول بطريقة جماعية

إذ تقسم الأرض إلى أجزاء ويتولى جميع الأعضاء العمل في كل جزء على حدة لمدة يوم كامل ثم ينتقلون إلى الجزء الذى يليه فى اليوم التالى وهكذا ، وبهذه الطريقة يعتبر المحصول ملكاً مشاعاً بين جميع أعضاء الجماعة .

غير أنه لا يكفى استقرار الجماعة فى أرض القبيلة لقيام الروابط بينهم بل لابد من تقوية هذه الروابط برواج شيخ الجماعة من القبيلة وبالبحث عن نسب بعيد من ناحية العصب لتعزيز الصلة تشعباً مع نظام الارتباط بالانساب السائد فى الصومال . وفى أول الأمر يكون شيخ الجماعة ومريدوه فى مركز الانبعاث ويتقيدون بالالتزامات القبلية ويخضع شيخ الجماعة لزعماء القبيلة ومجلسها وينشأ نتيجة لذلك نوع من التقارب بين مهمة شيخ الجماعة الصوفية كرجل دين يلتزم بالشريعة الإسلامية وبين اضطرابه للوفاء بالالتزامات القبلية التى تتعارض أحياناً مع أحكام الشريعة ، ويضطر شيخ الجماعة لقبول هذا الوضع فى أول الأمر بسبب مركزه المزعزع فى ملكية الأرض فالقبيلة تملك حق استرداد أرضها من الجماعة فى أى وقت تشاء . وشيخ الجماعة لا يملك حق التصرف فى الأرض بالبيع أو التنازل أو التوريث وإنما له حق استغلالها فقط بالاشتراك مع أفراد جماعته ، ولكن بعد مضى أجيال عدة وتعاقب ذرية شيخ الجماعة التى تورث وظيفته ومركزه يستتسب شيخ الجماعة (الذى ينحدر من الشيخ المؤسس) حقوقاً قبل الأرض ، ويصعب على القبيلة النظر إليه كتابع لها حق استرداد أرضها منه . وفى الوقت نفسه لا تستطيع القبيلة أن تتخلى عن الاعتقاد بأن هذه الأرض ملك لها . ولذلك عندما ينشب نزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة فإن القبيلة تنتهز هذه المخالفة من الجماعة وتحاول فهم صلتها بها وإسترداد الأرض وإخراج الجماعة منها .

وينشأ النزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة لأسباب عدة : منها حماية الجماعة للهاربين من العقوبات التى توقعها عليهم القبيلة وايرائهم لديها أو أن توسع الجماعة فى عدد أفرادها على حساب القبيلة أو أن يتدخل شيخ الجماعة فى شئون القبيلة وإصدار أحكامه طبقاً للشريعة الإسلامية التى تتعارض أحياناً مع العرف القبلى : وفى هذه المنازعات يكون محور الخلاف دائماً هو شرعية الـهبة التى أعطتها القبيلة للحامية للجماعة فبينما تدعى القبيلة أن الأرض ملك لها وأنها عندما وهبتها للجماعة كان ذلك بصفة مؤقتة وأن من حقها إستردادها فى أى وقت تشاء، نجد أن الجماعة الصوفية تتمسك بأحققتها فى الأرض على أساس أنها اكتسبت حقوق ملكيتها بطول أقامتها فيها وإستغلالها لها . وعندما يستحكم الخلاف يلجأ الطرفان إلى السلطات الحكومية التى تعمل بمهادنة على إبقاء الجماعة الصوفية فى الأرض حتى لا يصاب إقتصاد البلاد بالضرر (١٥) .

غير أنه فى كثير من الأحيان لا يصل النزاع بين الجماعة الصوفية وبين القبيلة إلى حد تحكيم السلطات الادارية ، بل قد يتراضى الطرفان بأن تدفع الجماعة تعويضات مالية أو عينية للقبيلة .

أما عن الديانات الأخرى فى الصومال فالملاحظ أنه لا يوجد يهود صوماليون ولكن يوجد بعض المسيحيين (١٦) الذين حولتهم الإرساليات التنصيرية وأفرادها من اليتامى واللقطاء الذين تولت هذه الإرساليات تربيتهم وتثقيفهم على المسيحية ، أو من الأطفال ذوى الإمهات الصوماليات والآباء الإيطاليين حيث أنشأهم آباؤهم على المسيحية . وكانت أشهر الإرساليات هناك هى الإرسالية الكاثوليكية وهى إيطالية وقد بلغ عدد أعضائها ١٣٥ عضواً ،

وتدير أكثر من ٢ مؤسسة في مقديشو ما بين مدارس وملاجئ ومستشفيات، كما أن لها مراكز أخرى في أنجوى وجوهروبلدوين وبيضوه ومركه وبراوله وجالب ويونت وتسايو وغيرها أما الارشاليمات البروتستانتية فيوجد منها اثنتان أمريكيتان الاولى مركزها في مقديشو ولها مؤسسات أخرى في مهداي، والارشالية الاخرى في مقديشو أيضا وتدير مدارس لتعليم اللغة الانجليزية ولها فروع في بلدة بولو بورتى .

٤ - القبلية والدولة ؛

كانت القبيلة من أخطر عناصر الحركة التي خلفها الاستعمار الصومال، والواقع أن النظام الاجتماعي الصومالي برمته يقوم على النظام القبلي حيث ينقسم الصوماليون إلى قبائل يرتبط أفراد كل قبيلة بسلسلة من الانساب تنتهي بمجد مشترك تحمل القبيلة إسمه . ويشبه هذا النظام إلى حد ما ، النظام القبلي العربي ولعله مأخوذ منه وخاصة من حيث تقسيم الجماعات .

والانساب هي عماد النظام القبلي الصومالي ، ويحفظ الصوماليون أنسابهم ويتناقلونها جيلا بعد جيل ، وكان للانساب أهمية كبرى في الاجيال الماضية فلا يمكن للفرد أن يتمتع بالحقوق في المجتمع مثل عضوية مجلس العشيرة أو غيرها إلا إذا كان يتصل بالنسب بأفراد عشيرته ، ويحفظ سلسلة هذا النسب ليتلوها كلما طلب منه ذلك ، ولهذا لم يكن للعبيد أو العتقاء أى حق في التمتع بامتيازات القبائل حتى وقت قريب . وقد بلغ من سيطرة الانساب على أذهان الصوماليين أنهم لا يتصورون وجود أية صلة أو رابطة بين قبيلتين أو عشيرتين إلا أن تكون رابطة القرابة أو النسب ، حتى الصلات التي تنشأ بين القبائل بحكم المصالح الاقتصادية المشتركة أو الجوار يفسرونها بالانساب ، بل أنهم قد ذهبوا - بالادلة والبراهين - إلى القول بأن شجرة النسب المشتركة التي تربط جميع القبائل الصومالية الكبيرة في جميع أقاليم الصومال - تبدأ هذه الشجرة بمجد واحد هو صومال ، ولكن إلى جانب ذلك فإن لكل قبيلة من هذه القبائل الكبرى (١٧) روايات وأنساب عن أجدادها الاوائل المؤسسين لها وهي تبعتها تماما من شجرة نسب صومال هذه ، ومن أمثلة ذلك بعض قبائل الشمال التي تروى أن أجدادها الاوائل كانوا مهاجرين من بلاد العرب لاصلة بينهم وبين صومال ،

وبذلك يظهر شيء من التناقض لا يفسره سوى لجوء الصوماليين دائماً إلى الانساب لربط القبائل المشتركة في المصالح أو الجوار .

وإذا انتقل المرء في أرجاء الصومال فإنه كثيراً ما يشاهد مجالس العشائر وقد اجتمع أعضاؤها في حلقات تحت ظلال الأشجار ومفترشين الأرض لمناقشة شئونهم القبلية . ويتكون مجلس القبيلة من زعماء العشائر أو الأقسام التي تتكون منها القبيلة، ولهذا المجلس زعيم ينتخبه أفراد المجلس وإذا كان تعيين هذا الزعيم بالوراثة فلا بد من موافقة مجلس القبيلة عليه، ولزعيم القبيلة نفوذ أدنى كبير على أفراد القبيلة ولذلك فإنه إذا نشب نزاع خطير بين عشيرتين تنتميان لقبيلتين مختلفتين ومال الطرفان لهذه النزاع فإن زعماء القبيلتين يتولون هذه الوسوية وإبرام الاتفاق حتى تكتسب شروطه احتراماً (١٨) . وفي الأجيال الماضية كان لكل قبيلة قاض يلى زعيم القبيلة في الأهمية، وكان القاضى يتولى الشؤون الدينية عند القبائل ثم تطورت وظيفته ومركزه في المدن والمراكز وأصبح يتولى الفصل في الخصومات طبقاً للشريعة الإسلامية .

غير أن نمو القومية الصومالية المتزايد قد أضعف من هذه التقاليد القديمة، فقد بدأت هذه القومية تحمل على الانساب كرابطة بين الصوماليين وخرج الصوماليون من نطاق القبيلة المحدود الذي يقسم الوطن الصومالى إلى وحدات قبلية ترتبط كل منها بسلسلة من الانساب وتعاذى بعضها بعضاً إلى وحدة شاملة تضم جميع أبناء الوطن الصومالى وهكذا بدأت الانساب تفكك وأخذت قبضتها تضعف بالتدريج، ولم يعد لها أثر يذكر في بعض الجهات كالمدن والمراكز بينما أخذ كثير من الصوماليين يتجهاملون في المناطق الأخرى، وقد أثر ذلك بالتالى على مركز المرأة التي كانت قبل ذلك تعد أقل بكثير من الرجل فأخذت المرأة

الصومالية المعاصرة تتخلص من قيودها وتحرر وتمتغ بالحقوق العامة وتشارك الرجل في كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية .

وقد اعترف الزعماء الصوماليون المعاصرون بأن القبيلة كانت آفة المجتمع الصومالي ونقطة ضعفه الرئيسية ، كما شنوا حربا شعواء تجاهها لأن البعض كان يستعملها لتضليل الشعب، مثال ذلك فقد كان النواب يستعملونها كوسيلة للحصول على كرسي في البرلمان وبالتالي فإن الفائدة تعود على النائب وعائلته ، كما اتخذها غير المتعلمين كوسيلة يحصلون بها على مناصب رفيعة في الحكومة . ومعنى هذا أن للنائب في البرلمان كان يعتبر نفسه ممثلا للقبيلة التي ينتمي إليها وليس وكيلا عن الأمة ، ومن ثم لم تقيم الأحزاب على أساس مبادئ إجتماعية معينة، وإنما كانت تتصارع على الحكم . وقررت على وجود القبائل وتقسيماتها الفرعية ظهور أحزاب لا حصر لها ، ففي انتخابات عام ١٩٦٩ اشترك ممثلو ٦٤ حزبا أو مجموعة سياسية في هذه الانتخابات، بينما لم يتعد سكانه الثلاثة ملايين نسمة . ومعنى ذلك أن هذه لم تكن أحزابا بالمعنى الحقيقي ولكنها عبارة عن تجمعات أساسها قبيلة أو عشيرة ، وهذه الأوضاع ولدت شرورا أفسدت الحياة العامة في الصومال نظرا لشيوع المحسوبية ومحاباة الأهل في القبيلة الواحدة .

وعموما فإن التكوين الحزبي الغريب في الصومال قد استمر يرجع المصالح المحلية على المصلحة القومية (١٩) للدولة . وفي عام ١٩٦٦ نشب خلاف بين الحكومة والجمعية الوطنية إذ أقرت الهيئة الأخيرة مشروع قانون لصوملة المناصب والوظائف في المشروعات الخاصة، وقد رفضه رئيس الجمهورية ثم قدمت الحكومة مشروعين بفوانين كان مصيرها الرفض من جانب الجمعية الوطنية هذه المرة، وهذا قدمت الحكومة استقالتها فرفض رئيس الدولة قبولها . وفي ١٠ يونيو عام ١٩٦٧ أقامت الجمعية الوطنية مرشحا جديدا للجمهورية هو الدكتور شرماركي وشكلت

حكومة جديدة ، وأقرت الجمعية الوطنية هذا التشكيل الذى ترتب عليه حدوث تحسن فى العلاقات مع كل من كينيا وأثيوبيا ، غير أن هذا التقارب قد أثار الخلافات فى داخل «عصبة شباب الصومال» ووجهة النقد للحكومة وكان من نتيجة ذلك إغلاق مقر الحزب . ثم تطورت الأمور وحدثت تغيرات فى بعض المناصب الوزارية فى مارس ١٩٦٨ وأعيد تنظيم «عصبة شباب الصومال» كما تم إنشاء حزب جديد أطلق عليه اسم «حزب العمل الديموقراطى» . وفى مارس ١٩٦٩ أجريت الانتخابات العامة واشترك فيها مرشحون يمثلون ٦٤ مجموعة سياسية حصلت ٢٤ منها على ٥١ مقعداً ، أما «عصبة شباب الصومال» ففقدت ٢٠ مقعداً ولكنها احتفظت بالأغلبية ، إذ كانت مقاعدها ٧٢ من مجموع قدرة ١٢٤ مقعداً .

ويعزى البعض هذا التنقل بين الأحزاب إلى أن التنظيمات السياسية تقدم على أساس قبيلة أو عائلة أو فرد ، ولم تكن قائمة على مبادئ اجتماعية محددة فضلاً عن ذلك كان انعكاس الصراعات الدائرة حول مصالح ضيقة وهو ما أدى - طبقاً لهذه الآراء - إلى أن تصبح الغلبة للاحقاد القبلية أو العائلية أو الشخصية ، فاغتنل رئيس الجمهورية آنئذ فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٩ ، وفور وقوع الحادث أوقف جميع النشاط السياسى وتم استدعاء أعضاء الجمعية الوطنية إلى مقديشو لاختيار رئيس جديد للدولة ، وقبل أن يتم الاختيار قامت القوات المسلحة بحركتها فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ وشكل مجلس للثورة من الضباط الضبان ، أصبح هو السلطة الفعلية برغم تشكيل وزارة يغلب عليها الطابع المدنى ، وأعلن المجلس إلغاء الدستور وحل الجمعية الوطنية وحرم الأحزاب السياسية .

٥ - خاتمة :

ان الصوماليين يعتبرون شعبا أو جنسا واحدا من وجهة النظر الانثروبولوجية، وبذلك ، وعلى خلاف الكثير من الدول ، فان الصومال لا تتعدد فيها القوميات ذات الاصول السلالية المتصارعة واللغات المختلفة نشأة ، والخلافات التاريخية المتباينة الى تخلف وراءها العديد من الحساسيات أو العداوات ، وهي تنخلو من الصراعات الدينية العنيفة التي يمكن أن تنفجر فتحطم وحدة للدولة كما لا توجد بها أقلية دخيلة تملك عناصر الثروة ومقومات القوة على نحو ما هو كائن في جنوب افريقيا . وبرغم هذه المزايا الواضحة كانت صوماليا دائما تنفجر إلى الوحدة القائمة على التجانس أو التقارب بين المستويات المادية والثقافية والحضارية بين الفئات الاجتماعية، ومن ثم كانت تعاني من الفوارق المصطنعة سواء بسبب الانقسام القبلي والتباين الاقتصادي والتفاوت الثقافي ، وهذه الفوارق هي التي حالت دون إبراز الخصائص الأصلية أو الأصيلة للشعب الصومالي، وهو ما يقتضي ضرورة القضاء على القبلية ، فالغاء القبلية يوجه ضربة قاصمة إلى عناصر التفرقة ويسمح بأن تسير حياة الصومال السياسية هادئة لا تنقلبها انقلابات ذات مصالح محلية ضيقة .

وقد أخذ قادة للثورة الصومالية (٢٠) على عاتقهم ان تكون السلطة السياسية ممثلة للمصالح العامة الامة ككل ، وضرورة صير كافة الصفوف في يوتقة وحدة القومية وان تكون هذه السلطة للدولة ككل . . الدولة بفهمها الحديث وليس القبيلة أو الصراع القبلي .

ولكن هذا ، لا ينفي وجود أقلية صومالية هامة خارج حدود دولة الصومال، وفي كل من لانيويا ، وكينيا ، مما يؤدي إلى وجود مشكلات ودولية ، فالامر لا يتعلق هنا بأقلية داخل الدول العربية ، بل بأقلية لدولة غربية هي للصومال لدى جيرانها من الدول الافريقية . فالقضية تتعلق بضم هؤلاء الصومال وأراضيهم إلى أراضي الصومال ، لأنها قضية تحرير .

المراجع

(1) Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia. London, 1952. p. 209.

وتبلغ مساحة جمهورية الصومال ما يقرب من ٢٤٦١٤٠ ميلا مربعا ومن هنا يكتسب هذا البلد أهمية استراتيجية بالغة لأنه يواجه خليج عدن الذى يشكل المدخل الرئيسى إلى البحر الأحمر ومنه إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس ، وبذلك تتصل اتصالا بحريا مباشرا بالشرق الأوسط والشمال الافريقى وجنوب أوروبا .

(٢) دكتور / ابراهيم رزقانة : العائلة البشرية . القاهرة ١٩٥٠ . ص ٢٩١ .

(٣) دكتور / راشد البراوى : الصومال الجديد . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٣ . ص ٢٣ — ٢٩ .

(٤) دكتور / جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة . المكتبة الافريقية ١٩٦٠ ص ٧ — ٢٢ .

(5) Trimingham, op. cit, p. 210.

(6) United Nations,

Rapport du Gouvernement Italien à L'Assemblée Generale des Nations Unies sur L'Administration de Tutelle de la Somalie, (8 Vols) 1950, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956, 1957, Rome.

وانظر أيضا دكتور / راشد البراوى ، مرجع سابق ص ٢٧ — ٣٢ .

(7) Lewis, I. M.; Peoples of the Horn of Africa, Somali, Afar and Saho, London, 1955 p. 44.

(8) Ibid. p. 41.

(9) United Nations. Rapport aux Nations Unies, 1957
p. 4.

(١٠) وهي عبارة ايطالية معناها قهوة بالابن (Coffe Latta) وذلك من باب التفتكة نظرا لاختلاط اللونين الابيض والاسمر الذي نتج عن اختلاط الايطاليين بالصوماليات ويرجع في تفصيل ذلك إلى عبد المنعم عبد الحليم . الجمهورية الصومالية . القاهرة . مكتبة الشرق بالجمالة ١٩٦٠ ص ١٨٠-١٨٢ .

(١١) دكتور / حسن ابراهيم حسن : انتشار الاسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى شرق القارة الافريقية وغربها ، معهد الدراسات العربية العالية . القاهرة . ١٩٥٧ ص ١٣٦ .

(١٢) المرجع السابق ص ٧٥ وانظر أيضا : حسن جومر : الحبشة ، لجنة البيان العربي ١٩٤٧ ص ٦٩ .

(13) Trimingham, op. cit., p. 85.

(14) Lewis. op. cit., pp. 140 - 151.

(15) Ibid.

(١٦) دكتور / حسن ابراهيم حسن : انتشار الاسلام والعروبة ، مرجع سابق ص ١٣ .

(١٧) عبد المنعم عبد الحليم : الجمهورية الصومالية ، مرجع سابق ص ٢١٢ - ٢١٤ .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) دكتور / راشد البراوى مرجع سابق ص ٣٢ . ويرجع أيضا إلى كتابه الأصول الكبه : حقيقة ومدف ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٢ ص ٤١ — ٧٩ ، و ص ١٠٧ — ١١٦ .

(٢٠) يرجع إلى خطاب الرئيس في أول نوفمبر ١٩٦٩ (الرئيس سياديرى) وخطابه في ١٦ مارس ١٩٧١ (الرئيس سياديرى)

الفصل السابع

السودان

وجنوب السودان

- ١ — الاطار التاريخى والسوسولوجى .
- ٢ — الاستعمار وعاربة الاسلام واللغة العربية .
- ٣ — مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة .
- المراجع .

١ - الاطار التاريخي الجيوسولوجي :

هبر للمؤرخ البريطاني الذائع الصيت أوضح تعبير عن قضية السودان قائلا (١) : « أنها قضية أفريقية المنقسمة إلى قسمين ، مجسدة في نطاق محدود . ولذا فإن السودان إذ يحمل مصيرة بين يديه يحمل مصير أفريقيا في الوقت نفسه . فإذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منهما أبناؤه سيكون قد قام بعمل انشائي رائد للقارة بأسرها ، أما إذا لاحددم الصراع في السودان وأزمن فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر بين قسمي أفريقيا في كل مكان وسينحول جنوب السودان — سواء طال الزمن أم قصر — إلى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب أفريقيا الزنجية ضد أفريقيا الشمالية . وإذا وصلت الأمور إلى هذا الحد فإن انشطار القارة الأفريقية قد يصبح نهائياً . لقد ألقى القدر على عاتق أبناء الشمال عبئاً جسيماً ، »

وقد تحمل أبناء شمال السودان الأعباء للرهقة في خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل إقامة الوحدة الوطنية في السودان وإقامة نظام إداري خاص بالجنوب لحل مشاكلكه الخاصة مع التسليم بوجود فوارق بين الشمال والجنوب وخاصة في الناحية الديموغرافية حيث يوجد نوعان رئيسيان للسكان في السودان : النوع الذي يسمى بالأسمر والنوع الأسود . ويرى أحد المؤرخين المعاصرين (٢) أنه « في أغلب الظن أن النوع الأول جاء أصلاً من بلاد العرب عندما خرجت موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية في أوقات مختلفة متأثرة قبل كل شيء بالتغيرات المناخية والجفاف الدوري الذي كان يحتم على السكان أن يهاجروا ، أما النوع الأسود وهم سكان جنوب السودان فهم ينتمون إلى أفريقيا الاستوائية وغيرها من مناطق العالم مثل جنوب الجزيرة العربية والهند وأستراليا

أيضا . لكن هذه التقسيمات التي ترجع جذورها إلى الماضي البعيد لا يمكن أن تكون اليوم تقسيمات كاملة، فكثير من يسمون بالعرب لهم قسما الزوج ، وبعض من يطلق عليهم وصف الزوج ليست لهم قسما زنجية .

وهناك رأى آخر (٢) يقول أنه من المشكوك فيه أن يكون في السودان أناس يمكن اعتبارهم زوجا حقيقيةين حيث طباع سكان السودان غير زنجية وممارستهم للرعى بل وتركيب لغتهم إلى حد ما إنما ترجع إلى عوامل الاختلاط والهجرة . وهذا الرأي لا يميل إلى استخدام كلمة «العرب» للدلالة على سمات عنصرية ، وأن علماء السلالات لا يستخدمون هذه الكلمة إلا بمعنى تاريخي فحسب للدلالة على أولئك الذين هاجروا من بلاد العرب إلى السودان وأبنائهم وعلى الجماعات غير المتجانسة التي احتوتها القبائل العربية والتي اقتبست حضارتها .

أما العرب فلم يكن عددهم كبيراً في السودان في أي وقت من الأوقات وقد اختلطوا حيث أقاموا وتزوجوا مع السكان المحليين سواء كانوا من أهل النوبة أو من الزوج ، وترتب على ذلك أن أصبح في السودان اليوم جميع درجات الامتزاج بين سمر الشمال وزوج الجنوب، كما لم تنشأ ثقافة خاصة يمكن أن توصف بأنها ثقافة عربية وإسلامية تماماً (١) ، ويستدل على ذلك من نتائج الإحصاء السكاني الذي أجرى عام ١٩٥٦ إذ بلغ مجموع سكان السودان ١٠٠٠٠٠٠ ٢٦٣ ر نسمة من بينهم ٢٠٠٠ ٧٩٣ يعيشون في المديرية الجنوبية الثلاث وهو رقم يوازي ربع السكان . وقد أورد الإحصاء أسماء ٥٧٢ قبيلة أو عشيرة يتراوح عدد المختلطين اليها بين المليون — مثل قبيلة الدنكا — حتى يصل إلى بضعة عشرات من الأفراد في بعض المجموعات . ورغم أن ٣٩ ٪ من السكان ينحدرون من أصل عربي فقد أثبتت نتائج هذا الإحصاء أن من يتكلمون العربية كلغة أصلية

يتجاوزون ٥٠ ٪. أما الآخرون فيستخدمون لغات صنفها الإحصاء إلى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورادية والافريقية .

أما عن الفوارق الحضارية بين شمال السودان وجنوبه فالملاحظ ان جنوب السودان لا تسود بين سكانه حضارة متجانسة وقد قام علماء الأنثروبولوجيا بتصنيف سكان جنوب السودان تبعاً للأصل التاريخي والتكوين العرقي واللغة والبيئة الجغرافية إلى ثلاث مجموعات ، فالنيليون يتألفون من الدنكا والنوري والشوك والانوك وهم يعيشون في الأغلب في مديرتي بحر الغزال وأعالى النيل، ونضم كل واحدة منها عدة قبائل ، والبيئة الجغرافية للنيليين تجعلهم يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية والتي تعتبر أيضاً — أى للماشية — الآداة التي تيسر لهم الزواج كما أنها بمثابة الوسيط الذي يتصلون عن طريقه بالاشباح وبأرواح الأسلاف . أما المجموعة الثانية فهم النيليون الحاميون ويتألفون من الموري والديدينجا والبويا والنوباسا واللاتوكا وبقيةهم معظمهم في المديرية الاستوائية كما تعيش أقسام منهم في أوغندا وكينيا؛ وأخيراً تأتي القبائل السودانية وهي التي تشكل المجموعة الثالثة في سكان جنوب السودان وتتألف من القبائل العديدة والصغيرة الحجم التي تسكن المناطق الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السكان وأهم قبائل هذه المجموعة هي الأزاندي (*) .

وهذه القبائل وغيرها لم تنشأ كلها في جنوب السودان ، والقبائل الأخرى المنتشرة — بخلاف المجموعات الثلاثة السابقة — ليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى أو ما يمكنها من السيطرة عليها واحتوائها . وقد أدت الاختلافات العرقية والسلالية بين القبائل إلى استخدام لغات مختلفة فضلاً عن التباين الواضح في المؤسسات السياسية والدينية .

والمجموعات اللغوية الرئيسية هي اللغات النيلية واللهجات المتفرعة عنها ومن بينها لهجة الدنكا والنوير والشلوك والاكولى والبورون ، وهناك أيضاً مجموعة اللغات البادية ومجموعة اللغات الدينجية ومجموعة اللغات الأزدية وما يتفرع عن هذه المجموعات من لهجات مرتبطة بها . وفي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع اللغات المستخدمة في جنوب السودان ١٢ لغة لكن اللغة التي أخذت في الانتشار والسائدة اليوم في جنوب السودان هي اللغة العربية .

وبخصوص الناحية الدينية فما زالت الوثنية منتشرة بين معظم سكان جنوب السودان وينقسم عدد السكان غير الوثنيين حسب التقديرات التي أجريت في منتصف الخمسينات إلى المجموعات التالية :

المسلمون من أبناء الجنوب	١٢٢٠٠٠ — ٢٢٢٠٠٠
البروتستانت ، ، ،	٢٠٠٠٠ — ٢٥٠٠٠
الروم الكاثوليك من أبناء الجنوب	١٨٠٠٠٠ — ٢٠٠٠٠٠

المجموع ٢٢٧٥٠٠٠ — ٢٥٣٢٠٠٠ (٥)

وسكان جنوب السودان يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان . والاعليية الوثنية منهم يؤمنون بوجه عام بوجود آله قدير يطلق عليه الدنكا . غير أن هذه القبائل تعتقد أن أرواح السلف تلعب دوراً في حياة القبائل اليومية أكبر من دور الآلهة نفسها لأن أرواح أسلافهم تتجسد في الاجيال المتعاقبة من صانعي الامطار والرؤساء الروحيين ، وهم أشخاص يحيطون بين الساعطين للروحانية

(٥) المصدر :

Sudan Government, Report of the Commission of Enquiry on the Southern Sudan Disturbances, Khartoum, 1956, pp 5 - 8.

والدينية، ومهماً فإن هذه الاديان الوثنية هي اديان قبلية بحثة ولا تصلح لان تكون أساساً لنشاط مهتمك بين القبائل .

أما عن التنظيمات السياسية في الجنوب فإنها تختلف من قبيلة إلى أخرى: فلدى الشلوك نظام مركزي يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه . أما الديكا والباري فتضع السلطة العليا بين يدي الرئيس الروحي وهو في نفس الوقت صانع الامطار . وعند قبائل النوير يمارس السلطة فيها أشخاص يستندون إلى أساس ديني أكثر مما يستندون إلى أساس سياسي (٦) .

أما المسيحية ومدى انتشارها في الجنوب فإن هذه النقطة تحتاج إلى وقفة لتحليل وتفسير الدور الذي لعبته مدارس التنصير منذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر حينما شرعت جمعيات التنصير المسيحية في انشاء المدارس والكنائس معاً . ويرى الاستاذ محمد عمر بشير (٧) وهو من كبار رجال الخارجية السودانية — يرى في دراسة له أن تقدم جمعيات التنصير المسيحية جاء بطيئاً نظراً لصعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات وانتشار المستنقعات بالإضافة إلى نقص الموارد المالية إذ كان الجنوب أشد تخلفاً من الناحية الاقتصادية من الشمال ، وقد جاء تعدد اللغات والافتقار إلى لغة عملية كبرى عاملاً أدى إلى تأخر النهوض بالتعليم فضلاً عن قسوة الظروف المناخية وانتشار الامراض والهجرة للنضلة التي تطلبها طبيعة الترحل التي تغلب على بعض القبائل .

وبالإضافة إلى العوامل السابقة جاءت الشكوك والعداء من جانب القبائل وندرة المدرسين وخوف شيوخ القبائل من أن يؤدي التعليم المسيحي إلى نشئة جيل يبتعد عن حياة القبيلة أو الاسرة ويؤدي إلى حرمان القبيلة من أبنائها ، وقد انعكس ذلك على نوعية الذين تلقوا التعليم في هذه المدارس حيث كانت

أغلبيتهم من أبناء العبيد الذين أعتقوا أو من أبناء رؤساء القبائل الذين أرسلتهم الحكومة إلى مدارس بعثات التنصير كرها ان (٨) .

كانت الأغلبية الساحقة من رجال بعثات التنصير من الروم الكاثوليك وكانت ارسالياتهم أكبر الارساليات في الجنوب وكان أكثر العاملين فيها من الإيطاليين والألمان من لا يصلحون لتدريس اللغة الانجليزية . وفي عام ١٩١٠ دارت مشاررات بين رجال الارسالية الكاثوليكية وجمعية مبشرى الكنيسة بشأن إعطاء الأفضلية في تولي الوظائف لمن يتكلمون اللغة الانجليزية ولا بد من أن تبذل الحكومة جهدها لتشجيع استخدام اللغة الانجليزية كأداة يمكن من خلالها اتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب .

وكان رجال بعثات التنصير يخافون من انتشار الإسلام في السودان الجنوبي كذلك فقد وضعوا القيود على تعلم اللغة العربية بفرض إخضاعها تماماً غير أن أبناء الجنوب قد ترددوا على المدارس التي تقوم بتعليم اللغة العربية ولحق أنهاءها الجيش . واستمرت اللغة العربية أداة للانفصال بين المستويات الدنيا من رجال الإدارة والتجار . وهو ما فقد أصبحت اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب ، وكان الانفصال في اللغة بين الجنوب والشمال هو النتيجة الطبيعية لإحناكار الارساليات المسيحية الأوروبية أمور التعليم ووضع إدارة الجنوب في أيدي الموظفين البريطانيين . ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السلمية في الجنوب لزداد الاهتمام بقضية التعليم ، وفي عام ١٩١٨ كتب أحد المسؤولين قائلاً (٩) : « أنه ليس في الوسع تحقيق مزيد من التقدم في الإدارة أو التجارة في الجنوب ما لم يتلقى السكان المحليون قدراً من التعليم ، فالإدارة تتطلب طبقة من الموظفين المحليين القادرين على القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة وعلى إنجاز الأعمال المكتبية

لرؤسائهم والعمل لتنمية بلادهم على أساس مدروس وتقديمى ، . وحذر التقرير من استمرار التعليم الدينى من جانب مدارس المبشرين لأنها لا توضح لآبناء البلاد أن الحكومة هى العامل الجوهري المسيطر على حياتها بينما ينبغي أن تكون هذه الفكرة هى النقطة الجوهرية فى التعليم ، وطالب التقرير بانعشاء مدرستين حكومتين . لكن هذه الاقتراحات قد رفضت فى حين نجحت جمعيات رجال التنصير فى أرساء خدمة ونشر المسيحية ومنع انتشار الإسلام فى الجنوب ، وساعد على ذلك أيضاً حماس رجال التنصير الدينى ورؤيتهم بضرورة السعى لتنصير جميع سكان البلاد مسلمين ووثنيين ، جنوبيين وشماليين أيضاً . وقد وصف اللورد كرومر — قنصل بريطانيا ومدوياً السامى فى القاهرة والحاكم الفعلى لمصر والسودان حتى تقاعده سنة ١٩١٠ — وصف كرومر المضغوط الشديدة التى تعرض لها للنزول على وجهة نظر رجال التنصير فى خطاب أرسله إلى لورد لانز داون جاء فيه : « أنى مازلت أحاصر حصاراً عنيفاً يحيط بى من كل الجهات لكي أوافق على التنصير فى السودان ، فالكاثوليك ومن خلفهم الحكومة النمساوية والكنيسة الانجيلية يدعمها عدد من الآباء ذوى الاجاه والنفوذ والجمعية المسيحية وغيرها من الجمعيات التبشيرية لهم جميعاً نفس الشعار » .

غير أن نشاط الجمعيات التنصيرية (١٠) لم يمتد إلى شمال السودان أثناء السنوات الأولى من الحكم الانجليزى المصرى للسودان إلا فيما يتعلق بفتح المدارس وبناء كنيسة انجيلية فى الخرطوم .

وقد قسمت المديرية الجنوبية إلى اقاليم لكل واحد منها سيطرة من جانب إحدى الكنائس أو المذاهب المسيحية المختلفة والتى تمارس فيها نشاطها بحرية كاملة بهدف تنصير السكان وباعتبارهم دمجاً متوحشين ليست لديهم

مبادئ التفكير السليم أو حسن السلوك ، - وهو ما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٠٥ . وهو ما فقد مضت الجميات التنصيرية في مزاولة نشاطها في جنوب السودان تحت سمع وبصر وحماية الحكومة ورعايتها وهو ما كان له تأثير كبير في تعميق هوة الاختلافات بين سكان الشمال وسكان الجنوب في السودان . وحتى عندما أنشئ جيش على من أبناء جنوب السودان فإن السياسة البريطانية استمرت تدفع لهاط رجال التنصير المسيحيين بهدف أخضاع السكان اسلطان الحكومة وانخذت لتحقيق هذا الهدف وسائل عديدة وهو ما يستدل عليه في تقرير كتبه ر . س . اوين حاكم مديرية مونيالا في عام ١٩١٠ قائلا : « أنه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظراً لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين وأن ية - يوم الامام بالقاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فإنه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان وتلقى فيها الاوامر باللغة الانجليزية وتقام فيها الشعائر المسيحية » .

وقد أقر ونجت - حاكم السودان العام آنئذ - هذا الاقتراح وبدأ تنفيذه واستمر تجنيد أبناء السودان الجنوبي لهذه الفرقة حتى عام ١٩١٨ . ورأى ونجت في الفرقة الاستوائية ، قوة أفريقية تستطيع الوقوف في وجه الثورة العربية في السودان وكان قد أتيح له أثناء عمله كمدبر للمخابرات العسكرية في الجيش المصري ثم كحاكم عام للسودان أن يدرك حق المشاعر الدينية لدى السودانيين وهي المشاعر التي انفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائى في شكل مظاهرات عملية عديدة ضد الغزاة ، وكان المسئولون عن الأمن في السودان هم الجنود السودانيون المسلمون الذين لا يمكن الاطمئنان دائما إلى ولائهم إذا

طلب منهم قمع حركات أخوانهم فى الدين . وكان إنشاء جيش على فى الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز أمراً فى غاية الأهمية وخاصة فى الحد من إنتشار الإسلام فى جنوب السودان حيث كان أبناء الجنوب الوثنيين من رجال القبائل يعدون — فى نظر رجال التنصير والإدارة على الهواء — عناصر صالحة لإعنتاق دين جديد . ومن هنا كانت أهمية اتخاذ خطوات من جانب السياسة البريطانية تجاه الجنوب تتلخص فى أن تنجح فى الجنوب طائفة مسيحية كبيرة ترتبط فيما بعد بأوغندا وتشكل حاجزاً متيناً يقف فى وجه انتشار الإسلام .

وتجدر الإشارة إلى أن انفجار الثورة المصرية عام ١٩١٩ (١١) كشف مخاطر استمرار السياسة البريطانية على نفس النهج السابق خاصة وقد غدا من المحتمل أن تسرى روح الثورة الوطنية فى مصر إلى شمال السودان وبالتالى إلى المديريات الجنوبية ومن بعدها إلى الممتلكات البريطانية فى أواسط وشرق أفريقيا بما يهدد مصالح الامبراطورية فى تلك الجهات، ومن ثم فقد سعت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين لفصل السودان عن مصر إدارياً ومالياً وسياسياً أيضاً، كما سعت فى نفس الوقت ولنفس السبب لتعميق الخلافات السكانية بين شمال السودان وجنوبه بهدف فصل الجنوب عن بقية أجزاء السودان وعزل مديريات جنوب السودان عن المؤثرات الإسلامية؛ فلا يستخدم فيها من المأمير — جمع كلمة مأمور — غير السود إلا إذا دعت الضرورة القصوى لذلك وفى الحالات النادرة التى كانت تحتم استخدام مأمير مصريين فى الجنوب فإن الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط ما أمكن، يضاف إلى ذلك أن الأحاد قد جعل يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من يوم الجمعة كما هو الحال فى المديريات الشمالية، وأن الجمعيات

رجال التنصير المسيحية تلقى كانت كل تشجيع يمكن من قبل الإدارة وهو ما فقد استمر اهتمام المسؤولين منذ ذلك الوقت يدور حول فصل الجزء الجنوبي (الأسود) عن الاقليم الشمالى (العربى) من السودان وضحه آخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط أفريقيا .

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً هديداً من المذكرات (١٢) التى قدمت للجنة سياسة حكمرة السودان في المديرية الجنوبية . وجميع هذه المذكرات تحوى التوصيات التى هى أساسها تصاغ السياسة البريطانية، وتحدد سياسة فصل جنوب السودان عن شماله . وتتناول إحدى هذه المذكرات موضوع الفصل ببلجة حاسمة فتقول : « لأنه لا بد من دمج الاقاليم الزنجية من السودان في إدارة وممتلكاتنا الأخرى، مثل أوغندا وشرق أفريقيا . أما المديرية العربية فتتطلب نوعاً آخر من الترتيبات الإدارية . ولذلك فلا بد من بحث إمكان إنشاء إتحاد فيدرالى في أفريقيا الوسطى يكون تحت الإدارة البريطانية ويضاف اليه السودان الزنجى في الوقت المناسب طبعاً . »

وبناء على هذه السياسة فقد تقرر ألا يشترك مديرو المديرية الجنوبية في اجتماعات المديرين التى كانت تعقد سنوياً في الخرطوم إلا إذا طلب اليهم ذلك ، بل أن يجتمعوا وحدهم في الجنوب وأن يكونوا على صلة دائمة بأقرانهم ونظرائهم من مديري المديرية في كينيا وأوغندا . ويرى أحد الباحثين أن الطريقة التى تعرض بها الحاكم لهذا الموضوع في تقريره السنوى لعام ١٩٢٠ كانت مثلاً آخر من أمثلة التفضيل الرسمى بشأن سياسة الجنوب ؛ فقد جاء في أحد التقارير بهذا الخصوص : « أن فرقا طبعياً قد برز تلقائياً بين المديرية التى يسهل الإ اتصال بها وتلك التى يصعب الوصول إليها : إذ لم يتمكن من حضور

الاجتماع في الخرطوم سوى مديري المجموعة الاولى من المديريات . وقد انضح
فيما بعد أن الفرق المهار اليه بين هاتين المجموعتين من المديريات إنما يتناوب
الفروق القائمة بين الاجزاء العربية والاجزاء الزنجية من السودان مطابقة تامة ،
فجميع المديريات السابقة — حلفا ، ودنقلا ، وبربر ، والبحر الاحمر ، والنيل
الازرق ، والنيل الابيض (باستثناء كسلا وحدها) موصولة بالخرطوم بالسكك
الحديدية ، بينما يستحيل الوصول إلى أقرب المديريات الزنجية إلا بالسفر النهري
مدة لا تقل عن خمسة أيام ، ولذلك فإن مديري هذه المديريات يجتمعون وحدهم
في أى مكان يختارونه جنوب الخرطوم (١٤) .

٢ - الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية :

صدرت في عام ١٩٢٢ لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أى جزء من السودان ، منطقة مغلقة ، إذ جاء فى المادة (٢٢) من اللائحة ، . من حق الحاكم العام أن يعتبر أى إقليم منطقة مغلقة اغلاقا كاملا أو جزئيا بالنسبة للسودانيين أو غير السودانيين ، : كما منعت هذه المادة الحاكم أن يمنع القيود على دخول الأشخاص إلى تلك المناطق وتحديد الشروط للسماح لهم بدخولها . ومنعت المادة (٢٣) الحاكم العام حق إغلاق أى منطقة من السودان فى وجه التجارة التى يقوم بها أى أشخاص من غير القاطنين بتلك المنطقة ، .

وفى نفس الوقت فقد صدر مرسوم بالمناطق المغلقة (عام ١٩٢٢) فأعلن اعتبار مديريات دارفور والإستوائية وأعلى النيل بأكملها مناطق مغلقة كما اعتبر أجزاء من مديرية كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا من المناطق المغلقة التى لا يجوز لى شخص من غير أبناء السودان أن يدخلها أو يقيم بها إلا إذا حصل على تصريح بذلك من وزير الداخلية أو من حاكم المديرية التى تقع المنطقة المغلقة فى دائرتها ، كما أنه من حق وزير الداخلية أو حاكم المديرية أن يمنع أى شخص من أبناء السودان من دخول هذه المناطق أو الإقامة بها ، .

وقد اعتبر هذا القانون (١٤) من أكثر الوسائل التى اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية فى إبعاد العرب والمسلمين — مصريين كانوا أم سودانيين شماليين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الأفريقيين — عن المديريات الجنوبية وفى تمكين الإدارة والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان مختلفة من الديانات والثقافات غير الإسلامية والعربية. فقد أدخل بمقتضى ذلك القانون نظام تصاريح

جديد وشغل المحاكم العام سلطة إعلان أى جزء من السودان منطقة مغلقة. وهذه المناطق المغلقة قسمان: قسم منها سمى مناطق مغلقة تماماً وقد حرم على الأجانب والسودانيين تحريماً تاماً ، والقسم الثانى مناطق مغلقة عادية إن شاء الإداريون منحوا التراخيص لدخولها وأن شاءوا منعوها أو سحبوها منهم بعد منحها دون إبداء أى سبب .

أما مغزى هذا القانون والقيود الواردة فيه فقد ظهرت عند التطبيق بصورة جلية بعد أن كشف النقاب عن منشور سرى (١٥) أعده السكرتير الإدارى ، السير هارولد ماكمايكل فى يناير ١٩٣٠ والذى أصمحت بحرية سياسة الفصل البريطانى تجاه جنوب السودان إلى أن ألغيت هذه السياسة عام ١٩٤٦ . فقد جاء فى ذلك المنشور ، أن الهدف الذى ترمى إليه الحكومة هو تشجيع التجار الاغريق والسوريين (المسيحيين) بدلا من الجلابية (وهم العرب المسلمون من السودانيين الشماليين) ؛ بمعنى تقليل تصاريح الدخول الممنوحة لمؤلاى باستمرار . ولكن فى دهاء وحكمة ودون إثارة ، والذين يبقى على تصاريحهم من الجلابية يجب أن يكونوا منتقين ممن ليست لهم أى اهتمامات أو نشاط خارج ميدان المعاملات التجارية وأن يكون الجلابية محصورين فى المدن والطرق الرئيسية فقط .

ولم يستهدف قانون الجوازات لعام ١٩٢٢ إبعاد الشماليين عن الجنوب فحسب بل كان يهدف أيضاً إلى إيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال حيث كانوا يطلبون العمل ومستوى معيشة أعلى مما هو متاح لهم فى الجنوب . ولذلك فقد حرم القانون المذكور تشغيل أى شخص (جنوبى) فى أى جزء من القطر السودانى إلا بعد الحصول على ترخيص خاص ودفع مبلغ جنينه سودانى واحد من كل عامل يسمح بتشغيله بموجب الترخيص الممنوح لهذا الغرض ، على ألا

يزيد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب أى رخصة عن مائة وخمسين . وقد أضاف هذا القانون إلى هذه العراقيل معوقات أخرى منها أن الإخلال بأى شرط من الشروط التى تمنح الرخصة بناء عليها تكون عاقبته فقدان المبلغ المدفوع عند صدور الرخصة زائدا السجن لمدة قد تبلغ الستة أشهر أو دفع غرامة لا تزيد على المائة جنيهة أو العقوبتان معاً . كذلك خول قانون الجوازات المسؤولين الإداريين سلطة طرد الشخص من المنطقة المغلقة التى كان قد سمح له بدخولها ثم مصادرة أملاكه كلها أو بعضها .

وبالرغم من هذه القيود الصارمة فإن العلاقات بين سكان الشمال وسكان الجنوب لم تكن قاصرة على نطاق المعاملات التجارية من بيع وشراء أو لإجارة واستئجار بل كانت إنسانية وإجتماعية أيضاً وتحدث بالتزواج أحياناً أو من العمل معاً فى دواوين الحكومة . غير أن فرص التزواج بين الشماليين والجنوبيين قد ضاقت فى الفترة اللاحقة نتيجة لتطبيق قانون الجوازات كما ضعفت حوافزه بسبب منع الأزواج الشماليين من اصطحاب أولادهم وأمهاتهم الجنوبيات إلى الشمال . أما الموظفون الشماليون فى الجنوب فقد أمر السكرتير الإدارى فى منشور أصدره بالاستغناء عنهم والتخلص منهم ، وبرر ذلك بمجزء الأولاد المحليين ، — كما اسمهم — عن ملء الوظائف العليا فى دواوين الحكومة ، كما هجر عن قلقة لإعتماد الحكومة على الإرساليات فى تأهيلهم بأعداد لا تتناسب بالضرورة مع حاجة الحكومة ودواوينها . بل أنه وجد ضرورة إقصاء الشماليين عن مراكز السلطة والنفوذ الإدارية والإجتماعية فى الجنوب ، واستبدالهم بما أمكن بأشخاص جنوبيين .

ونظراً لحساسية الموضوع فقد وجه ما كما بكل الموظفين البريطانيين فى

الجنوب إلى ضرورة التزام الحيطة والحذر وتخير الوسائل المناسبة للوصول إلى الغاية المطلوبة . . . ويجب ألا ينكر أحد في طرد هؤلاء الناس بالجملة . بل ينبغي أن يكون الإبعاد فردياً وأن تاتمس له أسباب كافية في كل حالة بحيث يكون في إمكاننا متى ما دعت الضرورة تقديم تفسير كامل أو إجابة مقننة أو شكوى يتقدم بها أحد . . . ، (١٦) .

وبخصوص الصعاب المتعلقة بتدريب الموظفين الجنوبيين وإعدادهم فقد رأى ما كايكل أن التغلب على هذه المشكلة يكون بتشجيع الارشادات على زيادة تعاونها مع الحكومة وتجاوبها مع السياسة التي اختطتها لإدارة الجنوب . كذلك فقد تنبه ما كايكل إلى موضوع اللغة في الجنوب فقرر أنه من المعلوم والمسلم به أن اللغة العربية قد أصبحت هي اللغة السائدة في كثير من أجزاء الجنوب بما في ذلك مدينة وارو نفسها وأن اللهجات المحلية قد أندثرت أو كادت، ولكنه مضى يقول بأنه : د على الرغم من ذلك . . . فلا بد من بذل كل جهد ممكن لرحضة اللغة العربية من مكانتها تلك وإقامة اللغة الانجليزية مكانها حتى تصبح هي لغة التفاهم المعتادة . وبناء عليه فإنه يجب على كل موظف لا يتحدث اللهجة المحلية أن يستعمل اللغة الانجليزية في مخاطبة فإذا لم يكن ذلك ممكناً فإن يتعين استخدام مترجم يساعد الموظفين على التفاهم وإن ذلك خير من استعمال اللغة العربية حتى يحسن الموظف التحدث باللهجة المحلية . وعموماً فقد كانت السياسة البريطانية تجاه الجنوب مصممة تماماً على زحضة اللغة العربية عن مكانتها والتي كانت تعتبر اللغة الرسمية بل واللغة الحضارية عند كثير من الجنوبيين (١٧) .

أما عن التعليم فإنه تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الإستشارية لشئون التعليم في المستعمرات كانت قد دعت حكومات المستعمرات إلى استخدام معلمين من

الاقباط من أبناء الشمال وبذل جهد أكبر في مجال الخدمات التعليمية وخاصة بعد أن أدت الحرب العالمية الأولى إلى إضعاف ثقة كثير من الأوروبيين بمضارائهم بل وإلى إضعاف إيمانهم بالقيم المسيحية، وإزاء عاربة اللغة العربية فقد زادت المشكلات في التعليم في الجنوب وأصبحت اللغة الانجليزية قاصرة على خريجي مدارس المبشرين بالرغم من القراو الذي كان قد اتخذ بشأن استخدام الانجليزية كلغة رسمية . وقد درست هذه المسألة بعناية في مؤتمر الرجاف لشئون اللغة في عام ١٩٢٨ وقد انعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الحكومة وحضره ممثلون لجمعيات التنصير في أوغندا والكونغو والمعهد الدولي للغات والثقافات الأفريقية ووضع هذا المؤتمر الأسس الضرورية لتنمية اللهجات المحامية واللغة الانجليزية في الجنوب وإقامة كافة العراقل في وجه اللغة العربية بدعوى أنها ستفتح الباب أمام انتشار الإسلام وأمام تعريب الجنوب . كما أنها ستحمل معها النظرة السودانية الشمالية ، (١٨) .

وكان التقدم الإقتصادي في جنوب السودان يسير في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بخطوات بطيئة للغاية إذا ما قورن بشمال السودان (١٩) ولم يكن مرجع هذا البطء إلى نقص الموارد المالية وحدها بل كان سببه المغفلة في تطبيق سياسة الحكم غير المباشر وفلسفة حماية المجتمعات البدائية من التأثيرات الخارجية . وقد أدى هذا إلى أن خطوات فصل جنوب السودان عن شماله أخذت تسير بخطى واسعة إلى الامام وعبر مسالك متعددة منذ عام ١٩٢٨ . ولم تكن هناك في الواقع سياسة محددة ينفذها القائمون على الأمور، والهدليل على ذلك أننا إذا تناوانا الجسائب التعليمي سنجد أن المفتش المقيم لتعليم يحذر من ترك مهمة تعليم الأحداث الذين يجرى أعدادهم لشغل المناصب الحكومية الروم الكاثوليك (٢٠) بينما يشفق غيره من أن التلاميذ الذين يتلقون العلم في المدارس ان يرضوا بالعودة إلى

ديارهم ومواصلة حياة القبيلة المألوفة . كما كان المسئول المحلي يرى أن رجال بعثات التنصير يعملون على تدمير التقاليد المحلية والعادات الموروثة وأن كل من يمر بين أيديهم يفقد صلته بقبيلته ويتحول إلى مسيحي . يقلد الأوروبيين تقاليداً أسمى أو يتحول إلى واحد من طبقة الأفندية التي تحتقر مواطنيها (٢١) .

وفي عام ١٩٣٠ تولى سير هارولد ماكمايكل مهمة وضع سياسة محدودة للحد من المخاوف التي ساورت بعض رجال الإدارة ، وكانت المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة تجاه الجنوب كما وردت في المذكرة التي وضعها ماكمايكل كما يلي : —

(أ) أن تقام في جنوب السودان سلسلة من الوحدات القبلية أو العنصرية لكل منها اكتفاؤه الذاتي ويستند كيائها وتنظيمها إلى العادات والتقاليد الموروثة .

(ب) العمل بالتدرج على استبعاد رجال الإدارة والغنمين من أبناء الشمال من مناطق الجنوب وإحلال أبناء الجنوب محلهم (٢٢) .

(٣) استخدام اللغة الانجليزية عندما يتعذر استخدام اللغة المحلية .

وقد شهدت السنوات التالية تنفيذ هذه المبادئ تنفيذاً دقيقاً وبداية للسير في طريق الانفصال في صورة عدم تشجيع الاتصال بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية المجاورة لها أيضاً ، حتى أنه قد جرى ترحيل قبائل مثل باندا ودونجو وكريش وفروج والتي تأثرت كثيراً بالإسلام وبالعصارة العربية والتي كانت على اتصال مستمر بالقبائل العربية في دارفور وكردفان ، وقد رحلت هذه القبائل من المناطق التي كانت تقطنها واسكنت في مناطق أخرى بعيدة عن تأثير جيرانها من العرب الشماليين .

وتأسيساً على ذلك أيضاً سارت عمالية التخلص من التجار الشماليين بسرعة، فحرم الكثيرون منهم من تصاريح العمل ورحل بعضهم إلى الشمال ولم يحل عام ١٩٣١ حتى كان العدد الباقي في الاقليم الشمالي من بحر الغزال — على سبيل المثال — لا يتجاوز أربعة تجار بينما كان عددهم في العام السابق ٢٣ تاجراً وحتى هذا العدد الضئيل من التجار الشماليين لم يبق طويلاً في الجنوب إذ لم يبق به منذ عام ١٩٢٧ غير اليونانيين والسيوريين واليهود، (٢٣) .

وتطبيقاً لسياسة الانفصال أيضاً فقد منعت كافة أبناء دارفور وكردفان من دخول بحر الغزال، كما لم يسمح لأبناء بحر الغزال بدخول كردفان أو دارفور . كما طبق نظام لتصاريح المرور أشبه بالنظام المطبق في جنوب أفريقيا يرمى إلى السيطرة على الاتصالات بين الشمال والجنوب . كذلك فقد وجهت النصيحة إلى زعماء القبائل وأتباعهم بأن يتخلوا عن ألباسهم العربية ولباسهم العربي، وصدرت التعليمات إلى التجار بعدم بيع أنماط الملابس المستخدمة في الشمال . كما سارت سياسة مقاومة الإسلام جنباً إلى جنب مع سياسة مقاومة اللغة العربية فلم يكن يسمح للمسلمين من أبناء الجنوب بممارسة شعائر دينهم علناً . وكان رجال بعثات التنصير الذين ينظرون بقلق إلى ازدياد قوة الإسلام في المناطق الوثنية، ويلحدون في العمل لتحويل أبناء هذه القبائل إلى المسيحية خوفاً من إعتناقهم الإسلام يبدون كل معارضة في تطبيق السياسة المقررة في الجنوب، وبرز دورهم على الأخص في مجال التعليم والتدريب المهني . وقد عقدت اجتماعات عديدة بين جمعيات التنصير وممثلي مصلحة التعليم خلال الفترة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٨ لزيادة التسهيلات التي تمنح للجمعيات وتعديل نظام التعليم بحيث يتواءم مع السياسة المتبعة في الجنوب (٢٤) .

وإبتداء من سنة ١٩٤١ تحورات السياسة تجاه الجنوب ، فبعد أن كانت تهدف إلى إيجاد وحدات قبلية تتمتع بالاكثفاء الذاتي أصبحت ترمى إلى فصل الجنوب عن الشمال . وقد زادت هذه السياسة من غارفت أبناء الشمال الذين انتقدوا في كافة المؤتمرات آتشد السياسة الموضوعة للتعليم في الجنوب، وطالبوا بالتخلي عن القيود المفروضة على التجار الشماليين ودهوا إلى التوسع في الخدمات التعليمية في الجنوب وإلى إيجاد نظام موحد للتعليم في السودان كله وإيقاف المساعدات التي تمنح لمدارس بعثات التنصير .

وهكذا نرى أن السياسة المقررة للجنوب والتي وضعت في عام ١٩٣٠ نفذت بصورة ايجابية عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والسياسية والإدارية . ومنذ عام ١٩٤٥ وهذه السياسة تأخذ شكلا أكثر خطورة حيث كتب الحاكم العام إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يقول : « إن السياسة المقررة هي مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هي بغير شك شعوب أفريقية و زنجية وأن واجبنا الاسمى هو العمل بأسرع ما نستطيع لإتمام التنمية الاقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس إفريقية و زنجية وليس على أسس عربية أو منتمية إلى منطقة الشرق الأوسط » (٢٥) .

وفي عام ١٩٤٦ أنشئت لجنة السودان ، - الدلالة على حماية تعيين موظفين سودانيين مكان الموظفين البريطانيين والأجانب المستخدمين في أجهزة الدولة المختلفة وفقا للسياسة القاضية بتقديم السودان في سبيل الحكم الذاتي - وكان انشاء لجنة السودان هذه دافعا جديدا لإعادة النظر في سياسة الجنوب وسودنة الخدمة المدنية فيه، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى ماكتبه السكرتير الإداري إلى مدير المديرية الاستوائية آتشد قائلا: « ان الامراع بحودنه أجهزتنا

الإدارية قد أصبح اليوم أمراً هاماً وبالغ الحيوية من وجهة النظر السياسية والإدارية ، ، غر أن التقرير الذى تمخضت عنه دراسات اللجنة لم يقف عند حد التوصية بضرورة إنهاء النظام القائم عندئذ والذى كان يقضى بمنح الجنوبيين أجوراً أقل كثيراً من أجور زملائهم من الشاليين وهو ما كان يعد إدانة قوية لسياسة الجنوب حسب ما يراه أحد الباحثين السودانيين ومن هنا فقد رفض السكرتير الإدارى أن ينشر هذا التقرير (٢٦) ، لكن عدم نشر التقرير لم يكن فى حد ذاته غائمة البحث فى الموضوع ، بل كان بمثابة دلالة أخرى على ضرورة التعميل بإعادة النظر فيه وصياغة سياسة جديدة للجنوب، وقد أكد ذلك فى نظر الحكومة أزدىاد ضغط الحركة الوطنية لالغاء السياسة القديمة الرامية إلى فصل الجنوب واستبدالها بسياسة تستهدف دعم الوحدة الوطنية السودانية ثم ما انتهى إلى هلم الحكومة من أن خطط شرق أفريقيا الخاصة بتقوية سبل الاتصال بجنوب السودان قد تكشف عن ضعف وعدم وضوح (٢٧) . واعترف السكرتير الإدارى آنئذ السير جيمس روبر تسون بأن صفات سكان جنوب السودان الأساسية أنهم زنوج أفريقيين إلا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية قد قضت برؤيتهم بالمستمر بين من أهل السودان الشالى .

٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة :

وبناء على الاقتراح الذى تلقاه السكرتير الإدارى من ١٤ موظفاً من البريطانيين تم عقد مؤتمر آخر (٢٨) فى الجنوب على غرار المؤتمر الإدارى الذى عقد فى سنة ١٩٤٦ ، وقد قدم هذا المؤتمر توصيات من أهمها إلغاء المجلس الاستشارى لشمال السودان وإنشاء جمعية تشريعية بدلاً منه تمثل فيها التقديرات الجنوبية إلى جانب الشمالية ، وقد أعلن جميع ممثلى الجنوب باستثناء واحد أو اثنين من زعماء المديرية الإستوائية ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وأن الجنوب لا يمكن أن يبقى مستقلاً أو أن يضم فى اتحاد مع أوغندا ، وأن انفصال الجنوب عن الشمال ليس فى مصلحة الجنوب اقتصادياً أو سياسياً نظراً لتخلف مناطق الجنوب .

وإذا كان مؤتمر جوبا قد قضى لفترة من الزمن على الانهزامات الإقليمية وعلى الدعوة إلى إقامة نظام اتحادى أو إلى تشكيل مجلس استشارى مستقل لجنوب السودان فقد كشف من ناحية أخرى عن المخاوف العديدة التى تصاور أبناء الجنوب ، وبالتالي فقد هز مؤتمر جوبا من آراء الإداريين الانجليز المطالبين بالعضانات ، وبالرغم من ذلك فقد شهد جنوب السودان فى هذه الفترة تقدماً يعزى فى الجوانب الأكبر منه إلى الأموال التى قدمها دافعوا الضرائب فى الشمال إذ دفع الشمال فى عام ١٩٤٧ ما يقرب من مليون جنيه (٢٩) لعدد العجز فى موارد الجنوب .

وعموماً فقد طبق نظام الحكم الذاتى فى كل من الشمال والجنوب ابتداء من عام ١٩٥٧ ، ولم يكن قادة الجنوب يطلبون شيئاً أكثر من التقدم الإقتصادى والإجتماعى والمشاركة مع الشمال على أساس يضمن للطرفين أن يسكون بقاؤهما

مما في مصلحتهم جميعاً، وأن تجري الإدارة في الاقليمين كما لو كانا وحدة إدارية واحدة . ومن الثابت أن قيادة الجنوب كانت أقل تدريباً من قيادة الشمال كما كانت أقل استعداداً للنهوض بالمهام الجديدة للحكم الذاتي، وكان السودان الجنوبي كله غير مهياً للتطورات السياسية الجديدة، فلم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة ولا وهي قوى يربط قبائله المختلفة حيث كان ولاء سكانه للقبائل وحدها، وليس للسودان بأسرة بل وليس للجنوب ذاته . وكان تمرد عام ١٩٥٥ نتيجة لما شعر به الجنوبيون من خيبة أمل (٤) ولما انصفت به الأحزاب السياسية في الشمال أيضاً من قلة خبرة وضيق أفق . ورغم تعدد الخطوات التي اتخذت في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فإن المسألة السياسية بقيت بمنزلة حل . ورغم أن الجنوب كان متحداً مع الشمال من الناحية الشكائية وممثلاً في نفس الهيئات السياسية . فقد بقي في عزلة متمسكاً بكيانه المستقل . ولم يكن متبشراً بالقضاء خلال بضع سنوات من الديمقراطية البرلمانية على آثار ما تم خلال خمسين عاماً وأكثر، وكانت أحزاب الشمال تركز اهتمامها على شخص الحاكم (٥) أكثر مما تهتم بدراسة المشاكل القائمة في الشمال والجنوب، وكان لهذا كله آثاره الضارة في الجنوب فقد استخمد رجال جمعيات التنصير ودعاة الانفصال من أبناء الجنوب هذه الأحداث لزيادة نشاطهم وتوسيع دعايتهم ضد الشمال . وكان فوز الحزب الاتحادي في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٥٨ تعبيراً واضحاً عن تغلب وجهات النظر المتطرفة ، ووجد المتمردون الذين أفلتوا من قبضة القانون في عام ١٩٥٥ ولجأوا منذ ذلك الحين إلى الغابات كما وجدوا في السخط السائد فرصتهم للظهور من جديد واستئناف نشاطهم . وخلال هذه الفترة من السخط في الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطراب السياسي تقدم الجيش في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ واستولى على السلطة ودخلت قضية جنوب السودان منذ ذلك

الحين مرحلة جديدة، حيث جاء استيلاء الجيش على السلطة دليلاً على فشل الأحزاب السياسية في أن تقدم للشعب السوداني في مجموعة حكومة قادرة على حل المشاكل الاقتصادية وقضية الوحدة الوطنية . وحتى التغيير الذي طرأ على شكل الحكم الجديد لم يكن له تأثير مباشر على الجنوب إذ لم يكن المدسك قانونية العسكرية برئاسة اللواء عبود — شأنها شأن النظام البرلماني السابق — أى مشاريع أو برامج محددة لحل قضية الجنوب ، وقد ركز النظام العسكري اهتمامه خلال العامين الأولين على معالجة الوضع الاقتصادي وإبعاد المجموعات الساخنة والأفراد المتذمرين من صفوف الجيش وقمع المعارضة التي تتخذ صورة نشاط سياسي الأحزاب أو اللقاءات أو لتنظيمات الطلاب ، ولم يوجه هذا النظام أى اهتمام يذكر لمسألة الجنوب بالرغم مما قد تحققه الحكم العسكري من استقرار في الشمال لكن هذا الاستقرار السياسي كان استقراراً سطحيّاً، ودفعت المعارضة السياسية الثمن غالباً وانعكس ذلك على الزوج بكثير من الساسة والنقابيين والطلاب والشيوعيين في السجون .

وفي الجنوب حمل الحكم العسكري على قمع المعارضة كما فعل في الشمال، وكان متعجلاً في نشر اللغة العربية وبسط القواعد الإسلامية (٤٧) اعتقاداً منه بأن هذا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة في المستقبل، كما اهتم بإنشاء عدد من مدارس تحفيظ القرآن في مختلف المراكز الجنوبية وقد انعكس ذلك أيضاً على تقليص دور رجال بعثات التنصير ثم طردهم، ففي عام ١٩٦١ حرم عقد أى اجتماع ديني للصلاة خارج الكنائس ومنع عدد من رجال التنصير من العودة إلى السودان بعد إنتهاء أجازاتهم وفي عام ١٩٦٢ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً جديداً بشأن جمعيات المبشرين ثم أعلنت وزارة الداخلية في ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع

رجال بعثات التنصير من جنوب السودان وكان عدد العاملين منهم في السودان في ذلك الحين ٦١٧ رجلا من رجال التنصير .

وقد اشتركت صحافة الغرب في انتقاد خطوة طرد رجال التنصير على اختلاف اتجاهاتهم ودون تمييز كما أنقذته دوائر الفاتيكان غير أن طرد رجال التنصير على هذه الصورة كان نتيجة منطقية لموقف العداء الذي اتخذته رجال التنصير من ناحية والطبيعة الكاثوليكية العسكرية من ناحية أخرى .

وكانت الأحداث السياسية في جنوب السودان تسير في ذلك الوقت في اتجاه جديد ، إذ أدت إجراءات القمع التي اتخذها الجيش في الجنوب إلى انتقال آلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان إلى أوغندا وكينيا وأثيوبيا ، وشكلوا منظمات معارضة مثل « رابطة السودان المسيحية » و « الاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقي والمعروف باسم « ساكدنو » الذي وجه في عام ١٩٦٣ مذكرة إلى الأمم المتحدة أعلن فيها أنه يطلب الاستقلال لجنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفيدرالي . ثم غير « ساكدنو » اسمه في عام ١٩٦٣ فأصبح « سانو » ولكن ذلك لم يستتبع تغييرا في أهدافه ، وقد اتخذ مقره الرئيسي في ليوبولدفيل بالكونغو وتركز نشاطه أساساً في توجيه المذكرات إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة الوحدة الأفريقية (٢١) .

أما في داخل الجنوب نفسه فقد اشتعلت الاضطرابات في أنحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير ، وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية «آنيانيا» على مسرح الأحداث . وتألفت هذه الجمعية في بدايتها من أشخاص كانوا من قبل جنوداً في الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذين خرجوا من السجون بعد قضاء مدة العقوبة أو ممن أفرج عنهم الحكم العسكري في مناسبات مختلفة ، وكان

تشكيل هذه الجمعية يعد أثراً من آثار السخط على المحاولات السلبية التي بذلتها قادة الاتحاد الوطنى الأفريقى السودانى للوصول إلى تسوية ، (٢٥) وقد حددت الجمعية أهدافها عند الإعلان عن تشكيلها بقولها : « لقد بلغ الصبر مداه وفى يقيننا أننا لن نصل إلى شيء إلا باستخدام القوة وسنقوم من الآن فصاعداً بتحرير أنفسنا . . . أننا لا نطلب الرحمة من أحد وإن نمنح رحمتنا لأحد » (٢٦) . ولم تتردد أنيانيا ، فى تدمير الكبارى وإغلاق الطرق وإطلاق الرصاص على الجنود وعلى الشبانين وعلى الجنوديين المشتبه فى تعاونهم مع الحكومة ، وبدأت بذلك حرب العصابات . وفى يناير سنة ١٩٦٤ قامت أنيانيا بمحاولة جريئة للاستيلاء على مدينة واو فى مديرية بحر الغزال غير أن الحكومة قامت بإجراءات مضادة تجاه أنيانيا ومنها منع كافة أشكال النشاط السياسى فى الجنوب ، وقد تركت أنيانيا المسرح السياسى بعد الإجراءات الحكومية الصارمة تجاهها ومضت فى تكوين جيش يتهماً لمواجهة جيش الشمال ، وأدى إزدياد نشاط أنيانيا إلى اجراءات مضادة من جانب الجيش أيضاً فزاد عدد القتلى من الجانبين وزاد عدد اللاجئين من السودان إلى أوغندا وبلغ ١٢ ألفاً — ويقدره البعض بمئتين ألفاً — . وهكذا نجد أنه بعد انقضاء ثمانى سنوات على استقلال السودان زادت الأوضاع سوءاً ولم تتقدم مشكلة الجنوبيين خطوة واحدة فى طريق الحل ، وكانت العمليات العسكرية فى الجنوب باهظة التكاليف وأخذ الموقف الاقتصادى فى السودان برمتها يتدهور من سيئ إلى أسوأ . ولإزداد الرأى العام العالمى قلقاً بسبب تدهور الأوضاع لدى الجنوبيين ، وكانت الأحزاب السياسية فى الشمال تركز اهتمامها فى البحث عن وسيلة لإنهاء الحكم العسكرى ولم تنحى بمسألة الوصول إلى حل سياسى لمشكلة الجنوب . ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحزب الشيوعى السودانى الذى كان يمارس نشاطه بشكل غهد قانونى ، اذ كان هذا الحزب

يمتثل دائماً بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو إلى حكم ذاتي محلي لمديريات الجنوب الثلاث ضمن إطار السودان المنحد .

أما الدكتاتورية العسكرية التي كانت ترفض حتى ذلك الحين الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت في تنديدها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة . بيد أن الحكم العسكري لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار في حرب باهظة التكاليف تؤدي إلى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمي ، ثم أختار هذا الحل الأخير . ففي سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و ١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات في الجنوب وسخاى الاستقرار الداخلى دون مساس بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة . وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكري ، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومة المدنية .

وقد جاءت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هي الأخرى تطوراً جديداً في مسألة الجنوب ، حيث دعت حكومة الثورة جماهير شعب السودان إلى المشاركة بالرأى لإيجاد حل سياسى ، وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة — وقد نشط حزب سانو في هذه الفترة نظراً للدعوة التي وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين في الخارج إلى السودان — وإزاء هذا الأمر الواقع قرر زعماء د سانو ، حضور المؤتمر وأرسلوا وفداً لتمثيلهم .

وقد انعقد المؤتمر في ١٦ مارس ١٩٦٥ وتقدم كل من ممثلى أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتي يرون فيها حلاً لمشكلة الجنوب ، فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة في إطار السودان الموحدة وأن يقوم في الجنوب

حكم اقليمى، على أساس أن يكون للجنوب مجالس تشريعى ومجالس تنفيذى، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكما ورئيسا للمجالس التنفيذية، وأن يكون هناك أيضا منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين. والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب احزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير عما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفا في عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات احزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أى تنسيق . وقد انعكس ذلك على الانشقاق فى صفوف حزب سائو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه دويليم دينننج، يرى الحل فى اتحاد فيدرالى بين الجنوب والشمال وفى تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبى لشئون الادارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامه لحل وسط . وما تجدره الاشارة إليه أن منظمة الايانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود أحد أدنى من الاتفاق بين ممثلى الجنوب . وقد اتفق المؤتمر على تكوين لجنة من اثنتى عشر عضوا من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول فى الاجتماع التالى للمؤتمر ، غير أن الاحداث وتطورها فى الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التى تولت مقاليد الامور فى عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية فى جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك انسحب الحزب الشيوعى من لجنة الاتنى عشر وتبعه حزب الشعب الديمقراطى، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .

يعترف دائماً بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو إلى حكم ذاتي محلي لمديريات الجنوب الثلاث ضمن إطار السودان المنحد .

أما الدكتاتورية العسكرية التي كانت ترفض حتى ذلك الحين الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت في تنديدها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة . بيد أن الحكم العسكري لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار في حرب باهظة التكاليف تؤدي إلى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمي، ثم اختار هذا الحل الأخير . ففي سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و ١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات في الجنوب وخلق الاستقرار الداخلي دون مساس بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة، وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكري، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت للحكومة المدنية .

وقد جاءت أحداث ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هي الأخرى تطوراً جديداً في مسألة الجنوب، حيث دعت حكومة الثورة جماهير شعب السودان إلى المشاركة بالرأى لإيجاد حل سياسي، وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة — وقد نشط حزب سانو في هذه الفترة نظراً للدعوة التي وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين في الخارج إلى السودان — وإزاء هذا الأمر الواقع قرر زعماء سانو، حضور المؤتمر وأرسلوا وفداً لتمثيلهم .

وقد انعقد المؤتمر في ١٦ مارس ١٩٦٥ وتقدم كل من ممثلي أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم والتي يرون فيها حلاً لمشكلة الجنوب، فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة في إطار السودان الموحد وأن يقوم في الجنوب

حكم اقليمى، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكما ورئيسا للمجالس التنفيذية، وأن يكون هناك أيضا منصب لنائب رئيس الجمهورية من الجنوبيين. والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب احزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير مما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفا في عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات احزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أى تنسيق . وقد انعكس ذلك على الانشقاق فى صفوف حزب سائو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه دويلم دينننج، يرى الحل فى اتحاد فيدرالى بين الجنوب والشمال وفى تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تشكل حكومة الاقليم الجنوبى لشئون الادارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامه لحل وسط . وما تجدره الاشارة إليه أن منظمة الايانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا إلى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود أحد أذى من الاتفاق بين ممثلى الجنوب . وقد اتفق المؤتمر على تكوين لجنة من اثنتى عشر عضوا من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول فى الاجتماع التالى للمؤتمر ، غير أن الاحداث وتطورها فى الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التى تولت مقاليد الأمور فى عام ١٩٦٥ إلى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية فى جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك انسحب الحزب الشيوعى من لجنة الاتنى عشر وتبعه حزب الشعب الديمقراطى، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .

وفي مارس ١٩٦٨ شككت حكومة انفصالية تزعمها أكرى جادين بأعلن عن خطته التي تلتخص في إستبعاد الحل السلمي لمشكلة الجنوب وتشجيع الكفاح في الجنوب من أجل التحرر من الشمال وإعتبار حكومة السودان الجنوبية الانتقالية في حالة حرب بين الجنوب والشمال ووضع دستور خاص للجنوب. وفي بداية عام ١٩٦٩ زاد الانشقاق في صفوف الانفصاليين إلى حد أصبح يشكل خطراً على كيان الحركة والحكومة الانفصالية مما أدى إلى إقصاء جادين من رئاسة الحكومة ثم حل الحكومة برمتها، وقد شكل جودرين الذي كان وزيراً للخارجية حكومة انفصالية جديدة تحت اسم «حكومة النيل الانتقالية»، التي أصدرت ميثاق عملها وحاولت الحصول على دعم من الدول التي تؤيد مواقفها الانفصالية، وظلت هذه الحكومة تمارس نشاطها إلى أن قام اللواء جعفر نميري بثورته في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ثم تولى الرئاسة.

وفي يونيو ١٩٦٩ (٣٧) عرّح الرئيس نميري بأن الثورة السودانية تدرك الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب، وأن حكومته تعترف بواقع الفوارق التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب؛ ولذلك قررت منح الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد. وتلى هذا التصريح إتخاذ إجراءات هامة لتنفيذه ومنها إعلان العفو العام عن جميع المنفيين الجنوبيين وإنشاء وزارة سودانية لشئون الجنوب يرأسها وزير من أصل جنوبي. وقد بدأت هذه الوزارة مباشرة مهامها بالفعل في فبراير ١٩٧٠. كذلك فقد شككت الحكومة لجان للامن في مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على إعادة تعمير القرى، ونجحت هذه اللجان في إعادة الحياة إلى ٤٠ قرية من قرى الجنوب، كما وضعت الحكومة خطة للتنمية وركزت جهودها على الجنوب وبذلت محاولات لإعادة الحركة التجارية التي كانت قائمة بين سكان الجنوب والكونغو، أما في بحر الغزال

فقد أقامت مشروعاً لزراعة الارز على مساحة ٨٠٠ فدان ، كما راعت الحكومة المركزية ربط الجنوب بالشمال عن طريق النقابات ، فقامت وفود هامة من الشمال بجولة فى الجنوب بهدف إنشاء نقابات فى المديرية الثلاث كما قامت بعدة اتصالات مع الزعماء الجنوبيين فى الخارج، وكان من نتائج هذه الجهود أن تقبل البعض منهم فكرة الحكم الذاتى مع التحفظات، وبالرغم من ذلك فإن منظمة آنيانيا العسكرية بقيت معتصمة فى أوغندا ، وقامت بينها وبين القوات المسلحة السودانية بعض الاشتباكات، وكان لعدم وجود قيادة موحدة لمنظمة آنيانيا أثره فى صعوبة التفاوض مع الحكومة المركزية .

وقد أجرت الحكومة المركزية عديداً من الاتصالات بعد استقرار حكمها نتيجة لفشل محاولة قلب نظام الحكم فى يوليو ١٩٧١ والفترة اللاحقة. ومن جهود الحكومة أيضاً فى هذا الصدد قيامها باتصالات مع الفاتيكان الذى له نفوذ كبير فى الجنوب لحث الجنوبيين على قبول فكرة الحكم الذاتى المحلى ، كذلك جهود الحكومة فى عقد إتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢ . وقد حدد الرئيس نميرى فى عرضه أن تمنح المديرية الثلاث الجنوبية الحكم الذاتى الاقليمى، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشئون الخارجية ويعنى هذا أن يبقى الجنوب جزء لا يتجزأ من السودان الموحد، كذلك فقد تعهدت الحكومة المركزية فى نطاق الحكم الذاتى المحلى لسكان الجنوب الذى يبلغ عددهم ٣ ملايين نسمة معظمهم يدينون بالمسيحية والاسلام والاديان الأفريقية — تعهدت الحكومة بالعمل على النهوض بالتنمية الإقتصادية للمديرية الثلاث .

أما الوفد الذى مثل الجنوب فى اديس أبابا فقد جاء إلى المفاوضات وفى جمعبته مقترحات أخرى مضمونها إقامة نظام فيدرالى للسودان يشمل الجزئين الجنوبي والشمالي ويكون لكل منهما حكومة اقليمية مستقلة بما فيها جيش خاص ،

هلى أن ترأس الادارة الفيدرالية فى الخرطوم هذه الفيدرالية ، ولا يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الجيش الجنوبى والشمالى إلا فى حالة حدوث عدوان خارجى . وبعد مباحثات دامت اسبوعين توصل الفريقان فى ٢٨ فبراير ١٩٧٢ إلى ابرام اتفاقية تضمنت وضع قانون تنظيمى لاقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية للجنوب ، ودمج المديرىات الثلاث فى الجنوب فى اقليم واحد له مجلس شعبى واحد ومجلس تنفيذى يعينه الرئيس السودانى على أن يحظى بتأييد المجلس الشعبى ، ويمارس المجلس التنفيذى اختصاصات وسلطات ميزانية التنمية فى جميع القطاعات كما يتربى مسؤولية الشرطة والأمن فى الجنوب ، وتعتبر اللغة الانجليزية هى اللغة المستخدمة فى الجنوب ولكن تظل اللغة العربية هى اللغة القومية للسودان ، ويخصص فى مجلس الشعب السودانى عدد من المقاعد لسكان الجنوب يتناسب مع تعدادهم .

كما تضمنت الاتفاقية أيضا ضرورة أن تلحق قوات انيانيا بالجيش السودانى خلال فترة انتقالية تصل إلى خمس سنوات . وعقد بروتوكول خاص باللاجئين لتنظيم عودتهم إلى الحياة العادية فى السودان .

وعمرها يمكن القول أن رغبة سكان جنوب السودان الذين لديهم الرغبة الملمحة فى أن يديروا شئونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومات السابقة فى السودان تنصف بالجلود والمركزية تجاه الجنوب ، لأنها جاءت فى الفترة التى نلت استقلال السودان والى أقسمت بضرورة دعم الوحدة القومية السودانية فى حين كان السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب باوغندا ، وهو ما أثار مخاوف الحكومة المركزية فى فترة ما بعد الاستقلال . وفى تقييم مؤتمر اديس أبابا الخاص بجنوب السودان عام ١٩٧٢ يمكن القول ان البيان المشترك الذى صدر عن المؤتمر قد أكد انتصار المفهوم الافريقى لحق تقرير المصير بمعنى حق الدول الافريقية فى

تقرير مصورها دون إجراء أى تعديل في الحدود الدولية التي وجدت عليها وقت إعلان استقلالها . والجدير بالذكر أن منظمة الوحدة الإفريقية قد اعتمدت هذا المفهوم في النزاعات العديدة التي طرحت أمامها .

وبالرغم من كافة الجهود التي بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز إلى السطح من وقت لآخر ، وهناك علل ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغي مواجهتها فضلا عن أن الخلافات بين الشمال والجنوب هي خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الإنسان ، وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية ولاخطأ الساسة وجميعيات المبشرين . . كان لكل منها دوره في زيادة حدة هذه المشكلة .

والصورة السائدة في جنوب السودان اليوم لا تزال هي النزعة القبلية واستمرار النزحال وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية مما لا يسمح بقيام حكومة في جنوب السودان لها صفة الاستقرار والاستقرار ، وتأسيسا على ذلك فان سكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا في اطار السودان المتحد . . ذلك أجدى لهم اقتصاديا واجتماعيا خاصة وان الحكومة المركزية تمنحهم دوما وبما أكثر مما يمنح للشمال .

المراجع

- (1) Toynbee, A. J., Between Niger and Nile. London, 1965 p 95.
- (2) Arkell, A. J., A History of the Sudan. London, 1961. pp. 20 - 23.
- (3) Hamilton, J., The Anglo - Egyptian Sudan from within. London, 1935. p. 29.
- (4) Arkell, op. cit , pp. 21 - 22.
- (5) Hamilton; J. op: cit., pp. 81 - 87.
- (6) Ibid pp. 220 - 223.
- (7) Beshir, M. O , The Southern Sudan, Background to Conflict. London C. Hurst, 1970 pp. 51 - 60.
- (8) Ibid p. 70.
- (9) Letter from E. Grove to the Director of Intelligence, Khartoum, Sep. 17; 1918, SGA - CIVSCE - File - 7 A, 2(6. - Sanderson , Lillian , Educational Development in the Southern Sudan, 1900 - 1948, Sudan Notes and Records XL. III, 1962, pp. 105 - 117.
- (10) Egypt No. 1 (1911) رقم ١٩١٠ التقرير السنوى لعام ١٩١٠ (١٠) وقد سبق ذلك أيضاً التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ رقم (1906) ويرجع أيضاً الى خطاب كرومر الى سولبرى Salis bury بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٠٠ وهو محفوظ فى دار الوثائق العامة P.R.O. فى لندن برقم F. O. 633 - Vol. 6.

(١١) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان . الخرطوم .
المدار السودانية ١٩٧٠ . ص ص ٣١ — ٤١ .

(١٢) المذكرات الخاصة بالسودان من أوراق الورث ملز المحفوظة في مكتبة
نيوكوليج باكسفورد . المذكرة المؤرخة الخرطوم ١٤ مارس ١٩٢٠ .

(١٣) التقرير السنوي لعام ١٩٢٠ رقم (Egypt No. 2. 1921) ص ١٢٥ .

(١٤) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان ، مرجع
سابق ص ص ٤١ — ٤٦ .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) خطاب ماكيناكل إلى مدير بحر الغزال بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٠ . والخطاب
محفوظ بدار الوثائق المركزية بالخرطوم .

(١٧) دكتور / مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكلة جنوب السودان . مرجع
سابق ص ٤٣ .

(١٨) مذكرة في تأييد استخدام اللهجات المحلية : في : حكومة السودان
النشريات السودانية ١٩٤١ . ص ص ١٢٧ — ١٣٨ .

(19) Sudan Government , Reports of Governors of Provinces ;
1925, Khartoum p. 9.

(20) Letter from N. P. Hunter, Director of Education , 12
November 1925.

(21) Report by Governor, Upper Nile Province, June 1925.

(٢٢) مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة من مكتب مدير الداخلية في ٢٥ يناير ١٩٣٠ : في : محمد عمر بشير: جنوب السودان . مرجع سابق ص ١٨٣ .

(23) Collins, The Sudan, Link with the North, London p. 2.

(24) Cash, W., The Changing Sudan, London, 1930, p. 54.

(25) Letter from Acting Governor General of the Sudan to the High Commissioner in Cairo, No. 89 - ICI, Khartoum; August 4, 1945.

(٢٦) يروي الأستاذ الدرديري محمد عثمان أحد أعضاء اللجنة قصة التقرير وكيف أنهم بعد أن زاروا الجنوب وطافوا به ثم وصفوا واقع الجنوب بصدق وبالأخص أعمال المبشرين ثم قدموا التقرير لمكتب السكرتير الإداري فلم يقبل نشره قائلا أنه ورقة إتهام للحكومة وليس بتقرير .

(٢٧) خطاب السكرتير الإداري إلى السكرتير المالي والسكرتير القضائي والقائد العام ومديري المصالح ومديري المديرية الجنوبية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ . دار الوثائق ، الخرطوم نقلًا عن دكتور / مدثر عبد الرحيم العليب ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق الملحق الخامس ص ص ١١٠ - ١١٦ .

(٢٨) يرجع في تفصيل ذلك إلى إبراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان ، الخرطوم ١٩٦٨ ص ٥٩١ .

- (29) Letter from Civil Secretary to Governor, Equatoria, August 21, 1947.
- (30) Beshir, M. O. , The Southern Sudan, op., cit. p. 164.
- (31) Ibid.
- (32) Republic of the Sudan : Basic Facts about the Southern Sudan, Khartoum, 1964 p. 78.
- (33) " The Universe " London; December 16, 1960.
- (34) Letter from SANU to OAU, December 16, 1963.
- (35) Collins, The Sudan, op., cit , p. 67.
- (36) Evidence before the OAU Committe for Refugees, p. 9.

(٢٧) يرجع في تفصيل ذلك إلى :

- ابراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية في السودان .
بدون مكان إصدار ١٩٧٣ ص ٦٠ .
- نبيه الاصفهانى : التصالح الوطنى ووحدة التراب السودانى فى :
مجلة السياسة الدولية العدد ٢٧ المجلد الثانى ١٩٧٢ . ص ٣٨٤—٣٨٩ .

الفصل الثامن

موريتانيا

- ١ — بعض الملاحظات الجيوبوليمكية .
- ٢ — موقع الاقليات من التكوين السكاني ودور السلطة .
- ٣ — تأثير الإسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعي والاقليات .
 - (أ) البناء الاجتماعي .
 - (ب) تأثير الإسلام واللغة العربية .
 - (ج) تأثير الثقافة الفرنسية .
- المراجع .

١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتكية :

تقع جمهورية موريتانيا في أقصى غرب النطاق الصحراوي بأفريقية الغربية وتغطي مساحة تبلغ ١٠٣٢٤٥٥ كم مربع ، بين عرضي ٣٠° ١٤° ، ٢٤° ٢٧° شمالا وبين خطي طول ٤٥° ١٧° غربا وهي تشمل بذلك همزة الوصل بين أفريقية الشمالية الغربية شمالا وأفريقية السودانية الإدارية جنوبا . وتطل موريتانيا من الغرب على المحيط الاطلنطي بساحل يبلغ طوله ٥٠٠ كم تقريبا . وتحد موريتانيا من الشمال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق جمهورية مالي ، وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربي في حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الأفريقي ، ومن هنا تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربي والأفريقي ، وتشبه موريتانيا معظم الدول الأفريقية من حيث أنها لم تشكل بمحدودها السياسية الحالية تقريبا وتكتسب شخصيتها الإقليمية إلا في خلال العهد الاستعماري بل أن اسم موريتانيا لم يكن معروفا قبل ذلك العهد . وكان العرب يطلقون عليها اسم شنقيط وتعد موريتانيا من بين البلدان الأفريقية التي عرفت أقدم الحضارات البشرية وتشهد البحوث الأثرية إلى ما وصل إليه الشعب الموريتاني في حقبة مبكرة إلى درجة عالية من التنظيم السياسي والاجتماعي (١) .

وتؤكد الملاحظة أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية لموريتانيا وبين نوعية حياة سكانها ، ولا يمكن تجاهل أن ثمة تأثير للخصائص الطبيعية — المناخ والتضاريس والتربة — في سلوك سكان موريتانيا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية في داخلها وأيضا من حيث سياساتها الخارجية وعلاقتها بغيرها (٢) من الدول . ومن الثابت أن الصحراء تحتل الجزء الأكبر من الأراضي الموريتانية ، وبالوغم من

١ — بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تقع جمهورية موريتانيا في أقصى غرب النطاق الصحراوي بأفريقية الغربية وتغطي مساحة تبلغ ١٠٣٢٤٥٥ كم مربع ، بين عرضي ٣٠° ١٤° ، و ٢٤° ٢٧° شمالا وبين خطي طول ٤٥° ، و ١٧° ٨° غربا وهي تشمل بذلك همزة الوصل بين افريقية الشمالية الغربية شمالا وافريقية السودانية الإدارية جنوبا . وتطل موريتانيا من الغرب على المحيط الاطلنطي بساحل يبلغ طوله ٥٠٠ كم تقريبا . وتحد موريتانيا من الشمال الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية ومن الجنوب نهر السنغال ومن الشرق جمهورية مالي ، وقد أتاحت لها حدودها الشمالية فرصة الاتصال بالعالم العربي في حين أتاحت لها حدودها الجنوبية فرصة الاتصال بالعالم الافريقي ، ومن هنا تعتبر موريتانيا همزة الوصل بين العالمين العربي والافريقي ، وتشبه موريتانيا معظم الدول الافريقية من حيث أنها لم تشكل بمحدودها السياسية الحالية تقريبا وتكتسب شخصيتها الإقليمية إلا في خلال العهد الاستعماري بل أن اسم موريتانيا لم يكن معروفا قبل ذلك العهد . وكان العرب يطلقون عليها اسم شنقيط وتعد موريتانيا من بين البلدان الافريقية التي عرفت أقدم الحضارات البشرية وتشهد البحوث الاثرية إلى ما وصل اليه الشعب الموريتاني في حقبة مبكرة إلى درجة عالية من التنظيم السياسي والاجتماعي (١) .

وؤكد الملاحظة أن ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية لموريتانيا وبين نوعية حياة سكانها ، ولا يمكن تجاهل ان ثمة تأثير لخصائص الطبيعية — المناخ والتضاريس والتربة — في سلوك سكان موريتانيا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية في داخلها وأيضا من حيث سياساتها الخارجية وعلاقتها بغيرها (٢) من الدول . ومن الثابت ان الصحراء تحتل الجزء الأكبر من الاراضي الموريتانية ، وبالوغم من

ذلك فإن الصحراء ليست خالية من السكان وإنما تقطنها قبائل عديدة تربط بين شمال أفريقيا وغربها، وقد استتبع ذلك احتياج السكان للمياه للزراعة والرعى، حيث تحتاج الزراعة إلى ٤ مليون متر مكعب سنويا والمراعى إلى ٢٦ مليون متر مكعب سنويا، أما الاحتياجات البشرية فقد قدرت كما يلي : التعداد العام يبلغ ١٣٢٨٧٠٠ نسمة منها ٨٠٪ من السكان يعيشون خارج المدن وقدر للفرد خارج المدن استهلاكاً يومياً من الماء ٥ لترات وللشخص في المدن ٣٠ لتراً ، وعلى هذا الأساس فقد قدرت الاحتياجات اليومية على مستوى الجمهورية بمقدار ١٣ مليون مترًا حتى عام ٢٠٠٠ أى ٨٤٩ ٨٠٠ مترًا مكعباً في العام . وفيما يخص بتضاريس موريتانيا فإن عناصرها الرئيسية تتكون من السطوح المنبسطة والسطوح الممرية والهضاب والظهور ؛ وظواهر البيئة الصحراوية وشاطئ الأطلس على الأراضي المطلة عليه وادى السنغال وهذه العناصر فى قطار مترامى الأطراف مثل موريتانيا تجعل هناك مشكلات تتمثل فى ان الظروف الطبيعية الحالية تنعكس آثارها على تنظيم وتخطيط حياة السكان، فقلة الموارد المائية مثلاً من المشاكل الملحة التى تؤثر تأثيراً مباشراً على السكان وعلى عمليات التعدين وال عمران، وبإستثناء قطاع وادى السنغال فى أقصى الجنوب فإن الخزانات الجوفية هى المصدر الوحيد للماء فى بنية ربوع موريتانيا، ومن هنا فإنه ينبغى معرفة ما إذا كانت هذه المياه التى يستخدمها السكان متوازنة مع المناخ وباعتبار ان مناخ أى منطقة هو نتيجة لتفاعل عدة مؤثرات تتحكم فى مجتمعة فى الأحوال المناخية للمنطقة ، ويطلق على هذه المؤثرات العوامل المتحركة فى المناخ وكلها تقريباً عوامل طبيعية مثل الموقع الفلكى والجغرافى ومظاهر السطح . . الخ ، وفى دولة مثل موريتانيا اتسعت رقعتها وتمتد امتدادا كبيرا سواء من الشمال إلى

الجنوب أو من سواحل المحيط الاطلس إلى داخل اليابس الافريقى خاصة وأنها تقع فى منطقة انتقالية بين الافليم السودانى فى الجنوب والافليم الصحراوى فى الشمال فاننا نتيجة لهذا تتأثر تأثراً واضحاً بالعوامل الخارجية المختلفة التى تمارس آثارها فى الجهات المختلفة من موريتانيا ، والتضاريس والمناخ لهما علاقة مباشرة بالسكان . وقد سبق أيضاً أن مساحة موريتانيا تبلغ ١٠٣٢٢٤٥٥ كم ٢ ، وتنقسم ادارياً إلى ١٢ ولاية وتضم هذه الولايات ٤٣ مقاطعة بالإضافة إلى مدينة نواكشوط ولهذا علاقة أيضاً (٢) بالسكان حيث موريتانيا قليلة السكان نسبياً ١٢٠٥٠٠٠ نسمة تقريباً (١٩٧٥) بكثافة مقدارها ١٢٣ نسمة/كم ٢ . ولقد كانت فى عام ١٩٧٠ أحد ست دول تمثل أقل دول العالم كثافة بالسكان (٤) .

أما موقع موريتانيا الجغرافى - شأنه شأن الموقع الجغرافى لاي دولة ودوره فى العلاقات الدولية حيث كثيراً ما يتردد بان موقع الدولة الجغرافى هو من العوامل التى تمارس تأثيراً كبيراً على نطاق مشاركتها فى المجتمع الدولى ، وان الموقع هو الذى يحدد أولاً ما اذا كانت الدولة قوة بحرية وعما يقال أحياناً أن هناك أقاليم تكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية خاصة مما يؤثر على مدى قوتها . فكيف تنطبق هذه المفاهيم على موريتانيا ، لقد كان لموقع موريتانيا كم منطقة اتصال العناصر البيضاء للقوقازية شمالاً والعناصر السوداء الزنجية جنوباً أثر فى خصائصها السكانية وفى انماط الحياة فيها وفى التنظيم الاجتماعى السائد وهذا الموقع أنعكس أيضاً على تاريخ موريتانيا بالإضافة إلى تاريخ أجواء كبرى فى غرب أفريقيا ، كما أنعكس موقعها أيضاً على مناخها والحياة النباتية والطبيعية فيها ، وفى نشاط الانسان البشرى والاقتصادى وفى سكنائه نمطا وموسماً ، فى شمال ، يسود الجفاف والظروف الصحراوية وتندرج الحياة

النباتية في الكثافة حتى تصل في الجنوب المنطقة الانتقالية بين الاستبس والسافانا وفي الشمال حيث الجفاف والظروف الصحراوية تسود حرفة الرعى عند العناصر البيضاء والمور — البيضان ، ويعتمدون على موارد ثابتة للعياء من الآبار ، ولهم طرقهم الخاصة ودروبهم التي يقطعونها في مواسم معينة بحثا عن الماء والرعى . وفي المناطق الأوسط من موريتانيا حيث قدر كاف نسبيا من المطر ١٠٠ - ١٥٠ مم يقوم السكان بالزراعة في الواحات ، وفي المناطق الجنوبية (٥) يبدأ المطر في الانخفاض والفراة نسبيا كلما اتجهنا جنوبا ، والحياة النباتية تصبح أكثر غنى وتنوعا ، وفي هذه المناطق تسود حرفتا الرعى والزراعة . والزراعة هنا زراعة متنقلة وموسمية حسب كمية الامطار ، ولسكنها تعتمد في الجنوب على نهر السنغال من ناحية ولامطار من ناحية أخرى ، ويعظم هذا القسم أكثر من ٧٠٪ من مجموع سكان موريتانيا وترتفع كثافة السكان فيه لتصل أقصاها ١٤ نسمة/كم^٢ ويختلط النهران المور والزنج في هذا القسم ، ويشكل المور أغلبية السكان هنا . ومن جهة أخرى فقد أدى الجفاف الذي حل بغرب أفريقيا (١٩٦٨ - ١٩٧٢) إلى إعادة توزيع السكان وإلى تغيير أنماط حياتهم . فبعد إن كان سكان الريف يمثلون ٩١٪ من جملة السكان ٦٤ - ١٩٦٥ ، منهم ٥٨٪ من البدو ، انخفضت نسبتهم إلى ٧٧٪ من جملة السكان منهم ٢٩٪ فقط من البدو عام ١٩٧٥ . ويقدر البعض عدد سكان موريتانيا عام ١٩٨٠ بـ ١٠٠٠٠٧٠٠ نسمة على أساس معدل زيادة سنوية مقدار ٢٫٧٪ ، وهذا العدد سيصل في عام ١٩٨٥ إلى ١٠٠٠٧٢٢٠٠ على أساس زيادة سنوية مقدارها ٢٫٩٪ . ويقدر المكتب المركزي لتعداد السكان في انواكشوط عدد السكان عام ١٩٨٥ بـ ١٠٠٠٧٢٢٣٠ نسمة على أساس معدل زيادة سنوية مقداره ٢٫٩٪ سنويا . (٦)

وعموما فان الاعتبارات الجغرافية وخصائصها السابقة من حيث الموقع والتضاريس والسكان - قد أثرت على السياسة الخارجية لموريتانيا حيث شهدت العلاقات الخارجية الموريتانية تغييرات مستمرة حسب الملابسات والظغوط التي احاطت بالبلاد منذ بداية الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٠ والفترة السابقة أيضا التي اتسمت بانها مرحلة البحث عن زعامة سياسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، فقد كان السنغال المجاور هو أسبق دول غرب افريقيا إلى الاشتراك في أجهزة الدولة لفرنسية حيث مثل في مجلس النواب الفرنسي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واشترك بعض السنغاليين الذين أنطبع عليهم القانون المدني الفرنسي في انتخاب نوابهم إلى هذا البرلمان، وقد ظلت الفكرة المسيطرة على مخططي سياسة الاستعمار الفرنسي هي أنه إذا أريد لنظام الحكم أن يتغير وتخف قبضة الادارة المباشرة فان ذلك يكون عن طريق اشراك المستعمرات في أجهزة الدولة الفرنسية وبالتالي رفع نظام الاجتكار عن مستعمرات افريقيا الغربية الفرنسية وقد ضمت ذلك في تصريح برازافيل ١٩٤٤ الذي اصدره الجنرال ديغول وقد نص على اللامركزية وتكوين جمعيات تشريعية ومشاركة الوطنيين فيها كما نص على تطوير نظام الادارة وادخال الافريقيين بأعداد متزايدة في الوظائف الحكومية وقد تشكلت هذه الأجهزة طبقا لدستور الجمهورية الرابعة حيث أعلنت فرنسا في ديباجة دستورها الصادر في عام ١٩٤٥ إلى سعيها لقيادة الشعوب التابعة لها . أما الأجهزة التي تشكلت حسب دستور عام ١٩٤٦ فهي مجلس الجمهورية ومجلس النواب وخصصت فيه بعض المقاعد للمستعمرات إذ ان الجمهورية كما نص الدستور وحدة لا تقبل التجزئة ، وكان نصيب موريتانيا مقعد واحد في مجلس النواب . وفي المرحلة التالية كانت الرابطة التي حلت محل نظام الامبراطورية القديمة هي ما أطلق عليه اسم الاتحاد الفرنسي وهي المرحلة التي غيرت النظام

الاستعماري من حيث الشكل وليس من حيث المضمون ، وتأكدت السيادة الخارجية الفرنسية بالابقاء على تمثل المستعمرات في أجهزة الدولة الفرنسية ، وأصدرت حكومة جى مولية قانونا للإصلاح الإدارى فى مارس ١٩٥٧ وينص على إجراء انتخابات فى كل مقاطعة وزيادة اختصاصات المجالس المحلية التى وصلت إلى درجة التشريع لكل شئونها الداخلية والتخفيف من قبضة الحاكم وزيادة فى تمثيل الوطنيين فى تلك المجالس. وبالنسبة لموريتانيا زاد العدد من ٢٤ إلى ٣٤ وأصبح الوطنيون يشكلون الغالبية العظمى فى المجلس ، ثم برز مشروع آخر ربط موريتانيا بعملة الاستعمار الفرنسى وهو مشروع للتخفيض المشترك للأقاليم الصحراوية .

غير ان الخطورة الحاسمة للتطور (١) الذى بلغته موريتانيا من حيث مباشرة الحكم الذاتى كانت هى قيام الجمهورية الخامسة فى فرنسا عام ١٩٥٨ وماتلا ذلك من اجراء استفتاء فى الاقاليم التابعة للاتحاد الفرنسى يظهر سكانه بين البقاء ضمن نظام مرن جديد عرف باسم نظام العائلة الفرنسية أو بين الاستقلال التام . وجرى هذا الاستفتاء فى سبتمبر ١٩٥٨ واختارت موريتانيا مثلها مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا — باستثناء غينيا — البقاء ضمن المجموعة الفرنسية . وكانت نتيجة التصويت الذى قام به المجلس الاقليمى فى موريتانيا أن صوت ٣٢ ألف لصالح البقاء فى المجموعة الفرنسية والموافقة على دستور الجمهورية الخامسة ، وتسعة عشر ألفا فى صالح الاستقلال . وترتب على ذلك أن صارت موريتانيا آخر مستعمرة فرنسية فى غرب أفريقيا تحصل على استقلالها ، وتم لها ذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات الخارجية الموريتانية تغييرات مستمرة حسب الملبسات والاضغوط التى أحاطت بموريتانيا منذ بداية عهد الاستقلال ؛ ففي السنوات الأولى اعتبرت موريتانيا من بين الدول الهائرة

في ذلك الغرب عامة وفرنسا خاصة ونتج عن ذلك ان معظم الدول العربية أبدت المطالبة المغربية على موريتانيا لمدة سنوات . لما خفت الدعاوى المغربية أنطقت السياسة الموريتانية في الطريق الذي يعبر عن الاماني الوطنية وصارت مثل معظم الدول العربية الواقعة في افريقيا تخطط سياستها ضمن دوائر ثلاث : الدائرة العربية والافريقية ثم كتلة أو دائرة عدم الانحياز ؛ غير أنه بحكم عوامل مختلفة منها الموقع ومنها وجود أقليات غير عربية في الجنوب اختلفت موريتانيا عن الدول العربية من حيث ترتيب الاولويات ، ففي حين أن موريتانيا لم تنشئ علاقات دبلوماسية مع اسرائيل واعلنت باستمرار نغمة التأييد للقضية الفلسطينية وطالبت بالانضمام إلى الجامعة العربية في عام ١٩٦٣ ، إلا أن اهتماماتها الافريقية لا تقل شأنا ، فقد كانت من بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٦٣ كما انضمت إلى تنظييات أفليمية عديدة . وهناك تياران ^(١) يتصارعان التأثير في سياسة موريتانيا الخارجية . ومن الثابت أن سياسة التعريب من جهة وتزايد المساعدات الاقتصادية من جهة أخرى من شأنها أن يقويا التيار العربي وأخيرا أحدثت مسألة الصحراء تغييرات هامة في علاقات موريتانيا الخارجية ، فبعد أن كانت الجزائر هي من أوثق البلدان العربية صلة بها باعتبارها مجامع موريتين تقيمين نظام الحزب الواحد وترفعان شعار الاشتراكية ، انعكست الصورة وصارت المغرب هي أشد الدول العربية صلة بموريتانيا في حين تأثرت العلاقات الموريتانية الجزائرية ووصلت إلى درجة كبهمة من التأزم أدت إلى القطيعة الدبلوماسية بين البلدين ، كما أن مسألة الصحراء أحدثت بدورها أزمة بين موريتانيا وبين منظمة الوحدة الافريقية إذ أبدت غالبية دول المنظمة وبدأ تقرير المصير بالمسبة للصحراء .

وعلى صعيد موريتانيا والامم المتحدة فقد قبلت موريتانيا كعضو في

الأمم المتحدة في ١٩ أبريل ١٩٦١ ثم توالى قبول موريتانيا في المنظمات المتفرعة عن المنظمة العامة وأصبح لموريتانيا كيان سياسى (١٠) وقانونى وإنقال موريتانيا السريع نحو الإستقلال بعد أن كانت تقطع المراحل ببطء جعلها مثل كثير من دول غرب ووسط إفريقيا تبقى على عدة امتيازات لدولة الاستعمار السابقة فرنسا، وذلك لىكى تستعين بها فى حل مشكلاتها الداخلية والخارجية. ويلاحظ أن الدول التى كانت تواجه مشاكل خارجية مثل موريتانيا وتشاد منحت فرنسا مريدا من التنازلات وخاصة فى المجال العسكرى، وهكذا تم عقد إتفاقية التعاون والصداقة بين موريتانيا وفرنسا فى أوائل عام ١٩٦١. ومع التحول فى سياسة موريتانيا الداخلية ورغبة فى تأكيد استقلالها السياسى كان لابد من تعديل الاتفاقية مع فرنسا بحيث ألغيت جميع النصوص التى تجعل العلاقات بين البلدين غير متكافئة، وهكذا تم فى ١٥ فبراير ١٩٧٣ إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك والامتيازات التى كانت تتمتع بها فرنسا. وكانت موريتانيا قد حرصت قبل تعديل هذه الاتفاقية على توسيع دائرة علاقاتها الخارجية بل وقد تجاوزت هذه العلاقات دائرة مجموعة غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقات واسعة النطاق مع جمهوريات الصين الشعبية ويبدو أن سياسة موريتانيا الخارجية إنجهت إلى الصين منذ أن استخدم الإتحاد السوفيتى حق الفيتو لمنع دخولها فى الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بعلاقة موريتانيا بالدول العربية والأفريقية فالملاحظ أن هذه العلاقات قد تضررت مع الدول العربية وخاصة الدول المجاورة بسبب مشكلات الحدود السياسية التى وضعت فى عهد الاستعمار، وبالرغم من ذلك فقد انضمت موريتانيا إلى الجامعة العربية فى عام ١٩٧٣. وفيما يتعلق بعلاقة موريتانيا بالدول الأفريقية فالملاحظ أن موقع موريتانيا الجغرافى قد ألقى عليها مسئولية تحقيق التقارب المستمر مع دول إفريقيا وقد جاهدت موريتانيا فى مجال التعاون الإقليمى

الذى تروج باقامة المنظمة الاقليمية لاستثمار نهر السنغال فى عام ١٩٧٢ وانشاء المجموعة المجرية والاقتصادية لافريقيا الغربية واللجنة الدولية لمقاومة الجفاف، كما اشتركت موريتانيا فى مجموعة دول برازافيل وفى المجموعة الملجاشية كما شاركت فى جميع مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية، وتعتبر موريتانيا أحد اعضائها المؤسسين، أما فيما يتعلق بمسألة ضم الصحراء والى تعتبرها موريتانيا جزءاً لا يتجزأ من ترابها الوطنى، فالملاحظ أن هذه المسألة قد أخذت فى السبعينات طريقة أخرى بخلاف الطريق الذى سلكته فى الستينات، ونعنى به توالى توصيات الأمم — عبثاً — الى كل من موريتانيا والمغرب واسبانيا بتنظيم استفتاء يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة لتمكين السكان المحليين من ممارسة حقهم فى تقرير مصيرهم، غير أن هذا الاستفتاء قد تأجل .

٣ - موقع الاقلية من التكوين السكانى ودور السلطة :

جاء العرب إلى موريتانيا لأول مرة في أثناء الفتح الإسلامى وكان يعيش في المنطقة السكان الاصليون وهم البربر، وجاء العرب بمهمهم أسلوب حياتهم الرئيسى وهو الرعى والتنقل ، والقبائل البربرية هي الاخرى كانت تعيش كذلك على الرعى والتنقل، وهكذا تأصلت الثقافة البدوية وحدث اختلاط وانصهار بين العرب والبربر في موريتانيا ونتج عن ذلك البيضان وهم الغالبية العظمى من المواطنين الموريتانيين (٨٠٪) ، وفرضت البيئة الصحراوية على البيضان حياة الرعى والتنقل وما يصاحبها من خصائص تشبه كثيراً خصائص المجتمعات العربية الصحراوية الاخرى، وحمل العرب معهم إلى موريتانيا الثقافة الإسلامية العربية كما كانت في صدر الاسلام وترتب على اختلاط هؤلاء (١١) العرب بالبربر وثقافتهم أن إنتشرت بعض العناصر الثقافية البربرية إلى الثقافة العربية وتدرجياً إنتشرت الثقافة البربرية مع إنتشار الثقافة العربية وسيطرتها على المنطقة ؛ وكانت القبائل البدوية تمثل الغالبية العظمى من المجتمع التقليدى الموريتانى وإستمر هذا الوضع لمئات السنين إلى أن حدثت في العقود الأخيرة تغيرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية كان من شأنها تغيير الوضع . وقد قدر عدد البدو الرحل بـ ٧٤٤ ألف نسمة في عام ١٩٦٠ وكانوا يمثلون ما يقرب من ٨٠٪ من السكان، ثم أخذ عددهم يتناقص تدريجياً بحيث قدر عددهم في عام ١٩٧٥ بحوالى ٣٥٠ ألف نسمة أى أن عددهم قد إنخفض إلى حوالى النصف وأصبحوا يمثلون ثلث سكان موريتانيا فقط (٢٤٪) . وقد ترتب على حدوث فترة الجفاف الاخيرة وبناء المدن ومؤسسات الهجرة الحديثة بعد الاستقلال أن هاجر ما يقرب من نصف البدو الرحل إلى الغرب والمدن للاستقرار وللبحث عن موارد للرزق بعيداً عن الصحراء التى أجدهم . وقد أحدثت هذه التطورات الكبرى تغييرات جذرية في البناء الاجتماعى للقبائل

البدوية في موريتانيا يمكن وصفها بأنها تصحاحات كبرى، فقد انفتحت غالبية (٨٠٪) حيوانات الرعى وهاجر من القبائل ما يقرب من نصف أعضائها وجفت الآبار في الصحراء وسوف نستعرض فيما يلي أهم الملامح في تكوين سكان موريتانيا من النواحي العرقية والحضارية واللغوية والعقيدية: (١٢)

١ - البربر :

وقد جاءوا من الشمال الأفريقي بعد أن اجتازوا الصحراء منذ أقدم العصور. والبربر الفضل الأول في نشر الإسلام بين النوج وقد حمل لواء نشره بينهم قبائل منهاجه التي اعتنقت الإسلام في القرن العاشر، وهذه القبائل هم أجداد الطوارق سكان الصحراء الحاليين ، وقد تحدث ابن خلدون عن شعب منهاجه فذكر أنهم من أوقر قبائل البربر ، ويرى آخرون (محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الأفريقية ص ٣٥١) أنه ليس من حادة الشعوب ذات العسرة والمنعة أن تؤثر الصحراء وتخلو عن الريف وأن الأرجح أن يقال أن منهاجه كانوا في أوطان كثيرة النبات والمرعى وسط ما يسمى الآن بالصحراء (بحري ص ٩٠) .

٢ - النوج :

وكانوا يسكنون مناطق تقع إلى الشمال مما هو عليه الآن ولا يعرف مدى إمتدادهم أكثر من هذا نحو الشمال، ويقال أنهم ظلوا موجودين بحالة نقية إلى حد ما على الحدود الجنوبية للمغرب حتى العصور التاريخية، على أن معظم الآثار الزنجية الموجودة بشمال أفريقيا ترجعها إلى الرق (دافدسون ص ٤٨) و (وزقانة ص ٢٨٩) . غده أن الجزء الاغلب من النوج قد تركوا بلادهم أمام زحف البربر، وإن كان بعضهم قد بقي تحت حكم منهاجه، ودفع النوج البربر جزية العتق وقبلوا سيادتهم الادبية بل ودخلوا في دين الإسلام (مارتن ص ٣) .

٣ - العرب المسلمون :

ما أن بسط العرب المسلمون سيادتهم على بلاد المغرب كلها حتى بدأوا في التوغل صوب الجنوب في حركات مستمرة متدافعة للأقامة الدائمة يحملون معهم رسالة الاسلام وينحدثون اللغة العربية وكانت كلها لإجتاحت العرب ضائقات أو أزمات سياسية كانت القبائل تنجيه في دجرتها نحو الجنوب حتى وصلت إلى مغارف نهر السنغال وأمكن أن يتركوا آثارهم في سحنة الكثيرين ودين الأغلبية، وخضع المزيح الذي تكون في الافليم من البربر والزواج اسلمطان العرب . وطوائف العرب الحسانية التي غزت جنوب المغرب في القرن الثالث عشر هي ذاتها التي قدمت نحو الجنوب ووصلت إلى نهر السنغال في بداية القرن الخامس عشر ، وبنو حسان هؤلاء من للبدو المحاربين وهم وإن كانوا قليلي العدد إلا أنهم أخضعوا البربر وفرضوا عليهم سلاطنتهم وغيروا من أحوالهم الاجتماعية . وقد وصل إختلاط البربر بالعرب في موريتانيا إلى درجة تجعل من الاستحالة تحديد من هم العرب ومن البربر ، وهناك إحتمال كبير بأنه لم يعد هناك بربر أنقياء في موريتانيا ، كأنه يكاد يكون مؤكداً عدم وجود عرب خلص فيها ، وعلى العموم فالانتقاء الجنسي لم يعد له وجود في الواقع ، فكل البيضان فيهم الدماء العربية والدماء البربرية ولا حرج في أن تنتمي الجماعات الحالية في جانب منها جنسياً إلى أصل بربري خاصة وأنها لديها الشعور والرغبة في أن تكون عربية على الصعيد الثقافي والتاريخي . وكان الاسلام — وبتمبير أدق الصوفية — قاعدة أساسية ذات جذور تاريخية في تكوين المجتمع الموريتاني ، كما أن واقعه الحالي يبين هذا ايضاً (١٣) .

٤ - المجتمع المورى :

يشكل المور ١٥٪ من سكان موريتانيا الذين يقدرون بحوالى مليون نسمة ويطلق عليهم البيضان وهم من العرب والبربر مع وجود مؤثرات زنجية واضحة فيهم ، ولا توجد العناصر النقية إلا فى المناطق الصحراوية ، ولا يعنى لفظ البيضان المعنى أن بشرتهم فاتحة اللون، بل أن لونها يزداد دكانة كلما اتجهنا جنوباً وذلك نتيجة للاختلاط والتزاوج بالعناصر السوداء حتى أنه يطلق على الجماعات التى تزداد فيهم المؤثرات الزنجية - المور السود - وهم غالباً من طائفة العبيد بحكم الأصل أو بحكم وضعهم الحالى ، وإلى جانب المؤثرات الزنجية الواضحة فى البيضان توجد أيضاً دلائل على وجود الشقرة فيما بينهم ، فتجد الشعر الأشقر والعيون الزرقاء بين بعض أفراد المجتمع المورى. وللمور أنشطتهم المحدودة وفقاً لتقسيمهم^(١٤) الطبقي وهم ينقسمون إلى الطبقات التالية :

- ١ - المحاربون (العرب الحسانيون) .
- ٢ - أهل العلم أو الزوايا أو الطلبة .
- ٣ - التوابع أو ازناجة أو اللحمة^(١٥) .

والمحاربون أو الحسانية يتولون السلطة الدينية فى الأقاليم، وقد خرج منهم كثرة من الأسر الحاكمة فى أماره ترارزه وفى ادرار وتافانت ومناطق أخرى وليس لحكمهم تنظيمات إدارية محددة وعاصمتهم عبارة عن معسكر الامارة . وفى أوقات الفوضى حيث لا يكون الحكم قوياً تصبح سلطة الامارة ضعيفة وتتولى كل قبيلة تابعة إدارة شئونها فى استقلال ذاتى لأن لم يكن فى استقلال تام ومع تكوين الدولة الموريتانية الحديثة وظهور السلطة الحاكمة المركزية تحول هؤلاء المحاربين إلى الأعمال السلبية كالتجارة وتربية الماشية وإن كانوا لا يزالون يتفاخرون بمحاضيمهم العسكرية .

أما أهل العلم أو الزوايا فلهم دورهم التعليمي والعقيدى والثقافى وهم إلى جانب هذا لهم دور سياسى هام وهم على درجة عالية من المهاره السياسيه ويعرفون كيف يستخدمونها فى علاقاتهم مع القبائل الاخرى ، وإرتباط الزوايا بالحسانية أمراً تتضمنه صعوبة الحياة فى الصحراء ، وكانت قبائل المحاربين تقوم بحماية الزوايا ولكن ذلك لا يعنى خضوع الزوايا أو تبعيتهم لهم وإنما جاءت هذه الحماية من دورهم المنوط بهم فى حياتهم القبليه وهو حمل السلاح للدفاع عن حياة أفراد القبائل المتحافه ومصالحتها بينما كان دور الزوايا هو نشر التعاليم الدينيه والقيم الخلقية والخدمات الثقافيه والتعليميه ، فإذا كان المحاربون هم رجال الحرب فلهم دور الزوايا عندهم رجال الدين والقضاة ورجال العلم والثقافه . ويدعى أهل العلم أو الزوايا أنهم يرجعون فى أصولهم إلى الاشراف الحميريين أو القرشيين وهناك آراء أخرى ترى أن الزوايا من سلالة البربر المهزومين أمام العرب . وهو ما يمكن القول أن الزوايا وكذا المحاربين فيهم الأصول العربيه والبربريه معاً .

أما التوابيع (أو الموالي) أو اللحمة أو أزواجه (صنهاجه) منهم يشملون المستوى التالى للعظمة من المحاربين والزوايا وهم تابعون خاضعون لهم رغم مقدرتهم على حمل السلاح كالمحاربين أو القيام بالوظائف الثقافيه كالزوايا وليست لهم وظائف محددة وأصلهم العنصرى غير معروف وإن كان يغلب على تركيبهم العنصر البربرى مع مؤثرات زنجيه واضحة .

وبالإضافة إلى المحاربين والزوايا والقوابع توجد ثلاث طبقات إجتماعيه أخرى تختلف عنها وهى أساساً لا تتكون من قبائل مستقلة (١٦) : الاكاون وهم طبقة الموسيقيين والمغنيين وهم مداحون ومضحكون وهم فى نفس الوقت أهل ثقة عند حمايتهم من الرؤساء المحاربين وغالباً ما يكون الاكاون مستشارين مطلعين على الأمور مسموعى الكلمة . ثم طبقة المعلمين وهم الحرفيون من صنّاع الحل

والحدادين والحطابين والاسكافية وزوجاتهم العاملات فى إعداد المخلو
وأخيراً توجد طبقة (المعتقين من الرق) وكانوا غالباً عبيداً فى الماضى ثم تحرروا
ويطلق عليهم اسم الحراطين أو الهراطين وهم رعاة مستقلون بذاتهم ويمتلكون
قطيعهم الخاص .

وهناك أيضاً جماعات غريبة فى المجتمع المورى مثل جماعة أجزازيل التى
تعمل فى تعدين الفحم وجماعة الايمراجين ويبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ نسمة وهى
جماعة متحدة ولكن وحدتها لا تقوم على أساس الدم أو العقيدة أو التحالف
المسكرى وإنما على أساس حرفتهم العامة وهى ممارسة الصيد من البحر .

غير أن الصورة السابقة للمجتمع المورى بطبقاته وتقسيماته قد تغيرت الآن
بعد أن ظهرت التجمعات المدنية الحديثة واتسعت وخاصة فى أنوا كشوط ،
وعلاقات التبعية فى طريقها الى أن تنفرد كلية، فالنوابغ أو المملون أصبحوا موظفين
حكوميين . أما فى البادية حيث القبائل لازالت على بدائنها وحيث يمكن
المحافظة على التقاليد لوقت أطول حدثت أيضاً تطورات هائلة بدأت مع إنشاء
السلطة المركزية فى وقت الاحتلال الفرنسى، وهذه السلطة كانت لديها الرغبة
والوسيلة أيضاً لتفرض سلطتها على الجميع ومع مقدما تغيرت طبيعة العلاقات
ومراكز القوة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة شيئاً فشيئاً . أما الاكاون فهم
أسرع الطبقات فى التكيف مع المتغيرات الجديدة ، فأعدادهم قليلة .

٥ - الاقليات (الجماعات السوداء) :

تشكل جماعات الأقليات ربع سكان موريتانيا وهم من العناصر السوداء
ويتكلمون اللغة العربية — رغم التعامل باللغة الفرنسية — وهم ينتمون ثقافياً
إلى الصحراء أكثر من إلتئامهم إلى عالم الزوج، وتعتمد عليهم الزراعة فى الجنوب

إعتياداً كبيراً ولكنهم يعملون أيضاً بالتجارة وأعمال التعدين والوظائف الحكومية، وقد أحدثوا أثراً عريقاً عميقاً فى جماعات كثيرة من البيض .

وتتضمن العناصر السوداء على الهافولارين وهم يشكلون ١٧ ٪ من سكان موريتانيا و يقيمون فى وادى السنغال الأوسط، والسراخولا أو السراكولى بنسبة ٥ ٪ من السكان و يقيمون فى وادى السنغال وفى منطقة الحدود مع مالى وهم ينحدرون — على أغلب الظن — من البافور السكان السود الأول لموريتانيا قبل الإسلام ثم تأتى بعد هذا جماعة الفولية وهم من الرعاة شبه المستقرين ويشكلون ١ ٪ من السكان .

وهذه الجماعات فى معظمها تدين بالإسلام وإن اختلفت تقاليدها وعاداتها وأنماط معيشتها (١٧) .

وتتركز جماعة الهافولارين بجوار نهر السنغال ويعتبرون الزراعة وصيد الاسماك وينقسمون إلى أربعة طبقات إجتماعية رئيسية لكل منها الحق فى الاحتفاظ بعبيدها الخاصين بها . أما السراكولى أو السراخولا فهم يقيمون فى الولاية العاشرة فى أقصى الجنوب ولا يختلف تنظيمهم الاجتماعى كثيراً عن الفولارين ، وإن كان هذا بصورة أهد تعقيداً حيث نظامهم يتمثل حتى بين الطبقات العاملة نفسها ، وعلى سبيل المثال فإن للزواج لا يمكن أن يتم إلا داخل الطبقة الواحدة والا تعرض المتزوج زواجا غير شرعى لاشتر أنواع العقاب، وإن كان السراكولى يدينون بالإسلام ويراعون شعائره فى كثير من مظاهر حياتهم فإن للطابع الافريقى التقليدى يظهر اختلاطاً فى كافة اهتماماتهم، وبأعمال السمحر والغيب .

أما جماعة الفولية فى موريتانيا فهى جماعة رعوية شبه مستقرة وأصلهم الحقيقى لا يزال غمى معروف وما كتب عنهم معقد ومتعارض فى كثير من الأحيان، وهم

سود البشرة ولكنهم ليسوا من الزنوج، ويبدو أنهم خليط أثيوبي - عربي - زنجي، ومع ذلك فإن اختلاطهم بالدماء الزنجية أشد من اختلاطهم بالدماء العربية . وينقسم الفولية إجتماعياً إلى طبقتين : الطبقة الارستقراطية (الحر) وهم الرعاة المتجولون، وطبقة الطوائف من السود، ويشير هذا التقسيم إلى التفرقة بين الفولية الأصليين والفولية المختلطين وتقتصر هذه التسمية الأخيرة على الفولية المختلطين الذين استمروا داخل مجتمع الفولية وذلك تمييزاً لهم عن غيرهم من المختلطين الذين انفصلوا عن الفولية ليكونوا لأنفسهم كياناتهم الخاصة وكثيرهم من عناصر المجتمع تحدث التفرقة بين الطبقة الأولى الارستقراطية التي لا يحترف أفرادها العمل اليدوي وبين طوائف الحرفيين التي تورث أبنائها هذه الحرف، وحتى على الرغم من التحرر من إحتراف حرفة معينة أمام التقدم الحديث فلا زال التقسيم الطبقي يسير وفق هذا التقسيم الحرفي السابق ولا يزال اسم العائلة يرتبط بهذه الحرفة دون أن يعنى بالضرورة استمرار هذه الحرفة .

أما الأقليات الأخرى كالولوف والبيمارا فهى أقليات محدودة الأثر في موريتانيا ولا يختلفون كثيراً في تنظيمهم الاجتماعى عن الجماعات السابقة . ولا تكتمل صورة الأقليات فى موريتانيا دون أن نتمرض الأجانب وأوضاعهم وقد بلغ عدد الأجانب ٨١٩٨ نسمة فى عام ١٩٦١ من جملة سكان المدن فى ذلك الوقت والبالغ عددهم ٨٨١٧٥ نسمة ، ومعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٩٣٪ من جملة سكان المدن وكان من بينهم ٥٨٩٨ نسمة من الدول الأفريقية أى ما يعادل ٧٢٪ من جملة الأجانب ومعظم هؤلاء من غرب أفريقيا خاصة من السنغال ومالى والنيجر وغينيا، أما الأجانب من الجفسيات الأخرى فيبلغ عددهم ٢٣٠٠ نسمة أى حوالى ١٨٪ من جملة السكان ومعظمهم من الفرنسيين ويوجد بينهم الانجليز والبنانيون الذين يقومون بالأعمال التجارية .

وقد إرتفع عدد الأجانب في الوقت الحاضر عن الأعداد السابقة بالإضافة إلى تعدد الجنسيات، ذلك أن المشروعات الاقتصادية الأخيرة وبرامج التنمية التي تقوم الحكومة الموريتانية بتنفيذها بالإشتراك مع دول أخرى وهيئات دولية تتطلب خبراء من هذه الدول، فهناك برامج ومشروعات يشرف على تنفيذها الروس والصينيون والبرازيليون بالإضافة إلى إزدياد أعداد الفرنسيين ضمن برامج المعونة الفنية التي تقدمها فرنسا لموريتانيا (١٨).

وقد إنعكس التكوين السكاني على الأوضاع الاقتصادية لموريتانيا وعلى موازنة المهن المختلفة وعلى النسب التي يسهمون بها في قطاعات الإقتصاد المختلفة حيث تصل جملة سكان موريتانيا ما يقرب من مليون وربع مليون نسمة، يسكن الحضر من هذه الجملة ما يقرب من ١٧٠ ألفاً وحتى هؤلاء يعيش جزء كبير منهم في مدن صغيرة أقرب ما تكون إلى الريف ويعيش باقي السكان بالصورة الآتية : ما يقرب من ٢٠٠ ألفاً من السكان فلاحين على طول نهر السنغال — ما يقرب من ٨٠٠ ألفاً من الرعاة المتنقلين — ما يقرب من ١٣٠ ألفاً من رعاة الجمال في الشمال، ومن هذا يبدو أن ما يريد على أربعة أخماس السكان يعيشون في نطاق يقع إلى الجنوب من خط نواكشوط النعمة - ما يقرب من ربع مساحة الدولة - وأن ما يقرب من ٩٠ ٪ من العاملين يعملون بالقطاعات الريفيّة - ويقدر أن ٢٠ ٪ من يعيشون على القطاع الريفي يعملون في الزراعة وأن ثلاثة أرباع من يعملون في الزراعة يعيشون في حوض السنغال ويحترفون نمطاً بدائياً من أنماط الإنتاج الزراعي الذي يتعرض - نظراً للاعتبارات الطبيعية والبشرية - إلى مشكلات تجعل الإنتاج الزراعي بصورته الحالية هيباً أكثر منه مغنياً للاقتصاد الموريتاني الأمر الذي حدا بالهولة إلى التفكير في الإرتقاء بالنمط التقليدي السائد والإقدام على عدد من المشروعات الزراعية وخاصة في منطقة النهر إلى أقصى الجنوب الغربي .

٣ - تأثير الاسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعى والاقليات :

أ - البناء الاجتماعى :

عاش الموريتانيون منذ الفتح الإسلامى إلى عهد قريب فى قبائل شبه مستقلة، وكانت مجتمعاتهم المحلية صغيرة الحجم تتمثل فى الأحياء البدوية التى يتغير مكانها بحثاً وراء الكلأ لرعى الإبل والماشية ، وفى القرى الزراعية المؤقتة والدائمة . ولم يعرف الموريتانيون حياة الحضرة إلا منذ عهد قريب . وكانت الحياة الفطرية والنزعة القبلية تغلب على سلوكهم الاجتماعى والسياسى، وكانت القبائل الموريتانية - حوالى ٤٢ قبيلة - دائمة النزاع فيما بينها ، وكان البدو يعتبرون الحرب هى المهنة الحقيقية الرجل ويل الحرب مهنة الرعى وتربية الحيوانات وكانوا يحترقون الاستقرار والعمل الزراعى . ولقد تركزت الدراسات الاجتماعية (١٩) القليلة حول الخصائص السابقة وهى النظام القبلى ، وتحركات البدو الرحل سعيًا وراء الكلأ والمياه لرعى الإبل والماشية والحروب بين القبائل ومحلات الإغارة والغزو والبناء الاجتماعى لكل قبيلة ؛ وإذا كانت هذه الدراسات القليلة تعبر عن حقيقة الواقع الموريتانى الذى استمر لمئات السنين فإنها لا تمثل الآن حقيقة المجتمع الموريتانى الذى شهد فى الفترة الأخيرة تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى ، ويمكن تلخيص هذا التغيير الاجتماعى فى عبارة واحدة: وأن موريتانيا قد انتقلت من مرحلة المجتمعات القبلية شبه المستقلة إلى مرحلة المجتمع الموريتانى المتكامل . . ومن الواضح أن حصول موريتانيا على إستقلالها فى عام ١٩٦٠ ونشأة نظام الدولة الحديثة كان من أهم للتغيرات السياسية التى حدثت فى العقدين الماضيين . ومن أهم العوامل التى ساعدت على تكوين المجتمع الموريتانى . والظاهرة التى تلفت النظر هى التغيرات الكبرى التى حدثت فى البناء الاجتماعى

للسكان ، وتبين التقديرات السكانية أن غالبية الموريتانيين (٧٩ ٪) كانوا من البدو الرحل في عام ١٩٦٠ ، وكان قليل من السكان (١٣ ٪) يعيشون على الزراعة في قرى صغيرة ، أما سكان المدن فقد كانوا أقلية صغيرة (٨ ٪) . وفي عام ١٩٧٥ تغير هذا البناء الاجتماعي حيث تبين أن البدو الرحل قد انخفضت نسبتهم المئوية إلى ٣٤ ٪ من مجموع السكان ، وارتفعت النسبة المئوية لسكان القرى الزراعية إلى ٤١ ٪ . وارتفعت النسبة المئوية لسكان المدن إلى ٢٥ ٪ ، فقد كان سكان الحضر يقدر عددهم بـ ٧٦ ألف نسمة في عام ١٩٦٠ ثم ارتفع هذا العدد إلى حوالي ١١٥ ألف نسمة في عام ١٩٦٥ ثم إلى ٢٢٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٥ .

ب - تأثير الاسلام واللغة العربية :

ويدين جميع سكان موريتانيا بالاسلام ويتبعون المذهب المالكي وتخصصت قبائل الزوايا في دراسة العلوم القرآنية وفي تدريسها وفي نشر الاسلام في المناطق الافريقية المجاورة ، ويقال أن نسبة القراء في الزوايا هي سبعون في المائة لتأكيد شدة تدين قبائل الزوايا في موريتانيا . وكذلك ترتفع في موريتانيا نسبة المجودين في القراءة . وكثير من قبائل الزوايا قد تبنت أما الطريقة الصوفية القادرية أو الطريقة التيجانية ، ولقد طبعت التقاليد المحلية والبيئة الموريتانية تلك الطرق الصوفية بخصائص معينة مما جعل الطرق الصوفية الموريتانية تختلف عن الطرق الصوفية المشابهة التي ظهرت في مصر والعراق ومن منظور سياسي فإن الطرق الصوفية في موريتانيا لم تقدم شخصيات تسيّر في طريق المعارضة للحكم الفرنسي ، أما بعد إختيار المقاومة فقد ظهر اتجاه صوفي جديد ، ولكن الاحداث لم تلبث أن دفعت به إلى التصادم مع الإدارة الفرنسية . وكانت مسألة المساواة الاجتماعية من أهم أسباب الصدام ، فوقعت معارك حامية وأزعمت فيها أرواح الكثيرين واتهم أئمة الطرق الصوفية بأنهم يرضون مذهبهم بالقوة على الآخرين ، ومن الثابت أن مبدأ المساواة

قد ساعد على انتشار المذهب بين المسلمين السود ووصل تأثيره الى ساحل العاج، كما أنه أعطى فرصة للتسليطين الفرنسيين لكي يدمغوا حركته بالشيوعية، كما انهم حكروا فيشى الطرق الصوفية بالانصال بالانجائيزو بالحركة الوطنية المغربية، وكان ذلك مبررا لاعتقال أئمتها والزج بهم فى السجن — ومنهم الشيخ حماد الله الذى يعتبر رائدا للاتجاه الصوفى الجديد — وهو ما فقد تم تكفير مبادئه بعد وفاته خوفا من استمرار أتباعه على مذهبه (مقلد . موريتانيا الحديثة ص ١٦٤، نجم جمهورية موريتانيا الاسلامية ص ١٦٩) .

أما اللغة العربية فهى اللغة الوطنية فى موريتانيا، وهى أداة المتخاطب والكتابة والثقافة، ويتكلم الموريتانيون اللغة العربية من خلال لهجة خاصة بهم تسمى اللهجة الحسانية . وقد تعرضت اللغة العربية فى موريتانيا الى عقبتين: الأولى: محاولات الإستعمار الفرنسى لفرنسة الموريتانيين عن طريق فرنسة التعليم فى المدارس الرسمية لئلا أقاموها وكذلك عن طريق فرنسة الإدارة الحكومية، وتمثل العقبة الثانية فى وجود لغات شعبية غير مكتوبة تتكلم بها القبائل الزنجية فى الجنوب .

وفيما يتعلق بالإدارة الحكومية فقد فرضت السلطة الاستعمارية اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية فى المؤسسات الحكومية . ولا تزال اللغة الفرنسية هى المسيطرة على مكاتب الحكومة، غير أن هناك جهودا مبذولة لتحقيق تعريب الإدارة الحكومية تدريجياً وذلك بإنشاء مكاتب للترجمة فى كافة الوزارات والولايات وبالعمل على تعريب وزارتى الداخلية والعدل وإنشاء إدارة عامة تابعة لرئاسة الجمهورية تختص بتنسيق مجهودات التعريب (وزارة الاعلام . من أجل إعادة الاعتبار الثقافى العريق - نواكشوط ١٩٧٥ . ص ٢٦) .

أما العقبة الثانية المتعلقة بوجود أقلية سكانية (٢٠٪) تتحدث بعدد من

اللغات الشعبية الافريقية، فان هذه الاقلية السكانية تتمثل في قبائل التكرور وقبائل الصوننكي وقبائل الولوف التي تتمركز في جنوب موريتانيا . وقد تروى على التغيرات السياسية — كما سيأتى تفصيل ذلك — حدوث تفاعل اجتماعى وثقافى قوى بين هذه الجماعات القبلية والغالبية السكانية العربية . ومن مظاهر هذا التفاعل أن الغالبية العظمى من أفراد هذه القبائل يتكلمون اللهجة الحسانية الى جانب لغتهم القبلية ، هذا بالإضافة الى التحاق الاطفال بالمدارس الرسمية الى تعلم اللغة العربية ، وقد صاحب إعتناق هذه القبائل للاسلام منذ مئات السنين أن تعلم الكثيرون منهم اللغة العربية في الكتابات القرآنية . ولعل كون تلك اللغات القبلية لغات كلامية فقط وليست لغات مكتوبة قد دفع المتكلمون بها الى تعلم اللغة العربية كلغة مكتوبة لتسهيل الكثير من شئون حياتهم اليومية عن طريق معرفتهم القراءة والكتابة .

وتولى للدولة إهتمامها بهذه الصفات القبلية وتطورها، ونبت البرامج الإذاعية الموريتانية بأربع لغات وطنية وهى للعربية والتكرورية والصوننكية والولفية . وتذاع البرامج على النحو التالى : ٥٠٪ عربية ، ٣٠٪ لغات شعبية و ١٨٪ / (٢٠) الفرنسية . وهكذا يمكن القول أن الاقلية السكانية في موريتانيا تحتفظ بلغتها القبلية الى جانب اللغة العربية، ولا يوجد تعارض بينهما، فاللغات المحلية غير مكتوبة .

٣ - تأثير الثقافة الفرنسية :

إنفردت موريتانيا عن الأنظار الأخرى سواء في شمال أفريقيا أو في الأنظار الإسلامية في غرب أفريقيا بأن أبنائها قاموا بالتعليم الفرنسى ورجال الزوايا الطرقية الذين قبلوا التعاون مع فرنسا سياسياً، ورفضوا في نفس الوقت التعاون معها ثقافياً وتبشروا بنظام التعليم التقليدى السائد عندهم والذي إشتهر بإسم المحطرة .

وقد عرفت المحظرة في القرن السادس الهجري وكانت مهمتها ترسيخ الإسلام وأحكامه في نفوس المسلمين الجدد ومتابعة نشر رسالة الإسلام بين الطوائف التي لم تبلغها بعد وكانت المحظرة بمثابة جهاز تعليمي متكامل يشمل كل لوازم التعليم ابتداءً من الأستاذ إلى الطلاب والكتاب (العريق ص ٦ — ٧). ولذلك لم تكن الثقافة الفرنسية منتشرة حينما بدأت موريتانيا تمارس الحكم الذاتي. ومن المفارقات الغريبة أن الثقافة الفرنسية والتعليم بالفرنسية ازداد إنتشاره في عهد الإستقلال حتى أن الحكومة الموريتانية عندما أرادت أن تعرب التعليم اصطدمت بصعوبات بالغة.

أما عن أسباب إنتشار الثقافة الفرنسية في هذه المرحلة فيرجع إلى أن الذين تلقوا ثقافتهم في المحظرة لم يكونوا على كفاءة عالية للملاءة الوظائف الفنية ومن هنا إحتاجت البلاد لملاءة هذه الوظائف إلى مثقفين بالفرنسية أو إلى فنيين فرنسيين ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت على إنتشار للفرنسية إن معظم الدول العربية في السنوات الأولى من إستقلال موريتانيا أبدت المغرب في حين أن فرنسا كانت سخية مع موريتانيا في معونتها الفنية والثقافية، وسبب ثالث وهو أن موريتانيا في سبيل حاجتها إلى ملاءة الوظائف الفنية إستعانت بكثير من مسلمي السنغال وقد تحول هؤلاء الفنيون إلى مواطنين موريتانيين بحكم إسلامهم، غير أن هذه الأسباب لم تكن لتضعف من إحساس الموريتانيين بإنتاتهم العربي بل أن البعض يرون أن هذا الإحساس هو أقوى في موريتانيا منه في المغرب، ويعالون ذلك بأن موريتانيا المحاطة بدول أفريقية ترى في العروبة تعبيراً عن شخصيتها، كما يفسر البعض ذلك بعدم وجود مشكلة بربرية، فقد إندثرت اللغات البربرية تقريباً في موريتانيا وربما كان ذلك راجعاً إلى عدم وجود جبال يتركز فيها البربر، أما البيئة الموريتانية صحراوية مفتوحة لم تسمح طبيعتها السهلة بإعزال التكتلات العنصرية، وإذا كانت

هناك أزمة خطيرة قد وقعت في عام ١٩٦٦ بين أنصار العربية والفرنسية فليس ذلك راجعاً كما حدث في الجزائر مثلاً الى وجود طبقة قوية من المتفرنسين الذين يحتلون الوظائف العليا في الدولة (المقاد ٢٢): الصراع الثقافي المغربي ص ٣٤، فقد يكون ذلك عاملاً ثانوياً، ولكن العامل الرئيسي في الازمة الثقافية الموريتانية هو وجود أقليات لغوية تتكلم لغات زنجية، ولما كانت هذه اللغات غير مستعملة في التعليم فلم يبق أمامها سوى الفرنسية للذهاب عن نفسها في المجال التعليمي والثقافي؛ ومع أن هذه الجماعات من المسلمين فإنها هي التي قاومت قرارات مؤتمر حزب الشعب الموريتاني في عام ١٩٦٦ القاضي بتعريب التعليم فنهدت المدارس لإضرابات على نطاق واسع وإصطدامات بين أنصار التعريب وأنصار الفرنسية، وقد أدى إدخال اللغة العربية إجبارياً في المدارس الثانوية إلى إثارة العديد من المظاهرات بين التلاميذ السود الذين خشوا أنهم سوف يكونون مغلوبين على أمرهم بالمقارنة مع المور الذين يتحدثون العربية، وزادت هذه المخاوف وتمعدت بقرار من الحكومة صدر في أوائل عام ١٩٦٨ يجعل اللغة العربية لغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية وباتجاه الحكومة البطيء في إعادة توجيه سياستها الخارجية لتكون قريبة من العالم العربي وبعيدة عن إفريقيا السوداء (الوحدة السياسية داخل حزب الشعب الموريتاني ص ٥٥) (٢٣)، ولما كانت سياسة حزب الشعب الموريتاني بصفة عامة هي الامتناع وليس المجابهة فقد احتفظت الحكومة بقرار التعريب كبدأ نظري ورات أن تتمهل في تطبيقه، كما أعلنت في نفس الوقت إحترامها للغات المحلية بل أنها وعدت بأن تستخدم هذه اللغات في مناطقها كأداة تعليم، وهذه اللغات هي التكرور والسوينكة أو السراكولي والولف رغم أن الأخيرة لا يوجد عدد المتحدثين بها في موريتانيا عن ثلاثين ألفاً. أما السكتلة الرئيسية السوداء فتعطن جنوباً عند نهر السنغال ولعل تعفظ مؤتمر الحزب الذي

انعقد في عام ١٩٦٦ إزاء التعريب العاجل كان سببه هو عدم الرغبة في إثارة هذه الاقليات ، ولهذا قرر ازدواجية اللغة كما نباحاً في تعريب التعليم .

وبالرغم من ذلك فقد زينت عدد ساعات تعليم اللغة العربية ، وقد جاء قرار حزب الشعب في عام ١٩٦٦ بتعريب السنة الأولى للمدرسة الأساسية تعريباً كاملاً وإقرار الازدواجية العربية والفرنسية كمرحلة انتقالية نحو التعريب الكامل الناجز واسترجاع اللغة العربية بعد أن تعرضت للانهميار خلال عهد الاستعمار . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تشكلت لجنة ثقافية لاعداد أول اصلاح للتعليم ببدء العمل به في عام ١٩٦٧ ، ثم انعقد المؤتمر الثالث للحزب في عام ١٩٦٨ ، والذي تقرر فيه وضع اللغة العربية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية باعتبار أن ذلك يشكل مطلباً أساسياً للشعب الموريتاني لاسترجاع الشخصية الموريتانية . وقد لوحظ أن ذلك الاصلاح لم يكن كافياً ولذلك اقترح في عام ١٩٧١ عدة اصلاحات من أجل للتعريب ومن بينها التعليم بالعربية لبعض المواد والاسراع في تكوين اساتذة وطنيين من مدرسة تكوين المعلمين العليا (تقرير عن حالة الأمة ١٩٧٣) هذا فضلا عن الاسراع في عملية التعريب وزيادة نسبة التعليم والتدخل عن المدرسة الاستعمارية التي كان يهدف الاستعمار من ورائها إلى تكوين إطارات صفهة . وقد تمهدت من ذلك المؤتمر ثلاثة أهداف رئيسية هي : ملائمة النظام المدرسي مع الحقائق الثقافية الوطنية وإعادة الاعتبار إلى اللغة العربية والثقافة الإسلامية لا باعتبارها الطريق الذي يمر فيها بالاستقلال الثقافي فحسب ، وإنما باعتبارها أهم عناصر استعادة الاصاله الثقافية . ومن ذلك صيانة التراث الثقافي الوطني ، والهدف الثالث هو مضاعفة الامكانيات الفنية للبلاد . أما اصلاح ١٩٧٣ وهو الاصلاح الثالث للتعليم في موريتانيا ، فقد كان من أهم أهدافه تعميم التعريب على أن يتم بصورة تدريجية وأن تكون اللغة

العربية هي اللغة الأصلية في موريتانيا، وفي نفس الوقت العمل على أحياء اللغات الوطنية الأخرى إلى درجة تعليمها في المدارس بشرط وضع المكانة الأولى للغة العربية، وتجدد الإشارة إلى أن الكثير من المدرسين من مختلف الدول العربية يقومون بالتدريس بعد نشاط عملية التعريب .

وعموما فإن التحليل السابق ينقلنا إلى موضوع حقوق الاقليات الموريتانية في التعريف واستخدامها لغتها الخاصة ، كما جاء في المادة ٢٧ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية . فإذا كان ذلك ممكنا ومستحسنا في الدول الأوروبية الغنية ذات الامكانيات المادية لفتح المدارس والمعاهد التي تعلم لغة الاقليات ، إلى جانب لغة الاكثرية وإمكانيات طبع الكتب والمجلات والصحف بلغة الأقلية إلى جانب ما ينشر بلغة الأغلبية ، فإن ذلك يكاد يدخل في دائرة المستحيل من أن يتم في المجتمعات الأفريقية — مثلا — بسبب ما يسود فيها من عشرات ومئات (٢٤) القبائل التي لكل منها لغته الخاصة . وبالنسبة لموريتانيا فقد استطاعت الدولة أن تعمل على جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والسائدة أيضا ، ولكنها في نفس الوقت لم تهمل اللغات الوطنية الأخرى ، وقامت بتعليمها في المدارس ، أي أن الدولة الموريتانية تعمل في نفس الوقت على حماية اللغات واللهجات الخاصة بكل قبيلة من قبائلها العديدة . والسؤال الآن هو : هل لدى الدولة القدرة المادية على أن تتبنى عشرات من اللغات المحلية وأن تنشئ لها المدارس وتضع لها المناهج وتوفر لها المدرسين وتطبع لها الكتب ، وإذا فعلت ذلك ألا يكون على حساب تنميتها الاقتصادية — وقد رأينا سوء أحوال الاقتصاد الموريتاني ونمطه التقليدي الذي لا يزال سائدا نظرا لبداية انحطاط اتجاهه الزراعي — بالإضافة إلى صعوبة تحقيق الوحدة الوطنية

التي لم تتبلور بعد . وهكذا بات من مصلحة موريتانيا — وقد فعلت ذلك — أن تجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية والأولى في البلاد ، ولكن يقتضى الأمر فرض اللغة الفرنسية أيضا على جميع القبائل والأقليات بهدف تسيير عملية التنمية السياسية والاجتماعية في البلاد حيث لا نستطيع موريتانيا وهي دولة متخلفة أن تتحمل اعباء تعليم هديد من اللغات في مجتمع تسوده الأمية .

المراجع

- (١) — أنور زغلول ، شرقى السكيال د موريتانيا العربية ، القاهرة ١٩٦٠
ص ٧٠ .
- محمد يوسف مقلد د موريتانيا الحديثة ، أو العرب البيض فى افريقيا
السوداء . بيروت ١٩٦٢ ص ١٣ — ١٥ .
- موريتانيا جغرافياً وتاريخياً فى : جريدة الشعب الموريتانية ٤ نوفمبر
١٩٧٥ .
- محمد سميج حافية ، الظواهر الميدرو لوجية ، فى : الجمهورية الاسلامية
الموريتانية ، دراسة مسحية شاملة ، القاهرة معهد البحوث والدراسات
العربية ١٩٧٨ ص ١٦٦ — ١٦٧ .
- (٢) دكتور / محمد نصر مهنّا . مذكرات فى نظرية العلاقات الدولية لطلاب
شعبة العلوم السياسية — كلية التجارة — جامعة أسبوط ١٩٧٩
ص ١١٠ — ١٨٠ .
- (3) United Nations (U. N.) Demographic Yearbook 1964. p. 92.
- (4) Direction de la Statistique (Nouakshott). Recensement
Demographique des Agglomerations (Enquête 1961 - 1962).
Bulletin Statistique et Economique No. 3.
- (5) Shantz, H.L. and Marbut, C.F. The vegetation and Soils of
Africa. American geographical society research series
no. 13 : 9 - 27. New York (1923).
- (6) U. N. World Population growth Response 1965 - 1975,
A decade of global Actions, N. Y. April 1976. p. 46,

— Duncan, O. D. The measurements of Population) Pop. Studies, A journal of Demography, Vol XI. 1, 1975 pp. 27 - 45.

(٧) دكتور / جمال زكريا قاسم ، دكتور / صلاح العقاد : بناء الدولة في :
الجمهورية الإسلامية الموريتانية . مرجع سابق ص ٢٨ — ٥٤ .

(٨) عبد الباري عبد الرازق نجم ، جمهورية موريتانيا الإسلامية ، دار الاندلس
بيروت ١٩٦٦ . ص ١٦٠ — ١٦٩ .

(٩) محمد يوسف مقلد . موريتانيا الحديثة ، أو العرب البيض في افريقيا
السوداء ، بيروت ١٩٦٢ . ص ١٧٢ .

(١٠) عبد الباري عبد الرازق نجم ، مرجع سابق ص ١٧٥ .

(١١) دكتور / محمد ابو العلا . الملامح العرقية والتكوين الاجتماعى فى :
الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٤١٩ — ٤٦٣ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) يونس بحرى . هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية . موريتانيا ماضيها
حاضرهما ومستقبلها . بيروت ١٩٦١ ص ٩٤٩٠ .

(١٤) محمد عوض محمد . الشعوب والسلالات الافريقية . القاهرة ١٩٦٥
ص ٣٣٠ — ٣٤٢ .

(15) Barbour (Nevill) : A Survey of North West Africa
(The Maghrib), London 1959, pp. 250 - 270.

(16) Miské (AHMED Mâbà) : .Al - Wasit (1911), Tableau de la
Mauritanie à la fin du XIXe Siecle. IFAN, T. XXX, no. 1
Jan. (1968) pp. 120 - 149.

وأنظر أيضا :

Richard - Molard (Jacques) : Les groupes ethniques, de L'Afrique Occidentale Francaise. Vol 1, Paris (1949), pp 110 - 115.

(17) Ibid. pp. 107 - 108.

(18) U. N. Department of Economic and Social Affairs: Aging of Population and its Economic Effects. New York 1959. p. 10.

(١٩) ومن هذه الدراسات :

— Gerteiny, Alfred G : Muritania, Pall Mall Press, London, 1967 pp. 40 - 50.

— Le Groupe des Etudes Mauritanienes International : Habitat, Rapport National, Noukchott, 1976 pp. 2 - 10.

(٢٠) وزارة الاعلام . من أجل إعادة الاعتبار لتراثنا الثقافي العربي . نواكشوط ، ١٩٧٥ . ص ٢٥ — ٣٠ .

(21) Fessard de Foucault, Le Parti de Peuple Mauritanienne Revue Francaise d'etudes Politiques Africaines 1973.

(٢٢) دكتور صلاح العقاد : الصراع الثقافي في المغرب في : مجلة معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ .

(٢٣) وزارة الاعلام والمواصلات ، الترقية الاجتماعية ، الشغل المشاغل لحرب الموريتاني ، نواكشوط ، ١٩٧٥ .

وأيضا :

وزارة الاعلام والمواصلات ، الوحدة السياسية داخل حزب الشعب

الموريتاني ، طموح قديم للعرب قد تم تحقيقه ، نواكشوط ، ١٩٧٥ ،
وأبضا : بيان عن حالة الدولة القاه المختار ولد دادة أمام المجلس الوطني
٢٨ نوفمبر ١٩٧١ .

(٢٤) دكتور بطرس بطرس غالي : الاقلية وحقوق الانسان في الفقه الدولي
في السياسة الدولية — العدد ٣٩ — يناير ١٩٧٥ ص ١٠ — ٢٠ .

الفصل التاسع

جمهورية الجزائر

- ١ — التطور التاريخي وأثره على سكان شمال إفريقيا .
- ٢ — مجموعات البربر في الجزائر .
- ٣ — الطوارق والصحرَاء والبترو ل .

١ - التطور التاريخي وأثره على سكان شمال إفريقيا :

بدأ تاريخ شمال إفريقيا حين انتقلت جماعات البربر بالفينيقيين الذين أنوا إليهم في بلادهم . وكانت جماعات البربر تعيش حياتها ، التي كانت تنتمي لمرحلة العصر الحجري الحديث ، وفي شكل قبائل مستقرة ، وتعتمد على الرعي والوراثة . ثم قدمت إليها السفن الفينيقية ، من شرق البحر المتوسط ، ورسست على سواحل شمال إفريقيا . ومن ثم حدث الإلتقاء الأول بين البربر والفينيقيين ؛ وبدأت جماعات البربر في التعرف على معالم عصر المدينة ، الذي حملته إليهم جماعات من الملاحين المهرة ، كانت على دراية بحياة المدن .

وكان وصول الفينيقيين إلى شمال إفريقيا يعني إنشاء محطات ساحلية وموانئ ترسو عندها السفن . ونشأت هذه المحطات والمدن لأغراض تجارية ، وكانت مسورة ، حتى تكون بحماية ضد هجمات سكان البلاد . وكانت كل مدينة من هذه المدن تمثل دولة مستقلة ، يحكمها ملكها ، وساعدت المصالح الاقتصادية المشتركة على تكوين رابطة قوية جمعت بين هذه المدن .

واقدر كان الفينيقيون من التجار ، كما كانوا أصحاب حرف ووسطاء ، ولذلك فإنهم لم يحاولوا أن يستولوا على الأراضي من أيدي الأهل . وكانت أم سلمهم هي الأخشاب المستوردة من لبنان ، وصناعة الصباغة والبرونز والعاج والزجاج . وكلما زاد عدد سكان مستعمراتهم ، عملوا على إنشاء مستعمرات جديدة ، على سواحل البحر ، حتى يزيد عدد أسواقهم . ولقد تأكد البربر من مقاصد الفينيقيين ، التجارية والاقتصادية ، ففتحوا لهم بلادهم ، وأخذوا يتدمجون معهم .

وبدأ استقرار الفينيقيين في منطقة السهول الموجودة في شمال تونس ، وفي

منطقة قرطاجة ، القرينة للإتصال بلبنان ، وكذلك بمراكز صقلية . وعند القرن الثاني عشر ق. م. استخدم الفينيقيون عناية، وسكينة ، وايكوزيوم ، في منطقة المغرب الأوسط (الجزائر) ، وتم الاستقرار بشكل نهائي على طول هذا الساحل في القرن الثامن ق. م. من ابداء الكبرى وطرابلس شرقاً إلى تمودة وايكسوس وجزيرة الصويرة ، غرباً .

واقدر عرف شمال إفريقية نشاط اليونانيين في هذه الفترة التاريخية؛ وكانوا على علاقات سلم في أول الأمر مع الفينيقيين ؛ إلا أن العلاقات تحولت إلى نزاع وصراع مسلح بين المجموعتين، في القرن السادس ق. م. مما نتج عنه بسط القرطاجيين سيطرتهم على شمال إفريقية .

وكان النظام الموجود عند الأهل يعتمد على العصبية البربرية، والتي تقوم على أساس المصاهرة بين أفراد القبيلة . وكانت هذه العصبية تفصل القبيلة عن غيرها، وجعلها تقوم ببناء قلعة خاصة بها في نطاق أراضيها. ومع ظهور التنافس القرطاجي اليوناني ، أخذت القبائل البربرية في الانحداد ، وفي التجمع في مجموعات من القبائل ، أو في إتحادات قبلية إقليمية ، تحت رئاسة الإغليد، وهو قائد المجموعة أو زعيمها. ويمكن اعتبار هذه المجموعات على أنها الشكل الأول لظهور الممالك في شمال إفريقية .

واقدر أثر الفينيقيون بصورة واضحة على تركيب المجتمعات الزعوية ، وانتشرت الزراعة بدرجة أكبر ، بعد أن إنتشرت المدن الفينيقية بمنازلها العالية المتعددة الطوابق ، والمطوية بالمؤن الأبيض . وكانت هذه المدن تجمع بين المتطلبات السياسية والمدنية والدفاعية ، فهناك للسوق والميناء والقلعة والطرق المستقيمة التي تربط بينها .

وظهرت قوة الرومان وبدأت صراعاها مع القرطاجيين للسيطرة على شمال إفريقيا ، والحووض القربى للبحر المتوسط . وبعد الحروب البونية ، تمكن الرومان من الانتصار ، بعد إستيلائهم على مدينة قرطاجية ، وتدميرها ، فى عام ١٤٦ ق.م .

وفى سبيل بسط نفوذهم على البلاد ، عملوا على إنشاء عدد من المعسكرات الدائمة المجهزة ؛ وكان كل معسكر يعتبر مدينة عسكرية ، تضم المخزن والاصطبلات وصاحات التدريب . وارتبط بهذا إنشاء الطرق اللازمة للحركات ، فأنشأوا شبكة كبيرة من الطرق تتمثل فى الطريق الساعلى من مدينتى قرطاج ولبدة فى الشرق إلى طنجة فى الغرب ، ومن طنجة إلى شالة ، وكذلك الطرق الداخلية الأخرى التى تربط الإقليم الساعلى بتبسه ، وتماجاد ، وجيلة ، وويللى أو قصر فرعون . ولقد أنشأ الرومان ما يزيد على خمسين مدينة فى شمال إفريقيا ، كان بعضها فى نفس موقع المدن القرطاجية ، وبعضها الآخر فى مواقع جديدة ، مثل قيصرية ، (شرشال الحالية) التى جعلوها عاصمة إقليم موريتانيا القيصرية . وإلى الغرب ، أصبحت طنجة هى عاصمة إقليم موريتانيا الطنجية . وإلى الشرق ، فكان هناك إقليم نوميديا وعاصمته قرطبة (قسنطينة الحالية) ، ثم ولاية إفريقيا ، وكانت تحت حكم الرومان المباشر .

وكانت هذه المدن تضم ما يلزم الحياة فيها ، من حوانيت وأسواق ومنازل ومعاصر الزيت والمطاحن والساحات والمسارح نصف الدائرية ، والملاعب الدائرية ، والاصطبلات والحمامات والمسكنات . وأعطت هذه المدن للبلاصة الحضرية أكثر من الصفة البدوية ، واجتذبت إليها الكثيرين من البربر ، وبخاصة من كان يعمل منهم فى مزارع السادة الرومان .

واقـد توسـع الرومان فى زراعة القمح ، وكذلك السكروم والريـتون ، وكانت كل منطقة تعتبر منطقة لإكتفاء ذاتى ، ونتـج عن ذلك تبادل السلع والتجارة من منطقة لأخرى . وفى هذا الوقت بدأت العلاقات التجارية عبر الصحراء مع مناطق إفريقية السوداء ، سواء فى منطقة النيجر أو منطقة سواحل غرب إفريقيا .

وعمل الرومان على صـيغ كل شمال إفريقية بالصـبغة الرومانية ، وعلى تحويل منطقة البحر المتوسط إلى بحيرة رومانية ، ولكن العملية كانت تحتاج لمجهود كبير . وإذا كان البربر قد فشلوا فى الوقوف ، عسكرياً ، فى وجه الرومان ، فإن ذلك كان يرجع إلى انقسامهم بين عناصر أخذت تسكن المدن مع الرومان ، وعناصر أخرى ظلت فى طورها القبلى ، على حافة الصحراء ، تحاول الاقتراب من المجتمعات الحضرية ، ولسكنها لم تكن قد ألقت بعد حماية المدن ، والخضوع السياسى لدولة بربرية واحدة .

وظلت شمال إفريقية رومانية ، أو بمعنى أدق خاضعة لحكم الرومان ، إذ أن الطبقة الحاكمة فيها كانت من الرومان ، أما سكان البلاد فكانوا من البربر . ولكن قوى الرومان بدأت فى الضعف ، فى شمال إفريقية ، فى القرنين الرابع والخامس الميلاديين ، وفى ذلك الوقت ، ظهرت فى المناطق الصحراوية المتاخمة لتونس ، عناصر جديدة مثـلة فى قبائل زناتة جاءت مهاجرة من مناطق إستبس الصحراء الكبرى ، على ظهر الجبل ، لكى تهاجم ونسلب وتنهـب الجماعات المستقرة فى الأقاليم الرومانية . وبدأت عناصر البدو الرعاة فى التوسع والانتشار على حساب سكان المناطق الزراعية ، وكان لوصول الجبال أثر حاسم فى إضعاف سلطة الرومان .

وجاءت عناصر الرواندا في القرن الخامس ، من شبه جزيرة إيبيريا ، ومرت في شمال إفريقية من الغرب إلى الشرق . وفشلت بيزنطة في تثبيت حكمها على شمال إفريقية في القرن السادس . وظلت عناصر البربر تمثل همزة الوصل بين أقاليم البحر المتوسط شمالا والأقاليم السودانية جنوباً ، وعبر الصحراء . ورغم وجود الفوارق بين جماعات البربر التي استقرت في سهول وأودية شمال إفريقية ، وجماعات البربر الرعاة في نطاق السافانا والصحراء . إلا أن إستخدام الجبال حافظ على روابط الأهل من البربر ، مع جماعات البربر (الطوارق) الموجودة في الصحراء .

ثم جاء الفتح العربي ، بعد ظهور الإسلام . ووصل عقبة ابن نافع ، بمعاونة البربر ، إلى جنوب تونس ، حيث أسس مدينة القيروان ، والتي أصبحت قاعدة تتقدم منه العمليات العسكرية ، ومع بداية القرن الثامن كان العرب قد شملوا بانتصارهم كل إفريقية شمال الصحراء الكبرى . وإذا كانت نوميديا قد مثلت منطقة للمقاومة أمام العرب ، لفترة من الوقت . إلا أن العرب قد دمغوا لدرجة السهولة التي تقبلت بها القبائل البربرية تعاليم الإسلام . ومن ثم تكاثف البربر مع العرب في زحفهم على شبه جزيرة إيبيريا ، وأثبت البربر أنهم من أشد رجال وجنود الإسلام بأساً .

وفي منتصف القرن الثامن للميلاد . وصل العباسيون إلى الخلافة ، بعد الأمويين . وانتقلت عاصمة الامبراطورية من دمشق إلى بغداد . ومع هذا التغير وازدياد بعد العاصمة عن شمال إفريقية ، زاد ظهور الفرعة الاستقلالية عند البربر في شمال إفريقية ، كما انتشر مذهب الخوارج عند معظم قبائلهم ، التي كانت تعيش على مواشي مراكز الاستقرار ، وكذلك عند القبائل التي كانت

تعمل بالرعى ، والتجارة مع الاقاليم السودانية . وازدهرت مجتمعات كاملة من الحوارج ، في أثناء القرنين التاسع والعاشر ، في سجلماسة ، وفي طرابلس ، وتونس ، وحول تاهرت ، في المغرب الأوسط . وهكذا تمكنت هذه النزعة الاستقلالية عند البربر من تفليك أو اصر تلك الوحدة التي أوجدها الفتح العربي والإسلامي للبلاد . ونشأت أصر حاكمة ، كما حدث في المغرب الأقصى ، حين قاضى جماعات البربر باختيار إدريس بن عبد الله إماماً لهم في عام ٧٨٨ ، وتحولت هذه الإمامة إلى مملكة كبيرة في المغرب الأقصى ، ولانحدرت عاصمتها في مدينة فاس .

واستمرت عملية التفتت ، عند نهاية القرن الثامن ، وقامت قبائل كتامة ، التي كانت دائمة المعارضة في استقرار الحكومات بالمغرب ، باستقبال أحد زعماء الشيعة الذين كانوا يعارضون الحكم العباسي في بغداد ، وهو المهدى ، الذي كان قد وفد من اليمن ، ونصبه خليفة ، وزعيماً للبربر في عام ٩١٠ ؛ ومن ثم انتقلت عاصمتهم من القيروان إلى مدينة المهدية ، المحصنة في الشرق ، وذلك لتحقيق الزعامة الإسلامية التي أخذ الفاطميون يتطلعون لها . وكان اسم الفاطميين ، هو الاسم الجديدة لبناء هذه الدولة . وقد امتد نفوذ هذه الدولة الجديدة حتى مصر ، في عصر الخليفة الفاطمي المازن لدين الله في عام ٩٦٩ ، وأنشأ فيها مدينة القاهرة .

ومع عجز الفاطميين عن السيطرة على مواطن البربر الأصلية في شمال إفريقيا وظهور ممالك صنهاجة المستقلة ، قام الفاطميون بإرسال عدد من القبائل البدوية المتعاقبة في مصر للعليا مضايقتهم ، وأرسلوا إليهم قبائل بني سليم وبني هلال ، التي وصلت إلى المغرب في عام ١٠٦١ . وكانت غزوات الهلالية تمثل هجوماً

تقوم به قبائل بأكلها ، تستهدف الاستحواذ . وسلب مناطق جديدة الرعى ، فكانت كأسراب الجراد . كما يقول ابن خلدون ، تحطم كل ما يقف فى طريقها . وأخذت قبائل صنهاجة ، التى وقعت عليها مسئولية التقدم الزراعى والمدنى فى السهل الساحلى الافريقى ، تعاني من التناقص ومن الخراب ، الذى أخذ يحمل بمواطن استقرارها ، ونزعت إلى الغرب أكثر من ذلك ، إلى المغرب الأقصى ، وبدأت قبائل زناته تظهر فى الأفق بدورها ، وتجه وراها كذلك صوب الغرب .

ولقد ظل العرب حتى ذلك الوقت يمثلون فى المغرب العربى أعداداً بسيطة نسبياً ، ويمثلون القشرة العليا للسكان ، وإن كانت قد أخذت فى الاختلاط بالبربر ، ومع استمرار وفود قبائل بنى هلال وبنى سليم إلى المغرب ، اختلطت قبائل زناته وادستمرت . وأخذت جماعات البربر فى التفكك بالتدريج ، وعودت نفسها على المعيشة فى المناطق الجبلية أو المناطق الصحراوية ، وتركزت فى منطقة القبائل الوهرة ، وفى الأوراس ، وفى منطقة مزاب ، بينما ظل الطوارق فى منطقة صحراء الاحجار .

ولكن القرن الحادى عشر شاهد قيام دولة المرابطين ، على أكتاف البربر وتركزت هذه الدولة الجديدة حول مراكش ، عاصمتها ، ومنعت قبائل زناته من نشر النفوذ فى المغرب الاقصى ، وكان هؤلاء المرابطون قد فقدوا من الصحراء ، ولكفهم فقدوا اتصالهم بالصحراء مع مرور الزمن ، وفقدوا قوتهم العسكرية . فتمكنت قبائل مصمودة البربرية ، فى جبال الاطلس ، والتى كانت على عدااء مع قبائل صنهاجة فى الشمال ، ومن أن تساعد قبائل زناته ، فى الاطلس الاوسط ، على تأسيس دولة الموحدين ، لكى تهل محل دولة المرابطين وذلك فى خلال النصف الثانى من القرن الثانى عشر . واقدر تتمكن هذه الدولة

من أن تضم اليها تونس ، فى إطار دولة بربرية واحدة ، وأصبح المغرب فى ذلك الوقت قوة لها وزنها فى حوض البحر المتوسط . ولكن هذه الدولة واجهت نمو قوة قشتالة وأراجون فى أسبانيا . وعلى حساب الاندلس ، وكانت مصاحمتها شاسعة ، فتركزت الجزء الشرقى منها ، وهو الذى يمثل تونس الحالية ، لحكم أسرة الحفصيين . وحتى فى المغرب الأقصى تأثرت دولة الموحدين بسيطرة قبائل زناتة على المداخل الشرقية للأقليم . ومع استنزاف قوتها فى الاندلس ، زاد ضعفها . وفى النصف الثانى من القرن الثالث عشر انقسم المغرب العربى بين ثلاث دول حاكمة : الحفصيون فى أفريقية ، وبني عبد الواد فى المغرب الاوسط ، وبني مرين فى المغرب الأقصى . وتنافس كل من الحفصيين وبني مرين على السيطرة على المغرب الاوسط ، فزاد ضعف كل منها .

وكانت تونس هى عاصمة الحفصيين ، وتلسان هى عاصمة بني عبد الواد ، ومراكش عاصمة بني مرين ، ورغم ازدهار التجارة بين السودان والموانئ المطلة على البحر المتوسط ، إلا أن القبائل الرعوية كانت تهدد مراكز الاستقرار . وزاد الضغط الأسباني على دولة بني الأحمر فى الاندلس ، ثم أنى البرتغاليون لاحتلال سبتة فى عام ١٤١٥ .

وهكذا نصل إلى بداية وفجر التاريخ الحديث ، وهجوم الأسبانيين على غرناطة ، وحملهم على إحتلال موانئ المغرب العربى المطلة على البحر المتوسط ، فى الوقت الذى عمل فيه البرتغاليون على احتلال الموانئ المطلة على المحيط الاطلسى .

وظهرت دولة الأشراف السعديين فى المغرب الأقصى ، على أكتاف رجال البربر ، فى وادى السوس . كما إنضمت الجزائر إلى الدولة العثمانية ، فى القرن

السادس عشر ، وأسهمت فى عملية تخليص كل من تونس وطرابلس من سيطرة الاسبانيين . وكانت فترة الحكم العثمانى تهتم بالناحية العسكرية ، والدفاع عن البلاد ضد الاجانب ، ماسهل على الاهالى الاستقرار فى مناطقهم . وظل رجال الطوارق ، وهم من البربر ، مستقرين فى منطقة صحراء الحجاز . أما فى المغرب ، فان عملية التوسع صوب الجنوب فى عصر دولة السعديين قد أدت إلى عملية تبادل تجارى بين مناطق غرب أفريقية والسودان الغربى وبين سواحل البحر المتوسط . وقام هذا المجهود برجال القبائل من البربر ، وأدى إلى نشر الاسلام فى هذه المناطق .

أما الاستعمار الاوروبى ، الفرنسى فى الجزائر ، والحماية الفرنسية فى تونس وفى المغرب الاقصى ، وكذلك الاستعمار الاسبانى لمنطقة الريف فانه رغم سيطرته على الاراضى ، لم يتسبب فى هجرات بين القبائل . وكان نظام الاستعمار يميل على إستغلال الاهالى ، العرب والبربر ، ولكنه إحتاج إلى الوطنيين كأيدى عاملة . فزاد تثبيت الاهالى فى أقاليمهم . وإن كانت ردود فعل هؤلاء الاهالى ، وهذه المجموعات من القبائل ، تدل على أنها لم تفقد شخصيتها ، بل حافظت عليها ، وفى كل شمال أفريقية .

٣ - مجموعات البربر فى الجزائر :

البربر هم من أهم السلاطات المعمرة فى شمال إفريقية ، كما تظهر بينهم أيضا صفات طراز البحر المتوسط الاطلسى . والقاعدة الجنسية هناك ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجاعات الجماعية التى يعتقد أنها وفدت عن طريق الباب الشرقى لافريقية .

وفى العصر الحجري الحديث خرج من الحوض الشرقى للبحر المتوسط ،

وفي فترة متأخرة، جماعات تتحدث لغة البربر التي لا يزال يتحدث بها في الوقت الحاضر كثير من سكان شمال إفريقية . وهذه الجماعات كانت تمثل فرعا من سلالة البحر المتوسط ، الذي حمل معه معرفة الزراعة واستئناس الحيوان .

ويذكر أن 'المؤرخون على سكان شمال إفريقية غرب مصر إسم د الليبيين ، ، وأحسن الامثلة لهم جماعات البربر التي تقطن منطقة التل في الجزائر ، وقبائل الحامية ، التي تسكن مرتفعات الاوراس .

ويرى بعض الباحثين أو وجود صفة الشقرة لديهم ترجع إلى غزوات الوندال في عصور قديمة ، إلا أن هناك أسباب كثيرة يمكنها أن تفسر هذه الظاهرة، مثل وفود عناصر شقراء إلى ليبيا عن طريق الشرق بعد طرد الهكسوس من مصر ؛ وجموع الجنود المرتزقة الذين أحضرهم الرومان إلى شمال إفريقية ، وربما جاءت هذه الصفة عن طريق الهجرة من أوروبا وعن طريق جبل طارق. وعلى أي حال، فالناريخ الجنس لشمال إفريقية يشهد إلى وجود غزوات متتالية من الرعاة المتحدثين باللغة الحامية ، الوافدين من غرب آسيا إلى المناطق التي شغلها زراع العصر الحجري الحديث. ولقد ذكر هيرودوت أن أحفاد الفرس أدخلوا الحصان والسيف إلى شمال إفريقية ، كما أن زراعة المدرجات، التي تعتمد على الري ، جاءت إلى هذه المناطق عن طريق اليمن .

وبعد وفود الفينيقيين إلى شمال إفريقية ، وفد اليهود إليها ابتداء من القرن الثالث ق.م. واستمر وفودهم إليها حتى القرن السادس عشر الميلادي. ولقد سكنت العناصر اليهودية القديمة التي تسمها نفسها بالشيم في الاجزاء الداخلية ، بينما سكنت العناصر اليهودية الحديثة، التي طردت من إسبانيا ، وقت طرد المسلمين منها ، في المدن والمناطق الساحلية . ثم جاء الرومان وهولت شمال

إفريقية إلى مستعمرة رومانية . ودخلت بعد ذلك قبائل زناتة ، التي وفدت في القرنين الثالث والرابع الميلاديين ، وأدخلت معها الجبل الذي ساعد الطوارق على الاستقرار في الصحراء . وبعد ذلك جاءت الموجة العربية العسكرية التي حملت الاسلام إلى هناك ، وجعلته صفة أساسية من صفات سكان البلاد . ومع وفود قبائل بنى هلال وبنى سليم ، اندفعت جماعات كثيرة من البربر صوب الصحراء ، حيث استقرت في مناطق غير ملائمة لمعيشتها ، وانتقلت غيرها إلى مناطق هزلة جبلية . ولقد حافظت معظم هذه المجموعات البربرية على نقاوة سلالتها ، فيما هذا العناصر التي وصلت منها إلى المناطق الزنجية ، حيث اختلطت هناك معها إلى حد بعيد .

ولقد استعربت جماعات من البربر بسهولة ، وإعنتقت الدين الاسلامي ، وشاركت في فتوحاته . ومن الصعب أن نضع حدا حضاريا أو جنسيا بين الجماعات التي تتكلم العربية ، والجماعات التي تتكلم البربرية . ويرجع ذلك إلى أن الحامدين والساميين ينتمون إلى سلالة واحدة ، هي سلالة البحر المتوسط . ومع ذلك ، فإن جماعات البربر ، بشكل عام ، يتحدث رجاءها العربية إلى جانب اللغة البربرية ، ونتج ذلك عن حاجتهم إلى العمل ، ومع العرب ، وكانوا في غالبيتهم ، وتلبية لظروف الاستعمار الفرنسي ، يتحدثون الفرنسية كذلك . أما المرأة فإنها ، نتيجة للخائف وقصور التعليم ، وقلة إحتكاكها بغيرها وقلة خروجها إلى أراضى أهلها ، فكثيرا ما تتحدث اللغة البربرية وحدها . ولقد ساعد هذا الوضع من الاختلاف على أن تكون لغة الامم في المناطق البربرية ، هي لغة البربر ، الأمر الذي حفظ هذه اللغة حتى الآن ، للصيغية ولبنات ، وإلى أن ينمو الصبي ، فيتعلم العربية ، من أقرانه ، ومن زيارته للسوق ، وغير ذلك ، بينما تظل معظم

البنات يتحدثن البربرية ، وبالتالي يحافظن عليها ، وكأمهات لأجيال قادمة ، لها لغتها .

والجماعات البربرية التي تعيش في الجزائر تشتغل بزراعة المدرجات ، بينما تعيش الجماعات التي تتحدث العربية في مناطق السهول والقمصان وتعترف الرعي بشكل عام . ويشمل بربر الجزائر قبائل الشاوية التي تعيش في جبال الاوراس ، وكذلك القبائل في منطقتي القبائل الصغرى والكبرى ، الموجودة إلى جنوب وشرق مدينة الجزائر العاصمة ، وكذلك سكان منطقة مزاب والصحراويون في فرداية ، وبسكرة ، وتوات ، وفجيج ، وأخيرا فان هناك الطوارق ، أو المثلثون ، أو الرجال الزرق ، في منطقة صحراء الاحجار ، في أقصى جنوب الجزائر .

أما المجموعة الأولى ، وهي مجموعة الشاوية ، فإنها تسكن منطقة جبال الاوراس ، في شرق الجزائر . وقامتهم متوسطة ، ورأسهم طويل ، والاهفأة ممتلئة ، وبشرتهم سمراء . ومعظم هذه المجموعة تتحدث الآن اللغة العربية ، وأن كانوا يفتخرون على غيرهم بأنهم كانوا أول من فجر الثورة الجزائرية ، كما كانوا يفتخرون بأن الرئيس السابق للدولة ، هواري بومدين ، كان منهم . وتظهر فيهم التأثير العربي أكثر من غيرهم ، نتيجة لوقوع منطقتهم إلى شرق الجزائر ، وفي منطقة تعتبر منطقة عبور بالنسبة للهجرات ، هذا علاوة على متاخمة منطقتهم لتونس ، التي تزيد درجة عروبتهما على غيرها من دول المغرب العربي .

وأما القبائل ، وهم المجموعة الثانية ، فإنها تسكن منطقة القبائل الصغرى ، التي تقع إلى جنوب شرق مدينة الجزائر العاصمة ، ومنطقة القبائل الكبرى التي تليها إلى الشرق . وهذه المنطقة جبلية . ووعرة ، ويصعب السير فيها خارج

الطرق المعبدة . وعناصر القبائليين يحتفظون بلغتهم ، -علاوة على تحدث معظم رجالهم العربية ، وكذلك الفرنسية . وكانت هذه المنطقة هي أول المناطق التي احتكت بالحكم الفرنسي ، وعن قرب، ولذلك فانهم يعتزون بأنهم خاضوا التجربة مع الإستعمار الفرنسي حتى النهاية . وانتشر بينهم ظاهرة العيون الخضراء والزرقاء . وهم يعيشون في منطقة فقيرة ، ومزارعهم صغيرة، وتعتبر حدائق، نتيجة لوراقتهم الفواكه ، وعنايتهم بها . أما من تعلم منهم ، وهم كثيرون ، فيعملون في إدارات الحكومة ، ويكفون نسبة كبيرة من موظفي الدولة . ولهم دور يعرف به كل عربي يزور الجزائر ، في رفض الدور العربي لهوائهم ، حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة ، وفي الإعتزاز بالإتجاه الغربي ، وبالتجربة الغربية للجزائر .

وتأتي بعد ذلك المجموعة الثالثة ، وهم سكان منطقة مزاب ، والمناطق الصحراوية ؛ ويتميز أبناءها بقصر القامة، ورأسهم عريض ، وكذلك وجوههم . وهم يسكنون منطقة فقيرة كذلك ، ولكنهم يعيشون فيها على طريقة اشتراكية ، رغم تمسكهم بالإسلام ؛ فيقسمون العمل فيما بينهم ، ويعطون من المحصول نصيباً لهذا العمل ، أما للباقي فيوزع على المجموع ، وليس تمشياً من الأمر ، بل طبقاً للرؤوس الموجودة في كل خيمة ، أو كل كوخ . ولا زالوا يحتفظون بلغتهم البربرية ، ومع إعتزازهم بالإسلام ، لا يفرطون في طريقة معيشتهم الاشتراكية التي ساروا عليها منذ قرون ، ومنذ أن كان مذهب الحوارج سائداً في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي ، وقبل أن ينحسر عن أغابيتها .

وأما المجموعة الرابعة من مجموعات البربر في الجزائر فتتمثل في الطوارق ، أو الملمشين ، أو الرجال الزرق ، الذين يسكنون صحراء الاحجار في أقصى جنوب الجزائر . وتحافظ هذه القبائل على لغتها البربرية ، في نفس الوقت الذي يتحدث

فيها رجالها العربية ، نتيجة لإتصالهم ببقية العناصر المجاورة، وعملهم مع القوافل في نقل التجارة من المناطق السوداء الواقعة جنوب الجزائر صوب الشمال، وإتصالهم ببقية العناصر اليدوية في هذا الحزام الصحراوي الإفريقي العريض .

ويحافظ رجال الطوارق على انتمهم ، ولا يخلعونه أبداً أمام الأعراب ، ويعتبر نزع هذا الثام إهانة كبرى؛ أما نسائهم فبن سافرات . ويقضى الرجل وقته في الصيد ، أما بقية الأعمال ، من تربية الأولاد ، وتوفير الطعام وطهيه ، وخدمة السيد ، الذي هو الزوج ، ورعى الإبل، وجز الصوف وغزله ونسجه، وصنع الملابس والخيام من الوبر والصوف ، فكلامها من عمل المرأة . وكثيراً ما يكون الزوج ، كسمل ، أكثر من زوجة ؛ فمن حقها أن يكون بهذه الطريقة سيداً .

ولهذه المجموعة ومنطقتها أهمية خاصة ، وتزايدت هذه الأهمية ، مما يدفعنا إلى الحديث عنها بالتفصيل .

٣ - الطوارق والصحراء والبتروول :

في الوقت الذي حكمت فيه فرنسا الجزائر، منذ عام ١٨٣٠، وحتى عام ١٩٦٢، ضمت المنطقة الشمالية منها إلى أرض الوطن الفرنسي، متمثلة في مقاطعات الجزائر وقسنطينة ، ووهران . أما بقية الجزائر ، إلى جنوب الهضبة، فقد احتفظت به في شكل أقاليم عسكرية ، تحت الإدارة العسكرية. ووضعت لها القوانين العسكرية لحكمها ، وكانت القوات المسلحة ، التابعة لوزارة الحربية الفرنسية ، هي التي تحكم هذه المنطقة . وهذه المنطقة العسكرية هي بلاد الطوارق .

ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، في مراحلها المتتالية زاد ظهور جمود السياسة الفرنسية في الجزائر، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان الاقتصاد الفرنسى قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الجزائرى ، فكان على الجزائري أن يستخرج المواد الخام ويوساها إلى فرنسا لكي تتحول إلى مصنوعات ، ثم تعود إلى الجزائر مرة أخرى للتوزيع . ولم يكن من السهل على فرنسا تغيير هذا الوضع ، أو إقامة نظام إقتصادى آخر ، يساعد على تطور الجزائر ، وتقيام الصناعة فيها ، ويفقد الدولة الام ، ما رتبت أمرها على جنيته من هذا الاقليم المستغل . وكانت فرنسا فى حاجة إلى القوى البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرساءهم وقوداً لتبران الحروب الاستعمارية . كما كانت محتاجة إلى أراضي الجزائر نفسها لمواصلة إستغلالها ، ومواصلة الدقاع عن فرنسا . وحين دخلت فرنسا حلف دول شمال الأطلسنى ، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءاً منها . وإعترفت الدول الأخرى المنضمة إلى هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية ، بعد دخول فرنسا هذا الحلف .

وزاد هذا الوضع من تدهب فرنسا بالجزائر ، دفأها عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فيها . فتجمدت السياسة الفرنسية فى الجزائر ، مع هذه المصالح ، رغم التباينات المختلفة التى حدثت فى العلاقات بينها وبين الجزائر ، مثل منحها للجزائر القانون الأساسى ، الذى كان ينص كذاك على أن الجزائر أرض فرنسية . وأدى الأمر إلى نشوب الثورة فى الجزائر ، فى طول البلاد وعرضها ، فى أول نوفمبر ١٩٥٤ ، وبشكل أذهل الفرنسيين .

ولقد كانت الثورة الفرنسية ثورة نضال شعب ، قرر تحرير بلاده بالحديد والنار ، وانهاء الوضعية الاستعمارية لبلاده . فكانت حرب تدمير وتعذيب وإبادة ، واصلها المجاهدون بكل عزم وتصميم .

لقد استمرت الثورة نتيجة لاستمرار القوات الفرنسية فى الحرب فى

هذا الاقليم ، ونتيجة لاستخدامها وسائل مادية ومعنوية ضد ثوار الجزائر . وكان العثور على البترول في الجزائر بما يشجع الفرنسيين على البقاء هناك ، وعلى استمرار الحرب . وكذلك كان موقف الولايات المتحدة ، ومعوناتها التي تعطيها لفرنسا داخل نطاق حلف الاطمانطى . وكان ذلك أساساً لفكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة شمالية ، وإلى منطقة جنوبية ، هي الصحراء ، تشمل على البترول وتعيش فيها العناصر الصحراوية ، عناصر الطوارق .

ولقد ازداد إهتمام فرنسا بالجزائر مع استمرار حرب التحرير الوطنية في هذا القطر العربى . وقام عدد كبير من الباحثين والهادسين ، خصوصاً من ذوى الانجازات اليمينية فى فرنسا ، بتقديم دراسات تدل على أهمية الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . فاستعرضوا قيمة الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية فى هذا القطر ، وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسى بضربة عنيفة ، ويجعل فرنسا دولة فى المرتبة الثالثة أو الرابعة ، تعتمد على غيرها فى المواد الخام وفى التسويق إلى درجة كبيرة .

ومع إزداد هذا الاتجاه ، أخذت الحكومة الفرنسية تشجع المسرحين من القوات العسكرية على البقاء فى الجزائر لتدعيم سلطتها هناك . كما أخذت تشجع الشركات على القيام بدراسة الامكانيات الاقتصادية فى الجزائر وفى الصحراء الكبرى ، ولتنقيب عن المعادن والبترول فيها . وأخذت فرنسا من ناحية ثالثة تنزع حركه السوق الاوربية المشتركة ، وتحاول بكل وسائلها لإدخال إمبراطوريتها الافريقية ، ومنها الجزائر ، داخل هذه المنظمة الاقتصادية الاقليمية .

أما من تشجيع حركه الاستيطان ، فانها لم تعط نتيجة ملموسة ، إذ أن معظم

الفرنسيين أَرْضُوا عن الإقامة في هذا القطر الذي يحارب من أجل إستقلاله . ولم يكن من السهل على الفرنسيين إستغلال رؤوس أموالهم في الجزائر مادامت الحرب قائمة وتهدد كل نهاط جديد يقوم به الاستعمار يون . بل إن عددا كبيرا من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر قد اضطروا إلى الخروج منها إما إلى فرنسا وإما إلى دول أمريكا اللاتينية، وإلى كندا وهكذا ظهر فشل هذه المحاولة الفرنسية التي هدفت إلى توطيد أقدام الحكم الفرنسي وتمكين الأوربي من إستغلال موارد الجزائر .

ولكن تشجيع الحكومة لعمليات التنقيب عن المعادن والبتروول أعطى نتائج مباشرة أثرت بالتالى في أهمية الجزائر من الناحية الاقتصادية الدولية، وأطانت حكومة باريس على الارتكاز إليها لاطهار أهمية المعركة التي تخوضها أمام حرب التحرير ، وتحاول الضغط على دافعى الضرائب وعلى الشعبية الفرنسية لمواصلة تضحياتهم في سبيل سياستها الاستعمارية .

ذلك أن شركات التنقيب قد وجدت البتروول في أماكن مختلفة من الجزائر ، ووجدته في حاسي رمل وحاسي مسعود وفي عجيالة . كما وجدت حقولا للغاز في عين صالح . وكان ذلك في الصحراء الجزائرية ، ويؤيد الاتجاه الفرنسي لتقسيم البلاد إلى قسمين :

وأخذت الحكومة الفرنسية تتشدد بأن مشكلة الجزائر ليست مشكلة اقتصادية وإنسانية ١١ إذعت أنها قد بذلت مجهودات قائمة في ميادين البحث والتنقيب ، وشرحت أن شعب الجزائر يزداد في تعدادة بسرعة، وأنه يحتاج إلى من يأخذ بيده لمساعدته في إستغلال موارده الطبيعية، وفي ضمان مستقبل أفضل لابنائه . ونشرت فرنسا هذه الادعاءات في المحافل الدولية وأمام هيئة الأمم

المتحدة، وكأنها قد لبست ملابس القديسين الأوائل وجاءت لمساعدة الجزائريين حقاً . أما في فرنسا فقد إنتشرت الدعاية بأن خسارة الجزائر تعنى التخلل عن ثروة الصحراء ، وصرح الوزراء بأن إنتاج البترول سيصل في عام ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وحددوا هذا الانتاج السنوى بأربعة عشر مليون طن في عام ١٩٦٠ ، وبخمس وعشرين مليوناً من الاطنان في عام ١٩٦٢ . وهكذا أصبحت صحراء الجزائر تعنى وما تحتوى عليه من ثروات من أفضل المواضع التى يتناولها الفرنسيون فى دعايتهم ، وفى تبرير مواصلتهم للحرب ، وفى إيهام الشعب الفرنسى بأن مستقبل بلاده الإقتصادى قد أصبح مرتبطاً بمستقبل الصحراء ومستقبل الجزائر . وأثارت عملية البترول حماس بعض الفرنسيين للحرب ، وأوممت بعض رجال الأعمال بأن مصالحهم تتلخص فى إستمرار المجموعات الحربية الفرنسية فى هذا القطر الثاثر . وكمن مقال كتب فى الصحف عن قيمة ثروة الصحراء ، وكمن موضوع تنازله المؤلفون أو المتحدون فى الاذاعة بهذا الشأن .

ولقد نجحت هذه الحملة الدعاية الحكومية إلى درجة كبيرة ، فى الوقت الذى وقعت الحكومة الفرنسية فيه تحت تأثير العناصر النيمية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الاموال . وزاد حماس الجمهور فى فرنسا لمواصلة الحرب ، وأرتفعت قيمة أسهم البترول ، رغم أن تقرير الخبراء لىكية البترول فى الصحراء جاء معتدلاً ومعتافياً مع المبالغة التى قدم بها رجال الحكومة هذا الموضوع إلى الرأى العام .

والظاهر أن الحكومة للفرنسية قد رددت دعايتها عن بترول الجزائر والصحراء إلى درجة أن إقتنعت هى نفسها بهذه المبالغة . وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من ناحية أخرى من تمسك إنتزاع الجزائريين لاستقلالهم ، فأخذت ترسم

للمستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين مميزتين : الأولى تقع في الشمال وتمتد إلى مسافة مائتي ميل من الساحل بين جبال الأطلس والبحر المتوسط وتحفظ باسم الجزائر ، والثانية هي بقية إقليم الجزائر ، مع واحات الجنوب والصحراء وضمتها إلى بقية المناطق الصحراوية التي تديرها في موريتانيا وفي شمال السودان الغربي وفي منطقة تشاد وأسماها باسم والمنظمة الاقتصادية لإستغلال الصحراء . وكانت فرنسا قد أخذت ترتب الأمر حتى لا تفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر ، بينما قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأما ملك لها ، وكانت هي المنطقة التي إحتفظت بها تحت الإدارة العسكرية المباشرة . وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية في إعداد مشروعات لتقسيمها إن إقتضت الضرورة إلى مناطق يكثر فيها المستوطنون ، وأخرى يكثر فيها اليهود ، وثالثة شبه جرداء يمكن العرب إذا ما تشبثوا بإستقلالهم أن يعانوها دولة لهم . درست هذه المشروعات على أنها مشروعات إجتماعية لحل مشكلات السكان ، ولكنها كانت في حقيقة الأمر مشروعات سياسية واضحة ، وتستند إلى أسس إقتصادية لا يمكن التعمى عنها ؛ وإن كان العامل السكاني له أهميته الكبيرة .

ومع إزدياد شعور فرنسا بالضعف أمام رجال قوات التحرير الوطنية الجزائرية إزداد تشبثها بفرنسية الجزائر وبفرنسية الصحراء وضرورة الاعتراف بسيادتها المطلقة عليها . ووضح ذلك في تفتيشها للسفن المارة في وسط البحر المتوسط ، وكأن مياه الجزائر الإقليمية — حتى إذا فرضنا جدلا أنها خاضعة لفرنسا — قد إمتدت إلى أكثر من مائتي ميل من الساحل . كما ظهر هذا في فرضها لشروط خاصة على شركات التنقيب التي تعمل في الصحراء ، رغم اشتراك رؤوس أموال غربية أخرى في هذه العمليات . وكان هذا تشبثا من فرنسا

بفرنسية الجزائر والمصحراء أكثر من تقيتها بهذه الصفة أو الشخصية لفرنسا نفسها .

وثبت أن نوع البترول الموجود في الجزائر ممتاز ، لثقلته كثافته، وقلة اشتتاله على مركبات الكبريت، ثم ظهر أن احتياطي الجزائر منه يزيد عن مائة مليون طن . ولكن المشكلة زادت في تعقدها أمام الحكومة الفرنسية، وخاصة بالنسبة لاستخراج هذه المادة في وسط الصحراء ونقلها منها حتى ساحل البحر . فلقد استلزم الأمر إنشاء خط للأنابيب في جزء من هذه المسافة الطويلة التي تبلغ حوالي ٤٢٠ ميلا بين المناطق البترولية غير الآهلة بالسكان وبين الشاطئ، ماره في مناطق غير آمنة ، ويمكن بسهولة مهاجمتها فيها ، خاصة وأن نشاط جيش التحرير كان يزداد في كل يوم . فاضطرت فرنسا الى إنشاء خط من الأنابيب الصغيرة التي يبلغ اتساعها ست بوصات بين حامى مسعود وتوجورت لمسافة ١١٠ ميلا ثم خطا آخر من نفس الاتساع طوله ١٣٠ ميلا ويصل بين توجورت وبسكرة . ثم رتبته الحكومة الفرنسية بعد ذلك أمر نقل البترول من بسكرة بالسكة الحديدية حتى ميناء سكيكدة على البحر المتوسط ، أى لمسافة ١٦٠ ميلا أخرى . واحتاطت السلطات الفرنسية لحماية هذه الأنابيب فأخذت الطائرات والدوريات المصفحة في حراسة أنابيب البترول، وأنشئت خطوطا من الأسلاك الكهربائية على طول خط السكة الحديدية ، وحصنت فرنسا محطات الطلبات وأصدرت أوامرها بعدم سير قطارات البترول الا نهارا وفي حراسة قوة جوية كافية .

ووصلت أول قافلة من قوافل البترول الجزائرى الى شواطئ البحر المتوسط في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ ولكن الاحتياطات التي اتخذتها السلطات الفرنسية لضمان وصول أول قافلة محملة بالبترول قد جعلت الرأى العام يتساءل عما اذا لم

تفقد قيمة ما استملكته قوات الامن قيمة تلك الكمية من البترول التي جندت لها
سلطات فرنسا كل مافي وسعها لحمايتها . وحققت بعض الصحف على هذا قائلة أن
قيمة برميل البترول الذي يصدر إلى فرنسا بهذه الطريقة الغريبة بلغت عشرة أضعاف
برميل واحد يصدر إلى أضعاف هذه لمساواة .

وانتخذ المجاهدون الجزائريون من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول
هدفا لهجومهم وفي أنحاء كثيرة منه فتمكنوا من نسف السكة الحديدية مرات متعددة
وفي أماكنه مختلفة منها . واستمر الجزائريون يهاجمون هذا المشروع بكل ما لهم
من قوة ، ورغم تفنن الفرنسيين في الدفاع عنه . وسرعان ما ظهر أن حرب التحرير
الجزائرية قد امتدت إلى كل المناطق الجنوبية من الجزائر ، فأخذ الباحثون من
البترول يطلبون تزويدهم بالسلاح وارسال وحدات عسكرية للدفاع عنهم .

وخشيت الحكومة الفرنسية من اتهام الأمريكيين بالبترول ، ومن أن يقوم
الأمريكيون بمساعدة جيش التحرير الجزائري ، سعيًا وراء بترول الجزائر . فأخذت
هذه الحكومة في إغراء الأمريكيين وغيرهم من رجال الأعمال الأجانب لطلب
ترخيص منها للتنقيب في الصحراء . وكانت فرنسا تتشبث في هذا بحرفية وشكلية
سيادتها المزعومة على الجزائر ، وتدعى من وراءها إلى ضمان بقاء الأمريكيين بعيدين
عن الجزائر وسائر من في ركاب حملاتهم الأوروبية . وزار كثير من المسئولين
الفرنسيين أمريكا ، وحاولوا جذب اهتمام شركات البترول الأمريكية إلى الصحراء
وسنت الحكومة الفرنسية تشريعا لتنظيم اشراك الشركات الأجنبية في عمليات الاستغلال
ولكن هذه القوانين نصت على ضرورة تكوين اتحادات بين أصحاب رؤوس الاموال
الأجنبية ورؤوس الاموال الفرنسية ، وعلى ألا يتجاوز رأس المال الأجنبي خمسين
في المائة من رأس مال المشروع . حاولت فرنسا بذلك أن تسرع في تقوية مركزها
المالي في الجزائر ، وإلى ضمان اعتبار أمريكا للجزائر أرضا فرنسية ، خصوصا

وأن في استطاعة فرنسا توفير دول غرب أوروبا وحلف شمال الاطلسنطى ببترول الجزائر . ولكننا نلاحظ أن الشركات الأجنبية طالبت بالحصول على ٥١٪ من الأسهم ، ولم يخف عنها تهديد جيش التحرير الجزائرى اكل حركة استقلال تقوم في بلاده دون موافقة أهلها ، خصوصا إذا كانت هذه الحركة تسمى إلى توطيد أقدام المستغلين الأجانب في البلاد .

ثم ارتبط موضوع بترول الجزائر بعلاقات فرنسا مع كل من دولى تونس والمغرب . ولم تجادل الحكومة التونسية في أمر حدودها مع الجزائر ولكنها اهتمت بمرور أنابيب البترول الجزائرى بأرضها . أما ملكة المغرب فإنها قد أدخلت في الموازنة بين حدودها الحالية وحدودها قبل مجيء الفرنسيين في القرن التاسع عشر . واستندت إلى الأسس التاريخية ، وطالبت برجوع حدودها إلى ما كانت عليه قبل ذول الفرنسيين في شمال إفريقية . أما بين أبناء أقطار المغرب الثلاث فإن الاتجاه العام قد سار نحو الاحتفاظ بشروات الاقليم لابنائهم . وأخذ الفرنسيون يشعرون بضرورة الاتفاق مع الجزائريين والتونسيين والمغاربة إذا ما رغبو في الاشتراك في استخراج ثروات الصحراء .

أما جبهة التحرير الجزائرية فإنها أعلنت عجز فرنسا بمفردها عن ضمان التطور الاقتصادى في هذه المنطقة ، وأن هذا التطور لا يمكن أن يتم دون تعاون ، خصوصا بين بلاد متخلفة أو حديثة العهد بالاستقلال . وأعلنت أن الجزائر المستقلة تمتد يدها إلى الشركات الأجنبية ، معترفة بحقوقها الشرعية . وصرحت لجنة التنفيذ والتنسيق التابعة لجبهة التحرير بأنه لا يحق إلا للحكومة الجزائرية أن تبرم هذه الاتفاقيات . وهكذا حافظت الجزائر على حقوقها ، وأكدت أنه لا يمكن الارتباط بأية معاهدات أو اتفاقيات أو التزامات تكون فرنسا قد أبرمتها باسمها ، إذ أن هذه الاتفاقيات باطلة لصدورها من غير أصحاب

الحق الشرعيين ، أبناء البلاد الوطنيين . ورفضت الثورة الجزائرية بذلك فكرة تقسيم بلادها إلى جزأين ، مصرة على ضرورة الإحتفاظ بالبلاد وحدة واحدة .

وأخيراً عمدت فرنسا إلى ربط الجزائر بها في السوق الأوروبية المشتركة ، وأرادت بهذا أن تغري بقية الدول الأوروبية الغربية أعضاء هذه السوق ، على استغلال رؤوس أموالها في هذا القطر العربي ، أي على استغلاله وتبليط أقدام الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة فيه . وأرادت فرنسا تكتيل حركة رؤوس الأموال ضد القوى الوطنية المجاهدة في الجزائر ، وأرادت تسوية العلاقات الأوروبية ووضع حد لهذه المنافسات القديمة ، بل للعداوة التقليدية بينها ، وذلك بضم الجزائر إلى منطقة السوق الأوروبية ، أي فتحها لكل بضائع أوروبا ، رغم إصرار فرنسا على بقائها تحت سيادتها الدولية .

ولقد فشلت فرنسا في كل هذه المحاولات الخاصة بصحراء الجزائر وبترولها وتشجيع حركة استيطان جديدة فيها أو ضمها للسوق الأوروبية . ويرجع هذا الفشل أولاً وأخيراً إلى استمرار حرب التحرير ومواصلة الجزائريين الكفاح من أجل حقوقهم المقتضية . لقد استمرت الحرب في داخل الجزائر وقامت المعارك السياسية عنيفة في المحافل الدولية ، فلم تتمكن فرنسا من التفرغ لاستغلال موارد الجزائر مع حلفائها . واستمرت الحرب رغم فقد الفرنسيين كل أمل في النصر .

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد انتصرت ونجحت في تحرير بلادها من الاستعمار ، والمحافظة على وحدتها الإقليمية ، إلا أن موضوع الصحراء ، بما يضمه من سكان من الطوارق لا زال يمثل موضوعاً سياسياً هاماً ، خاصة وأن مسألة النزاع المغربي الجزائري على المناطق الصحراوية إزداد وضوحاً في

السنوات الأخيرة ، مع اتجاه المملكة المغربية إلى الاستناد إلى حقوق تاريخية ،
للتوسع في الصحراء الغربية جنوباً مع شنيقيط والساقية الحمراء ، ودخولها
مشتركة مع جمهورية موريتانيا الإسلامية في إقتسام منطقة وادي الذهب التي
تركزت أسبانيا أمر إدارتها لها مع إحفظائها بنصيب في الفوسفات الذي ينتج
في هذه المنطقة .

أما الجزائر فإنها أعلنت أنها إلى جانب حق الشعوب في تقرير مصيرها ،
طبقاً لما هو سائد في العالم الآن . وينطبق ذلك على حق شعب الصحراء في
وادي الذهب في تقرير مصيره قبل خضوعه للسيطرة المغربية الموريتانية . وتؤيد
جمهورية الجزائر منظمة تحرير الصحراء أو البوليساريو في هذه العملية تأييداً
كاملاً ، حتى تأزم الأمر مع المملكة المغربية ، وانتهت الجزائر بأنها تستخدم
قواتها المسلحة النظامية بأسم رجال البوليساريو .

والأمر الخطير هو أن المغرب يبدأ في إتجاهه يعمل على تشجيع العناصر
الصحراوية على تقدير حق مصيرها ، لا في صحراء وادي الذهب ، المتنازع
عليها ، من حيث المبدأ القانوني ، وبقوة السلاح بطريق غير مباشر بين الدولتين
الكبيرتين في المنطقة ، ولكن تشجيع العناصر الصحراوية على حق تقرير مصيرها
في الصحراء الجزائرية نفسها ، أي في منطقة الطوارق ، والرجال الزرق ،
منطقة البترول . إن ذلك يعني ، صراحة تدخل المملكة المغربية ، بطريق
مباشر أو غير مباشر للعمل داخل حدود الجمهورية الجزائرية ، مستندة
في ذلك إلى أن العناصر الصحراوية هي من الطوارق ، أي مساعدة عنصر
من عناصر الأقليات ، في إحدى الدول على القيام بحركة انفصالية ، أو حتى
العمل على شغل الحكومة في الجزائر العاصمة . وهذا الأمر يزيد من ظهور أهمية
الأقليات الموجودة في الدول العربية ، وأهمية إيجاد حلول لمشاكلها ، إن وجدت .

الفصل العاشر

المملكة المغربية

- ١ — الريف .
- ٢ — الأطلس الأوسط .
- ٣ — الأطلس الأهل .
- ٤ — فرنسا والظهير المغربي .
- ٥ — ما وراء الأطلس والصحراء .

نظم المملكة المغربية بمجموعات كبيرة من السكان في مناطقها المختلفة ، تسكن بعضها المناطق الجبلية ، وبعضها مناطق السهول . وتسكن القبائل العربية في المغرب مناطق السهول ، أما العناصر التي تسكن المناطق الجبلية فغالبيتها من البربر . وتبلغ نسبة البربر في المملكة المغربية ما يقرب من ٤٨ ٪ من مجموع السكان ، وهي نسبة كبيرة ، ولها أهميتها . أما قبائل صنهاجة الكبرى فتسكن منطقة جبال الريف في الشمال ، ويسمون الآن الروا ، أما قبائل زناتة ، من بني زموور وبني زيان ، فتسكن منطقة الريف الأوسط ، وأما قبائل مصمودة فتسكن منطقة الأطلس الأعلى ؛ وهناك أيضاً قبائل الشلوح التي تسكن منطقة السوس في أقصى الجنوب . وبشكل من هذه المجموعات لغتها الخاصة بها ، والتي يتحدث بها الأهالي إلى جانب تحدث الرجال منهم باللغة العربية ، نتيجة لإحتكاكهم ببقية السكان . أما العرب ، فيسكنون مناطق السهول في المملكة ، وتوجد بينهم عناصر استعربت تماماً ، نتيجة لشدة إحتكاكهم بالعرب ، نتيجة لسهولة مناطقهم .

واقد تأثر تاريخ المغرب الأقصى ، أو المملكة المغربية ، وإلى حد بعيد ، بهذا التركيب السكاني ، نتيجة لوقوع أحداث ، هنا وهناك ، ولو في شكل غده منسق ، تجاه الحكام ، سواء أ كانوا من الوطنيين أو من المستعمرين الأجانب . كما حاول المستعمر دائماً اللعب على هذا التركيب السكاني ، الذي يتمثل في وجود أقليات متعددة في المغرب الأقصى ، حتى تستمر له السيطرة ، ولاطول فترة ممكنة ؛ وحاول الحاكم الوطني ، من ناحية أخرى ، العمل على القضاء على أية ظلمات تظهر في هذا الاقليم أو ذاك ، مستخدماً الشدة والقسوة والعنف ، مما أضفى لونا قانياً واضحاً على فترات كثيرة من تاريخ حكم البلاد .

١ - الريف :

تقع منطقة الريف في شمال المملكة المغربية ، وتمتد من طنجة نحو الشرق ، وحتى الحدود الجزائرية . وتمتد فيها سلسلة جبال الريف ، من الشرق إلى الغرب وبشكل يفصل الساحل عن بقية الأقاليم الداخلية في الجنوب ، ويسهل أمر اتصال الأهالي ، عبر الوديان ، بأخوانهم في الشرق ، أي في الجزائر ، أكثر من اتصالهم بأخوانهم في الجنوب .

ومنذ فجر التاريخ الحديث كان تطور تاريخ هذا الإقليم يختلف عن تطور بقية أقاليم المغرب الأقصى . فمع بداية القرن السادس عشر ، وقيام الأسبان بالهجوم على السواحل الإسلامية المطلّة على البحر المتوسط ، في نفس الوقت الذي قام فيه البرتغاليون بعمليات هجومهم على السواحل الغربية للمغرب ، والمطلّة على المحيط الأطلسي ، عمل أبناء الريف ، ورجال الجهاد البحري فيه ، في توافق مع قوة الجهاد البحري ، التي كانت قد نشأت في الجزائر .

ولقد عملت هذه الحفنة من الرجال والقادة الوديعين على إقامة الإنقاذ بين أقاليم المغرب الكبير وبعضها ، ومع الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية . وكانت عملياتهم عملية جهاد إسلامي ، وكفاح ضد الاستعمار ، وحركة وحدوية لا يهتم فيها إلا الأكثر شجاعة ، والأكثر بذلا وتضحية . وكانت قوات الجزائر البحرية في ذلك الوقت تجد معاونة من جانب عدد من الرؤساء والقادة البحريين الموجودين في موانئ المغرب الأقصى ، وخاصة يحمي ريس الذي اتخذ من أحد خلجان شمال المغرب ، قرب الحسيمة ، قاعدة له ، وكون أسطولا سمح له أن يفرض كاملته على الملاحة ، حتى عرف بإسم سيد المضيق .

ولكن ظروف المغرب الأقصى شهدت ظهور قيادة برية ، في منطقة

وادی السوس ، تبلورت في شكل نشأة قوة الدولة السعدية ، أو دولة الاشراف السعديين . ولقد امتدت سلطة هذه القيادة مع إمتداد الاراضى الزراعية المنتجة قبل أن نفكر في فرض سلطتها على مناطق المرتفعات والجبال ومناطق الرعى . فامتدت سلطتها من وادی السوس إلى منطقة مراكش ، وسارت منها في حذاء الاطلس المتوسط حتى منطقة فاس ؛ وفرضت على هذه المناطق أمر الخضوع لها ، في ظروف الحرب هذه ، وبمحيث تحول المجتمع فيها إلى تشكيل إقطاعى واضح ، يرتبط بالأرض ، وبالاتاج الوراعى . أما مناطق الرعى في الاطلس المتوسط والاطلس الأعلى وجبال الريف في الشمال ، فإنها احتفظت بنظامها القبلى ، الذى حافظت عليه منذ القدم ، والذى كان يقوم على « إختيار » الأكبر سنأ أو الأكثر حكمة لتولى الامور ، والذى كان يشتمل في صلبه على حرية أكثر ، وديمقراطية أعمق من ذلك النظام الذى فرض نفسه على المزارعين في البادية .

ولقد شعرت القيادة السعدية بأن هذا التكامل بين رجال البحر ، من مغاربة وجزائريين ، كان يمثل خطراً عليها . وصكان ذلك سبباً أساسياً في وقوع الإضطرابات بين الاشراف السعديين ، وبين كل من رجال البحر والمغاربة والجزائريين . وكان هذا من بين أسباب اعتزاز هذه القيادة السعدية في المغرب بحسبها ونسبها ، ورفضها الدخول في الاتحاد مع بقية القوى المجاهدة ، تحت راية الاسلام . فظل المغرب الأفصى « مستقلاً » ، أى « منفصلاً » عن بقية أقاليم المغرب ، التى وجدت في ذلك الوقت صنفوها ومجهوداتها من أجل الدود عن البلاد .

وإذا كان أحمد المنصور الذهبي قد تمكن من إنشاء امبراطورية ضخمة ،

نتيجة لإتجاهه إلى السودان ، إلا أن هذه الامبراطورية قد انتهت بالفعل مسرع وقاته في عام ١٦٠٣ . وتنازع أبناءه على السطوة ، وإنجبه أحدهم ، وهو المولى المأمون ، صوب الاسبانيين ، وعرض على ملكهم ميناء العرائش ، في حالة مساعدتهم له ضد أخيه المولى زيدان في فاس . وسلم الإسبانيون بالفعل ميناء العرائش ، وأصدر فتوى من العلماء بإمكان إفتداء سلالة النبي بتسليم بعض المسلمين للكفار . ويقال أنه وشى بالمورسكيين لدى البلاط الاسباني ، وكانوا يرغبون في ذلك الوقت في القيام بشورة لاسترجاع بلادهم الأندلس من الاسبانيين ، ويقومون بها بمساعدة الجزائريين . ويقال أن هذه الوشاية كانت سبباً في إستئصال الاسبانيين لبقايا الأندلسيين في عام ١٦١٠ . وكان مثل هذه السياسة ، أو إنتشار مثل هذه الأخبار عن أحد أمراء المسلمين ، يقلل من مهيته في أهين شعبه . ولعرف أن المولى المأمون قد قتل على أيدي مجاهدي الشمال ، في تطوان ، في عام ١٦١٣ ؛ كما أن ابنه عبد الله عجز عن الوصول إلى الحكم ، نتيجة لسمعة والده .

ومع استمرار ضعف الدولة الممركية ، وانتشار عمليات الجهاد البحري على سواحل المغرب ، مع للمياشي ، تقوض حكم هذه الدولة ، وحلت محلها دولة الاشراف العلويين .

ولقد بدأت هذه الأسرة مع حكم المولى الرشيد ، الذي أمضى كثره من وقته في عملية إخضاع المناطق المختلفة الموجودة في المغرب الأقصى . وبعد وفاته كان على أخيه المولى اسماعيل أن يتم هذه العملية ، وبشكل يؤدي إلى توحيد البلاد . وكان الإنقسام الداخلي ، والنزعة الإقليمية ، وكذلك النزعة القبلية ، من المعوقات الكبيرة في هذا السبيل . ولكن المولى اسماعيل إستخدم القوة ، وإلى أقصى درجة يمكن تصورها ، للوصول إلى أهدافه .

ولقد اعتمد المولى اسماعيل على أفراد أسرته لحكم الاقاليم ، واستند كذلك إلى جيش كبير قوى منظم ، كان عصبه الاسامى فرقة العبيد البخاري الذين استحضروهم من السودان، للعمل في هذا الجيش ، وكانوا لا يعرفون سيداً سواه . وكانت الحملات تخرج على التوالي للمناطق المختلفة لإخضاعها ، وبكل قسوة، حتى كانت تحرق القرى الكاملة عند مرورها بها ، لإرهاب الأهالي .

وفي الوقت الذى كانت فيه الثورة معلنة في فاس ، ضد السلطان ، كان أحد رجال التحرير المغربي ، ومن منطقة الريف ، وهو الخضر غيلان ، موجوداً في الجزائر ، ويطلب المعونة من العثمانيين ، فأصرح بالعودة إلى تطوان . وإلحق حوله أهلها ، وسكان أصيلا والقصر ، وكافة سكان منطقة الغرب . ولقد تمكن الخضر غيلان من قطع طريق التجارة بين فاس وسلا . وفشل أحد الجيوش الذى أرسلها المولى اسماعيل ضده ، فصدم على الذهاب لمحاربته بنفسه . ولقد تمكن المولى اسماعيل من مفاجأة الخضر غيلان ، الذى اضطر إلى مواجهة بقوات قليلة العدد ، ولكن الخضر استنفر الرجال ، وطاود المقاتلة حتى أصاب العدد العديد من الأعداء ، قبل أن يسقط على الأرض جريحاً ، حيث احتز أحد الجنود السود رأسه . ولقد تدهم ملك المولى اسماعيل بعد هذه المعركة ، وليكن أبناء الريف لا يزالون يذكرون الخضر غيلان على أنه بطل ، وشهيد ، وحتى اليوم .

هذا عند فجر التاريخ الحديث أما القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد تميزا بزيادة ضعف السلطة الحاكمة في المغرب الأقصى، وبشكل حوله إلى مناطق تسمى مناطق المخزن ، ، وهى المناطق التى تسكنها قبائل خاضعة للحكومة ، ومناطق السبيبا ، ، أى مناطق القوضى ، غير الخاضعة لهذه السلطة،والتي تضم مناطق الريف في الشمال ، ومناطق الاطلس الأوسط، والاطلس الأعلى، ومناطق السوس في أقصى الجنوب .

وكان نزول القوات الفرنسية في الجزائر في عام ١٨٣٠ ، وبدئها عملية استعمار هذا الإقليم ، عاملاً يسمح لعدد من رجال منطقة الريف بالاتجاه شرقاً ، مع تضاريس الأرض ، للعمل في جمع محصول الكروم والحدائق في المزارع الكبيرة هناك . ولا شك أنهم أفادوا من هذا الاحتكاك ، وجعلهم يشعرون باستقلال متزايد تجاه السلطة الموجودة في فاس ، والتي عجزت عن الوصول إليهم في إقليم الريف ، وعجزت عن القيام بأى شيء من أجلهم . فزاد إحساسهم باستقلالهم الذاتي عن سلطة سلطان المغرب الأقصى .

وكان هذا العامل يسير في توافق مع الاتجاه الاستعماري لكل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا ، عند وضع الخطوط الأولى للاعتراف بأولوية فرنسا في زيادة نفوذها في المغرب الأقصى ، في السنوات الأولى من القرن العشرين. ذلك أن بريطانيا العظمى كانت تخشى من إمتداد سيطرة فرنسا على كل سواحل شمال إفريقية غرباً من الجزائر ، وحتى مضيق جبل طارق ، وبشكل يجعلها تسيطر على هذا الإقليم وبشكل يؤثر في فاعلية قاعدة جبل طارق البريطانية . فساعدت بريطانيا إسبانيا على التقدم بمطالبها في إقليم الريف ، وعلى أساس وجود مصالح لها هناك ، إرضاء لهذه الدولة في الميدان الاستعماري ، وتقليلاً من خطر اتوسع الفرنسي في إقليم الريف على قاعدة جبل طارق ، وتكتيلاً لدولة ثالثة مع بريطانيا وفرنسا ، وهى إسبانيا ، عضو حلف البحر المتوسط ، في مواجهة أى تدخل ألماني في الموضوع . وكان هذا الاتجاه ، من جانب بريطانيا ، يعتبر شرطاً أساسياً على قبولها فكرة زيادة النفوذ الفرنسي في المغرب الأقصى ، نظير لإعتراف فرنسا بوجود بريطانيا في مصر . وتمت الاتفاقية الفرنسية الإسبانية بشأن المغرب في عامي ١٩٠١ و ١٩٠٢ ، بينما تم عقد الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، بعد ذلك ، وفي عام ١٩٠٤ . وعلى أى حال فإن هذه الاتفاقيات والاستعمارية ،

جاءت لكي تهدد من عوائل ، الانفصال ، الموجودة بين منطقة الريف ، وبقية أجزاء السلطنة المغربية ، وإن كانوا سيحتفظون لسلطان المغرب ، بالسيادة ، على كل الاراضى ، ونصروا على وجود مثل له ، وخليفة ، ، فى المنطقة الشمالية ، منطقة الريف وسيكون تطور هذا الإقليم مختلفاً عن تطور بقية أقاليم المغرب الاقصى علاوة على كون سكانه من الروافا ، ويمثلون إحدى الاقليات الهامة الموجودة فى السلطنة .

وكان إقليم الريف هو ذلك الاقليم الذى شاهد حركة تحرير وطنية وشعبية بقيادة الامير عبد الكريم الخطاى ، الذى عمل على تجميع الرجال وتنظيمهم وتدريبهم ، ووزعهم على عمات الجبال ، وبشكل زاد من صعوبة الامر على الاسبانين الذين حاولوا التوغل فى الاقليم وإحتلاله . واقتد بدأت هذه العملية فى السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وفى الوقت الذى أفادت فيه اسبانيا من بقائها على الحياد فى هذه الحرب ، ونجحت فى تسليح جيوشها تسليحاً جيداً ومتفوقاً .

وحين بدأت القوات الاسبانية فى عملية التوغل داخل إقليم الريف ، فى عام ١٩٢١ ، كانت قوات الامير عبد الكريم الخطاى على أهبة الاستعداد لمواجهةهما ، وكان الجنرال سلفستر قد تقدم فى عام ١٩٢٠ الى غرب نهر القرط ، وأحتل دار دريوس فى شهر مايو ، ثم تافارسييت فى شهر أغسطس ، وتوج ذلك باحتلاله لانوال فى ١٥ مايو ١٩٢١ . ولقد أرسل الامير عبد الكريم الخطاى يحذر الجنرال من استمرار الزحف صوب الداخل ، ولكنه رد عليه بكل جفاف ، وبأن لاسبانيا من القوة ما يسمح لها بالذهاب أينما شامت ، وأنه قد صمم شخصياً على الدخول إلى اراضى بنو ورياغل ، حتى ولو حاولوا منعه . وكانت قوات

الجنرال سلفستر تتكون من ٢٤٠.٠٠ ، منهم أربعة آلاف من مجندى المغاربة ، وكان لديه في أرض العمليات في الداخل ما يقرب من ٢١٠.٠٠ مجزين بالأسلحة والمدفعية والمدافع الرشاشة . فاحتل جبل عبران ، في أول يوليو ، وهو جبل يقع على بعد ١٢ كيلو مترا من أنوال ، وبطل على الحسيمة ومنطقة أجدير ، مركز قبيلة بنو ورياغل . وكان معنى هذا الدخول في حرب ضد الامه عبد الكريم الخطابي .

واقدر قام رجال قبيلة بنو ورياغل في نفس الليلة بالهجوم على ذلك الموقع واحتلوه . وكانت القوة الاسبانية المسكرة فيه تتكون من ٢٥٠ جندي ، منهم مائتين من المجندين المغاربة ، الذين تركوا خطوطهم وانضموا لإخوانهم المهاجرين ثم واصل أبناء الريف هجومهم على جميع المواقع التي احتلها الاسبانيون ، وحاصروهم . واستنجدت حامية إيجربين بالجنرال ، وطلبت إمدادها بالماء والمؤن ؛ ولكن الطابور الذي أرسل لنجدها فشل في فك الحصار ، أو المرور بين المحاصرين ، والاتصال بهذه الحامية . وعمل الجنرال سلفستر على تركيز جميع قواته في قطاع مائله في موقع أنوال ، ولكن رجال الريف كانوا قد حصنوا خطوطهم حواما ، وردوا الاسبانيين القادمين من جديد .

ولقد ساء الموقف في إيجربين ، وأخذ بعض الضباط العظام في الانتحار ، فقرر الجنرال سلفستر العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه . وأصدر أمره بإخلائها والإصحاب منها ، ولكنه شعر بأن قواته الرئيسية في أنوال نفسها قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف . وفي خلال ليلة مائة بالقلبي ، فقد القائد الاسباني سيطرته على الموقف ، في الوقت الذي فقد فيه الجنود روحهم المعنوية . وفي صبيحة اليوم الثاني والعشرين ، وتحث تأثير الخوف من هجوم رجال الريف أصدر الجنرال سلفستر أمره بالانقهار ، وكانت الهزيمة الساحقة .

واقعد بقى الجنرال سلفستر فى ذلك الموقع ، ولىكن أحد ألم يعرف مصيره على وجه التحديد . أما القوة الاسبانية فانما قد إندفعت على الطريق للوصول إلى مليلة ، وفى حالة زعر وفوضى . وروح معنوية لا تحسد عليها ، وخاصة بعد أن هجرها المجندون المغاربة . وواصل رجال الريف مهاجمتها فى أثناء التفتقر . واقدر معظم رجال حاميات المواقع بين أنوال ومليلة من مراقبهم ، وكان عدد هذه المواقع ١٣ مرقعاً ، أما من بقى فى مكانه فقد اضطر إلى التسليم . ولم يأت يوم ٢٥ يوليو إلا وكان كل الإقليم ، وحتى أسوار مليلة ، فى أيدي الثوار الوطنيين . وتمكن الجنرال نافارو من أن يصل ببقايا القوة المتبقية إلى ٤ كيلو متراً من مليلة ، وإن كان قد فقد كل قطع المدفعية ، ومعظم أسلحته وذخائره وتموينه . ورغمما عن أن الجنرال بهر نجر كان قد وصل إلى مليلة فى يوم ٢٣ إلا أنه فشل فى الخروج من المدينة لإنقاذهم . وظل الجنرال نافارو محاصراً فى مواقعه حتى يوم ٩ أغسطس ، ودون أن يتمكن أحد من إنقاذه ، فسلم إلى الوطنيين الذين أرسلوه أسيراً إلى عبد الكريم .

وقعت هذه العملية على جيش الجنرال سلفستر ، ولم يبق بعدها فى مليلة نفسها إلا بضع مئات من الجنود . وإعترف الاسبانيون أنفسهم بأنهم قد فقدوا فيها ١٤٧٧٢ رجلاً ، و ٥٠٩٥٠ بندقية ، و ٣٩٢ مدفع رشاش ، و ١٢٩ مدفع ميدان ، علاوة على ٧٠ أسير . وكانت الهزيمة أكبر وقعاً من الناحية النفسية عنها من الناحية المادية . ولم يكن أى جيش أوروبى قد ذاق مثل هذه الهزيمة الساحقة على أيدي الوطنيين فيما وراء البحار منذ هزيمة القوات الإيطالية فى عدوة فى سنة ١٨٩٦ . ومنذ تلك اللحظة سيطرت المسألة المغربية على الحياة العامة فى أسبانيا ، وسحقت ميزانيتها ، وأضعفت قوتها من الرجال . أما الريف فإنه قد سار فى طريق الثورة ، هادفاً تحرير بلاده ، وبقوة السلاح .

ولقد تمكن عبد الكريم من مد نفوذه وسلطته من المنطقة التي تحتلها قبائله بنو ورياغل ، إلى كل بلاد الريف وغمارة . وربما كانت هذه هي أول مرة يشهد فيها التاريخ اتحاد قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحدة ، بعد أن اعتادوا محاربة بعضهم بعضاً ، وصرف مجهودهم في محاربة جيرانهم . وأصبحت أجدير هي عاصمة تلك الدولة الجديدة ، التي أنشأها عبد الكريم ، وهي قرية صغيرة تقع على بعد خمسة كيلو مترات من جزيرة الحسيمة الإسبانية . ولقد قام أبناء الريف بتحصين عاصمتهم بما أسروه من أيدي الأسبانيين ومن معسكراتهم ، وتمكنت مدفيعتهم من أن تضرب وتفرق السفن الإسبانية ، وهي تفرغ حولتها من الذخائر في الحسيمة ، وذلك رداً على قرار حكومة مدريد بتطبيق الحصار البحري على سواحل الريف ، والذي صدر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٢ .

ولا شك في أن توصل الثوار إلى إقامة دولة لهم في منطقة لهم ، واختيارهم نظام الحكم الجمهوري ، يدل على تميز شخصيتهم عن شخصية بقية إخوانهم في المغرب الأقصى ، وبشكل أساسي .

وقررت أسبانيا تحديد منطقة إحتلالها في شمال المغرب ؛ في قطاع مليلة بالأراضي الواقعة في غرب نهر القوط . وفي القطاع الغربي بالمنطقة التي تحيط بطريق طنجة تطوان . وعلى ساحل المحيط الأطلسي . ولسكن باستثناء منطقة الجبال . وكانت سياسة الإنسحاب تسمح لعبد الكريم بممارسة سياسة الاستقلال الفعلي ، ورأت أسبانيا من جانبها إمكانية قبولها ممارسته لهذا الاستقلال ، ولكن على أساس أن يكون إستقلالاً ذاتياً . وخاضعاً للاتفاقيات الدولية . التي أخضعت المغرب لنظام الحجر الاستعماري ؛ أي أن يعترف عبد الكريم بخضوعه للسلطة الشرعية لسلطان المغرب . وسلطة خليفته في تطوان . ويعترف كذلك بأسبانيا

كدولة حامية . وأمام هذا الإصرار من جانب الاسبانيين . أصر الامير على أنه مستقل بالفعل ، وأنه من الضروري أن تقوم إسبانيا بدفع تعويضات حرب لسكان الريف والجبال ، نتيجة لتخريبها بلادهم في مدة الإثنتي عشر سنة الأخيرة بتلك الحرب الاستعمارية ، وعليها أن تدفع كذلك فدية عن الأسرى الاسبانيين ، وأن تسمح قواتها إلى مستعمرات التاج القديمة ، وإلى داخل حدودها ، وتترك البلاد وأهلها في سلام .

وكان لإسبانيا ما يقرب من أربعائة موقع عسكري منحل ، يضم كل منهم حامية يتراوح عددها بين عشرين ألف جندي . وكان بعض هذه المواقع على قمم الجبال ، وتعتبر أسيرة لدى القبائل المحيطة بها ، وينقصها الماء . وأخذ الجنود الاسبانيون يشترون حريتهم وحق إنسحابهم من أمام رجال الريف بتسليم أسلحتهم وذخائهم ، ودفع فدية مالية . وأعلنت قبيلة الانجارا ، في الغرب ، انضمامها إلى قوات الريف ، وثورتها على وجود الاسبانيين ، فامتدت الثورة إلى ما وراء ذلك الخط الذي عزمت إسبانيا على إقامته أمام قوات الريف ، وقبل أن تتمكن من إتمام إقامته . ولقد كلفت هذه العمليات إسبانيا ، في مدة الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٢٤ خسائر بلغت ٢١٢٥٠ قتيل ومفقود وأسير ، من الضباط والجنود ، وحسب التعداد الرسمي لوزارة الحربية في مدريد .

وقام ثوار الريف بمد سيطرتهم إلى منطقة الجبال في الغرب ، في شهر يناير ١٩٢٥ ، وقضوا هناك على سلطة الريسولي ، وقبضوا عليه في عاصمته تازاروت ، ونقلوه إلى أجدير ، حيث مات في شهر أبريل .

ووجدت القوات الفرنسية في المغرب أن جيرانهم في الشمال أصبحوا هم رجال الريف ، الذين تزداد حركة كفاحهم ضد الاستعمار لتساعاً ، وليسوا هم الاسبانيون . فخشى الفرنسيون من اتصال ثوار الريف بمناطق الأطلس

الايوسط . والى لم تكن قد خضعت بعد للحكم الفرنسى . خاصة وأن هذه العملية كانت تهدد بقطع مواصلات القوات الفرنسية الموجودة فى المغرب الأقصى من القوات الفرنسية الموجودة فى الجزائر ، والى كان خط مواصلاتها يمر بمر تازا . ولذلك فإن القوات الفرنسية فى المغرب تقدمت شمالا وأخذت فى إنشاء خط دفاعى فى منطقة أمال الورغة ، ولم تكن الحدود قد رسمت هناك بشكل واضح بين الفرنسيين والاسبانيين ، ودخلت بذلك القوات الفرنسية فى أراضى الريف . ونتيجة لفشل الانغام بين الفرنسيين وأبناء الريف ، أخذ أبناء الريف فى الهجوم جنوباً ، مركزين على مناطق وزان ، وفاس ، وتازا ، وتمكنوا من قطع خط السكة الحديدية فى المنطقة الواقعة بين تازا وجرسيف .

ولقد رأت فرنسا فى نجاح هجوم رجال الريف ما يهدد مركزها فى المغرب الأقصى ، وفى كل شمال إفريقية . وأعلن بانلىفى فى مجلس النواب يوم ٨ أغسطس ١٩٢٤ أن على فرنسا أن تدافع عن مركزها فى المغرب الأقصى أو أن تقبل فقدانها لكل شمال إفريقية ، وفى ظروف مهيبة : « سيكون ذلك آخر امبراطوريتنا الاستعمارية ، وآخر استقلالنا الإقتصادى ، الذى هو أمر محال بدون مستعمرات وسيكون آخر هيبة ونفوذ لفرنسا فى العالم » .

وبعد معركة تازا ، عينت فرنسا الجنرال ناولان قائداً عاماً لقواتها فى المغرب فى ٢٦ يوليو ١٩٢٥ ، وظهر أن المارشال ليوتى سيحتفظ بالإقامة العامة فقط . ثم عادت فرنسا وأرسلت المارشال بيتان فى مهمة خاصة إلى المغرب ، فى يوم ١٧ يوليو . وكان على هذين القائدين أن يعملوا سوياً ، مع المارشال ليوتى ، على تنظيم القوات الفرنسية ، التى زاد عددها من ٦٥٠.٠٠ إلى ٧٢.٥٠٠ ثم إلى ١٥٨.٠٠٠ جندي . ووضع أسس التعاون العسكرى فى المغرب الأقصى ، بين

فرنسا واسبانيا ؛ وزادت هذه الدولة الأخيرة قواها في شمال المغرب حتى بلغ عددها ١١٨.٠٠٠ جندي . وكان معنى ذلك أن ٢٧٦.٠٠٠ جندي فرنسي واسباني كانوا سيواجهون قوات الريف التي لا يزيد عددها على ٦٠.٠٠٠ مقاتل . وبعد عمليات حصار بحري مشترك ، وحصار إقتصادي ، وضغط عسكري ، ومهارك هنا وهناك ، يستسلم فيها الوطنيون وكبدوا الأعداء خسائر فادحة ، اضطرتهم إليه عبد الكريم الخطابي إلى إطلاق سراح الاربعة الموجودين لديه يوم ٢٦ مايو ١٩٢٦ . وفي الساعة الخامسة والرابع من صبيحة اليوم التالي ، ركب فرسه ، ودخل وسط خطوط الفرنسيين . لقد جاء بنفسه ليسلم سيفه للعدو المنتصر . وقابلته القوة الفرنسية مقابلة قائد أعلى ، وحيته التحية العسكرية ، ثم صافر في اليوم التالي إلى تازا .

وإذا كان تسليم الامم عبد الكريم الخطابي قد أنهى ثورة ، وأنهى جمهورية الريف ، إلا أن هذا التاريخ لا يزال موجوداً في صدور الأهالي في المنطقة . كما أن عدم ترحيب السلطة الحاكمة في المغرب الأقصى بأحياء ذكرى هذه الحركة الوطنية ، يعمد إلى عدم إيضاح نقطة أساسية في بنيان الدولة ، من الناحية السكانية .

وعند إعلان إنهاء السلطة والحماية الاسبانية على المنطقة ، والخليفة ، أي منطقة شمال المغرب ، في عام ١٩٥٦ ، وجدت حكومة الرباط صعوبات كثيرة في إعادة ضم هذا الإقليم إلى حظيرة الدولة . وبعد إعلان محمد الخامس نفسه ملكاً على المغرب ، تقدمت القوات المغربية ، وبقيادة ضباطها من الفرنسيين ، ومسح الدبابات والطائرات ، لإخضاع هذا الإقليم ، وكانت تحت قيادة الامم الحسن ، ولي العهد في ذلك الوقت ، والذي أثبت شجاعته وقسموته للفائقة في تعامله ، عسكرياً وبالدبابات والطائرات ، مع أبناء هذا الإقليم ، في عام ١٩٥٧ ، وفي وقت كان

رجال الريف يتعاونون فيه مع إخوانهم ثوار الجزائر ، وعلى الأخص في تمرير بعض الأسلحة وبعض الذخائر وبعض القيادات ، والإشارات .

وهذا هو الإقليم الأول من أقاليم المغرب الأقصى ، والذي يتميز فيه السكان من بقية سكان البلاد ، في شخصيتهم ، فهم من الأمازيغ ، من أبناء قبائل صنهاجة الكبرى ، ولهم لغتهم ، وعاداتهم وتقاليدهم ، ولهم عشقتهم للحرية في جبالهم ومناطقهم ، وفهمهم لطريقة تنظيم السلطة السياسية التي تشرف على أمورهم . ونكرر ، أنه مع قلة انتشار التعليم في مناطق الجبال ، لا تزال الكثرات من الأمهات لا يتحدثن إلا لغة الأمازيغ ، وتكون هذه هي لغة الأم ، الرجال والنساء فيما بعد . وإذا كان الكثير من رجال الريف يتحدثون اليوم بالعربية ، علاوة على تحدثهم لغة الروافا ، فإن الغالبية العظمى للنساء ، في الجبال لا يتحدثن سوى لغتهن الأصلية .

ويستتبع هذا الأمر أن تقبل الأهل إلى فكرة الوحدة العربية ، محدود ، خاصة وأن هذا قد يرضى لديهم سيطرة بقية العناصر العربية في المغرب عليهم ، وإنصارهم تحت سيطرتهم : أما ما يرحح به أهالي هذا الإقليم ، وبشكل عام ، ومثل بقية الأقاليم التي تسكنها هذه الأقليات الموجودة في أنحاء كثيرة من الوطن العربي ، فهي فكرة الرابطة الإسلامية ، التي هي رباط حقيقي وفعلي موجود ، وقد جاهدوا من أجله ونحت رايته ، عبر العصور ، ويوجد بينهم وبين إخوانهم .

٣ - الأطلس الأوسط :

تمتد منطقة الأطلس الأوسط بين منطقة جبال الريف في الشمال ، ومنطقة جبال الأطلس الأعلى في الجنوب ، وتسكنها قبائل زيان وزمور من البربر .

وهي قبائل تعزب بسلامها أكثر من اعتزازها بإنهاء العروبة، خاصة وأنها لا تزال يحتفظ بلغتها البربرية، ويستخدمها بين أبنائها. ولكن اللغة العربية انتشرت في هذه المناطق إلى درجة أكثر من انتشارها في كل من مناطق الريف، ومناطق الأطلس الأعلى، نتيجة لقرب المنطقة من مراكز الإدارة في مكناس وفاس، وبخاصة هذه الأخيرة، التي تعتبر إحدى العواصم العربية الهامة في العالم، نتيجة لوجود المدارس العربية، وجامعة القرويين بها.

ولقد اكتسب أبناء هذه المنطقة، وقت الحكم للفرنسي، التحدث باللغة الفرنسية، كما اكتسبوا خبرة العمل في الحدايق، الخاصة بالبرتقال والمواالح التي غرسها الفرنسيون في هذه المنطقة، بعد شرائهم الأراضي من الأهالي، وتجميع قطع الأرض، تمهيداً لغرسها. أما المناطق الوهرة، والبعيدة عن طرق المواصلات، فلا يزال الأهالي يعيشون فيها على الرعي، وعلى الصيد كذلك دون أن يطوروا من نظام انتاجهم للبدء في الزراعة، إلا في مساحات بسيطة تصل إلى بضعة أمتار مربعة، تكفي ما يلزم الأسرة من بعض الحضر أو البقول.

أما منازلهم فيبنوها على سفوح المرتفعات، وبالأحجار، نتيجة للبرودة في فصل الشتاء. ويصب رؤية منازلهم من بعيد. ويستخدمون الفراء والجلود في فرشها، مع بعض السجاجيد. ويقل أن يتحدث نساءهم اللغة العربية. ولهم عادات في الزواج، تختلف عن عادات العناصر العربية. وهم لا يوافقون على زواج بناتهم، في أغلب الأحيان، من العرب. كما أن لهم عرفهم الخاص بهم في فض النزاعات، وفي تحكيم مجالس منهم.

ولم يتمكن الفرنسيون من الاستيلاء على خنيفرة، في منطقة الأطلس الأوسط، إلا في شهر يونيو عام ١٩١٤. وتقع خنيفرة على حافة وادي أم

الربيع ، أسفل جبال الأطلس المتوسط ، وتشرف على قاعة كبيرة ، وكانت مقراً للسيد موحا ، أو حو ، القائد المغربي الوطني العجاج ، والذي كان يقود كل مجموعة قبائل زيان . وكانت هذه القبائل غير خاضعة للفرنسيين ، وغير خاضعة للمخزن ، الذي كان قد خضع للفرنسيين في ذلك الوقت . فصمم الجنرال ليوتي على الاستيلاء على قصبتها خنيفة حتى يقلل من نفوذها . وأعد لذلك ثلاث حملات خرجت من قصبة تادلا ، ومن منطقة ولبس ، ومن منطقة مكناس ، لكي تجتمع عند خنيفة . وظل رجال الأطلس المتوسط يهاجمون هذه الحملات في أثناء تقدمها ، إلا أنها وصلت إلى أهدافها ، واحتلت القصبه بعد أن أخلاها الأهالي من السكان .

وفي أثناء عام ١٩١٥ ظهر نشاط واضح لدى عبد الملك ، وهو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائري الكبير . وكان يعمل قبل ذلك في المخزن ، ثم ظهر أنه من القادة الثوريين ، وبخاصة أمام الاحتلال الفرنسي . وكان لإسمه وإسم أسرته ، علاوة على شجاعته وشخصيته ، ما يؤهله لقيادة حركة تحرير عامة . وتمكن من تنظيم مجموعات مسلحة ، أخذت في إعلان الثورة ، وبإسم الجهاد الإسلامي ، ووحدت جهوداتها في أقاليم الأطلس المتوسط مع رجال قبائل زيان ، بقيادة سيدي موحا ، أو حو ورجال سيدي راحو . واضطرت السلطات الفرنسية إلى إعداد حملات قوية ضد سي عبد الملك . ولم تتمكن من الاستيلاء على معسكره ، في منطقة تازا ، إلا في عام ١٩١٧ ، وبعد أن أخلاه ، ودخل إلى المنطقة الإسبانية .

ولم تخضع منطقة الأطلس الأوسط للحكم الفرنسي إلا بعد القضاء على ثورة الزيف في عام ١٩٢٦ ، ولم يستتب الأمر افرنسا فيها ، في عهد الحماية ، إلا فيما

بعد عام ١٩٣٣ . وعلى كل حال ، فإن هذه المنطقة تحتفظ كذلك بشخصيتها المتميزة عن غيرها من المناطق العربية ، وعلى أساس لغوى .

٣ - الاطلس الاعلى :

تمثل منطقة جبال الاطلس الاعلى كتلة جغرافية واضحة ، وتمتد جبال الاطلس الاعلى من الغرب إلى الشرق . وعند الاقتراب من هذه الجبال الشاغرة ، سواء من الشمال من مراكش ، أو من الجنوب من تارودانت ، يبرز النظر ذلك المنظر الخلاب ، سلسلة جبال طويلة تغطي الثلوج قممها وعلى طول الافق . ويمكن ملاحظة كل المناطق النباتية ، هل التتالي ، على هذه الجبال ، من المنطقة الصحراوية ، إلى مناطق الحضرة ومناطق الرعى ، ثم المناطق الصخرية الجرداء ، ثم المنطقة دائمة الثلوج .

وهذه الكتلة الجبلية تعيش عليها مجموعة من السكان هم برابرة الاطلس الاعلى . ويصعب على غير سكانها التوغل فيها ، ولذلك فإن البرابرة من قبائل مصمودة تعيش على تلك الجبال حياتها الخاصة ، ولا تخضع بالفعل إلا لقيادتها وحكامها ، وفي ظل نظام شبه إستقلالى ؛ وإن كان على هؤلاء القياد والحكام أن يحصلوا الآن من السلطة العليا فى الرباط . ومن السلاطان أو الملك ، الذى هو فى نفس الوقت أمير المؤمنين ، على ظهير يرسم أمر توليتهم السلطنة . كل على منطقتة . ويسعى القصر الملكى ، ومنذ فترة بداية القرن العشرين ، إلى ضمان ولاء هذه القبائل له ، وكذلك ولاء رؤسائها وحكامها ، ويدعون ذلك عن طريق المصاهرة .

وتحتفظ قبائل الأطلس الأعلى بلغاتها البربرية ، وكذلك بعاداتها وتقاليدها ، وبشكل يحفظ لها بشخصيتها قائمه بذاتها ، والتميزة عن غيرها من سكان بقية مناطق المغرب الافصى .

ولقد اشتهرت هذه القبائل ، في القرن العشرين . بأنها قوة مؤثرة في السياسة المغربية . ومن أشهر قيادها سي تهاى الجلاوى ، باشا مراكش ، والذي كانت تدعى له قبائل هذه المنطقة بالطاعة شبه العمياء . ولقد تعاون هذا الباشا مع السلطات الفرنسية وقت إحتلالها للمغرب ، وحصل على رتبة كومندان (رائد) في الجيش الفرنسى ، وظل يتمتع بالسيطرة على جنوب الغرب لفترة طويلة . ورغم صلته الوثيقة بالملك محمد الخامس ، فانه لعب إلى جانب الفرنسيين ، وأمر قبائله بالوحف على الرباط ، في عام ١٩٥٣ ، بدعوى أن السلطان محمد الخامس يخضع لتهديد ، وسار رجال هذه القبائل مع دوابهم ، وأحتلوا الدار البيضاء والرباط ، وكان قائدهم الجلاوى ينفذ جزءاً من المخطط الفرنسى الخاص بعزل محمد الخامس ، وتولية محمد بن عرفة . وبعد عودة محمد الخامس من المنفى في مدغشقر ، اضطر الجلاوى إلى أن يقدم له الاعتذار ، ولم يمض وقت طويل حتى ذهب إلى فرنسا للعلاج ومات .

ولا تزال هذه القبائل تحافظ على شخصيتها ، ولها علاقة على لغتها ، فلكلورها الخاص بها . كما أن لها عاداتها وتقاليدها وعرفها ، وبشكل يجعل منها مجموعة سكانية قائمة بذاتها ، وغير عربية ، وإن كانت مسلمة ، داخل المغرب ؛ ويحسب لها الجميع كل حساب ، كما هو الحال مع رجال الريف .

٤ - فرنسا والظهير البربرى :

كانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة في منطقة حمايتها في المغرب

الآن ، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الإسلام بينها .
ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية ، وعناصر مسلمة وبربرية
وإذا كان العرب يسكنون السهول ، فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفات وفوق
الجبال . واستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصري لكي تفيد من الموقف ،
وتفرق بين الالهالي ، رغم إدعائها حملها على توحيد كل بلدان المغرب العربي
تحت إدارة أوروبية واحدة .

ولقد ضخمت فرنسا من عوامل هذه للفرقة حتى تتمكن من الانفراد بأجزاء
من بلاد المغرب ، وتطبق عليهم القوانين الفرنسية ، وتعلمهم اللغة الفرنسية .
وذكر بعض الفرنسيين أن الإسلام والعروبة قد فشلا ، خلال إثني عشر قرناً ،
في غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وأن إسلامهم ليس أكثر حمقاً
من سلاح جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التي أعلنت فيها أنها
ستحافظ على نظام الحضارة الذي وجدته عند وصولها إلى المناطق التي احتلت
الإسلام . وتكلمت العربية ، ولكنها لم تساعداً الإسلام على الانتشار ، بعد
ما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد أختلط الأمر بلا شك على أصحاب هذه الدعوة ، إذ أن البربر ، رغم
عدم تعريبهم تماماً ، كانوا من أشد جنود الإسلام بأساً على الأعداء ، وكانوا
هم الذين حملوا الإسلام ورايته عبر القرون إلى الاندلس ، وحافظوا على بلاد
الإسلام . إختلط الأمر على هؤلاء الفرنسيين بين العروبة وبين الإسلام ، وعلى
أى حال ، فلقد أجبر المارشال ليون الحكومت المغربية ، في ١١ سبتمبر عام
١٩١٤ ، على إصدار مرسوم أو ظهر يعلن أن المناطق التي تسودها عادات البربر
وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية

وتحتفظ قبائل الأطلس الأعلى بلغاتها البربرية ، وكذلك بعاداتها وتقاليدها ، وبشكل يحفظ لها بشخصيتها القائمة بذاتها ، والتميزة عن غيرها من سكان بقية مناطق المغرب الأقصى .

ولقد اشتهرت هذه القبائل ، في القرن العشرين . بأنها قوة مؤثرة في السياسة المغربية . ومن أشهر قيادها سي تهاى الجلاوى ، باشا مراكش ، والذي كانت تدعى له قبائل هذه المنطقة بالطاعة شبه العمياء . ولقد تعاون هذا الباشا مع السلطات الفرنسية وقت إحتلالها للمغرب ، وحصل على رتبة كومندان (رائد) في الجيش الفرنسي ، وظل يتمتع بالسيطرة على جنوب الغرب لفترة طويلة . ورغم صلته الوثيقة بالملك محمد الخامس ، فإنه لعب إلى جانب الفرنسيين ، وأمر قبائله بالرحف على الرباط ، في عام ١٩٥٣ ، بدعوى أن السلطان محمد الخامس يخضع لتهديد ، وسار رجال هذه القبائل مع دوابهم ، وأحتلوا الدار البيضاء والرباط ، وكان قائدهم الجلاوى ينفذ جزءاً من المخطط الفرنسي الخاص بعزل محمد الخامس ، وتولية محمد بن عرفة . وبعد عودة محمد الخامس من المنفى في مدغشقر ، اضطر الجلاوى إلى أن يقدم له الاعتذار ، ولم يمض وقت طويل حتى ذهب إلى فرنسا للعلاج ومات .

ولا تزال هذه القبائل تحافظ على شخصيتها ، ولها علاقة على لغتها ، فلانكورها الخاص بها . كما أن لها عاداتها وتقاليدها وعرفها ، وبشكل يجعل منها مجموعة سكانية قائمة بذاتها ، وغير عربية ، وإن كانت مسلمة ، داخل المغرب ، ويحسب لها الجميع كل حساب ، كما هو الحال مع رجال الريف .

٤ - فرنسا والظهير البربرى :

كانت فرنسا قد سارت على سياسة خاصة في منطقة حمايتها في المغرب

الأقصى ، وحاولت أن تفرق بين عناصر الأمة ، رغم توحيد الإسلام بينها .
ووجدت فرنسا أن المغرب يتكون من عناصر عربية ، وعناصر مسلمة وبربرية
وإذا كان العرب يسكنون السهول . فإن البربر كانوا يعيشون على المرتفات وفوق
الجبال . واستندت فرنسا إلى هذا الاختلاف العنصري لكي تفقد من الموقف ،
وتفرق بين الالهالى ، رغم إدعائها حملها على توحيد كل بلدان المغرب العربى
تحت إدارة أوربية واحدة .

ولقد ضخمت فرنسا من عوامل هذه للفرقة حتى تتمكن من الانفراد بأجزاء
من بلاد المغرب ، وتطبق عليهم القوانين الفرنسية ، وتعلمهم اللغة الفرنسية .
وذكر بعض الفرنسيين أن الإسلام والعروبة قد فشلا ، خلال لثنى عشر قرناً ،
فى غزو قلوب وعقول سكان الجبال أو البربر ، وأن إسلامهم ليس أكثر حمقاً
من سطاخ جلدهم ، وقررت فرنسا بناء على ذلك سياستها التى أعلنت فيها أنها
ستحافظ على نظام الحضارة الذى وجدته عند وصولها إلى المناطق التى احتلقت
الإسلام . وتكلمت العربية ، ولاكنها ان تساعد الإسلام على الانتشار ، بعد
ما دفعته من دماء وأموال ، بين رجال يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين .

ولقد أخطأ الأمر بلا شك على أصحاب هذه الدعوة ، إذ أن البربر ، رغم
عدم تعريبهم تماماً ، كانوا من أشد جنود الإسلام بأساً على الأعداء ، وكانوا
هم الذين حملوا الإسلام ورايته عبر القرون إلى الاندلس ، وحافظوا على بلاد
الإسلام . إختلط الأمر على هؤلاء الفرنسيين بين العروبة وبين الإسلام ، وعلى
أى حال ، فلقد أجاز الماريشال ليونى الحكومة المغربية ، فى ١١ سبتمبر عام
١٩١٤ ، على إصدار مرسوم أو ظهير يعلن أن المناطق التى تسودها عادات البربر
وتقاليدها ستظل محكومة بهذه العادات وتلك التقاليد . وكانت القوات الفرنسية

قد وصلت ، فى ذلك الوقت ، إلى المناطق الجبلية ، وصعب عليها أمر التوغل فيها . وكانت هذه السياسة تعنى رفض تطبيق النظم الإسلاميه على سكان الجبال ، خوفاً من يؤدي مثل هذا التطبيق من جانب دولة حديثة ، إلى زيادة إنتشار اللغة العربية ، وإنصهار المغاربة جميعاً سوياً . ولقد أسرع الفرنسيون إلى تنظيم إدارات خاصة فى كل منطقة من مناطق الجبال تخضع لهم ، وأنشأوا فيها مجالس محلية ، وطبقوا فيها العرف والتقاليد فى التقاضى ، وأنشأوا عدداً من المدارس لتعليم أبناء سكان البلاد ، ويدرس فيها عدد من الفرنسيين وعدد من القبائليين الجزائريين . وأصبحت اللغات الرسمية فى هذه المناطق هى اللغة الفرنسية ، واللهجات البربرية ، رغم إختلاف لهجة القبائليين عن لهجات أبناء الجبال فى المغرب الأقصى . والمهم هو أن اللغة العربية قد أبعدت عن هذه المدارس فى نفس الوقت الذى أبعد فيه الفرنسيون تطبيق الشريعة الإسلامية فيها . وهدفت فرنسا من ذلك خلق بعض الجور البربرية ، تستند إليها ، وتفصلها عن غيرها على أساس اللغة العربية ، وحق على أساس الدين . ولكن ظهور الأمير عبد الكريم قلب هذه السياسة رأساً على عقب ، خاصة وأن فرنسا قد رأت فيه قائداً وزعيماً إسلامياً ، لا يخضع للاستعمار ويحاول أن يخلص غهه حتى من العرب ، من الوقوع تحت سيطرته .

ولقد رأى قادة العرب ، الذين قاموا للكفاح ضد الاستعمار ، بالسياسة ، بعد أن فشلت عمليات التحرير التى قادها الأمير عبد الكريم الخطابى ، خطورة هذا الإتجاه ، ورأوا أن الظهير البربرى قد من معتقدات الأهالى . فاستندوا إلى أصول العروبة فى الإسلام ، ووقفوا إلى جانب الحركة السلفية ، وفى وجه الطرق الصوفية الجامدة . وشهدت المدن سير المظاهرات ، وبدأت السلطات الفرنسية فى إعتقال القادة ، فزاد ذلك من تبلور المعسكر الوطنى المغربى ، وفى

مواجهة قوى الاستعمار . واقعد اضطرت السلطات الفرنسية إلى أن تنهض من سياستها ، وأعانت أن مسألة تطبيق هذا الظهير هو أمر إختياري ، ويعود إلى رجال القبائل البربرية أنفسهم . وكان هذا تراجعا واضحا من جانب فرنسا ، وبالتالي إنتصارا هاما لصالح كتلة العمل الوطنى ، أولى التنظيمات الوطنية التى ظهرت فى منطقة المغرب الاقصى .

ولكن علينا أن نذكر أن هذا التكتل بين العرب والبربر كان قد تم فى ميدان المعركة ، وفى مواجهة الغزو الاستعمارى الاجنبى والمسيحى ، فاذا يكون عليه الحال بعد خروج الاستعمار ، وتفاعل هذه القوى مع بعضها ؟ لاشك فى أن الامر يحتاج إلى حنكة لإدارة دفة الامور .

٥ - ما وراء الاطلس والصحراء :

يوجد الشلوح فى منطقة وادى سوس ، جنوب جبال الاطلس ، ولهم كذلك لغتهم الخاصة وهى الشلحة . ومع استقرارهم فى هذا الوادى . يعمل الكثير منهم فى الزراعة . كما يعمل أغلبهم فى تجارة التجزئة . وفى جميع أنحاء المغرب . وهى كذلك مجموعة مميزة .

وإلى الجنوب من وادى السوس توجد جبال ماوراء الاطلس ، التى تفضل اقليم السوس عن وادى درعا ، وحيث يعيش البدو ، الذين يتحدثون العربية الفصحى ، وبقرضون الشعر . وتتصل قبائلهم بالقبائل الصحراوية الموجودة فى صحراء الجزائر ، أى بالطوارق أو الرجال الزرق فى صحراء الاحجار ، كما تتصل بالعناصر الصحراوية الاخرى الموجودة فى شمال موريتانيا والساقية الحمراء ، ووادى الذهب .

وتشتمل هذه المنطقة من جنوب المغرب على عدد كبير من الزوج ، الذين وفدوا مع القبائل صوب الشمال عبر الصحراء ، أو الذين استقدمهم كل من السلطان أحمد المنصور الذهبي ، ثم السلطان المولى إسماعيل ، وبخاصة هذا الأخير ، الذي إستخدمهم كفرقة خاصة في جيشه ، ثم استقدم لهم ، من بلادهم عند نهر السنغال والنيجر ، نساء آ لهم ، حتى يضمن ذريتهم ، ويضمن إستمرار بقاء هذه الفرقة العسكرية ، التي لم تكن تعرف لها في البلاد سيّداً سواء . ولقد سميت هذه الفرقة باسم فرقة العبيد و البخاري ، ، إذ أنهم كانوا يحتفظون معهم في معسكراتهم بصحيح البخاري داخل خيمة خاصة . أما من أعتق منهم أو من غيرهم فأنهم سموا بالحرثانيين (المفرد حرثان أى مرة جديدة) . وهؤلاء الأفرقة يتحدثون العربية ، وهجر الأجيال المتتالية أصبحوا عرباً أفرقة .

وهل أى حال فإن إستداد حدود المغرب صوب الجنوب ، مع إستعادته لإقليم شنقيط ، أو الساقية الحمراء ، وبعد تخليه عن مطالبته بموريتانيا ، على أساس الحقوق التاريخية ، إعترف بها ودخل معها في عملية إقتسام إقليم الصحراء أو وادي الذهب ، الذي تركته إسبانيا ، قد أثار مشكلة الصحراء المغربية من جديد .

وكان المغرب قد حاول في عام ١٩٦٣ الحصول على المناطق الصحراوية التي إقتطعتها فرنسا منه وضمتها إلى الجزائر ، وتشتمل على كل إقليم عن الصغراء ، وتندوف . وكانت هذه المطالبة على أساس الحقوق التاريخية . ولقد وقعت معارك عسكرية في هذا القطاع . وانتهى الأمر بعرض الخلاف على منظمة الدول الإفريقية . وكانت الحقوق التاريخية سلافاً مطاطاً لا يمكن الإعتماد عليه في النصف الثاني من القرن العشرين ، واستتبع الأمر الاحتفاظ بالحدود الموروثة

عن النظام الاستعماري كما هي ، حق تدخل كل دولة أفريقية في مطالب لها مع
مع الدولة المجاورة .

وجاءت عملية إقسام المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء . أو وادي
الذهب ، وبدون إنفاق مع الجزائر ، أمرا مشيرا لهذه الدولة ، خاصة وأن سكان
الصحراء في هذه المنطقة كانوا يطالبون بحقوقهم في تقرير مصيرهم ، دون أن
يفصل الأمر قرار المغرب وموريتانيا . وأيدت الجزائر حق رجال الصحراء
في تقرير مصيرهم ، كدولة ثالثة مجاورة ، خاصة وأن القبائل متداخلة وبشكل
يجعل من الحدود الدولية في هذه المنطقة مجرد خطوط مرسومة على الخريطة .
فأنهت مشكلة الصحراء من جديد ، وقامت قوات البوليساريو بمهاجمة الحاميات
المغربية ، والموريتانية داخل حدود موريتانيا ، وداخل حدود الساقية الحمراء ،
وفي منطقة وادي الذهب .

وانتهمت المغرب الجزائر بأنها هي التي تسليح وتقود البوليساريو ، وبلغت
اتهامات الإذاعة والمصحافة إلى حد وصف رجال البوليساريو بأنهم جنود من
القوات المسلحة الجزائرية .

وفي هذه الحرب ، يحاول المغرب أن يمتد صوب الجنوب ، بشكل يمنع
الجزائر من الحصول على مخرج غربي لها ، عبر تندوف ، على المحيط الأطلسي .
أما الجماهيرية الليبية فأنها تفخر بأنها هي التي تسليح البوليساريو وتنفق عليهم ،
وأنها سوف تستنزف قوات المملوكة المغربية في الصحراء ، ومع طول خطوط
مواصلات للجزائرية كذلك ، تحاول كل من الدولتين الوصول إلى ركائز لها ،
ومن الأقليات ، القوية ، أو العنصرية ، أو العقائدية ، خلف خطوط الأخرى
وقد نعد المغرب إلى العمل في منطقة الصحراء الجزائرية ، عند الطوارق في
صحراء الأحجار ، ولاشك أن الجزائر لن تقف مكتوفة الأيدي .

ولست هناك وثائق عن حقيقة هذا الصراع حول الصحراء ، وطبيعة القوى العميقة والدافنة ، ودور شركات استغلال الفوسفات ، وربما البترول ، وأهمية الوضعية الاستراتيجية .

ولسكن هذا الصراع ، مع غممه من هذا الصراع يحقف دليلا قاطعا على أهمية الأقليات الموجودة في العالم العربي ، وضرورة دراستها وفهما ، وتناول موضوعهم بنوع من الجدية العلمية ، بدلا من دفس الرؤوس ، كالنعام ، في الرمال .

بعض المراجع لزيادة الاطلاع

١ - المراجع العربية :

د. إبراهيم عبده : دولة الكويت الحديثة . القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .

إحسان حق : تونس العربية . بهروت ، دار الثقافة .

د. أحمد أحمد الحنة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير .

القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث .

القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

أحمد توفيق الممدني : هذه هي الجزائر . القاهرة ، ١٩٥٦ .

أحمد حسين (المحامي) : من وحى الجنوب . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٤ .

أحمد طرابين : الوحدة العربية (١٩١٦ - ١٩٤٥) .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .

د د : تاريخ قضية فلسطين ، منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب

الثورة الكبرى (١٩٣٦) . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ،

١٩٥٨ .

أحمد هرابي : (مذكراته) كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية

المشهورة بالثورة العربية .

د أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي . القاهرة ، ١٩٣٨ .

د د : تاريخ التعليم في مصر (عصور عباس وسعيد واسماعيل) .

أربعة أجزاء . القاهرة ، ١٩٤٨ .

- د أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإدارى لسوريا فى العهد العثمانى .
القاهرة ، حوليات كلية الآداب ، ١٩٥٨ .
- أحمد فوزى : قاسم والكويت ، بتول ودخان . القاهرة ، ١٩٦١ .
- د د : قاسم والنفط ، لحو فى لب القاهرة ، ١٩٦٣ .
- د د : ثورة ١٤ رمضان . القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٣ .
- آدم ، مدام جوليت : انجلترا فى مصر ، تعريب على فهمى كامل .
- د. إدوارد سيدم : مشكلة اللاجئين العرب . القاهرة ، دار القومية ، ١٩٦٣ .
- ارسكين تشايلدرز : الحقيقة عن العالم العربى ، تعريب نهرى حماد ، بيروت
المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .
- د. إرست ا. رامزور : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور
صالح أحمد العلى . بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .
- د. أسد رستم : بيان بوثنائق الشام (الموجودة فى قصر هابدين) أربعة مجلدات.
بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣ .
- أحمد داغر : ثورة العرب . القاهرة ، ١٩١٦ .
- د د : مذكراتى ، على هامش القضية العربية .
- إسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار فى دول البحار (جردان) .
القاهرة ، المطبعة الامهرية ، ١٣١٤ هـ .
- أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .
- الجنيدى خليفة : من وحى الثورة الجزائرية . بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .
- الحبيب تامر : هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ .

- السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث . ثلاثة أجزاء .
 صيدا ، مطبعة العرقان ، ١٩٤٨ .
- السيد فرج : جيشنا في فلسطين . القاهرة ، ١٩٤٩ .
- السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث، اليمن والامام يحيى (٩٠٤—١٩٤٨) .
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .
- الفريد ليلنتال : ثمن إسرائيل . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- الفصيل الورتلاني : الجزائر الثائرة . بيروت ، ١٩٥٦ .
- د. آلهما وتلسن : عهد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم رشدى .
 القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .
- المهدى بن بركة : الإختيار الثورى في المغرب . بيروت ، دار الطليعة ،
 ١٩٦٦ .
- الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خاله : الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى .
 الدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٥٥ .
- اللياس الايوبى : تاريخ مصر في عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩)
 جزوان . للقاهرة ، ١٩٣٣ .
- أمين الريحانى : ملوك العرب . (جزوان) . بيروت ، ١٩٢٥ .
- د . د : المغرب الأقصى ، رحلة في منطقة الحماية الاسبانية .
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .
- أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .
- د . د : الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .
- إيفسا هويك : سنوات في اليمن وحضرموت ، تريب خيرى حماد .
 بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ .

- باسيل دفاق : عهد المهداوى . بيروت ، ١٩٥٩ .
- برهان الهجاني : التنمية الاقتصادية للاردن .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- بلنت ، وبلفرسكارن : التاريخ العربى لإحتلال انجلترا مصر ، تعريب
عبد القادر حمزة .
- القاهرة ، البلاغ ، ١٩٠٧ .
- بييم روندو : مستقبل الشرق الأوسط . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٥٩ .
- تحسين العسكري : مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية .
بغداد ، ١٩٣٦ .
- توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . القاهرة ، ١٩٤٤ .
- توفيق على برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى (١٩٠٨—١٩١٤) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .
- توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل معل .
- دمشق ، دار البقعة العربية ، ١٩٤٦ .
- تيرينس روبرتسون : أزمة ، القصة العربية لمؤامرة السويس ، تعريب
خبرى حماد . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين . المجموعة الاولى
(١٩١٥ — ١٩٤٦) .
- القاهرة ، الامانة العامة ، ١٩٥٧ .
- جان بيشون : بواعث الحرب العالمية الاولى فى الشرق الأدنى ، تعريب
محمد عزة دروزة .
- بيروت ، الكشاف ، ١٩٤٦ .

جان جاك بيربي : الخليج العربي ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز . بيروت ،
المكتب التجاري ، ١٩٥٩ .

- جرجي زيدان : بناء النهضة العربية . القاهرة ، دار الهلال .
- ج. صرقان شريبير : حندي في الجزائر . بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦٠ .
- جلال الدين الحمامصي : ماذا في السودان . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٥ .
- د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية في السودان .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .
- د . د : التنافس الدولي في شرق إفريقيا .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- د . د : التنافس الدولي في بلاد الصومال .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- د . د : الثورة العربية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .
- د . د : السياسة الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠ — ١٩٦٠) .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .
- د . د : العلاقات المصرية الصومالية .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
- د . د : الاتصال البريطاني على مصر ، الجزء السابع : سواحل
البحر الأحمر .
- د . د : القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
- د . د : الاستثمار المقنع .
- د . د : القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
- د . د : البحر الأحمر والاستثمار . (كتب ثقافية . عدد ٧٥) .

- د. جلال يحيى : المغرب العربى والاستعمار . (كتب ثقافية عدد ١٦٤) .
- د . د : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ . القاهرة . الدار القومية ، ١٩٦٤ .
- د . د : الاستعمار والاستغلال والتخلف .
- القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٥ .
- د . د : التخلف والاشتراكية فى العالم العربى .
- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- د . د : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية .
- الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥ .
- د . د : العالم العربى الحديث . الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .
- د . د : الاشتراكية والفكر الاشتراكي .
- القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .
- د . د : المغرب الكبير . الجزء الثالث . العصور الحديثة .
- القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .
- د . د : المغرب الكبير . الجزء الرابع . لفترة المعاصرة .
- القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .
- د . د : الثورة والتنظيم السياسى .
- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .
- جسلوب باشا : جندى مع العرب ، تعريب عفيفى حسن الصمدى .
- بهرت ، دار النشر للجامعيين .
- جمال الدين الافغانى ومحمد عبده .
- العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى .
- القاهرة ، دار العرب ، ١٩٥٧ .

- د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي .
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- د . د : الحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الاسلامي
الحديث . جزءان .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .
- د . د : رقاعة رافع الطمطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٢) .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمد شكرى .
القاهرة ، ١٩٢٣ .
- جوان فيلسي : الجزائر الثائرة ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .
- جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ، ترجمة
المهكتور ناصر الدين الأسد ، والدكتور إحسان عباس .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .
- جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الثورة ، تعريب نهاد هاجر
وسعيد الفز . بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦٠ .
- حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٦ .
- د . د : خمسون عاما في جزيرة العرب .
القاهرة ، البيان الحلبى ، ١٩٦٠ .
- د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في إفريقيا .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

- حسن الفينجة : عبد العزيز جاويش .
 القاهرة ، المؤسسة العربية ، ١٩٦١ .
- حسن حسنى عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس . تونس ، ١٣٧٣ هـ .
- د. حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضى والحاضر .
 القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .
- د. حسن صبحى : التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (١٨٨٤ — ١٩٠٤) .
 القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- حسن مصطفى (عميد ركن) : المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل .
 بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .
- د. حسين فوزى النجار : السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط .
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣ .
- د . د . : مع الأحداث في الشرق الأوسط ١٩٤٦ — ١٩٥٦ .
 القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .
- د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامى فى العصر الحديث .
 القاهرة ، ١٩٣٨ .
- حيدر شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزار . بيروت ، ١٩٥٥ .
- دوجلاس آى آشفورد : التطورات السياسية فى المملكة المغربية ، ترجمة
 الدكتورة عائدة سليمان عارف ، والدكتور أحمد مصطفى
 أبو حاكمة . بيروت ، الثقافة ، ١٩٦٣ .
- د. راشد البراوى : من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامى .
 القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .

- رودلف وميكاسكي : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلي ، ترجمة طه فوزي ،
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .
- روم لاندو : سلطان مراکش ، ترجمة عبد المجيد بن جلون . القاهرة ، ١٩٥٢ .
- د . د : مراکش بعد الاستقلال ، تعريب خيرى حماد .
بهرت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .
- د . د : تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة الدكتور نقولا زيادة .
بهرت ، دار الثقافة ، ١٩٦٣ .
- د . زكي صالح : منشأ النفوذ البريطاني فيما بين النهرين .
بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩ .
- د . د : مقدمة في دراسة العراق المعاصر . بغداد ، ١٩٥٣ .
ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- د . د : دفاع عن العروبة . بهرت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٧ .
- د . د : ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق .
بهرت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ .
- د . د : يوم ميلون ، صفحة من تاريخ العرب الحديث .
بهرت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٥ .
- د . د : أبحاث مختارة في القومية العربية .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .
- د . سامي الدمان : عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ — ١٩٠٦) .
القاهرة ، دار المعارف .
- د . د : الامير شكيب أرسلان ، حياته وآثاره .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .

- سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة .
بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٥ .
- د . د : الضمان الجماعى العربى .
القاهرة الانجلى المصرية ، ١٩٦٥ .
- سامى منصور : فى مواجهة اسرائيل . القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٦٦ .
- سليمان محمد النخيل : تاريخ الحركة العمالية فى مصر .
القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٣ .
- د. سعد بسيصر : الصهيونية . ١٩٤٥ .
- د . د : اسرائيل جنائية وخيانية . حلب ، ١٩٥٦ .
- سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان . القاهرة ، ١٩٥٢ .
- د . د : مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، امبراطورية رابع .
القاهرة ، ١٩٥٣ .
- سعد زغلول فوزاد . عشرت مع ثوار الجزائر .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .
- سلفاتور ابلونى : ملكة الإمام يحيى ، رحلة فى بلاد العرب السعيدة و ترجمة
طه فوزى .
القاهرة ، ١٩٤٧ .
- د. سيد نوفل : الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .
- سيف مردوق الشعلان : من تاريخ الكويت . القاهرة ، نهضة مصر ، ١٩٥٩ .
- شهدى عطية الشافى : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ — ١٩٥٦) .
القاهرة ، ١٩٥٧ .

- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية .
- القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .
- صبحى ياسين : طريق العودة إلى فلسطين . القاهرة ، مطبعة الحرية .
- صبرى أبو المجد : نهاية إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٠ .
- د صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى .
- القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .
- د د : المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٨ .
- د د : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٩ .
- د د : المغرب فى بداية العصور الحديثة .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .
- د د : المغرب العربى ، الجزائر — تونس — المغرب الأقصى .
- القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ .
- طاهر أحمد الزاوى : جهاد الإبطال فى طرابلس الغرب . القاهرة ، ١٩٥٠ .
- د د : أعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى البانى الحلبي ، ١٩٦١ .
- طارف العارف : تاريخ غزة . بيت المقدس ، ١٩٤٣ .
- د د . النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (١٩٤٧-١٩٥٥)
- جزءان . صيدا ، المكتبة العربية .
- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .
- د د : الدولة الموحدة والدولة الاتحادية . الطبعة الثالثة .
- القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .

- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . جزءان .
- ، ، : عصر محمد علي .
- ، ، : عصر اسماعيل . جزءان .
- ، ، : الثورة المرابية والاحتلال الانجليزي .
- ، ، : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (١٨٨٢-١٨٩٢)
- ، ، : مصعاني كامل ، باعث الحركة الوطنية ، .
- ، ، : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتمضية .
- ، ، : ثورة سنة ١٩١٩ . جزءان .
- ، ، : في أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء .
- ، ، : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .
- ، ، : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .
- عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربى لعصر محمد علي الكبير .
- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .
- ، ، : سيناء أرض المعارك . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٧ .
- عبد الرحمن زكي ومحمود عيسى : الزيت في الشرق الأوسط .
- القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .
- د. عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره .
- القاهرة ، الدار المصرية ، ١٩٦٤ .
- د. عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس .
- الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .
- د. عبد العظيم أنيس : ملوك وباشاوات .
- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

- عبد الكريم الفيلاي : المغرب شعبا وملكا . القاهرة ، دار الطباعة الحديثة .
- د. عبد الكريم هرايبة : مقدمات تاريخ العرب الحديث .
دمشق ، مطبعة الجامعة ، ١٩٦٠ .
- د . د : سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠ — ١٨٧٦) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .
- عبد الكريم كريم : نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .
[رسالة للحصول على درجة دبلوم الدراسات العليا من
جامعة الرباط سنة ١٩٦٣] .
- عبد الطيف اليونس : شكرى القوتلى ، تاريخ أمة فى حياة رجل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- عبد الله النسل : كارثة فلسطين ، مذكرات . . . قائد معركة القدس .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ .
- د . د : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٥ .
- عبد الله الويساوى : القومية والوحدة فى الحركة العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .
- د . د : المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .
- عبد الله (الملك) : مذكرات الملك عبد الله . عمان ، ١٩٤٧ .
- عبد المجيد بن جلون : هذه مراکش ، القاهرة ، مكتب المغرب العربى ، ١٩٤٩ .
- هشام الحسكسك : مراكز الثقافة فى المغرب .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

- علاء الفاسى : الحركات الإستقلالية فى المغرب العربى . القاهرة ، ١٩٥٤ .
 على البلموان : تونس الثائرة . القاهرة ، ١٩٥٤ .
 على إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد .
 القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .

- على محمد على : إسرائيل والشرق الأوسط ، القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .
 د . د : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .
 عمر المدسوقى : محمود سامى البارودى . القاهرة ، المعارف ، ١٩٥٨ .
 عيسى السفرى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، ١٩٣٧ .
 عيسى ميخائيل سابا : الشيخ إبراهيم اليازجى . بيروت ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .
 غائب طعمة فرمان : الحكم الأسود فى العراق . القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٥٧ .
 فؤاد الركابى : القرية ، حركتها ومحتواها .
 القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٦٣ .

- د. فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، الجزء الثانى ، ترجمة
 الدكتور كمال اليازجى .
 بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .
 د . د : لبنان فى التاريخ ، ترجمة د. أنيس فريجة .
 بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .

- قدري قلجى : أضواء على تاريخ الكويت . بيروت ، دار الكتاب العربى
 ١٩٦٢ .

- كامل اسماعيل الشريف : الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين . القاهرة ، ١٩٥١ .
 مارون عبود : رواد النهضة الحديثة . بيروت ، دار العلم للطباعة ، ١٩٥٢ .

م. بروكس : البترول والاستعمار في الشرق ، تعريب د. محمود الشنيطى .

القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

محمد أحمد الجابرى : في شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله .

القاهرة ، ١٩٥٧ .

د. محمد البهى : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى .

القاهرة ، ١٩٥٧ .

محمد الفامى : التعريف بالمغرب .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد أمين الحسينى : تصريحات ، حقائق عن قضية فلسطين .

القاهرة ، الهيئة العربية العليا لفلسطين ، ١٩٥٤ .

د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ — ١٩١٤) .

القاهرة ، الانجلو المصرية .

د . د : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

د . د : دراسات ووثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، المراسلات

السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .

القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

محمد بن الامير عبد القادر : تحفة الواصل فى مآثر الامير عبد القادر وأخبار

الجزائر . جزءان .

الاسكندرية ، ١٩٠٣ .

د. محمد جواد المبروسى : مشكلات التقدم الاقتصادى فى العراق . ج ١ .
القطاع الزراعى .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

محمد حجبى : الزاوية اللائمة .

[رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط

سنة ١٩٦٣] .

محمد خير فارس : المسألة المغربية (١٩٠٠ — ١٩١٢) .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الهذيل محمد عبده . ثلاثة أجزاء .

القاهرة ، دار المنار ، ١٣٦٧ هـ .

د. محمد رفعت رمضان : تاريخ الاوطان المصرية السودانية فى السكندرية الحرة .

القاهرة ، لجنة البيان العربى ، ١٩٦٣ .

محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال

مصر سنة ١٨٠١ . القاهرة ، ١٩٣٢ .

د . د : تونس الخضراء . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٣ .

د . د : محمد هلى الكبير . القاهرة ، ١٩٤٤ . [اعلام الاسلام] .

محمد صادق عقل وهيام أبو طافية : أضواء على ثورة اليمن ،

القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .

د. محمد صبرى : الامبراطورية المصرية فى إفريقيا .

د . د : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر .

القاهرة ، ١٩٠٨ .

- محمد طاهر العمري : تاريخ مقدرات العراق السياسية .
الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤ :
- محمد عبد الباري : التيارات السياسية في الشرق العربي .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٧ [إختارنا لك] .
- محمد علي العبد : القدس مرة أخرى . بيروت ، مكتبة المعارف ، ١٩٦٠ .
- محمد قاتن القصري : مأساة العالم العربي في الربع الثاني من القرن العشرين .
دمشق ، المطبعة التعاونية ، ١٩٥٩ . جرمان .
- د د : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ج ١ الصراع السياسي .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .
- محمد فريد أبو حديد : سيدة السيد عمر مكرم .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨ .
- محمد فريد (بك) : تاريخ الدولة العلية العثمانية .
د. محمد فهمي لطيفة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الحديث .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .
- محمد هزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . ستة مجلدات
(١٩٥٠ — ١٩٥٢) .
- د محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد علي . القاهرة ، ١٩٤٢ .
- د د د : الامبراطورية الافريقية . القاهرة ، ١٩٤٥ .
- د د د : مصر والسيادة على السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- د د د : الحكم المصري في السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

- د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة .
- القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .
- د . د . د : ميلاد دولة ليبيا الحديثة . القاهرة ، ١٩٥٧ .
- د . د . د : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل .
- القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- محمد كمال عبد الحميد (حميد ا. ح) : معركة سيناء وقناة السويس .
- القاهرة ، الرعى العربى ، ١٩٥٩ .
- د. محمد محمد حسنين : الاستعمار الفرنسى . القاهرة ، ١٩٦٢ .
- د. محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١ .
- القاهرة ، جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢ .
- د . د . د : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه .
- القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٢ .
- د . د . د : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- د . د . د : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .
- القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .
- د . د . د : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .
- القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- محمود أبورية : جمال الدين الانفانى . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .
- محمود الحنيف : أحمد عرابى ، الزعيم المقترب عليه .
- القاهرة ، ١٩٤٧ .
- محمود الشنيطى : قضية ليبيا . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ .

- محمود كامل (المحامى) : الدولة العربية الكبرى . القاهرة ، دار المعارف .
 د. محي الدين السفرجلاني : تاريخ الثورة السورية .
 دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦٠ .
 محي الدين رضا : طويل العمر ، الملك عبد العزيز آل سعود .
 القاهرة ، البابي الحلبي .
 مصطفى الشهابي (الأمير) : الاستعمار . جزءان .
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ — ١٩٥٦ .
 : : : القومية العربية .
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .
 د. مصطفى خالدي وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية .
 بيروت ، ١٩٥٧ .
 مصطفى عبد الرازق : محمد عبده . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦ .
 مصطفى كامل (باشا) : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة . ١٨٩٨ .
 د. مكي شيككة : السودان في قرن (١٨١٩ — ١٩١٩) .
 القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٧ .
 : : : مختصر تاريخ السودان الحديث .
 القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .
 مورو بيرجر : العالم العربي اليوم ، ترجمة محي الدين محمد .
 بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣ .
 موسى العلي : عبدة فلسطين . ١٩٥٠ .
 ميخائيل مفاة : مشهد العين بمحوادث سورية ولبنان .
 القاهرة ، ١٩٠٨ .

ميشيل ابونيديس : فرق... نخضر ، ثورة العرب (١٩٥٥ - ١٩٥٨) .

تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

نبیه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربى .

بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٣ .

نجمه هز الدين : العالم العربى ، ترجمة ، طبعة ثانية .

القاهرة ، عيسى الببائى الحلبي ، ١٩٦٢ .

د. نقولا زهادة : ليبيا من الاستعمار الايطالى إلى الاستقلال .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

د . د : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤ .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

د. نور الدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

هانز هولفريتز : اليمن من الباب الخلفى ، تعريب خيرى حماد .

بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦١ .

هزاع الجمالى : مذكراتى ١٩٦٠ .

وزارة الثقافة والارشاد : محاضر جلسات مباحثات الوحدة (١٧ أبريل ١٩٦٣)

القاهرة ، كتب قومية ، ١٩٦٣ .

وزارة الخارجية المصرية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين

الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ -

نوفمبر ١٩٥١) . القاهرة ، ١٩٥١ .

- د. وليد قحاوى : النكبة والبناء فى العالم العربى . جزءان .
بيروت . دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .
- يحيى بو عزيز : الموجز فى تاريخ الجزائر .
الجزائر ، المطبوعات الوطنية ، ١٩٦٥ .
- يوسف فهمى الجزائرى : أرض البطولة ، الجزائر . الاسكندرية ، ١٩٦٤ .
- يوسف درمونة : تونس بين الحماية والإحتلال . القاهرة ، ١٩٥٢ .
- د يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد .
يافا ، مطبعة الفجر ، ١٩٣٧ .

ب - المراجع الاوربية

ANTONIUS, George;

The Arab awakening, the story of the Arab national
mouvement.

London, 1939.

ARMINJON, Pierre.

Etrangers et Protégés dans L'Empire Ottoman.

Paris, 1903.

ASHFORD, Douglas E.;

Political change in Morocco.

Princeton, Univ. Press, 1961.

AUMERAN, Gén. I.;

Paix en Algérie.

Paris, 1959.

AYACHE, Albert.

Le Maroc, Bilan d'une colonisation.

Paris, Editions Sociales, 1956.

AZOURI, N. ;

Le réveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque.

Paris, 1905.

BARBOUR, Nevill.

A survey of North West Africa; (the Maghrib.)

Lodon, Oxford, 1959.

BEGIN, Menachem;

The Revolt, 1951.

BEN GURION, David;

Rebirth and destiny of Israel, 1954.

BENOIT — MECHIN;

**Le loup et Léopard; Ibn Séoud ou la naissance
d'une Royaume.**

Paris, 1955.

BERARD, Victor;

Le Sultan, L'Islam et les Puissances.

Paris, 1907.

BERARD, Victor;

La révolution turque.

Paris, 1909.

BERNADOTTE, Folke;

To Jerusalem. 1954.

BOURGUIBA, Habib.

La Tunisie et la France.

Paris, 1954.

BOURGUIBA, Habib.

Propos et entretiens.

Tunis, 1960.

BREHIER, Louis,

L'Egypte de 1798 à 1900.

Paris, 1901.

BREMOND, général Ed.:

Yemen et Saoudia.

Paris, 1937.

BROCKELMANN, Carl.

History of the Islamic peoples

London, Routledge & Kegan Paul, 1949.

BROMBERGER, Serge.

Les Rebelles algériens.

Paris, Plon, 1958.

CACHIA, A. J. (Major).

Libya under the Secend Ottman occupation 1835-1911.

Tripoli. 1945.

CAMBON, Henri;

Histoire de la Régence de Tunis.

Paris, 1948.

CAMBON, Henri.

Histoire du Maroc.

Paris, Hachette, 1952.

CATARIVAS, David,

Israël. Paris, 1957.

CHILDERS, Erskine;

Common sense about the arab World.

London, 1960.

CHOURAQUI, André,

Théodore Herzl, inventeur de l'Etat d'Israel.

Paris, 1960.

DJUVARA, T. G.;

Cent projets de partage de la Turquie, 1281—1913.

Paris, Felix Alcan, 1914.

CLARK, Michael K.;

Algeria in turmoil; A history of the rebellion.

New York, 1959.

CROUCHLEY, A. E.;

The economic development of modern Egypt.

London 1938.

CRUM, Bartley C.;

Behind the silksen curtain. 1947.

EARLE, E. M.;

Turkey, the great Powers and the Bagdad railway.

New York. 1935.

ETHRIDGE, W. S.;

Going to Jerusalem. 1950.

EVANS—PRITCHARD, E. E.;
The Sanusi of Cyrenaica.
Oxford, 1949.

FAVROD, Charles—Henri.
La révolution algérienne.
Paris, Plon, 1959.

GARAS, Félix.
Bourguiba et la naissance d'une nation.
Paris, 1956.

GILLESPIE, Joan.
Algeria, rebellion and revolution.
London, Ernest Benn, 1960.

GLUBB, John Bagot;
The story of the Arab Legion. 1948.

GLUBB, John Bagot;
A soldier with the Arabs. 1957.

GRANDVAL, Gilbert.
Ma mission au Maroc.
Paris. Plon, 1956.

HADDAD, George;
Fifty Years of modern Syria and Lebanon.
Beirut, 1950.

HARDY, Georges.

Histoire de la colonisation.

Paris, Larose, 1928.

HOGARTH, D. G. ;

The Nearer East.

London, 1905.

HOLLINGWORTH, Clare,

The Arabs and the West. 1952.

HOURLANI, A. H. ;

Syria and Lebanon.

Oxford, 1946.

HUREWITZ, J. C. ,

The struggle for Palestine, 1950.

IONIDES, Michael,

Divide and lose, the Arab Revolt of 1955—58.

London, 1960.

JEANSON, Colette et Francis.

L'Algérie hors la loi.

Paris, Seuil, 1955.

JUIN, A. (maréchal).

Le Maghreb en feu.

Paris, Plon, 1957.

JULIEN, CH.—A. ;

Histoire de l'Afrique du Nord, (Tunisie, Algérie, Maroc.)
Paris, Payot, 1966.

Vol. II.

JULIEN, CH.—A.;

L'Afrique du Nord en marche.
Paris, Julliard, 1953.

KIMCHE, John.

Seven Fallen pillars. 1950.

KOESTLER, Arthur ;

Promise and fulfillment. 1949.

LACOUTURE, Jean et Simone;

Le Maroc à l'épreuve.

Paris, Seuil, 1958.

LA JONQUIERE;

L'Empire Ottoman.

Paris, 1914,

LAMOUCHE, (col.).

Histoire de la Turquie.

Paris, 1934.

LANDAU, Rom.

Moroccan drama.

San Francisco, 1956.

LAWRENCE, T. E.

Seven pillars of wisdom.

London, 1935.

LELIENTHAL, Alfred.

What price Israël ? 1953.

LENCZOWSKI, George.

The Middle East in International Affairs.

LE TOURNEAU, Roger.

Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane

1920 — 1961.

Paris, Armand Colin, 1962.

LEVIN, Harry :

Jerusalem embattled. 1950.

LIE, Trygve;

In the cause of Peace. 1954.

LOYD, Lord.

Egypt since Cromer.

London, Macmillan, 1933.

LONGRIGG, Stephan H.;

Four centuries of Modern Iraq.

London, 1925.

LONGRIGG, Stephen H.;

Syria and Lebanon under the French mandate.

London, 1958.

MARLOW, J.;

The Anglo—Egyptian relations 1800—1953.

London, 1954.

MARRIOT, J. A. R.;

The Eastern Question.

MARTIN, C.L.;

Les Israelites Algériens de 1830 à 1902.

Paris, 1936.

MCMICHAEL, Sir H. A.;

History of the Arabs in the Sudan.

MIEGE, Jean—Louis.

Le Maroc et l'Europe 1830—1894.

(4 Vols.)

Paris, P. U. F. 1961—1963.

MILLER, William.

The Ottoman Empire and its successors, 1801—1927.

Cambridge, University Press, 1927.

MILNER, Alfred;

England in Egypt.

London, 1893.

M. M. SAFWAT. (Dr.)

Tunis and the Great Powers; 1878—1881.

Alexandria, P. F. Baganis, 1943.

MOHAMMED FARID Bey;

La crise ottomane actuelle;

(1911—1912) et (1914—1915)

Genève, 1913 et 1915.

MOHAMMED FARID Bey;

Les intrigues anglaises contre l'Islam,

Genève, 1917.

MONTAGNE, Robert.

Naissance du Proletariat marocain.

Paris, J. Peyronnet. 1951.

MONTAGNE, Robert.

Revolution au Maroc,

Paris, France—Empire, 1953.

PAILLAT, Claude.

Le dossier secret de l'Algérie.

Paris, 1961.

PANETH, Philip.

Turkey, decadence and rebirth.

London, Alliance Press, 1943.

PEARS, Sir Edwin;

Life of Abdal Hamid.

New York, 1917.

PHILBY, H. St J. B ;

Arabia.

London, 1930.

PINON, René;

L'Europe et La Jeune Turquie.

Paris, 1911.

PINON, René;

L'Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,

L'Europe et l'Empire Ottoman.

Paris, 1917.

REZETTE, Robert.

Lea partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.

Great Britain and Egypt, 1914—1936.

ROYAL Institute of International affairs.

The Middle East.

London, 1955.

SIGARD, Jules.

Le Monde Musulman.

Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;

**Le mandat français et l'expansion économique de la
Syrie et du Lyban.**

Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

**La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le
Président de la République tunisienne.**

Paris; Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.

London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.

London, 1915

TEMPERLEY, H.

England and the Near East.

London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

(2 Vols)

THEOBALD; A. B. ;

The Mahdiya.

London, 1953.

PHILBY, H. St J. B ;

Arabia.

London, 1930.

PINON, René;

L'Europe et La Jeune Turquie.

Paris, 1911.

PINON, René;

L'Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,

L'Europe et l'Empire Ottoman.

Paris, 1917.

REZETTE, Robert.

Lea partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.

Great Britain and Egypt, 1914—1936.

ROYAL Institute of International affairs.

The Middle East.

London, 1955.

SIGARD, Jules.

Le Monde Musulman.

Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;

**Le mandat français et l'expansion économique de la
Syrie et du Lyban.**

Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

**La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le
Président de la République tunisienne.**

Paris; Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.

London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.

London, 1915

TEMPERLEY, H.

England and the Near East.

London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

(2 Vols)

THEOBALD; A. B. ;

The Mahdiya.

London, 1953.

WAVELL, A. P. (col.).

The Palestine Campaigns. 3 rd. ed.

London, 1935.

WEISMANN, Chaim ,

Trial and error. 1949.

WILSON, Arnold T.,

The Persian Gulf.

London, 1951.

ZEINE N. ZEINE.

Turkish Arab relations and the rise of Arab nationalism.
Beirut, 1958.

ZIADEH, Nicola A. ;

Syria and Lebanon.

London, 1957.

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة : ٥

٩ الفصل الاول لبنان :

١ — الإطار الديموجرافي وتأثيره على مجتمع الأقليات اللبنانية ١١

٢ — لبنان في فترة الانتداب وتطور فكرة حقوق الأقليات

في القانون الدولي في هذه الفترة ١٤

٣ — تأثير الدولة ٢٢

— المراجع ٣١

٢٣ الفصل الثاني : فلسطين :

١ — الإطار التاريخي السوسيوولوجي وتأثير الديانات . . . ٣٥

٢ — أثر الهجرة قبل وبعد إنشاء إسرائيل على الأوضاع السكانية ٤٥

٣ — أوضاع الأقلية العربية في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ٦٠

— نظام الأشخاص ٦٠

— نظام الأموال ٦٣

— الحق في التعليم ٦٥

— الحق في العمل ونظام العمل . . . ٦٦

— الحقوق والحريات العامة الأساسية . ٦٧

— المراجع ٧١

٧٣ الفصل الثالث : العراق وقضية الأكراد :

١ — الإطار التاريخي لقضية الأكراد وأوضاعهم . . . ٧٥

صفحة

- ٢ — الحركة الوطنية الكردية ٨٢
 ٣ — حكومة مهاباد المستقلة وجبهة التحرير الكردية . . . ٨٥
 ٤ — الحزب الديمقراطي الكردستاني (النشأة — التطور) . . . ٨٩
 ٥ — خاتمة ١٠١
 — المراجع ١٠٣

١٠٥ الفصل الرابع : دول الخليج :

- ١ — الأوضاع الديموجرافية والجيو بولتيك ودور البترول ١٠٧
 ٢ — الهجرة والتركيب السكاني وأثر التعليم ١١٨
 — الكويت ١١٨
 — البحرين ١٢٥
 — قطر ١٣١
 — دولة الإمارات ١٣٣
 ٣ — خاتمة ١٣٩
 — المراجع ١٤٣

١٤٧ الفصل الخامس : أريتريا :

- ١ — تمهيد :
 — في التعريف بأريتريا :
 الأوضاع الاجتماعية والجيو بولتيك ١٤٩
 ٢ — الجذور التاريخية الحديثة والمعاصرة لمجتمع الافليات
 في إريتريا ١٥٥

صفحة

- ٢ - الاتجاهات المعاصرة للثورة الاريترية وفصائلها . ١٦٨
٤ - خاتمة ١٧٢
- المراجع ١٧٥

١٧٧ الفصل السادس : الصومال :

- ١ - الإطار التاريخي والسوسيولوجي ١٧٩
٢ - التطور السكاني ١٨٩
٣ - تأثير الدين الاسلامي والطرق الصوفية والاراساليات ١٩٣
٤ - القبيلة والدولة ١٩٩
٥ - خاتمة ٢٠٣
- المراجع ٢٠٥

٢٠٩ الفصل السابع : السودان وجنوب السودان :

- ١ - الإطار التاريخي والسوسيولوجي ٢١١
٢ - الاستعمار وعاربة الاسلام واللغة العربية . . . ٢٢٢
٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة ٢٣١
- المراجع ٢٤٢

٢٤٧ الفصل الثامن : موريتانيا :

- ١ - بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية ٢٤٩
٢ - موقع الاقلية من التكوين السكاني ودور السلطة . ٢٥٨
٣ - تأثير الاسلام والثقافة الفرنسية على البناء الاجتماعي
والاقلية ٢٦٧

صفحة

- ١ — البناء الاجتماعى ٢٦٧
 ب — تأثير الاسلام واللغة العربية . . . ٢٦٨
 ج — تأثير الثقافة الفرنسية . . . ٢٧٠
 — المراجع ٢٧٦

٢٨١ الفصل التاسع : جمهورية الجزائر :

- ١ — التطور التاريخى وأثره على سكان شمال إفريقيا . . ٢٨٣
 ٢ — مجموعات البربر فى الجوائر ٢٩١
 ٣ — الطوارق والصحراء والبتروىل ٢٩٦

٣٠٧ الفصل العاشر : المملكة المغربية :

- ١ — الريف ٣١٠
 ٢ — الأطلس الأوسط ٣٢٢
 ٢ — الأطلس الأعلى ٣٢٥
 ٤ — فرنسا والظهير البربرى ٣٢٦
 ٥ — ما وراء الأطلس والصحراء ٣٢٩

٣٣٣ مراجع الكتاب :

٣٦٧ محتويات الكتاب :

رقم الايداع ٤٧٨٣ - ١٩٧٩
الترقيم الدولى ٤ - ٣٣٧ - ٢٤٧ - ١٩٧٧ ISBN



المطبعة العصرية

• شارع كالودو الحفرة القبلية - اسكندرية